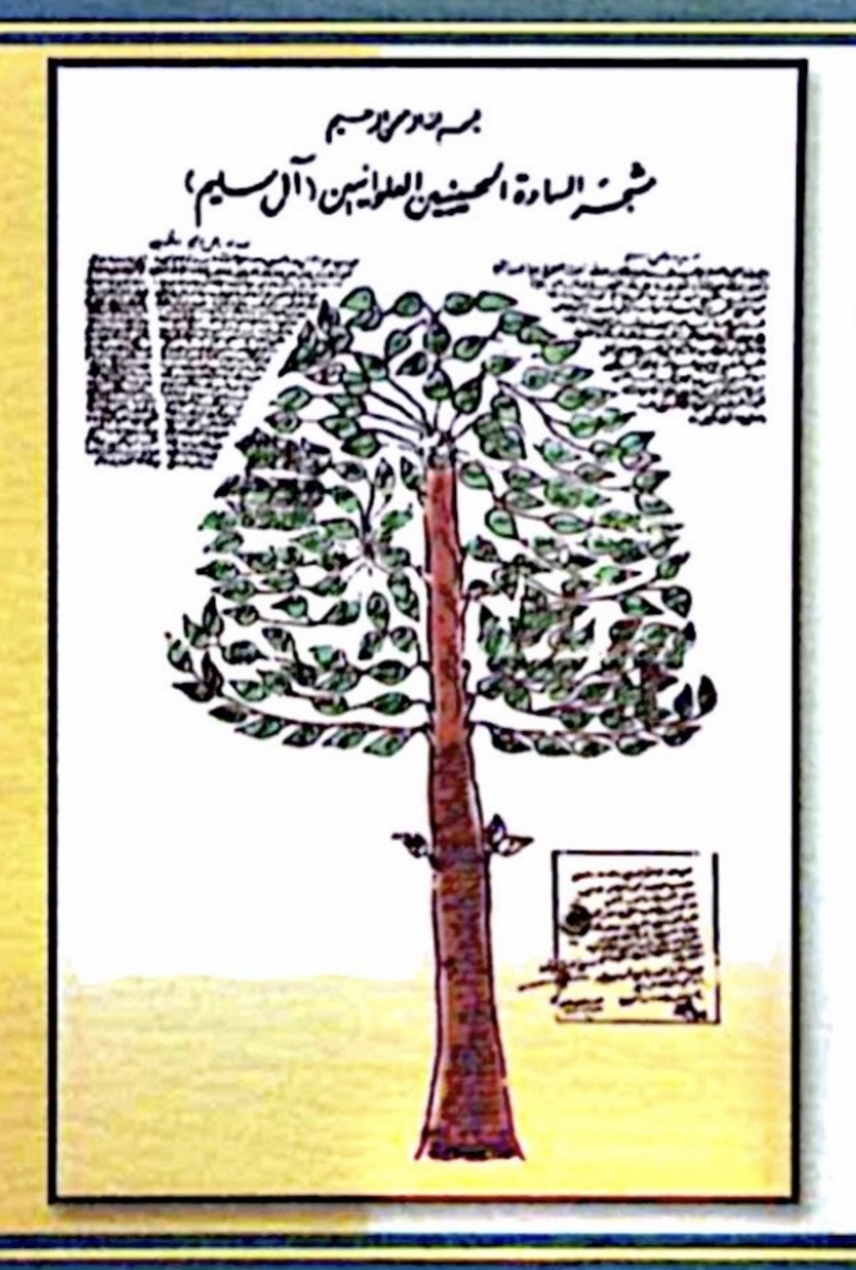
نقابة الأشراف

في الدولة العثمانية



د. مراد صاريجك

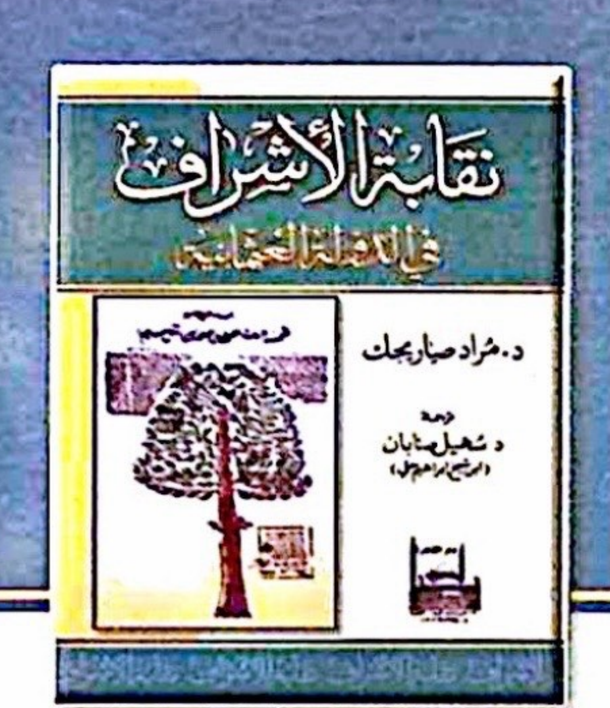
ترجمة

د سهيل صابان

(ابن شيخ ابراهيم حقي)



نقابة الأشراف نقابة الأشراف


نقابة الأشراف
في الدولة العثمانية
د. مراد صاريجك
ترجمة
د. سهيل صابان


دار القاهرة
116 شارع محمد فريد - القاهرة
0020223912254 ، 5

اعادة رفع وتحميل الكتاب

غرة رجب ١٤٤١هـ

جدة - المملكة العربية السعودية



نقابة الأشراف

في الدولة العثمانية

د. مراد صاريجك

ترجمة

د. سهيل صابان

(ابن شيخ إبراهيم حقي)



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

صاريجك ، مراد .
نقابة الأشراف في الدولة العثمانية
مراد صاريجك ؛ ترجمة سهيل صابان (ابن شيخ إبراهيم حقي)
– ط١ . – القاهرة – دار القاهرة ، ٢٠٠٦
٣٤٩ص ، ٢٤سم .
تدمك ٤٦٣ ٦٠٤٨ ٩٧٧
١ – الأمبراطورية العثمانية
٩٥٣،٠٩

اسم الكتاب : نقابة الأشراف في الدولة العثمانية
اسم المؤلف : الدكتور/مراد صاريجك
ترجمة : سهيل صابان (ابن إبراهيم حقي)
رقم الطبعة : الأولى
السنة : ٢٠٠٧
رقم الإيداع : ٢٤٦٨٣
الترقيم الدولي : I.S.B.N
977 - 6048 - 46 - 3
اسم الناشر : دار القاهرة
العنوان : ١١٦ شارع محمد فريد
البلد : جمهورية مصر العربية
المحافظة : القاهرة
التليفون : ٠٠٢٠٢٣٩١٣٣٥٤ - ٠٠٢٠٢٣٩١٣٨٥٩
فاكس : ٠٠٢٠٢٣٩١٣٣٥٤
المحمول : ٠٠٢٠١٢٣١٧٧٥١٠


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المترجم

هذا الكتاب في الأصل رسالة أكاديمية، حصل بها مؤلفها درجة الدكتوراه من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة آتاتورك في مدينة أرضروم التركية عام ١٩٨٩م.

يقع الكتاب باللغة التركية في ١٩٤ صفحة من القطع المتوسط، مع ٣٦ صفحة ملاحق للبحث. وقد صدر عام ٢٠٠٣م عن مجمع التاريخ التركي بأنقره، الرقم ١٩ من سلسلة إصدارته الثامنة[1].

وقد لفت الموضوع انتباه المترجم، لما سمعت بإعداد الباحث الدكتور مراد صاريجك له. وهو أستاذ التاريخ الحديث في جامعة سليمان دميريل بإسبارطه. فقمت بالحصول على رقم هاتفه، وتحدثت إليه عام ٢٠٠٠م من إستانبول، وباركت له عمله المتميز؛ وذلك لأنه يسد فجوة كبيرة في المكتبة التاريخية الحديثة، ولا سيما أن كثيراً من الباحثين عن أنسابهم من السادة والأشراف في الجزيرة العربية كانوا يطلبون مني معلومات من الأرشيف العثماني، توضح للمعلومات الموجودة بين أيديهم، فأبحث في فهارس الأرشيف كلما أتوجه إلى إستانبول ولا أصل إلى نتيجة. وأسأل المتخصصين في الأرشيف، فلا يعرفون مكامن البحث فيه إلا معلومات قليلة. فجاء هذا الكتاب ثمرة جهود كبيرة بذلها الباحث في الأرشيف العثماني والمصادر العثمانية والتركية. فله الشكر أولاً على الاهتمام بهذا الموضوع، ونيل رسالة علمية فيه. وله الشكر ثانياً؛ لرحابة صدره في تقديم الإذن لي بترجمته إلى اللغة العربية. وفقه الله لأبحاث أخرى قيمة، تكمل ما بدأ به في هذا الموضوع المتميز.

وبعد مرور عدة سنوات علمت أن تلك الرسالة المهمة قد صدرت في كتاب.

---

(١) وعنوان الكتاب بلغته الأصلية:
Osmanli Imparatorlugu'nda Nakibu'l-Esraflik Muessesesi/Murat Saricik.- Ankara: Turk Tarih Kurumu, 2003

فحصلت على صورة منه؛ بغية قراءته أولاً والاستفادة من مضمونه ثانياً. ولا سيما أنه دراسة مهمة لمن يود معرفة تعامل الدولة العثمانية مع السادة والأشراف، وبخاصة طلاب الدراسات العليا، ممن يريد الحصول على معلومات توثيقية من الأرشيف العثماني على وجه الخصوص، وسرد المعلومات الواردة عن السادة والأشراف في سجلات خاصة بالأشراف؛ إذ إن هذا الكتاب يعدّ مفتاحاً لمن يريد التوسع في هذا الموضوع الذي لم يأخذ حقه من البحث والدراسة، وكيفية الوصول إلى المعلومات فيه ، لا في العالم العربي فحسب؛ بل حتى في الدراسات التركية المعاصرة أيضاً.

ومن أهمية هذا الكتاب أيضاً وجود كثير من التوضيحات عن المصطلحات العثمانية الواردة في الكتاب، وكذلك اشتماله على شروح مفصلة فيما يخص تصنيفات الأرشيف العثماني وسجلاته، وبيانه لكثير من الأمور المتعلقة بالبيروقراطية المتبعة في الدولة العثمانية في مختلف العصور. وهذه المعلومات الثانوية التي تأتي عرضاً في ثنايا الكتاب، مفيدة جداً للباحثين المتخصصين الذين يصعب عليهم الوصول إلى معرفتها بين دفتي كتاب.

والحقيقة إنني وجدت معلومات كثيرة عن نقابة الأشراف في هذا الكتاب، لم يكن لديّ فكرة وافية عنها من قبل، ولا سيما ما يخص محتويات الأرشيف العثماني من معلومات كثيرة عن تعامل الدولة العثمانية مع السادة والأشراف. واستفدت منه أثناء الترجمة فائدة كبيرة قبل أن أقدمها لخدمة الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع.

وقد تقيدت بإدراج المصادر والمراجع التركية، كما أوردها المؤلف. ولم أترجمها إلى اللغة العربية؛ حتى لا يظن أنها بهذه اللغة. أما المصادر العربية التي استفاد منها المؤلف والتي أوردها باللغة التركية، فقد رجعناها إلى أصلها العربي؛ وذلك تسهيلاً على من يود الرجوع إليها أو الاستفادة منها.

وقد وجد المترجم بعض الأخطاء؛ سواء في عزو بعض الآيات، أو في إيراد بعض التواريخ، فصححتُها، كما وجدتُ عدم انتهاج المؤلف لمسلك واحد في استخدام التواريخ، حيث كان يستخدم في بعض الأحيان التاريخ الهجري وحده، وفي أحيان أخرى التاريخ الميلادي وحده، فعملتُ على اتباع منهج واحد في كل الكتاب باستخدام التاريخين، كما هو المنهج العام العلمي. كما وجد المترجم تكراراً لبعض المعلومات الواردة في الكتاب في عدة مباحث. وقد أوردها المؤلف لمناسبتها لكل مبحث. فأدرجتها كما هي دون الإشارة إلى أن تلك المعلومات قد تكررت؛ وذلك حفاظاً على أصل الكتاب.

حاولت بقدر الإمكان التقيد بالمصطلحات التي استخدمها المؤلف؛ إذا استخدم لفظ السادة تقيدت به، وإذا استخدم لفظ الشريف تقيدت به كذلك. ومعلوم أن السيد في المصطلح الدارج يطلق على الحسيني من ذرية النبي – صلى الله عليه وسلم–، وأن الشريف يطلق على الحسني من تلك الذرية المباركة.

وفي نهاية هذه الكلمة المختصرة لا يسعني إلا أن أشكر المؤلف الدكتور مراد صاريجك، على اختياره لهذا الموضوع، وتخصصه فيه، كما أشكر الزميلين الكريمين: الشيخ صالح الحويس والأستاذ الدكتور عدنان الحارثي على اهتمامهما بطبع الكتاب وسعيهما في ذلك، والشكر موصول لصاحب دار النشر الأستاذ محمود حجاج على القيام بنشر الكتاب فور سماعه بانتهائي من الترجمة؛ لتعم الفائدة لقرائها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

سهيل صابان ابن شيخ إبراهيم حقي



المقدمة

إن المؤسسات التي بنيت على الجانب الروحي تغيرت وتطورت مع مرور الزمن، مثلها وهي تدل على عظمة الشعوب التي أسستها، ومرآة تعكس حياة تلك الشعوب، وتعدّ في الوقت ذاته مؤثراً من الماضي في تخطيط حاضرها وتوجيه مستقبلها. ولهذا فإن المستقبل الواعد يعكس الماضي المشرق، ومؤسسات الشعوب التي هي سيرتها الذاتية وتاريخها، وتعد الصُوى التي يجب الرجوع إليها في كل زمان. ولا سيما في عصرنا الذي تصارعت فيه الثقافات المختلفة والحضارات؛ إذ إن هذا الوضع يُشعرنا بأهميتها بشكل بارز.

وقد أردنا بدورنا إخراج مؤسسة بقيت في قيد كتمان التاريخ مدة طويلة من الزمن إلى حيز الوجود، منذ نشأتها في بنية الدولة العثمانية، دلت على عظمة هذه الدولة من خلال تطويرها لكيانها وللمؤسسات التي أنشأتها. وقد قررنا دراسة نقابة الأشراف التي تتميز بخصائص اجتماعية وعلمية لسببين اثنين، أولاً: إذا استثنينا ما تعرض له بشكل مختصر أوزون جارشلي عن نقابة الأشراف في الدولة العثمانية، فإن هذه المؤسسة لم تأخذ حقها من البحث والدراسة. وثانياً: ما هي الأسباب التي دعت إلى نشأة هذه المؤسسة ذات المحتوى الاجتماعي، سواء في الدولة العثمانية أو في الدول الإسلامية الأخرى، وما هي الحاجات والمؤثرات التي تطلبت نشأتها؟

وبما أن اتضاح مؤسسة النقابة بالدولة العثمانية بحق، منوط بدراسة أوضاع النقابة في الدول الإسلامية قبلها، كان لابد من البحث في هذا الموضوع منذ عصر السعادة [على عهد النبي صلى الله عليه وسلم]؛ ليكون أساساً تبنى عليه الدراسة. ولذلك فقد أوردنا في التمهيد الآيات والأحاديث الخاصة بالسادة، وأردنا أن نقدم التطبيقات المتعلقة بالأسرة النبوية الشريفة في عصر السعادة(*). وتحدثنا في

(*) : عصر السعادة: اصطلاح تركي دارج يقصد به المرحلة النبوية المباركة.

المبحث ذاته عن موقف الأمويين من السادة، وعملنا على دراسة مؤسسة النقابة التي نشأت في أواسط القرن الثالث الهجري في الدولة العباسية، ومحاولين كشف النقاب عنها في الدول الإسلامية الأخرى قبل الدولة العثمانيــة. وربطنــا أخيــراً سلاجقة الأناضول بالدولة العثمانية في هذا الموضوع.

وقد خصصنا الفصل الأول من هذا الكتاب لنظارة السادات التي أنشئت علــى شكلها الأول في عهد يلدرم بايزيد بالدولة العثمانية. وتناول الفصل الثاني النقابة لدى العثمانيين بتشكيلها الجديد، والسبب الذي أدى إلى إحداثها، وصكوك السيادة، وغير ذلك من الموضوعات المهمة التي لا نستطيع الحديث عنها هنا. كما خصص الفصل الثالث لآلية العمل في مؤسسة نقابة الأشــراف، وأعمالهــا فــي خــارج إستانبول، وأنهينا هذه الدراسة بالحديث عن بعض المراسم الاحتفالية للدولة التي شارك فيها نقيب أشراف إستانبول.

ولأجل القيام بكشف النقاب عن وضع هذه المؤسسة في الدولة العثمانية، فقد استفدنا من الكتب المتسلسلة لتاريخ العهد العثماني [أي الحوليــات]، والوثــائق الأرشيفية، والمخطوطات التي نعرفها من مكتبات إستانبول، وكتب قوانين الدولة العثمانية، والمخطوطات والمطبوعات التي تحدثت عن الســيرة الذاتيــة لنقبــاء الأشراف في الدولة العثمانية. وقدمنا وثائق الأرشيف في نهاية هذا العمل، ملحقة به. وقد انتهجنا طريقة التحليل المتبعة لدى م. آلتان كويمن في كتابــه: تــاريخ الإمبراطورية السلجوقية الكبيرة.

وسوف نذكر المعلومات البيليوجرافية عن المؤلفات الواردة في الحواشي في أول ورودها. وتم توضيح كيفية تلفظ عناوين المؤلفات بما فيها الكتــب التركيــة والمؤلفين، واتبعت الطريقة ذاتها في المختصرات أيضاً.

ولابد هنا من إسداء الشكر لأستاذي المشرف على الرسالة عصري جبوقجي الذي لم يبخل عليّ بمعلومة، ومثله لأستاذي علي أوغر. كما إنني مدين بالشكر لخبير اللغة الفرنسية شوكت صحابي، الذي يسر لي الاستفادة من المراجع الفرنسية.

المصادر

أ – المصادر الخاصة بعهود ما قبل الدولة العثمانية

من أهم المؤلفات التي تحدثت عن تعيين نقباء الأشراف وعزلهم في العهد العباسي على وجه خاص، "الطبقات الكبرى" لابن سعد (ت ٢٣٠هـ/٨٤٥م). وهذا الكتاب يتحدث عن أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – والتابعين الذين أتوا من بعدهم. ومن أهم طبعاته التي قام بها المستشرقون طبعة ساشو في هولندا عام ١٩٠٤م.[١]

ومصدر آخر وهو "فتوح البلدان" للبلاذري (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م) الذي تحدث عن قيام عمر – رضي الله تعالى عنه (١٣-٢٣هـ/٦٣٤-٦٤٤م) من الخلفاء الراشدين – بتأسيس الدواوين، وتخصيص رواتب لأهل البيت، وأورد فيه العديد من الروايات، واحتوى على قيود مهمة لنا في دراستنا. وقد ترجم هذا الكتاب لمؤلفه فارسي الأصل إلى اللغة التركية ذاكر قادري أوغان، ونشر ضمن مطبوعات وزارة التعليم الوطني بالجمهورية التركية عام ١٩٥٦م.[٢] وطبع الكتاب ذاته بترجمة مصطفى فايدا ضمن مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة عام ١٩٨٧م.

أما "تاريخ الأمم والملوك" أو ما يعرف بتاريخ الطبري، للإمام الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ/٨٣٨-٩٢٣م) الذي يعرف بأنه هيرودوت العالم الإسلامي، فقد شكل مرجعاً مهماً لنا فيما احتوى إليه من قيد في تأسيس النقابة في العهد العباسي عام ٢٥٠هـ/٨٦٥م. وهذا الكتاب يتناول [تاريخ البشرية] منذ الخلقة

(1) Yurtdaydin, Huseyin G./Islam Tarihi Dersleri.Ankara: 1982.p.2 (Islam Tarihi Dersleri).

(٢) المرجع السابق. ص ٢

الأولى وحتى عام ٣٠٢هـ/٩١٥م.[١]

ومن المصادر المهمـة الكتـاب القـيم "مـروج الـذهب" للمسـعودي (ت ٣٤٦هـ/٩٥٦م) الذي نقل وجهة نظر مهمة عن النقابة فـي العهـد العباسـي، وتحدث عن الأوقاف الخاصة بالطالبيين، وذكر نقابة الأنساب بعد تاريخ الطبـري عام ٢٦٠هـ/٨٧٣-٨٧٤م، ويعد المصدر الثاني في الأهمية بعد تاريخ الطبري. وقد دون المسعودي - الذي هو رحالة في الوقت ذاته - كتابه علـى قسـمين: تناول في القسم الأول المعلومات الجغرافية، وفي القسم الثاني التاريخ الإسـلامي حتى عام ٣١٣هـ/٩٢٥م. والحس العلمي واضح على كتابه.[٢]

ومن الكتب التي تحدثت عن المراسم العامة التي اشترك فيها نقيب النقبـاء، ويعد مهماً للغاية في احتوائه على نصوص عن الكتبة الموجودين بمعية النقباء، ومن المصادر التي لابد من الاستفادة منها في مؤسسة النقابة في العهد العباسي: الكامل في التاريخ لابن الأثير (ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م). وقد لخص الأحداث حتى عام ٣٠٢هـ/٩١٥م من تاريخ الطبري. وهذا الكتاب الذي يعد مصـدراً مهمـاً فـي الخلافة العباسية والعلاقات السلجوقية أيضاً، يتناول الأحداث التاريخية حتى عـام ٦٢٨هـ/١٢٣٠م.[٣]

ونظراً لتوضيحه أن الشرافة لـدى الفـاطميين محصـورة فـي الحسـنيين والحسينيين، وشرحه باستمرار ذلك في العهود التـي بعـده، واحتوائـه علـى موضوعات أخرى مهمة عن السادة فإن كتاب نور الأبصار للسيد الشبلنجي مهم. وهذا الكتاب القيم الذي تكون من أربعة أبواب وخاتمة، خصص الباب الأول منـه

(١) المرجع السابق. ص ٣-٤

(٢) المرجع السابق. ص ٤-٥

(٣) المرجع السابق. ص ٥

للنبي – صلى الله عليه وسلم – والخلفاء الراشدين – رضي الله تعالى عـنهم –، والباب الثاني للحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهما –، وعن الأئمة الإثنـي عشر، والباب الثالث لبعض السادة في مصر، وتحدث في الباب الرابع عن أئمـة المذاهب الأربعة. أما الخاتمة فقد خصصت للأقطاب الأربعة[(١)]. وانتهى المؤلـف من كتابه في عام ١٢٣٠هـ/١٨١٥م.[(٢)]

ومن المصادر المهمة في رسالتنا هذه، الصـواعق المحرقـة لابـن حجـر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ/١٥٦٦م)، ولا سيما في احتوائه على الآيـات والأحاديـث الخاصة بالسادة، وموقف أهل السنة منهم. وهذا الكتاب تكون من مقدمـة وأحـد عشر باباً وخاتمة وتتمة. وقد استفدنا في دراستنا هذه من الباب الحـادي عشـر والتتمة على وجه الخصوص؛ حيث نورا بحثنا.[(٣)]

ومن الكتب الفقهية المهمة الذي تتحدث عن مؤسسـة النقابـة فـي العهـد العباسي والعهود التي بعده الأحكام السلطانية للماوردي (٣٦٤-٤٥٠هـ/٩٧٤-١٠٥٨م) الذي عاش في القرن الخامس الهجري. وهذا الكتاب الذي تكـون مـن عشرين باباً، خصص الباب التاسع منه لولاية النقابة على ذوي الأنساب[(٤)]. حيث

---

(١) وذلك حسب الطبعة السعيدية بمصر الصادرة في ١٣٥٦هـ. أما الطبعة الصادرة عن دار الفكر وكذلك الدار العالمية ببيروت عام ١٤٠٥هـ فإنها تكونت من ثلاثة أبـواب. وجـاء الباب الرابع فيهما فصلاً من فصول الكتاب وليس باباً [المترجم].

(٢) انظر: السيد الشبلنجي/نور الأبصار في مناقب آل بيت المختار. ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٣) الهيتمي (أحمد بن حجر)/الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزنادقة.- القاهرة: ١٣٧٥هـ. ص ٨٠-٨٣.

(٤) وحسب طبعة دار الكتب العلمية ببيروت هو الباب الثامن وليس التاسع. وهي كذلك حتـى في الطبعة الصـادرة عـن شـركة مكتبـة ومطبعـة مصـطفى البـابي الحلبـي عـام ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م للكتاب. [المترجم].

شرح فيه آلية العمل في مؤسسة النقابة، ووظائف النقباء العـامين والخاصـين، وهو ما يشكل أهمية في هذا البحث.(١)

ومن الكتب الفقهية المهمة التي تتحدث عن نقابة الأنسـاب(٢) فـي العهـد العباسي الأحكام السلطانية للفراء (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥-١٠٦٦م). وهو مشـابه لكتاب معاصره الماوردي في تناوله لنقابة الأنساب.(٣)

وأول الكتب المهمة التي تتحدث عن مؤسسة النقابة في العهـد المملـوكي صبح الأعشى في صناعة الإنشا الذي ألفه عام ٨١٤هـ/١٤١٢م المنشئ الكبير والمؤرخ القلقشندي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م)، الذي قدم إلى مصـر عـام ١٣٨٩م وعمل في ديوان مركز الإنشاء؛ ويعد هذا كتاباً مهماً؛ بسـبب تناولـه للكتابـات والوثائق. وهذا الكتاب القيم بمثابة موسوعة لما حواه من معلومات عـن ذلـك العهد، مصنفة تصنيفاً منظماً.(٤) وهذا المصدر الذي يعكـس النظـام العسـكري والإداري، تضمن أيضاً مرسومين للمماليك عـن مؤسسـة النقابـة.(٥) وهـذان المرسومان مهمان للغاية؛ بعدهما أولى المراسيم الخاصة بمؤسسة النقابـة فـي العهد المملوكي، حسبما وجدناها. وهي في الحقيقة مرآة تعكس النقابة في عهـد المماليك.

---

(١) الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد)/الأحكام السلطانية والولايات الدينية. مصر: ١٩٦٦م. ص ٣٤

(٢) وقد سمى الفصل المخصص للنقابة أيضاً بـ"فصل في ولاية النقابة على ذوي الأنسـاب" على غرار الماوردي. [المترجم]

(٣) الفراء (أبو يعلى محمد بن الحسين)/الأحكام السلطانية.- مصر: ١٩٦٦م. ص ١١

(4) Tekindag, M.C. Sehabeddin/Berkuk Devrinde Memluk Sultanligi.- Istanbul: 1961. p.1, 2-16

(٥) المرجع السابق. ص ٦

وكتاب السلوك في معرفة دول الملوك، لقاضي القاهرة الشهير المقريزي (أبو العباس أحمد بن علي:ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م)، مهم أيضاً؛ لما حواه من معلومـات عن أحداث ذلك العهد يوماً بيوم، مدونة فيه بدقة. وهذا الكتاب من أوثق المصادر التي تتحدث عن الأحداث الخاصة بالمماليك حتى عام ٨٤٠هـ/١٤٣٦م.[1] وقـد احتوى فيما يخص دراستنا هذه على نصوص مهمة عن تعيين نقبـاء الأشـراف وعزلهم، والأوقاف الخاصة بالسادة وغير ذلك من الموضوعات. وقد استفدنا من طبعات هذا الكتاب المنشورة من لدن محمد مصطفى في القـاهرة، المجلـد الأول والثاني المطبوعان عام ١٩٢٤م، والمجلد الثالث الذي نشره سعيد عبـد الفتـاح [عاشور] في القاهرة عام ١٩٧٠م.

وابن بطوطة (شمس الدين محمد بن عبد الله: ت ٧٧٧هـ/١٣٧٥م) رحالـة يعكس حالة العالم الإسلامي والعالم التركي بلوحات حية. فكتابه المتسم بـ"تحفـة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، مهم للغاية، لما حواه من معلومات عن مؤسسة النقابة في الدولة الإلخانية على وجه الخصـوص، ودُور السـيادة، ودورها وما يقدمه عن تلك المؤسسة في ذلك العهد من معلومات مفيدة لدارستنا. وقد استفدنا منه في الترجمة [التركية] التي قام بها محمد شريف؛ حيـث طبعـت هذه الترجمة في إستانبول عام ١٣٢٥[رومي: ١٣٢٧هـ].

ومن مجموعات المنشآت الموجودة بأيدينا عن تركيا في العهد السـلجوقي، تقرير المناصب. وهذه المجموعة التي دخلت إلى مكتبـة بـرلين الدوليـة عـام ١٩٢٩-١٩٣٠م، تخص الأوراق من ٥٥/ب-٩٥/أ هذه المجموعة. وجامع هذه الوثائق التي تعد مهمة للعهد السلجوقي، مجهول. والكتاب يحوي وثائق رسـمية وأصلية. وفيها بعض المراسيم والفرمانات المهمة. وقد كتب بـين عـام ٧١٧-

---

(1) Turk Ansiklopedisi.XIX, p.490

٧٢٧هـ/١٣١٧-١٣٢٧م.[1]

الوثيقة الخمسون الموجودة في الكتاب، هي مرسوم صادر عن تعيين نقيب الأشراف. والوثيقة الواحدة والخمسون فرمان سلطاني بتخصيص المال من خزينة الدولة لأحد السادة. والوثيقة الثانية والخمسون شهادة المسلَّمية [الإعفاء] منحت لشخص يدعى السيد جمال الدين. وقد بينت الشهادة إعفاء هذا الشخص الذي كان يعمل بالتجارة من العديد من الضرائب.

وقد نشر الكتاب لأول مرة عثمان طوران، وأعيدت طباعته من جديد عام ١٩٨٨م من مجمع التاريخ التركي.

ب - مصادر العهد العثماني

مؤلفات السيرة الذاتية

إن كشف النقاب عن مؤسسة النقابة، مرتبط أيضاً بالكتب التي تبين السير الذاتية لنقباء الأشراف.

ومن كتب السير الذاتية التي تعد مهمة لمؤسسة نقابة الأشراف في العهد العثماني، دوحة النقباء لأحمد رفعت (ت ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م) المعروف برفعت الأعرج، الذي دون فيه سير نقباء الأشراف، بدءاً من نشأة نظارة السادات؛ حيث أورد سير نقباء الأشراف ابتداءً من إحداثها في عهد بايزيد الثاني عام ٩٠٠هـ/١٤٩٤-١٤٩٥م وحتى عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١-١٨٦٢م. وهذا الكتاب يحوي أيضاً نشأة مؤسسة النقابة، ونصوصاً مهمة وردت في سير نقباء

(1) Turan, Osman/Turkiye Selcuklulari Hakkinda Resmi Vesikalar. Ankara: 1988. p. 55-57, 80-85

الأشراف. وقد طبع في إستانبول عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م.[1]

أما الكتاب الموسوم بـ دوحة المشايخ لمستقيم زاده سليمان سعد الدين أفندي، فقد احتوى على سيرة ثلاثة وستين شيخ إسلام في الدولة العثمانية، بدءاً من أولهم الملا فناري، وحتى فيض الله زاده مصطفى أفندي. وقد ذيل الكتاب بذيلين، أولهما من لدن مؤلفه، وتضمن سيرة ثلاثة عشر شيخ إسلام. أما الثاني فيتناول سيرة اثني عشر شيخ إسلام.[2] والكتاب يصل [في عرض سير شيوخ الإسلام] حتى عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥-١٧٨٦م. وبناءً على أن نقباء الأشراف كلهم كانوا من فئة العلمية [العلماء]، وبعض منهم كانوا شيوخ إسلام، فإن هذا الكتاب يعد سيرة ذاتية لبعض نقباء الأشراف في الدولة العثمانية.

أما مؤلف الكتاب الموسوم بـ "رياض النقباء" الذي يتناول سير نقباء الأشراف في الدولة العثمانية، أحمد نظيف أفندي (شيخ الكتبة، ت ١٢٧٥هـ/١٨٥٨-١٨٥٩م) فهو شاعر وعالم ومؤرخ. وقد استخدم "تقويم التواريخ" مرجعاً له في بداية كتابه، حيث تحدث عن نشأة النقابة لدى العثمانيين، وإحداثها من جديد في عام ٩٠٠هـ/١٤٩٤-١٤٩٥م في عهد بايزيد الثاني، وقدم معلومات مختصرة في هذا الصدد. ثم بدءاً من نقيب الأشراف السيد محمود وحتى عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧-١٨٣٨م تحدث عن سير ستة وخمسين نقيب أشراف. وقد ألف هذا الكتاب بتوصية من شيخ الإسلام عارف حكمت بك. واستفدنا من نسخة الكتاب المنسوخة عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧-١٨٣٨م. وهي مكتوبة بخط النسخ، ١٨ سطراً في كل صفحة. وتقع في ٣٨ ورقة. وهذه النسخة

(1) Ahmed Rifat/Devhat'n-Nukaba.-Istanbul: 1283.p.7; Bursali Mehmed Tahir Efendi/Osmanli Muellfleri. Hazirlayan: Ismail Ozen. I-III. Istanbul: 1975.p.126

(2) Komisyon/Istanbul Kitapliklari Tarih-Cografya Yazmalari Katalogu. Istanbul: 1942.p.725

محفوظة في مكتبة السليمانية، [مجموعة] الحاج محمود، تحت الرقم ٤٥٩٠.[١]
وهناك نسخ أخرى للكتاب، في مكتبة السليمانية [مجموعة] أسعد أفنـــدي تحــت الرقم ٢٢٧٥ و ٢٢٧٦، وفي مكتبة ملّت، [مجموعة] علي أميري تحــت الــرقم ٧٢٣.[٢] وهذه النسخ خالية من قيد لتاريخ النسخ.

وكتاب ترجمة الشقائق (حديقة الشقائق) لمحمد مجدي أفندي، وهو من كتب السير في العهد العثماني، مهماً. فقد توفي محمد مجدي أفندي في إستانبول عــام ٩٩٩هــ/١٥٩٠-١٥٩١م. وكان عالماً مؤرخاً متخصصاً في السير. وقد تــرجم كتاب الشقائق النعمانية الذي دونه باللغة العربية أحمد عصام الــدين أفنــدي (ت ٩٦٨هــ/١٥٦٠م)، مع إضافات عليه عام ٩٩٥هــ/١٥٨٦-١٥٨٧م.

وهذا الكتاب يضم السير الذاتية للعلماء والمشايخ الذين نشأوا في المجتمــع العثماني في القرن الثالث عشر [الصحيح: العاشر] الهجــري، الســادس عشــر الميلادي. وقد قسم عهد كل سلطان إلى عشر طبقات، بدءاً من عهــد الســلطان عثمان الأول. وطبع الكتاب عام ١٢٦٩هــ/١٨٥٢م.[٣]

وأهم كتاب لنوعي زاده عطائي (١٥٨٣-١٦٣٥م)، حدائق الحقائق في تكملة الشقائق، الذي ذيله لكتاب طاش كبري زاده أحمد عصام الدين أفندي، مــن عــام ٩٦٥هــ/١٥٥٧-١٥٥٨م. حيث بدأ بما انتهى إليه طاش كبري زاده فــي عــام ٩٦٥هــ/١٥٥٧-١٥٥٨م، ويستمر حتى عــام ١٠٤٢هـــــ/١٦٣٢-١٦٣٣م، متضمناً سيرة سلاطين الدولة العثمانيــة والــوزراء والعلمــاء والمشــايخ مــن

---

(١) المرجع السابق. ص ٧٢٣-٧٢٤.

(٢) المرجع السابق. ص ٦٢٣؛ و:
Mehmed Sureyya/Sicilli Osmani.- Istanbul: I-V: 1308, IV, 565.

(3) Istanbul Universitesi Tarih-Cografya Yazmalari Katalogu. P.686; Osmanli Muellifleri, III.p.98

العثمانيين.[1] وتصادف فيه نصوص قيمة تتعلق بسيرة نقباء الأشراف. ولا سيما ما يتعلق منها بتشكيل مؤسسة النقابة أول مرة، وإحداثها من جديد عام ٩٠٠هـ/١٤٩٤-١٤٩٥م. فهو مصدر في بابه. وقد طبع في إستانبول عام ١٢٦٨هـ/١٨٥١م.

وعشاقي زاده السيد إبراهيم حسيب، مؤرخ وعالم وشاعر وأديب (ت ١١٣٦هـ/١٧٢٤م).

والشقائق النعمانية لطاش كبري زاده يتناول السير الذاتية لعلماء الدولة العثمانية ومشايخها منذ نشأتها، من عام ٩٦٥هـ/١٥٥٧-١٥٥٨م وحتى عام ١٠٤٢هـ/١٦٣٢-١٦٣٣م.

أما كتاب عشاقي زاده، فهو تكملة للشقائق. إذ إنه يتناول [السير] من عام ١٠٤٢هـ/١٦٣٢-١٦٣٣م، وحتى عام ١١٠٦هـ/١٦٨٤م. ويتناول عهود: السلطان مراد الرابع وإبراهيم الأول ومحمد الرابع وسليمان الثاني وأحمد الثاني.

وقد ذكر المؤلف في المقدمة أنه ضم لكتابه الشخصيات المشهورة الذين لم يذكرهم عطائي في ذيله، بدءاً من عام ١٠٣٢هـ/١٦٢٢-١٦٢٣م. وهذا الكتاب الذي يعدّ وحدة متكاملةً مع الكتابين الآخرين، قد رتب على خمس طبقات. تضمُّ كل طبقة سيرة العلماء والمشايخ والقضاة والوزراء. وينتهي الكتاب بتواريخ تعيين وعزل قضاة إستانبول من عام ١١٠٣هـ/١٦٩١-١٦٩٢م وحتى عام ١١٠٥هـ/١٦٩٣-١٦٩٤م. وبطبيعة الحال أن الكتاب يتناول أيضاً السير الذاتية لنقباء الأشراف في تلك العهود.[2]

وتتكون تذكرة الشعراء لعبد العزيز جلبي (١٤٩١-١٥٨٥م) المعروف بلطيف القسطموني، من ثلاثة فصول وخاتمة. وقد تحدث بوصفه شاعراً

---

(١) المرجعان السابقان: الأول ص ٦٤٥-٦٤٦؛ والثاني ص ٤٧٥

(2) Istanbul Kitapliklari Tarih-Cografya Yazmalari Katalogu.p. 664-665

وبمخلصه الشعري "أميري" عن أول نقيب للأشراف بالدولة العثمانية فـي كتابـه المعروف بـ تذكرة لطيفي. والمعلومات التي يذكرها عن هذا النقيـب، وصـفات العلم والزهد التي يوردها عنه مهمة لنا في دراستنا.(١)

التواريخ

ومن المؤلفات التي تحدثت وكشفت النقـاب عـن مؤسسـة النقابـة لـدى العثمانيين الكتاب القيم الموسـوم بـ **Tableau General de L`empire Ottoman** لمؤلفه دهسون، الذي كان أرمنياً في الأصل ثم انتقل إلـى التابعيـة السويدية، وعمل قائمقاماً للسفارة السويدية في إستانبول مدة طويلة من الزمن، والذي تحدث عن العادات والتقاليد في الدولة العثمانيـة بـالقرن الثـامن عشـر الميلادي، وأورد معلومات عن مؤسساتها. ففي هذا الكتاب الذي يقع في سـبعة مجلدات، تحدث المؤلف عن التشكيلات الإداريـة للدولـة العثمانيـة، وتمـدنها، وأعرافها وتقاليدها بشيء من التفصيل(٢). ومن المؤسسات التي درسـها نقابـة الأشراف. وقد استخدمنا النسخة الفرنسية المطبوعة في بـاريس عـام ١٧٩١م التي تقع في سبعة مجلدات. وهذا المؤلِّف الذي يعد مرجعاً لا يقبل النقـاش عـن تشكيلات الدولة العثمانية وحضارتها، رأينا أن أوزون جارشلي أيضاً قـد اتخـذه مرجعاً أساسياً له.

وفذلكة كاتب جلبي (١٦٠٩-١٦٥٨م) الذي يعرف في أوربا أكثر من غيـره مـن المـؤلفين العثمـانيين، يتنـاول الأحـداث التـي وقعـت بـين ١٠٠٠-١٠٦٥هـ/١٥٩٢-١٦٥٤م. وفيه معلومات عن نقابة الأشراف أيضاً.

---

(1) Sancar, N./Turk Ansiklopedisi.XXII. p.478; Osmanli Muellifleri, III. p.94

(2) d`Ohsson/18.Yuzyil Turkiyesinde Orf ve Adetler.trc. Zerhan Yuksel.Istanbul: (tarihsiz). P.7-9

كما أن تقويم التواريخ، وهو كتاب آخر مهم للمؤلف نفسه، قد تحـدث عـن نشأة النقابة، وتطورها التاريخي بشكل مختصر، مع قائمة مبينة لتـواريخ عـزل نقبـاء الأشـراف مـن عـام ٩٠٠هـ/١٤٩٤-١٤٩٥م وحتـى عـام ١١٤٤هـ/١٧٣٢م.(١) وقد ذكر أحمد نظيف أفنـدي (ت ١٢٧٥هـ/١٨٥٨-١٨٥٩م)، مؤلف رياض النقباء، أنه أثناء تدوينه لمؤسسـة النقابـة، وحديثـه المختصر عنها، قد استفاد من المعلومات الواردة في تقويم التواريخ.

كتب القوانين

نرى إدراج بعض كتب قوانين الدولة العثمانية التي استفدنا منها فـي هـذا العمل في الآتي:

كتاب القانون المحفوظ فـي المكتبـة السـليمانية، [مجموعـة] آياصـوفيا ٢/٢٨٩٤ الخالي من التاريخ. وهو يتحدث عن ضريبة الأوزان والتمليك والسطل، وإعفاء السادة من تلك الضرائب. ويقع في أربعين صفحة، في كل صفحة تسـعة عشر سطراً. مكتوب بخط التعليق. ويبدأ من الصفحة ٦٢ من المجموعـة التـي أدرج فيها.(٢)

أما مجموعـة القـوانين لمحمـد عبـد السـلام الـذي نظمـه فـي عـام ١١٠٢هـ/١٦٩١م، فقد ذكرت أن من ينتسب إلى الجيش من القضاة والمدرسين والسادات والأئمة والخطباء، فهم كانوا معفون من رسم الرعية. وهـذا الكتـاب الذي يقع في ٣٦ ورقة، في كل منها واحد وعشرون سطراً، تبتدئ من الورقـة الخامسة عشرة من المجموعة التي أدرج فيها، والمحفوظة بمكتبـة السـليمانية

---

(1) Bursali Mehmed Tahir Efendi/Osmanli Muellfleri. Hazirlayan: Ismail Ozen, I-III. Istanbul: 1975, III.p.86
(2) Istanbul Kitapliklari Tarih-Cografya Yazmalari Katalogu.p.802

[مجموعة] لاله لي، تحت الرقم ٣/٣٧٣٥.[1]

ومن كتب قوانين الدولة العثمانية الذي لم يُعرف تاريخه ولا معــدّه، كتــاب يتحدث عن ضريبة التمليك وضريبة الشــتاء وضــريبة المشــاة وغيرهــا مــن الضرائب. وبناءً على احتوائه على معلومات عن وضع السادة من الضرائب، فإنه يعدّ مهماً. وهو يقع في اثنتي عشرة ورقة. وعدد أسطر كل ورقة مختلف. ويبدأ الكتاب من الورقة الستين ضمن المجموعة الموجود بها. وهو محفوظ في مكتبة السليمانية، [مجموعة] أسعد أفندي، تحت الرقم ٥/٣٧٦٢.[2]

ومن الكتب التي استفدنا منها في مؤسسة النقابة بالدولة العثمانية، تلخيص البيان في قوانين آل عثمان، لهزارفن حسين أفنــدي (ت ١٠٨٩هـــــ/١٦٧٨م). وتوجد به معلومات مهمة عن نشأة نقابة الأشراف في الدولة العثمانية. يضــاف إلى ذلك أن المؤلف قد قدم معلومات أيضاً عن نصب وعزل ووفاة نقباء الأشراف حتى عام ١٠٨٥هـــ/١٥٧٧م. وتوجد في أرشيف رئاسة الوزراء صورة مأخوذة من مخطوطة الكتاب تحت الرقم ٢٢٠.[3]

ومن كتب قوانين الدولة العثمانية التي عثرنا عليها في قســم المخطوطــات التركية بمكتبة جامعة إستانبول: كتاب القوانين في قسم المخطوطات التركية تحت الرقم ت ي/٥٨٢٨، ويقع في ٨١ ورقة. ويذكر الكتاب أن السادة يعدّون من الفئة العسكرية، وأن من لديه منهم أكثر من ١٥٠ عدداً من الأغنام، يــدفعون الرســم الخاص بها. أما كتاب آخر من كتب القوانين العثمانية المحفوظة في مكتبة جامعة إستانبول تحت الرقم ٥٨٤٦ فهو مؤرخ بـــ (١١٩٤هـــ/١٧٨٠م) وبعد ما ذكــر أنه لا يؤخذ رسم بنّاق ومجرد [وهما نوعان من الرسوم بالدولة العثمانية] مــن

---

(١) المرجع السابق. ص ٨٠٣-٨٠٤

(٢) المرجع السابق. ص ٨٠٤

(3) Turk Ansiklopedisi, XIX, p.207; Osmanli Muellifleri, III, p.214

السادة، وأنه إذا ثبتت صحة نسب السيد فلا يمكن أن يصبح رعية، وعرّف بالسيد الصحيح، وربطه بالحكم. وكتاب مجموعة القوانين والفتاوى المحفوظ أيضاً في مكتبة جامعة إستانبول تحت الرقم ٤١٠٩ المؤرخ في (١٠٠٤هـ/١٥٩٥-١٥٩٦م) قد احتوى على الرسوم التي تحدثنا عنها قبل قليل، وضم أيضاً عدّ السادة من العساكر، وأن صحة نسب السادة تتأكد بالحجة [أي شجرة النسب]، وغير ذلك من الأمور المهمة. أما كتاب القوانين العثمانية القديمة المحفوظ في مكتبة جامعة إستانبول تحت الرقم ١٨٠٧، فقد تحدث عن العلاقات بين السادة والرسوم، وعدّهم من العساكر، وعرف بالسيد، وذكر أن اللون الأخضر خاص بالسادة، وغير ذلك من الأمور التي تضفي أهمية على الكتاب.

حجج [صكوك] السيادة

كان يتم تنظيم حجج السيادة لدى العثمانيين باللغة التركية [العثمانية] والفارسية والعربية. وأقدم حجة سيادة باللغة التركية موجودة بين أيدينا، صدرت عام ٩٤٩هـ/١٥٤٢م، والقسم العلوي منها مقطوع. وهي محفوظة في الأرشيف العثماني في تصنيف ابن الأمين/الأنساب، تحت الرقم ٨. أما حجة السيادة المحفوظة أيضاً في فهارس [تصنيف] ابن الأمين، تحت الرقم ١٨، وتاريخها ٩٧٦هـ/١٥٦٩م، فهي تتحدث عن قيام قائممقامي نقابة الأشراف بمنح حجج السيادة. وبناءً على حديثها عن تطبيقات قائممقامي نقابة الأشراف في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي لأول مرة في الدولة العثمانية، فهي ملفتة للنظر. أما حجة السيادة المعدّة من قاضي قرق كليسة في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م، فبناءً على احتوائه على معلومات عن وجود متسيّدين، ونزع العلامة الخضراء من رؤوس هؤلاء المزورين، وإيراده معلومات عن أعمال الرقابة في مدعي السيادة، وغير ذلك من الخصائص التي ضمها الكتاب، فهو مهم من حيث توضيحه لدور نقابة الأشراف. وهذه الحجة محفوظة أيضاً في الأرشيف

العثماني، تصنيف ابن الأمين/الأنساب، تحت الرقم ١٤.

وتضم الحجج العربية أيضاً معلومات عن نقابة الأشراف في الدولة العثمانية. فإن الحجة – التي أعدها قاضي أرمَنَك عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م المحفوظة في الأرشيف العثماني تصنيف ابن الأمين/الأنساب تحت الرقم ١٢ –، بعدّها قد منحت من القاضي. وتفيد باعتبار السيادة من جهة الأم، فهي مهمة من هذا الجانب. أما حجة السيادة العربية التي أعدها حسن بن يوسف البغدادي – وهو النقيب الثالث للأشراف في الدولة العثمانية – في عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م، فبسبب أنها خصصت للسادة حمل اللون الأخضر، وسجلت أن مَن أتى من أولاد فاطمة (رضي الله تعالى عنها) أنهم من النسل الطاهر، وأصالة التوقيع الموجودة على الحجة، فهي تقدم معلومات مهمة عن نقابة الأشراف. وهي محفوظة أيضاً في الأرشيف العثماني، تصنيف ابن الأمين/الأنساب تحت الرقم ٢١. وهناك حجة سيادة عربية أخرى، أعدها نقيب الأشراف نفسه في عام ٩٨٣هـ/١٥٧٥م، تحمل الخصائص ذاتها. وهي محفوظة أيضاً في الأرشيف العثماني، تصنيف ابن الأمين/الأنساب تحت الرقم ٢٠. أما حجة السيادة العربية التي أعدها نقيب الأشراف الرابع في الدولة العثمانية عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م، فقد حملت معلومات، لا تصادفها في الحجج الأخرى. وهي تخبر أنه بدئ بمسك "دفتر السادات" في عهد نقيب الأشراف الثاني في الدولة العثمانية السيد محمد محترم (٩٤١-٩٨٠هـ/١٥٣٤-١٥٧٢م)؛ بغية تنظيم أمور النقابة، مشيراً إلى ذكر اللون الأخضر في الحجة. وهي محفوظة أيضاً في الأرشيف العثماني، تصنيف ابن الأمين/الأنساب تحت الرقم ١٥.

والحجة التي أعدها السيد محمود – الحاصل على لقب أول نقيب الأشراف (٩٠٠-٩٤١هـ/١٤٩٤-١٥٣٤م) – بنفسه عام ٩١٣هـ/١٥٠٨م، وهي حجة باللغة الفارسية لأحد السادة لم نعلم باسمه؛ بسبب أن القسم العلوي منها مقطوع، فإنه بالنظر لكون هذه الحجة قد احتوت على التقاليد المتبعة في حجج السيادة،

وتوثيق وجود نقابة الأشراف بعد تشكيلها مباشرة، وكونها قد منحت من لدن أول نقيب للأشراف، فهي مهمة للغاية. وهي محفوظة أيضاً في الأرشيف العثمـــاني، تصنيف ابن الأمين/الأنساب تحت الرقم ٥.

وحجـــة السـيادة التـــي أعـــدها النقيــب نفســـه باللغـــة الفارسـية عـــام ٩٢٥هــ/١٥١٩م، ذكرت أنه بعد عملية التدقيق في حجة السيادة لمن يُقدّم لـــه، يتم منح الحجة. ومن هذه الناحية فهي مهمة. وهي محفوظة أيضاً في الأرشـــيف العثماني، تصنيف ابن الأمين/الأنساب تحت الرقم ٣. والحجـــة المحفوظـــة فـــي الأرشيف العثماني، تصنيف علي أميري، تحت الـــرقم ١٩٥ تحمـــل الخصـــائص ذاتها.

كما أن الحجة العربية التي أصدرها محمد محترم – نقيب الأشـــراف الثـــاني [في الدولة العثمانية] – بتاريخ ٩٤٩هــ/١٥٤٢م، مهمة؛ من حيـــث احتواؤهـــا على عبارة تفيد بأن الرسوم العرفية للسيد المذكور يجب أن تكون بمقتضى الدفتر الخاقاني (دفتر طابو تحرير)، وهي مهمة بسبب إشارتها إلى مسألة الرسوم. وهي محفوظة في الأرشيف العثماني، تصنيف ابن الأمين/الأنساب، تحت الرقم ٧.

وقد أشارت حجة فارسية صادرة من نقيب الأشراف المذكور نفسه في السنة ذاتها – وهي محفوظة أيضاً في الأرشيف العثماني، تصنيف ابن الأمين/الأنســـاب تحت الرقم ٩ – إلى الرسوم، مثل سابقتها تماماً.

بعض وثائق الأرشيف المهمة

لما ارتقى السلطان محمد الرابع الحكم (١٠٥٨هــ/١٦٤٨م) وافق على طلب تجديد وظيفة السيد محمد شهاب الدين البالغة خمس عشرة آقجـــة يوميـــة مـــن مقاطعة ميزان الحرير، وجدده. فهذه الوثيقة المحفوظة في الأرشيف العثمـــاني، تصنيف علي أميري، تحت الرقم ٢٣٥١م مهمة، مـــن حيـــث احتواؤهـــا علـــى تخصيص الوظائف [الرواتب] للسادة. ووثيقة أخرى محفوظة أيضاً في تصـــنيف

على أميري تحت الرقم ١٨١٣ شبيهة بالوثيقة السابقة. أمـــا الوثيقـــة القيمـــة المحفوظة أيضاً في تصنيف علي أميري من الأرشـــيف العثمـــاني تحـــت الـــرقم ٤٩٦٩، فهي جديرة بالذكر من حيث تناولها لتعيين في "عرافة السادات الكـــرام". وهذه الوثيقة المؤرخة بـــ ١٠٩٠هـــ/١٦٧٩م توثق تعيين عريف لهذا المنصب الشاغر، بناءً على طلب نقيب الأشراف.

- وقد وصلت إلينا وثيقة/وثيقتان أخريان عن كيفية تعيـــين قائممقـــام نقيـــب الأشراف وتوثيقها. فهذه الوثيقة المحفوظة في الأرشيف العثماني في تصنيف ابن الأمين/الأنساب تحت الرقم ٢٨٣ والمؤرخة في ١٠٧٤هـــ/١٦٦٣م، توثق تعيين قائممقام نقيب الأشراف بعد أن عرض نقيب الأشـــراف خطابـــاً علـــى الـــديوان الهمايوني في ذلك، حيث صدر التعيين لهذا المنصب من الصدر الأعظم. والوثيقة المحفوظـــة أيضـــاً فـــي التصـــنيف ذاتـــه تحـــت الـــرقم ٢٥٣ المؤرخـــة فـــي ١٠٩٠هـــ/١٦٧٩م، وكذلك الوثيقة الأخرى المحفوظة في تصنيف التوجيهات من فهارس ابن الأمين أيضاً تحت الرقم ٢٥١٤ بتاريخ ١١٤٠هـــــ/١٧٢٨م، تبـــين الاستمرار في النهج المذكور في تعيين قائممقامي نقابة الأشراف.

ويتضح من المعروض المقدم فـــي ١١٨٣هـــــ/١٧٩٦م وكـــذلك الموافقـــة الصادرة عليه أن من ثبتت صحة نسبه من السادة لم يكونـــوا محســـوبين مـــن الرعية؛ بل كانوا منسوبين إلى الفئة العسكرية. والوثيقة المحفوظة في الأرشيف العثماني، في تصنيف جودت/الداخلية تحت الرقم ٥٥٩٣، تعد مهمة؛ مـــن حيـــث احتواؤها على تلك الأوصاف. وكون آل الرسول محسوبين من الفئة العســـكرية، وبسبب ذلك أنهم كانوا مستثنين من الضرائب، مذكور أيضاً فـــي دفـــاتر طـــابو. وهناك أمثلة على ذلك في دفتر طابو تحرير المحفوظ في الأرشيف العثماني تحت

الرقم ٦٦٠[1]، وكذلك الدفتر رقم ٤٩[2].

وقد ورد في دفتر للشكاوى في الأرشيف العثماني محفوظ تحت الرقم ٢٥ بتاريخ ١١٠٩هـ/١٦٩٧م، أنه تم منح المرسوم السلطاني لشخص يدعى «السيد عثمان» وظيفة بمبلغ خمس وعشرين آقجة يومية[3]. وبناءً على شكوى السيد المذكور، فقد منح هذا المرسوم من السلطان مصطفى الثاني (١١٠٦-١١١٥هـ/١٦٩٥-١٧٠٣م). وهذه الوثيقة مهمة؛ بسبب احتوائها على معلومات وثائقية عن تقدير السادة واحترامهم، وتوجيه الوظائف إليهم بمرسوم سلطاني.

وقد اتضح من القيد الموجود في فهرس رؤوس جبه جي من الأرشيف العثماني المحفوظ تحت الرقم ٢٦٠، أنه تمت إضافة آقجة واحدة للراتب اليومي لعريف نقيب الأشراف البالغة عشر آقجات؛ احتراماً للنبي -صلى الله عليه وسلم-، وصدر بذلك أمر الوزير الأعظم.[4] ونظراً لما يحتويه الدفتر المؤرخ في ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م عن عدد عرفاء نقيب الأشراف في القرن الثامن عشر الميلادي، وإيراده معلومات عن رواتبهم، وكونه يكشف النقاب عن نقابة الأشراف في هذا الصدد، فإنه مهم للغاية.

ووثيقة أخرى محفوظة في الأرشيف العثماني، تصنيف الإرادة/العلمية تحت الرقم ٢١٢ بتاريخ ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، تضم معلومات عن صدور الإرادة [المرسوم] السلطانية في تعيين شخص لنقابة الأشراف بشكل مؤقت؛ بسبب مرض ألم به نقيب الأشراف. وهذه الوثيقة التي لا تماثلها وثيقة أخرى، تصبح نقطة

---

(١) انظر الصفحة ٢٧٢، و٢٧٤-٢٧٧ من دفتر طابو - تحرير المذكور في الأرشيف العثماني.

(٢) انظر الصفحة ٨٠٣ من دفتر طابو - تحرير المذكور في الأرشيف العثماني.

(٣) انظر الصفحة ٢٦٤ من دفتر الشكاوى في الأرشيف العثماني.

(٤) انظر الصفحة ١٣٨.

انطلاق لنا في احتوائه على معلومات عن تسيير أمور نقابة الأشراف بالوكالة.

ووثيقة مهمة أخرى محفوظة في الأرشيف العثماني، تصنيف الإرادة/الداخلية تحت الرقم ٣٢٠٤٩ ، توثق تعيين نقيب الأشراف بمرسوم السلطان عبد العزيـز (١٢٧٧-١٢٩٣هـ/١٨٦٠-١٨٧٦م) الذي صدر فيه الخط الهمايوني. وبنـاءً على عدم وجود وثيقة مماثلة أخرى لهذه الوثيقة، فإنها تعد قيمة للغاية. والوثيقة خاصة بعام ١٢٨٧هـ/١٨٦١م.

التمهيد

كان لابد من الإلمام ببعض المصطلحات المهمة التي تصادفنا بين الفينة والأخرى، والتعود عليها. ولهذا السبب فإننا سوف نشرح بشكل مختصر معاني تراكيب أهل البيت وآل البيت وذي القربى وعلى رأسها مصطلح السيد والشريف.

ثم رأينا فائدة في إيراد بعض الآيات والأحاديث المتعلقة بشكل مباشر وغير مباشر بالسادة التي تشكل جزر نقابة الأشراف وبذرها. وبعد التعرض بشكل مختصر أيضاً لبعض التطبيقات العملية لأولاد الرسول [صلى الله عليه وسلم] في عصر السعادة ثم موقف الأمويين من آل الرسول [صلى الله عليه وسلم]، أردنا تقديم التطورات في هذا الصدد حتى العهد العثماني في هذا التمهيد.

١ – المصطلحات الخاصة بالسادة

أ – السيد

السيادة مصدر من مصادر الفعل العربي "ساد".[١] وهذا الفعل يعني أنه عظُم ومجُد وشرُف، وصار سيد قومه[٢]. وعُني بهذه الكلمة أيضاً الكبير، والأكبر والزعيم. وجمعها سادة وسادات.[٣] كما يقابل كلمة السيد: الملك، والمالك، والمولى ذو العبيد والخدم، والمتولي للجماعة الكثيرة[٤]، والأفندي، والآغا، والبيك، والعين [من الأعيان]، والرئيس، والقائد[٥]

---

(١) لجنة/المعجم الوسيط.– إستانبول: (د.ت): ١/٤٦٠

(٢) المرجع السابق: ١/٤٦٠

(٣) عاصم/ترجمة القاموس. إستانبول: (د.ت): ١/٦٢٦

(٤) المعجم الوسيط: ١/٤٦١

(٥) شمس الدين سامي/قاموس تركي.– إستانبول: ١٣١٨. ٢/٧٥٥

والزعيم[١].

وإضافة إلى تلك المعاني العامة فإن هذه الكلمة تدل معنى آخر خاص. وهـو اللقب الذي أطلق على من هو من نسل النبي – صلى الله عليه وسـلم –. وقـد قصد بهذا اللقب أيضاً تشريف من لقب بـه وتعظيمـه.[٢] وهـو يطلـق علـى المنسوبين إلى النسب النبوي الجليل[٣].

ولفظ "السيدان": يستخدم في الحسن والحسين، حفيدي النبـي – صـلى الله عليه وسلم – وولدي علي وفاطمة رضي الله تعالى عـنهم[٤] –. وبنـاءً علـى الأحاديث الشريفة فقد أطلق في العهد الإسـلامي الأول لقـب السـيد للعلـويين والطالبيين[٥]. وقد أصبح هذا المصطلح فيما بعد شاملاً، تعبيراً لتعظـيم الصـغير للكبير. وهو علَم للحسنيين والحسينيين في العالم الإسلامي.[٦] وقد أطلـق علـى الأمراء الحسنيين الذين قاموا بالإمارة في الحجاز لقب الشريف. وعلى الذين أتوا من نسل الحسين لقب السيد[٧]. ويطلق على الولد من أبوين، أحـدهما شـريف والآخر سيد: السيد الشريف.[٨] والرجل بالنسبة إلى المرأة سيد.

واستخدام لقب السيد اقتصر في العهد الفـاطمي (٢٩٧-٥٥٦هـــ/٩١٠-

---

(1) Develioglu, Ferit/Osmanlica Turkce Ansiklopedik Lugat.-Ankara: 1986.p.1136

(٢) المعجم الوسيط: ٤٦١/١

(٣) شمس الدين سامي. ٧٥٥/٢

(4) Develioglu.p.1136

(5) Uzuncarsili, Ismail Hakki/Mekke-i Mukerreme Emirleri.-Ankara: 1984. p.6

صحيح الإمام البخاري.– إستانبول: (د.ت)، كتاب الفضائل، الباب ١٢: ٢٠٩/٤

(6) Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.5

(٧) المرجع السابق. ص ٥

(٨) المرجع السابق. ص ٥

١١٧١م) على أولاد الحسن والحسين (الحسنيين والحسينيين)[١].

ومن أسماء النبي – صلى الله عليه وسلم – العديدة السيد. ويستخدم في مثل: سيد الحق، سيد الكائنات[٢]، وسيد بني البشر، سيد الأنام، وسيد الثقلين[٣].

ويذكر دهسون أن لقب السيد يطلق عند العثمانيين على من هو من نسل السيدة فاطمة – رضي الله تعالى عنها –، سواء أكان حسنياً أم حسينياً[٤].

وكانت "سيدة النساء" لقباً للسيدة فاطمة – رضي الله تعالى عنها[٥] –. وهذه الألقاب التي تفيد النسبة، تستخدم قبل إيراد اسم الشخص. مثل: "السيد أحمد، والسيد عبد الله، والسيد محمد، والشريفة عائشة، والشريفة رقية من أهالي مكة المكرمة.."[٦]

وكان من إحدى ألقاب السلطان محمود، ابن أخ السلطان السلجوقي سنجر[٧]، سيد السلاطين[٨]. وإلى جانب الألقاب الأخرى لآلب آرسلان، كان له لقب سيد

---

(1) Uzuncarsili, Ismail Hakki/Osmanli Devletinin Ilmiye Teskilati.-Ankara: 1984. p.161
(2) Elmalili, Hamdi Yazir/Hak Dini Kur'an Dili.- Istanbul: 1979: 9/6319
(3) Develioglu.p.1136
(4) d'Ohsson/Tableau General de L'Empire Ottoman.- Paris: 1791: 4/556
(٥) الإمام القسطلاني (أحمد بن محمد)/ترجمة المواهب اللدونية؛ ترجمة عبد الباقي (الشاعر). إستانبول: ١٣١٠: ٢/٢١٢
(٦) الأرشيف العثماني، تصنيف HH. 609
(7) Koymen, M.Altay/Buyuk Selcuklu Imparatorlugu.- Ankara: 1984: 2/9-11
(٨) المرجع السابق: ٢/٩-١١

ملوك الأمم[١]. وأطلق على نظام الملك أيضاً السيد لمكانته المرموقـــة[٢]. وكــان السلاطين العثمانيون لما يذكرون من بين الأمراء الأجانب يطلــق علــيهم سـيد السلاطين[٣].

وقد تغير لقب السيد، فاستخدم على نحو سيدي أيضاً[٤].

ب- الشريف

هذه الكلمة التي باتت اسماً للجبل الكبير والماء، على وزن الأميــر وصــفاً للشراقة، تعني في الوقت الراهن صاحب الشرف[٥].

والشرف يعني السمو والعظمة والعلو[٦]. وحتى يكون الشخص شريفاً يجــب أن يكون أجداده ذا شرف[٧]. والحسب هو القيمة الذاتية[٨]، أمـــا النســـب فهـــو القيمة المأخوذة من الأصل والنسل. ويقال للمرأة شريفة[٩]. ولفظ الأشراف لــدى العثمانيين أطلق على الأغلب لأصحاب الأصالة في نسبهم. أمـــا الشـــرفاء فقـــد استخدم فيمن ينتسبون لذرية النبي – صلى الله عليه وسلم –.[١٠]

---

(1) Koymen, M.Altay/Alparslan ve Zamani.- Ankara: 1983.p. 368
(2) d'Ohsson: 4/516-517

(٣) ترجمة القاموس: ٧٨٧/٢

(٤)) ترجمة القاموس: ٧٨٦/٢

(٥) قاموس تركي: ٥٤٨/١

(٦) قاموس تركي: ٧٧٧/١؛ الهيتمي (ابن حجر)/الفتاوى الحديثيـــة.- مصــــر: ١٩٧٠م. ص ١٦٨؛ الأرشيف العثماني، تصنيف HH. 609

(٧) قاموس تركي: ٧٧٧/٢

(8) D'ohsson: 4/554; Islam Ansiklopedisi: 2/435; Ilmiye Teskilati.p.161
(9) Ilmiye Teskilati.p.161

(١٠) الفتاوى. مرجع سابق. ص ١٦٨

وكان لقب الشريف ما قبل العهد الإسلامي، يطلق على عشرة أشخاص من أصحاب الوظائف العشرة المعتبرة في خدمة الكعبة.(١) أما في العهد الإسلامي فإن أشرف الناس حسباً ونسباً وأولاهم بالشرافة النبي – صلى الله عليه وسلم –.(٢) وكان في الصدر الأول يطلق على الطالبيين.(٣) وعمم فيما بعد فحوى اللقب العباسيين أيضاً.(٤) وإن لم يقصد باستخدام لقب الشريف معنى خاصاً، يترادف مع لقب السيد. فإذا استخدم بقصد التفرقة، خصص إطلاقه لمن هو من ذرية الحسن – رضي الله تعالى عنه – فأصبح علماً عليهم.(٥)

وإذا أطلق لفظ السيد أو الشريف فيما بعد العهد العباسي بما فيه العهد العثماني، قصد به الحسني والحسيني نسباً.(٦) ويطلق أيضاً على ذرية النبي – صلى الله عليه وسلم – الذين تناسلوا من حفيديه المذكورين "السلالة الطاهرة".(٧) وتورد القوانين العثمانية الأحكام المتعلقة بالشرفاء(٨).

---

(1) D'ohsson: 4/554; Islam Ansiklopedisi: 2/435; Ilmiye Teskilati.p.161
(2) Ilmiye Teskilati.p.161

(٣) الفتاوى. مرجع سابق. ص ١٦٨

(4) Ilmiye Teskilati.p.161. Corci Zeydan/Medeniyet-i Islamiye Tarihi.trc.Zeki Megamiz.- Istanbul: 1327: 1/238
(5) Ilmiye Teskilati.p.161; Mekke-i Mukerreme Emirleri.4-5; d'Ohsson..4/556
(6) d'Ohsson..4/556; Mekke-i Mukerreme Emirleri.4-5

(٧) أحمد صائب/الحقائق التاريخية. إستانبول: ١٣٢٧. ص ٩-١٠

(٨) قانوننامهء ديواني.– مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة إستانبول. تحت الرقم ٥٨٤٦. الورقة ٢٣/أ؛ والرقم ٥٨٢٨، الورقة ٥٦/أ.

ج- ألفاظ أهل البيت، آل البيت، وذوي القربى المركبة

إن كلمة "الأهل" التي ينسب إلى الرجل تدل على عشيرته وذوي قرباه[١]، و"أهل البيت" تدل على ساكنه، و"أهل الرجل" تدل على زوجته[٢]، وإذا نُسب الشخص إلى المكان[٣] مثل "أهل الكوفة" يدل على المقيمين فيها. والحقيقة أن أهل البيت يدل على أهل المسكن، ومجازاً على ".. ما اجتمع عليه نسب.."[٤]. ثم أصبح فيما بعد يستعمل لنسب الرسول – صلى الله عليه وسلم –. أي يطلق على ذرية النبي – صلى الله عليه وسلم – الذين تناسلوا من علي ابن أبي طالب وفاطمة الزهراء – رضي الله تعالى عنهما –[٥]. ولفظ الأهل استخدم خمسين مرة في القرآن الكريم مضافاً إلى الكتاب، والإنجيل، والقرى، والمدينة، والبيت، والقرية، ومدين، ويثرب، والتقوى، وغيرها من الكلمات.[٦]

وآل الرجل يعني أهله وعياله وأتباعه ومساعدوه.[٧] وأصلها أهل؛ تغيرت الكلمة بعد تبدل الهاء إلى الهمزة.[٨] وهناك آراء مختلفة في معاني كلمة

(١) ابن المنظور (جمال الدين محمد)/لسان العرب.- بيروت: ١٩٦٨م: ١١/٢٨-٢٩؛ ترجمة القاموس: ١٢٦/٣؛ المعجم الوسيط ٣١/١

(٢) ترجمة القاموس: ١٣٦/٣.

(٣) لسان العرب: ٢٩/١١.

(٤) ترجمة القاموس: ١٣٧/٣.

(٥) ترجمة القاموس: ١٣٧/٣.

(٦) للتفصيل انظر: محمد فؤاد عبد الباقي/المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.- إستانبول: ١٩٨٢م: ٩٥/١-٩٦

(٧) لسان العرب: ٣٠/١١؛ ترجمة القاموس: ١٣٦/٣

(٨) لسان العرب: ٣٠/١١

الآل.[١] وصيغة آل محمد من هذه الكلمة تدل على القريبين مــن رســول الله – صلى الله عليه وسلم – الذين تحرم عليهم الصدقة.[٢]

وترد كلمة الآل في القرآن الكريم بالإضافة إلى العديد مــن النــاس. وهــي تضاف إلى أصحاب الشأن والشهرة.[٣]

وكلمة القربى (على وزن بشرى) المستخدمة بمعنى القرابــة فــي النســب، تستخدم بمعنى الأهل[٤]. ومن إحدى معاني كلمة القريــب، تعنــي القريــب فــي النسب[٥]. وجمعها أقرباء. وكلمة القربى بمعنى الصاحب تســتخدم مــع تركيــب ذي.[٦]

٢ – الآيات المتعلقة بالسادة

يمكننا الإشارة إلى الآية الثالثة والثلاثين من سورة الأحــزاب علــى قائمــة الآيات المتعلقة بالسادة من خلال مفهوم أهل البيت لدى أهل السنة. وهــي قولــه تعالى:

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴾.

فهذه الآية الكريمة حسب رأي أكثر المفسرين نزلت في علي بن أبي طالــب

---

(١) للتفصيل انظر: الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)/جــامع البيــان.– مصــر: ١٩٥٤م: ٢٣٤/٣؛ لسان العرب: ٣٨/١١–٣٩

(٢) جامع البيان: ٢٣٤/٣

(3) Hak Dini: 1/347-348

(٤) للتفصيل انظر: ترجمة القاموس: ٢٢٦/١، ١٣٦/٣؛ المعجم الوسيط: ٧٢٣/٢، قاموس تركي: ١٦٢/٢

(٥) المعجم الوسيط: ٧٢٣/٢

(٦) المعجم الوسيط: ٢٧٨/١

وفاطمة والحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهم[١] –. فبناءً على هذه الآية فإن زوجات الرسول – صلى الله عليه وسلم – وأولاده، والحسن والحسين وذريتهما وعلي – رضي الله تعالى عنهم – قد تربوا في بيت النبي – صلى الله عليه وسلم –، فهم من أهل البيت[٢]. ولما نزلت هذه الآية الكريمة فقد دعا النبي – صلى الله عليه وسلم – علياً وفاطمة والحسن والحسين – رضي الله عنهم – وأدخلهم تحت كساء، ودعا لهم وقال "اللهم هؤلاء أهل بيتي وحامتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً".[٣] وأهل البيت قد طهروا من الرجس الوارد في الآية والذي يعني الشك والفسق والبدعة وسائر الأخلاق والأحوال المذمومة[٤]. وإحدى المقاصد منها تحريم صدقة الفرض على أهل البيت. وفي مقابل ذلك خصصت لهم خمس الخمس من الغنيمة أو الفيء.[٥]

والآية ٥٦ من سورة الأحزاب أيضاً متعلقة بالسادة. [وهي قوله تعالى]:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[٦]

---

(١) لمعلومات تفصيلية انظر: الهيتمي (أحمد بن حجر)/الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزنادقة؛ الناشر: عبد الوهاب عبد اللطيف.– القاهرة: ١٣٧٥هـ. ص ١٤١

(2) Hak Dini: 4/3893

(٣) الصواعق. ص ١٤١–١٤٢؛ الألوسي (شهاب الدين السيد محمود)/روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.– بيروت: (د.ت): ١٢/١٨٠–١٨٣؛ جامع البيان: ٢٢/٧–٨؛ الحكيم النيسابوري (أبو عبد الله)/المستدرك على الصحيحين.– بيروت: (د.ت): ٣/١٤٢

(٤) للتفصيل انظر: الصواعق. ص ١٤٢–١٤٣؛ روح المعاني: ٢٢/١٢

(٥) الصواعق. ص ١٤٣

(٦) المواهب: ٢/١٤١؛ الفخر الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر)/مفاتيح الغيب.– مصر:

والقصد من صلاة المؤمنين طلب تعظيمه والثناء عليه مـن الله تعـالى[١].
ويرى المذهب الشافعي أن هذه الآية دليل على وجوب الصلاة [عليـه صـلى الله عليه وسلم] [٢]. ولما سئل النبي – صلى الله عليه وسلم – عن كيفيـة الصـلاة عليه بمناسبة هذه الآية، قال: "اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم [وعلى آل إبراهيم]"[٣].

وهناك عدة آراء في حكم الصلاة عليه. وقد اختلف العلماء في ذلـك.[٤] إلا أنه مهما يكن من أمر، فإن الآية تأمر بالصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله من ذريته.

وحسب ما نقله جماعة من المفسرين فإن القصد من "آل ياسين" الواردة في الآية مائة وثلاثين من سورة الصافات هو "آل محمد".[٥] وما ورد من ألقاب نقباء الأشراف في الدولة العثمانية من عبارة "مظهر آل طه وياسين" يؤكد علـى هـذا الرأي.

وأكثر الآيات التي صادفناها في الأوراق والوثائق المتعلقة بالسادة هو الآيـة ٢٣ من سورة الشورى، [وهي قوله تعالى]:

﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾.

ومن إحدى التفاسير التي فسرت به هذه الآية يتعلق بآل البيت: "يا قـريش،

١٩٣٨م: ٢٢٧/٢٧ Hak Dini: 6/3923

(١) المواهب: ٢/١٤١؛ مفاتيح الغيب: ٢٢٧/٢٧ Hak Dini: 6/3923

(٢) لمعلومات تفصيلية انظر: مفاتيح الغيب: ٢٢٧/٢٧

(٣) لمعلومات تفصيلية انظر: المواهب: ٢/١٤٤؛ الصواعق. ص ١٤٥

(٤) الصواعق. ص ١٤٧

(5) Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.31

إنني لا أطلب منكم أجراً فيما قمت به إليكم من تبليغ وتبشير، إلا المودة في أهل بيتي.."[١] وكلما جرى الحديث عن احترام السادة وتقديرهم، جرى الربط بهذه الآية. والمودة التي طلب الرسول – صلى الله عليه وسلم – الوفاء بها، تحمل الأمل في الحصول على الأجر الكبير ونيل الثواب.[٢] وبما أن السادة هم ثمار شجرة الرسالة ولآلئ بحر النبوة فتجب مودتهم[٣]. إذ إنه تجب على المحبين لله ولرسوله محبة أهل بيته أيضاً[٤]. ومحبة السادة وتقديرهم لأجل النبي – صلى الله عليه وسلم – هي الأساس.

ومن الآيات الدالة على احترام السادة وتعظيمهم الآية السادسة من سورة الأحزاب:

﴿ ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾.

أي أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أحق بالمؤمنين من أنفسهم، وأقرب إليهم، وأولى بالمساعدة إليهم[٥]. وهو أحب إلى الشخص من نفسه وماله والناس أجمعين. ومحبته – صلى الله عليه وسلم – يجب أن تكون أتم وأكمل من حب الإنسان لنفسه[٦]. وحسب ما تقتضيه هذه الآية فإن المؤمن يرجح

---

(١) ابن الحسيني أحمد مختار/خاندان سيد البشر.– إستانبول: ١٣٢٧. ص ٤

(٢) خاندان سيد البشر. ص ٤

(٣) الصواعق. ص ١٤٨

(٤) لمعلومات تفصيلية انظر: فريدون بك/مجموعة منشآت سلاطين.– إستانبول: ١٢٦٤هـ: ٥٨/١

(٥) أحمد الرفاعي/البرهان المؤيد؛ ترجمه [إلى العثمانية] قدسي زاده قدري.– إستانبول: ١٣٠٣. ص ١٣

(٦) لمعلومات تفصيلية انظر: Hak Dini: 4/2872

النبي – صلى الله عليه وسلم – فيما يحتاجه على نفسه. أما السيد فإنه ليس أولى من عبده فيما يحتاج إليه. إذ إن العبد إذا وصل إلى حافة الموت فهو يأكل ما يعثر عليه[١]. فبسبب هذه الآية يجب أن يرجح حب النبي – صلى الله عليه وسلم – على حب نفسه، وأن يحب من يحبه النبي – صلى الله عليه وسلم –، الذي أشار إلى هذه الآية وطلب من أصحابه حب علي – رضي الله تعالى عنه[٢] –. وتجب محبة أهل البيت؛ بسبب قربهم من الله ورسوله.[٣] كما يجب عدم مقاطعة كلامهم، وإعلائهم وترجيحهم على أنفسنا[٤]. وزوجات النبي – صلى الله عليه وسلم – "في التقدير والاحترام واستحقاق التعظيم بمثابة أمهات للمؤمنين"[٥]. ويُحبُّ الأب؛ لأنه السبب في الحياة. أما النبي – صلى الله عليه وسلم – فإنه السبب في الحياة الأبدية؛ ولذلك فمحبته أولى وأحق[٦].

والآية الواحدة والستون من سورة آل عمران التي تعرف بآية المباهلة (اللعنة) خاصة بالسادة. فقد قدم إلى المدينة المنورة وفد من نصارى نجران.

---

(١) ابن كثير/تفسير القرآن العظيم.– مصر: (د.ت): ٣/٤٦٧؛ روح المعاني: ٢١/٥٥١؛ الترمذي، المناقب، ٣١ (٥/٦٦٤)؛ البخاري، بدء الوحي ٨ _١/٩)؛ Hak Dini: 4/3892

(٢) لمعلومات تفصيلية انظر: ابن ماجه (الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني)/[السنن].– إستانبول: (د.ت). الفضائل ٢ (١/٤٣، ٤٥، ٥٢)؛ علي بن حسام الدين المتقي الهندي/كنزل العمال في الأقوال والأفعال.– الناشر: صفاء السقا وبكري حيان: ١/١٦، ١٣/١٠٤–١٠٥.

(٣) ابن ماجه، الفضائل، ١١ (١/٥٠).

(٤) البرهان المؤيد، ص ١٤

(٥) روح المعاني: ٢١/١٥١؛ Hak Dini: 6/3876

(٦) للتفصيل انظر: جامع البيان: ٣/٢٩٨؛ البخاري: المغازي، ٦٢ (٥/١٢٠)؛ Hak Dini:2/1001,1014

فناقشوا النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصروا على رأيهم في النهاية، فلما دعوا إلى المباهلة أي اللعنة، لم يقربوا من هذا[١]. وقد ذكرت الآية الكريمة خطاباً للنبي – صلى الله عليه وسلم – أن يقول لهم ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[٢] [آل عمران، الآية ٦١]. وبناءً على ذلك فقد أراد النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يقوم بالمباهلة مع علي وفاطمة والحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهم –، وتبين من خلال هذه الآية أن ولدي فاطمة (الحسن والحسين) هما بمثابة أولاد النبي – صلى الله عليه وسلم – وينسبان إليه نسبة صحيحة نافعة في الدنيا والآخرة.[٣]

وبناءً على تعلقها بالموضوع، فمن الأهمية بمكان ذكر الآيات الأخرى في هذا الخصوص. وهي[٤]:

الآية ٣٣ من سورة[٥] الأنفال[٦]، والآية ٣٩ من

---

(١) جامع البيان: ٣/٢٩٨

(٢) الصواعق، ص ١٥٣؛ المستدرك: ٣/١٥٠؛ Hak Dini: 9/6212

(3) Hak Dini 2/130

(٤) على الرغم من عدم وجود علاقة مباشرة لبعض الآيات التي أشار إليها المؤلف هنا بالسادة، فقد تم إيرادها في الحاشية؛ حتى يستطيع القارئ أن يلم بموضوعها، ولا يحتاج إلى إخراجها والبحث عنها في المصحف. [المترجم].

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [المترجم].

(٦) للتفصيل انظر: الصواعق، ص ١٥٠؛ Hak Dini:9/19; 2/2399, 2406; 7/5940؛ جامع البيان: ٣/٢٣٣-٢٣٩

سورة[1] آل عمران[2]، والآية ٦١ من سورة[3] الزخرف[4]، الآية ٨٢ من سورة[5] طه[6]، الآية٥ من سورة[7] الضحى[8]، الآية٧ من سورة[9] البينة[10]، الآية١٠١ مـــن ســـورة[11] المؤمنون[12]، الآية الأولـــى مـــن ســـورة[13] الكـــوثر[14]، الآيـــة ٦ مـــن ســـورة[15]

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المترجم].

(٢) جامع البيان: ٣/٢٥٤-٢٥٥؛ Hak Dini:9/6319; 2/1011, 1096 ؛ روح المعاني: ١٤٧/٣

(٣) وهي قوله تعالى: "وإنه لعلم للساعة فلا تمترن بهـــا واتبعـــون هـــذا صـــراط مســـتقيم" [المترجم].

(٤) الصواعق. ص ١٦٠-١٦٢؛ جامع البيان: ٢٢/٩٠-٩١؛ Hak Dini:7/4179

(٥) وهي قوله تعالى: "وإني غفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى" [المترجم].

(٦) الصواعق. ص ١٥١؛ جامع البيان: ١٦/١٩٤-١٩٥

(٧) وهي قوله تعالى: "ولسوف يعطيك ربك فترضى" [المترجم].

(٨) جامع البيان: ٣٠/٢٣٢؛ Hak Dini:8/5894

(٩) وهي قوله تعالى: "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية" [المترجم].

(١٠) الصواعق. ص ١٥٩؛ جامع البيان: ٣٠/٢٦٤-٢٦٥؛ Hak Dini:9/5993-6080

(١١) وهي قوله تعالى: "فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون" [المترجم].

(١٢) جامع البيان: ١٨/٥٤-٥٥؛ روح المعاني: ١٨/٦٥؛ Hak Dini:5/3463

(١٣) وهي قوله تعالى: "إنا أعطيناك الكوثر" [المترجم].

(١٤) علي أميري/تاريخ وأدبيات مجموعه ســـي.- إســـتانبول: ١٣٢٥. ص ٢٨٤؛ مفـــاتيح الغيب: ٣٠/١٢٣؛ جامع البيان: ٣٠/٣٢٠-٣٢٤ Hak Dini: 9/6171-6211

(١٥) وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ

الحشر[1]، الآية [2]٦، [3]٢٤، [4]٢٥ من سورة إبراهيم[5].

٣- بعض الأحاديث المتعلقة بالسادة

أ- الأحاديث المتعلقة بفاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها

"فاطمة سيدة نساء أهل الجنة"[6]، فقد استخدمت لفظ "السيدة" لقباً لفاطمة رضي الله تعالى عنها.

"فاطمة بضعة مني، فمن أغضبها، فقد أغضبني"[7]. فقد ساوى

بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [المترجم].

(١) جامع البيان: ٢٨/٣٥-٣٩؛ مفاتيح الغيب: ٢٩/٢٨٤-٢٨٥؛ روح المعاني: ٢٧/٤٥-٤٨؛
Hak Dini:8/4280-4822

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ [المترجم].

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [المترجم].

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [المترجم].

(٥) جامع البيان: ١٣/٢٠٣؛ مفاتيح الغيب: ١٩/١١٦-١٢٠؛ روح المعاني: ٢٧/٤٥-٤٨؛
Hak Dini:5/3025; Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.11; BOA. Ibnu'l-Emin, Ensab, no. 7,9,11,15,21

(٦) البخاري، الفضائل، ٢٩ (٤/٢١٩)

(٧) البخاري، الفضائل، ٢٩ (٤/٢١٩)

النبي – صلى الله عليه وسلم – بين إغضابه وإغضاب فاطمة – رضي الله تعالى عنها –. وذكر صلى الله عليه وسلم عن فاطمة وزوجها وابنيها:

"أنا سلم لمن سالمتم، حرب لمن حاربتم"(١). فقد ربط – صلى الله عليه وسلم – بين السلم معه وبين السلم معهم، وعلى صداقتهم واحترامهم وتعظيمهم، مع الإشارة إلى أن هؤلاء من أهل بيته صلى الله عليه وسلم(٢). يضاف إلى ذلك أن النبي – صلى الله عليه وسلم – لما سمع برغبة علي – رضي الله تعالى عنه – في الزواج على فاطمة، ذكر أنها بضعة منه، وأن من يغضبها فقد أغضبه(٣). فكان ذلك أن أدى بعلي – رضي الله تعالى عنه – إلى التخلي عن هذا الزواج(٤). إذ إن فاطمة – رضي الله تعالى عنها – كانت محببة إلى قلبه(٥) – صلى الله عليه وسلم –. وهناك حديث آخر مهم أيضاً في حق السيدة فاطمة – رضي الله تعالى عنها – وفي السادة، وهو "إن لكل امرأة ابن ينسب إلى عصبته، إلا ولدي فاطمة (الحسن والحسين)؛ لأنني أنا وليهم وأنا عصبتهم"(٦). إلا أن هذا خاص بالطبقة الأولى، فينسب أولاد بنته إليه صلى الله عليه وسلم. فالنبي – صلى الله عليه وسلم – عصبتهم. لكن تلك العصبة مستمرة في الحسن والحسين – رضي الله

---

(١) ابن ماجه، الفضائل ١١(٥٢/١)

(٢) للتفصيل انظر: الترمذي، المناقب، ٣٢ (٦٦٣/٥)

(٣) ونص الحديث الذي أورده الترمذي في الجامع: حدثنا قتيبة.. قال: سمعت النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو على المنبر: "إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني في أن ينكحوا ابنتهم عليَّ بن أبي طالب، فلا آذن ثم لا آذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم، فإنها بضعة مني، يريبني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها".

(٤) الترمذي، المناقب، ٥٩ (٦٩٨/٥و ٦٩٩، ٧٠١).

(٥) الترمذي، المناقب، ٦١ (٦٩٨/٥و ٦٩٩)، المناقب، ٦١ (٧٠١/٥)

(٦) المستدرك: ١٦٤/٣؛ كنزل العمال: ١١٦/١٢

تعالى عنهما – وفي ذريتهما. أما بنات أختيهما زينب وأم كلثم، فغير داخلين في هذا الانتساب. ونسل النبي – صلى الله عليه وسلم – مستمر في ذرية الحسن والحسين[١].

وقد باتت مسألة استمرار نسل النبي – صلى الله عليه وسلم – من ابنته فاطمة مداراً للبحث والمناقشة. فقد ادعى الوالي الأموي الحجاج بن يوسف (ت ٩٥هـ)[٢] أن الحسين – رضي الله تعالى عنه – بالنسبة إلى والدته فاطمة، ليس من نسل النبي – صلى الله عليه وسلم –. فردّ عليه بالآية ٨٤–٨٥ من سورة الأنعام[٣]، التي تشير إلى أن عيسى – عليه السلام – بالنسبة إلى أمه من نسل آدم. وعلى الرغم من أن الحجاج كان الوالي الأموي، إلا أنه وجد الجواب شافياً[٤].

ب – الأحاديث المتعلقة بعلي [ابن أبي طالب] رضي الله تعالى عنه

لما رفع شكوى من علي – رضي الله عنه – ذات مرة، قال النبي – صلى الله عليه وسلم – "ماذا تريدون من علي؟" وبعد أن كرر ذلك ثلاث مرات، قال: "إن

---

(١) للتفصيل انظر: الصواعق، ص ١٥٣؛ المستدرك: ٣/١٥٠؛ الفتاوى، ص ١٦٨؛ المواهب: ١/٤٧٦

(٢) للتفصيل انظر: المسعودي (علي بن حسن)/مروج الذهب ومعادن الجوهر.– بيروت: (د.ت): ٣/١٠٩–٢٠٤

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المترجم].

(٤) المستدرك: ٣/١٦٤–١٦٥

علياً مني، وأنا منه. وهو ولي كل مؤمن من بعدي"[١]. وقال – صلى الله عليه وسلم – ذات مرة "ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟" وقد كرر ذلك مرتين. قالوا: بلى، قال "فهذا ولي من أنا مولاه. اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه"[٢]. فالدعاء الذي دعي لعلي – رضي الله عنه – في هذا المقام هو مقياس لموقف المؤمنين من علي – رضي الله عنه –. فيجب تكريمه وتعظيمه وتقديره ومحبته. وبناءً على قربه من الله ورسوله، فمن لم يحبه فليس في قلبه مثقال ذرة من إيمان[٣]. "إنْ كنا لنعرف المنافقين نحن معشر الأنصار ببغضهم عليَّ ابن أبي طالب"[٤]. "لا يحب علياً منافق، ولا يبغضه مؤمن"[٥]. أي أن محبة علي علامة الإيمان، وبغضه علامة الكفر والنفاق.

وبناءً على تلك الأسباب فقد أصبح الصحابة كلهم حساسين في تقديم الاحترام والتعظيم لعلي – رضي الله عنه – وآل البيت. وفي أحد الأيام لما سأل معاوية سعد بن أبي وقاص لماذا لم تسب علي بأبي تراب؟ رد عليه قائلاً: إنه بسبب كون مقام علي بن أبي طالب من النبي – صلى الله عليه وسلم – مقام هارون من موسى، ونظراً لكونه في فتح خيبر قد ذكر حبه لله ولرسوله، ورد عليه – صلى الله عليه وسلم – بمثل ذلك، وبناءً على آية المباهلة التي أشار إليها

---

(١) الترمذي، المناقب، ١٩ (٦٣٢/٥، ٦٣٣).

(٢) ابن ماجه، القضائل، ١١ (٤٣/١)، ١١ (٤٥/١)؛ وانظر أيضاً: ابن العربي المكي/عريضة الأحفاظ بشرح صحيح الترمذي.- بيروت: (د.ت): ١٨٩/١٣–١٩٠

(٣) ابن ماجه، القضائل، ١٤٥ (٥٢/١) [وورد في سنن ابن ماجه، كتاب القضائل "عن علي رضي الله تعالى عنه قال: عهد إلي النبي الأمي صلى الله عليه وسلم أنه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق". المترجم]

(٤) الترمذي، المناقب، ٢٠ (٦٣٥/٥)، ٢١ (٦٤٣/٥)

(٥) الترمذي، المناقب، ٢١ (٦٣٥/٥)، ٢١ (٦٤٣/٥)

النبي – صلى الله عليه وسلم – ونادى علياً وفاطمة والحسن والحسـين وقـال: "هؤلاء أهلي" لم أسبّه.[١]

وكما تجب محبة من يحبه الله ورسوله، فإن بغض من يحبـه الله ورسـوله خطر كبير. والظلم الذي وقع على النبي – صلى الله عليه وسلم – وأهله، لا يمكن العفو عنه[٢]. وتقدير آل البيت أو عدم تقديرهم مرتبط بالإيمان في كل الأحوال.

ج– الأحاديث المتعلقة بالحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما

إن حديث "الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة"[٣] إشـارة إلـى أنهمـا سيتوفيان في شبابهما، كما يدل أنهما من أهل الجنة، وأنهمـا مـن السـادة[٤]. وإضافة إلى الحسن والحسين فإن أبا بكر وعمر وعلي – رضي الله تعالى عنهم – قد أخذوا لقب السيد في عهد النبي – صلى الله عليه سلم –.[٥] ولا يقال السـيد للفاسق وأهل البدعة. فهذا يعني التعرض لغضب الله.[٦]

وقد قال النبي – صلى الله عليه وسلم – للحسن بن علي "اللهم إني أحبـه،

---

(١) للتفصيل انظر: العسقلاني (محمد بن حجر)/فتح الباري بشرح صحيح البخاري.– مصـر: ١٩٥٩م: ٧١/٨–٧٨؛ والترمذي، المناقـب ٢١ (٦٣٨/٥)؛ وانظـر أيضـاً البخـاري، الفضائل، ٩ (٢٠٧/٤–٢٠٩).

(٢) العريضة: ٢٤٦/١٧

(٣) ابن ماجه، الفضـائل، ١١ (٤٤/١)؛ كنـزل العمـال: ١٠٦/١٢؛ المسـتدرك: ١٦٦/٣؛ الترمذي، المناقب، ٣١ (٦٥٦/٥) [وتكملة الحديث في ابن ماجة: "وأبوهما خير منهمـا". المترجم]

(٤) العريضة: ١٩١/١٣–١٩٢

(٥) الترمذي، المناقب، ١٦ (٦٣٥/٥)، ٢١ (٦١٠/٥–٦١١)، المناقب، ٣١ (٦٦١/٥)

(6) En-Nevevi (Ebu Zekeriya Yahya b.Seref)/Riyazu's-Salihin, trc.Mehmet Emre.- Istanbul: 1974. p.1011

فأحبَّه وأحبَّ من يحبه"[١].

فهذا يعني أنه كما يجب حب من أحبه رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، يدل في الوقت نفسه على ضرورة حب الحسن – رضي الله تعالى عنه – الذي هو من السادة.

"من أحب الحسن والحسين، فقد أحبني، ومن أبغضهما، فقد أبغضني"[٢]. وبناءً على أن الإنسان المؤمن لا يمكنه إلا أن يحب النبي – صلى الله وسلم – ولا يبغضه، وأن محبةِ ولدي ابنته يعني محبته، فهذا يدل على التشجيع على احترام السادة ومحبتهم.

"حسين مني، وأنا من حسين، أحبَّ الله من أحبَّ حسيناً"[٣] ومن دعائه الوارد في هذا الحديث للقريبين للحسين – رضي الله تعالى عنه – ومن يحبه، يجب محبته. "إن كل نبي أعطي سبعة نجباء رفقاء، أو قال، رقباء. وأعطيت أنا أربعة عشر" ولما سئل – صلى الله عليه وسلم – عنهم قال: "أنا وأبناي (الحسن والحسين)، وجعفر، وحمزة، وأبو بكر وعمر ومصعب بن عمير وبلال وسلمان والمقداد وحذيفة وأبو ذر، وعبد الله بن مسعود"[٤].

ويتضح من هذا دخول النبي – صلى الله عليه وسلم – مع ابنيه بين تلك النخبة المختارة.

---

(١) ابن ماجه، الفضائل، ١١ (٥١/١)؛ البخاري، الفضائل، ٢٢ (٢١٧/٤)؛ الترمذي، المناقب، ٣١ (٦٦١/٥)

(٢) ابن ماجه، الفضائل، ١١ (٥١/١)؛ المستدرك، ١٦٦/٣؛ الترمذي، المناقب، ٣١ (٦٦١/٥)

(٣) ابن ماجه، الفضائل، ١١ (٥١/١)؛ الترمذي، المناقب، ٣٠ (٦٥٨/٥)

(٤) الترمذي، المناقب، ٢٨ (٦٥٩/٥)

د- الأحاديث المتعلقة بالعباس رضي الله تعالى عنه

إن العباس بن عبد المطلب دخل على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مغضباً. فقال: "ما أغضبك؟" قال: يا رسول الله، ما لنا ولقريش؟ إذا تلاقوا بينهم تلاقوا بوجوه مبشرة؟، وإذا لقونا لقونا بغير ذلك". قال فغضب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حتى احمرّ وجهه، ثم قال: "والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله". ثم قال: "يا أيها الناس من آذى عمي فقد آذاني، فإنما عم الرجل صنو أبيه"[1].

وقد وضح هنا كيفية محبة قرابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ووضع من لم يحبهم؛ بسبب قرابتهم لرسول الله – صلى الله عليه وسلم –. وفي تكملة الحديث أشير إلى أن العباس في مقام والد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –[2]. وكما أن إلحاق الأذى بالحسن والحسين اللذين بمثابة ابنيه – صلى الله عليه وسلم – يزعجه، فإن إزعاج عمه الذي (هو بمثابة والده) يزعجه. وكان عمر – رضي الله تعالى عنه – قد اتخذ العباس وسيلة إلى الله تعالى في إنزال الغيث مكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم –[3].

وقد بين النبي – صلى الله عليه وسلم – كيفية محبة أهل البيت قائلاً :"أحبوا الله لما أعطاكم من نعم، وأحبوني لما أحببت الله تعالى، وأحبوا أهل بيتي لمحبتي"[4]. لأن هذه المحبة تؤدي إلى محبة الله تعالى. وهو أمر شرعي. وكما

---

(١) الترمذي، المناقب، ٢٩ (٥/٦٥٢)؛ كنزل العمال: ١١/٧٠٠. وانظر لحديث مماثل: ابن ماجه، الفضائل، ١١ (١/٥٠)

(٢) الترمذي، المناقب، ٢٩ (٥/٦٥٣)

(٣) البخاري، الفضائل، ١٠ (٤/٢٠٩)

(٤) الترمذي، المناقب، ٣٢ (٥/٦٦٤)

أن الإفراط في ذلك لا يضر، فإنه لا يكون سبباً في تجاوز الغير من أهل البيت.

هـ - إجراءات النبي - صلى الله عليه وسلم - في توفير المعيشة لأهل البيت

١ - تحريم الصدقة (الزكاة) على أهل البيت

إن تطهير أهل البيت من الرجز الوارد في الآية الثالثة والثلاثين من سورة الأحزاب، هو بتحريم صدقة الفرض عليهم[١]؛ لأن الزكاة والنذر والكفارة هي أوساخ الناس[٢]، و"لا تحل الصدقة لمحمد وآله"[٣]. ولما أخذ الحسن بن علي - رضي الله تعالى عنهما - تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - "كخ كخ ليطرحها. ثم قال أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة"[٤]. وعلة التحريم في الزكاة، كونها أوساخ الناس[٥]. وتناول النبي - صلى الله عليه وسلم - من الهدية دون الصدقة[٦]، دليل على تحريم الصدقة على أهل البيت. والصدقة محرمة على موالي أهل البيت أيضاً؛ لأن مولى القوم منهم[٧]. فإن سلمان الفارسي على سبيل المثال كان النبي - صلى الله عليه وسلم

---

(١) للتفصيل انظر: الصواعق. ص ١٤٢-١٤٣

(٢) الشوكاني (محمد بن علي)/نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار.- مصر: (د.ت): ١٨٥/٤؛ الصواعق، ص ١٤٣

(٣) نيل الأوطار: ١٨٥/٤؛ يوسف القرضاوي/فقه الزكاة.- بيروت: ١٩٨١: ٧٢٨/٢

(٤) البخاري، الزكاة، ٦٠ (١٣٥/٢)؛ المواهب: ٤٥٢/١؛ فتح الباري: ٩٦/٤-٩٧

(٥) نيل الأوطار: ١٨٥/٤

(٦) كنزل العمال: ٤٢٢/١٣

(٧) الزيلعي (أبو محمد عبد الله بن يوسف)/نصب الراية لأحاديث الهداية.- بيروت: ١٩٧٣: ٤٠٤/٢؛ وانظر أيضاً: نيل الأوطار: ١٩٥/٤-١٩٧

– سبباً في تخليصه من الرق، ولذلك فهو يعدّ من أهل البيت[١]. وقد مُنح أهل البيت حصة من الفيء والغنيمة بدلاً من الزكاة[٢].

٤– حصة أهل البيت من الفيء والغنيمة

إن الآية السادسة والسابعة من سورة[٣] الحشر[٤] النازلتين في أموال بني النضير التي هزمت في السنة الرابعة للهجرة، قد بينتا كيفية تقسيم الفيء. وقد أطلق الفيء على الأموال العائدة إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – دون حرب. ويدخل فيها أيضاً الجزية والرسم الجمركي والأموال الباقية من جيش الكفار الهاربين دون قتال، وأموال المرتدين، والمستأمنين من دون ورثة والذميين[٥]. ومن الأموال العائدة إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – من الفيء أراضي فدك، التي خصصت للنبي – صلى عليه وسلم –، الذي كان يصرف المتبقي من نفقة أهل البيت لمدة سنة على السلاح والخيول وغير ذلك من لوازم الجيش. وكانت

---

(١) روح المعاني: ١٨١/٢٢؛ ابن سعد (محمد)/الطبقات الكبرى.– بيروت: ١٩٥٧–١٩٥٨: ٣١٩/٤

(٢) الطبقات لابن سعد: ١٠/٤

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ قَدِيرٌ ۝ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [المترجم].

(4) Kur'an-i Kerim ve Turkce Anlami/Huseyin Atay, Yasar Kutluay.- Ankara: 1983. p.544

(٥) مفاتيح الغيب: ٢٨٤/٢٩؛ جامع البيان: ٣٥/٢٨؛ Hak Dini: 7/4280

أموال فدك تصرف على صغار بني هاشم، وتزويج أيتامهم[١]. وكان تقسيم الفيء المتبقي من بني الضير على المهاجرين، تقسيماً من باب الإيثار[٢].

وحكم أموال الغنيمة بينته الآية ٤١ من سورة[٣] الأنفال[٤]. وبناءً على هذا فإن الغنائم تقسم خمسة أقسام، الخمس منها لله ورسوله وذي القربى (أهل البيت) والمساكين وابن السبيل، وكانت توضع في بيت المال. وكان التقسيم على هذا النحو في غزوة بدر وبني قينقاع وبني قريظة. كما طبق ذلك في خيبر أيضاً. حيث قسمت أربعة أخماس على المجاهدين، والخمس للأقسام المذكورة[٥].

وقد وزع النبي – صلى الله عليه وسلم – سهم ذي القربى من الغنائم في خيبر على بني هاشم وعبد المطلب. فلما سئل عن ذلك، قال – صلى الله عليه وسلم – "نحن بنو هاشم وعبد المطلب شيء واحد، لا نفترق في الجاهلية ولا في الإسلام". والحقيقة أنه على الرغم من وجود بني عبد شمس ونوفل من أولاد عبد مناف الأربعة إضافة إلى هاشم وعبد المطلب، فلم يعطوا نصيباً من سهم ذي القربى[٦].

---

(1) Hak Dini: 7/4823

(٢) نور اليقين في سيرة سيد المرسلين/محمد الخضري.- بيروت: (د.ت). ص ١٩٥

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المترجم].

(4) Hak Dini: 4/2407

(٥) طبقات ابن سعد: ٢٨٦/١؛ ابن هشام (أبو محمد عبد الملك)/السيرة النبوية.- بيروت: ١٩٧١م: ٢٥١/٣؛ Hak Dini: 4/2406-2407

(٦) الحموي (ياقوت بن عبد الله)/معجم الأدباء.- بيروت: ١٩٣٨: ٣١٢/١٢؛ أبو داود: ٢٠ (١٤٦/٣-١٤٧)؛ (معجم الأدباء)؛ Hak Dini: 7/4826-4827

وقد طلب علي ابن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - فيما بعد في حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - تقسيم سهم ذي القربى من الخمس، فلما قبل بذلك، استمر في توزيعه حتى آخر سنة من خلافة عمر -رضي الله تعالى عنه -. وفي هذه السنة لما قام عمر بتوزيع الحصص الخاصة بهم من الأموال الواردة إليه، ذكر علي - رضي الله تعالى عنه - عدم حاجتهم إليها، ولم تعد لهم حصصهم من الخمس بعد ذلك اليوم أبداً[1].

وهذه الحادثة مهمة للغاية من حيث توضيحها لكيفية توزيع النبي - صلى الله عليه وسلم - والخليفتين الراشدين من بعده لحصة أهل البيت من الفيء والغنيمة، وتكليف علي - رضي الله عنه - بهذه المهمة، واستمراره في هذه الوظيفة. ومن الواضح أن عليًا - رضي الله عنه - كان يعلم الأشخاص الذين يوزع عليهم الحصة، ويعلم أنسابهم. ويبدو واضحاً أنه أصبح أول موظف مكلف بالقيام بأمور السادة. ويمكننا القول إن أساس مؤسسة النقابة هو هذه الحادثة.

وقد استمر أبو بكر الصديق - رضي الله تعالى عنه - بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - (١١-١٣هـ/٦٣٢-٦٣٤م) في تطبيق إجراءاته في الفيء والغنيمة. وكما ذكرنا قبل قليل فإن علي ابن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - استمر في هذا العهد في تقسيم ما يقع لبني هاشم من حصة الخمس من الفيء والغنيمة عليهم[2]. ولما توفي النبي - صلى الله عليه وسلم - سألت فاطمة - رضي الله تعالى عنها - أبا بكر الصديق أن يقسم لها ميراثها ما ترك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مما أفاء الله عليه. فقال لها أبو بكر: إن

---

(١) للتفصيل انظر: أبو داود (سليمان بن الأشعث)/السنن؛ الناشر: محمد محيي الدين عبد الحميد.- بيروت: (د.ت)، [كتاب] الخراج، ٢٠ (٣/١٤٦-١٤٧)

(٢) للتفصيل انظر: أبو داود، الخراج، ٢٠ (٣/١٤٦)؛ Hak Dini: 7/4829

رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: لا نورّث ما تركنا صدقة".[١]. و"كانت فاطمة – رضي الله تعالى عنها – تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من خيبر وفدك وصدقته بالمدينة المنورة. فأبى أبو بكر عليها ذلك"[٢]. وكان أبو بكر – رضي الله تعالى عنه – قد أوفى بتوفير نفقة أهل البيت مما وفرها النبي – صلى الله عليه وسلم –، وصرف من تلك الأموال كما يبدو لبني هاشم والمطلب[٣]. وهناك اختلاف طويل للعلماء في كيفية توزيع تلك الأموال بعد عهد النبي – صلى الله عليه وسلم –[٤]. وكان أبو بكر – رضي الله تعالى عنه – يقدر لأهل البيت غاية التقدير[٥].

ولما صار عمر – رضي الله تعالى عنه – خليفة للمسلمين (١٣-٢٣هـ/٦٣٤-٦٤٤)، أعطى صدقة المدينة (أموال بني النضير) إلى علي ابن أبي طالب والعباس – رضي الله تعالى عنهما –. وكان غرضه من ذلك توفير حاجات أفراد أسرة النبي – صلى الله عليه وسلم –. وقد جعل أموال خيبر (الكتيبة) وفيء فدك في يده. إذ إنه كان يرى أن أموال خيبر والفيء الخاص بالنبي – صلى الله عليه وسلم – من أموال فدك، لم تكن ميراثاً يمكن تقسيمه؛ بل كانت أموال الصدقة. وقد قال للعباس وعلي – رضي الله تعالى عنهما – اللذين قدما لطلب الإرث من أموال خيبر وفدك: "إن مسألة أموال خيبر وفدك باقية على عاتق

---

(١) البخاري، فرض الخمس، ١ (٤٢/٤)

(٢) البخاري، فرض الخمس، ١ (٤٣/٤)؛ فتح الباري: ٩/٧

(٣) فتح الباري: ٨/٧

(٤) للتفصيل انظر: الكاساني (علاء الدين أبو بكر)/بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع.- القاهرة (د.ت): ٤٣٦١/١٠-٤٣٦٤)؛ فتح الباري: ٩/٧، ٩٦/٤-٩٧؛ Hak Dini: 7/4280

(٥) البخاري، الفضائل، ٢٢ (٢١٧/٤)؛ فتح الباري: ٧١/٨

الخليفة. وهذه الأموال على هذا المنوال حتى اليوم"[١]. والحقيقة أن فاطمة – رضي الله تعالى عنها – قد طلبت من النبي – صلى الله عليه وسلم – تخصيص فدك هبة إليها، ولم يفعلها رسول الله – صلى الله عليه وسلم –[٢].

وقد نظم عمر – رضي الله تعالى عنه – دفاتر الرواتب (الدواوين) للمسلمين في السنة العشرين من الهجرة حسب إحدى الروايات، واستشار الصحابة، وأمر بتسجيل الأهالي حسب درجاتهم"[٣]. وطلب تنظيم الدفاتر بدءًا بأفراد أسرة النبي – صلى الله عليه وسلم – حسب قرابتهم منه[٤]. وكان الغرض من تنظيم الدواوين توارد الأموال إلى المدينة المنورة؛ بسبب الفتوحات.

ولم يكن الغرض من الدواوين تنظيم الأمور المالية؛ بل كان الهدف منه تنظيم المجتمع الإسلامي. ولأجل تحقيق أنساب الناس وتصديقها حسب الأسس الصحيحة، تم تنظيم بعض شجرات الأنساب أيضاً. ويمكن القول إن ألقاب الأصالة لأشراف العرب قد تم بفضل تشكيل هذه الدواوين؛ لأن النسابين في الجزيرة العربية في العهد الجاهلي كانوا بأعداد كبيرة. إلا أن المسجلين في تلك الدواوين قد وجدوا الاعتبار في أنظار الناس مثل الذهب الخالص[٥]. وبذلك فقد تم تسجيل الشجرات الأولى من لدن الموظفين في العهد الإسلامي. وإذا جرى الحديث في

---

(١) للتفصيل انظر: البخاري، فرض الخمس، ١ (٤٢/٤)؛ فتح الباري: ٩/٧؛ الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد)/الأحكام السلطانية والولايات الدينية.- القاهرة/ ١٩٠٦. ص ١٦٩

(٢) طبقات ابن سعد: ٣٨٨/٥؛ فتح الباري: ١٠/٧

(3) Belazuri/Futuhu'l-Buldan; trc. Zakir Kadiri Ugan.- Istanbul: 1955: 2/348;

الماوردي. ص ١٩٦-١٩٧

(٤) الماوردي، ص ١٩٧؛ Futuh-ul Buldan: 2/347

(٥) لطف الله أحمد/حياة حضرة عمر الفاروق.- إستانبول: ١٣٣٣. ص ١٦؛ وانظر: الماوردي. ص ٢٠٢-٢٠٤

شجرات الأنساب، فيمكننا التذكير بأول نموذج له بتلك الدواوين التي نظمها عمر – رضي الله تعالى عنه – في السنة العشرين من الهجرة.

وكانت عائشة – رضي الله تعالى عنها – قد أخذت مكانتها على رأس قائمة الدواوين، وسُجّل في الخانة المقابلة لاسمها اثني عشر ألف درهم راتباً[١]. وبعد تسجيل آل البيت سُجل المهاجرون والأنصار في الدواوين باعتبار النسب وأسبقيتهم في الإسلام[٢]. وقد خصصت رواتب لأفراد أسرة النبي – صلى الله عليه وسلم – الآخرين، إضافة إلى عائشة – رضي الله تعالى عنها [٣]–. فخصص لعلي – رضي الله تعالى عنه – وغيره من بني هاشم ممن شارك في غزوة بدر راتب سنوي بمقدار خمسة آلاف درهم، ولأولاد المشتركين في بدر ألفا درهم، وللعباس والحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهم – خمسة آلاف درهم، على الرغم من عدم مشاركتهم في غزوة بدر، وذلك بسبب قربهم من رسول الله – صلى الله عليه وسلم[٤] –. وكانت محبة النبي – صلى الله عليه وسلم – قسطاساً في تخصيص الرواتب[٥]. وكان قد سُوي في ذلك بين الموالي ومن قاموا بتحريرهم.[٦] وكان عمر – رضي الله تعالى عنه – بهذا العمل قد رجح ذرية النبي – صلى الله عليه وسلم – على ذريته، وأسرة النبي – صلى الله عليه وسلم – على أسرته، وأحفاد النبي – صلى الله عليه وسلم – وأحبابه على أولاده.

---

(1) Hayat-i Omer. P. 161; Futuh: 2/356-357
(2) Philip K.Hitti/Siyasi ve Kulturel Islam Tarihi; trc.Salih Tug.- Istanbul: 1980: I/263
(3) Hayat-i Omer. P. 161; Futuh: 2/346-356; الماوردي، ص ٢٠١
(٤) للتفصيل انظر: الماوردي، ص ٢٠١؛ Futuh: 2/346-349
(5) Futuh: 2/350-359
(6) Futuh: 2/356-357

أما عثمان – رضي الله تعالى عنه – (٢٣-٣٥هـ/٦٤٤-٦٥٦م) فقد رجح في تخصيص الرواتب أساس القرب من النبي – صلى الله عليه وسلم – وأسبقية الإسلام. في الوقت الذي كان فيه أبو بكر – رضي الله تعالى عنه – اختار المساواة في ذلك[١]. إلا أنه لم يكن في عهده تنظيم محدد لدفع الرواتب[٢]. وقد اتبع عثمان – رضي الله تعالى عنه – حتى السنة ٤٠هـ [الصحيح ٣٠هـ] الخليفتين من قبله في فيء فدك. وفي هذه السنة وبناءً على طلب عامله على المدينة مروان بن الحكم أقطع فدك إليه. وقام مروان بعد مدة من الزمن بدفع نصف فدك لابنه عبد الملك والنصف الآخر لابنه عبد العزيز. وقد بقي أموال فدك في يد مختلف الأشخاص من الأمويين حتى خلافة عمر بن عبد العزيز للدولة الأموية[٣].

أما واردات أموال بني النضير التي تعرف بصدقة المدينة، فقد جرى تداولها بين ذرية الحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهما –، واستمرت على هذا المنوال حتى بعد نشأة الخلافة العباسية (١٣٢هـ/٧٥٠م) وبقيت في ولايتهم إلى عام ٢٠٠هـ[٤]. ولما تولى الخلافة علي ابن أبي طالب – رضي الله تعالى عنه – (٣٥-٤٠هـ/٦٥٦-٦٦١م) فقد اتبع نهج الخليفتين الأولين [أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما] في تقسيم سهم ذي القربى[٥]. وهناك اختلاف طويل بين

---

(١) الماوردي، ص ٢٠١؛
Hasan Ibrahim Hasan/Siyasi, Dini, Kulturel Islam Tarihi. Trc.Ismail Yigit, Sadettin Gumus.- Istanbul: 1985-1987: 1/45
(2) Hasan Ibrahim Hasan: 1/141
(٣) للتفصيل انظر: طبقات ابن سعد: ٣٠٨/٥
(٤) مروج الذهب: ٢٨٥/٣
(5) Hak Dini: 7/4831

المذاهب في خمس الخمس[١].

٥-الموقف العام للخلافة الأموية (٤١-١٣٢هـ/٦٦١-٧٥٠م) من السادة والأشراف

ينسب بنو أمية لعبد شمس، أحد الأولاد الأربعة لعبد مناف. وبنو عبد شمس وبنو هاشم معدودين من قريش وكانوا محبوبين. إلا أن عثور عبد المطلب بن هاشم، أخ عبد شمس، على بئر زمزم، ونبوة حفيده محمد -صلى الله عليه وسلم-، قد رفع من شأن بني هاشم، فتميزوا عن غيرهم[٢]. وكان الذين تناسلوا من هاشم وأخيه المطلب، قد تحركوا معاً في الجاهلية والإسلام. وقد قال النبي – صلى الله عليه وسلم – "نحن بنو هاشم وبنو المطلب لم نفترق في الجاهلية ولا في الإسلام"[٣].

وكانت الحمية الجاهلية والعصبية القومية والقبلية التي نُسيت مع الإسلام قد استيقظت وجرى إحياؤها كلما بعُد العهد عن عصر النبوة. وكانت الوحدة المبنية على الارتباط القومي قد بدأت في عهد عثمان – رضي الله تعالى عنه – (٢٣-٣٥هـ/٦٤٤-٦٥٦م)[٤]. وكان قد بدأ الترجيح في التوظيف على صلة القرابة أكثر من الخصائص العملية والتأهل للوظيفة. وكان ذلك يفصل بين الأمويين والهاشميين في البداية، ثم يزعج الأنصار والمهاجرين الذين بدأت أعدادهم تتقلص. ولما كان الأمويون يفتخرون على غيرهم بـ "أننا قرشيون"، كان

---

(١) للتفصيل انظر: الشوكاني (محمد بن علي)/فتح القدير.- مصر: ١٩٦٤م: ١٩٨/٥، ٣٠٩/٢-٣١١؛ Hak Dini: 7/4829, 4832

(2) Hak Dini: 7/4827; Ahmed Cevdet Pasa/Kisas-i Enbiya.- Istanbul: 1981.:1/606-607; ومعجم الأدباء: ٣١٢/١٢

(٣) معجم الأدباء: ٣١٢/١٢

(٤) للتفصيل انظر: روح المعاني: ٦٥/٢٧؛ Kisas-i Enbiya: 1/466; Hak Dini: 5/3463

خصومهم يعترضون عليهم ويذكرونهم بـــ "وجود بني هاشم في قـــريش، وهـــم أشرف من الأمويين"[١]. وكانت الأوضاع السيئة لولاة بني أمية، وقيامهم بجعـــل ولاياتهم وسيلة للعيش[٢]، وقيام عثمان بن عفـــان – رضـــي الله تعـــالى عنـــه – بإقطاع أراضي فدك للدولة إلى كاتبه وابن عمه مروان بن الحكم[٣] قـــد أيقـــظ الخصومة لبني أمية.

وكان معاوية – رضي الله تعالى عنه – "لا يعترف بتقـــدم أهـــل البيـــت ولا يعطيهم مستحقاتهم"[٤]. وكان الحسين[٥] – رضي الله تعالى عنه – قد استشـــهد في عهد الخليفة الأموي الثاني اليزيد (٦٠-٦٤هـــ/٦٨٠-٦٨٣م).[٦] وإذا استثني عثمان – رضي الله تعالى عنه – وعمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١هـــــ/٧١٧-٧٢٠م) من خلفاء بني أمية، فيصعب العثور على واحد من هؤلاء الخلفاء ممـــن أظهر حبه لبني هاشم. وكانوا يطلقون على علي بن أبي طالب – رضي الله تعالى عنه – أبا تراب، وعلى الهاشميين الترابيين، والغرض من ذلك هو النيل منهم[٧].

ولما تولى عمر بن عبد العزيز [رضـــي الله تعـــالى عنـــه] الخلافـــة عـــام ٩٩هـــ/٧١٧م رفع سب علي – رضي الله تعالى عنه – من على المنابر في

---

(1) Kisas-i Enbiya: 1/466

(٢) طبقات ابن سعد: ٣٨٨/٥؛ فتح الباري: ٩/٧

(٣) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)/تاريخ الخلفاء. نشره محمد محيي الـــدين عبد الحميد.– مصر: ١٩٥٢م. ص ٢٣١-٢٣٢؛ Kisas-i Enbiya: 1/439

(4) Kisas-i Enbiya: 1/609

(٥) الدينوري (أحمد بن داود)/الأخبار الطوال.– بغداد: ١٩٥٩م. ص ٢٥٩-٢٦٠

(6) Hasan Ibrahim Hasan: 1/351

(٧) الترمذي، المناقب، ٢١ (٦٣٧/٥).

الخطب، وأمر بدلاً من ذلك تلاوة الآية ٩٩ من سورة النحل. وبذلك أزيلت هــذه العادة السيئة من التاريخ[١]. وفرح بذلك المسلمون. وهذا الخليفة الأموي نفســه لما تولى الخلافة جمع أولاد مروان؛ بغية الحديث إليهم عن فدك. وقال لهم:

"لا شك أن فدك كانت لرسول الله – صلى الله عليه وســلم –. وكــان ينفــق منها. فيصرف على صغار بني هاشم، ويزوج منها الثيب منهم. وكانت فاطمة – رضي الله تعالى عنها – طلبت منه أن يهبها أراضي فدك؛ إلا أنه لم يفعل. فمنعها من ذلك. ولذلك فإنني لا أستطيع ادعاء الحق في ذلك. وإنني أشهدكم على ذلــك، وأعيد فدك إلى وضعها في عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم"[٢] –.

وهذا الوضع قد أثلج صدور آل البيت. فأرسلوا خطابات إلى عمر بــن عبــد العزيز، يشكرونه على صنيعه[٣].

كانت الخلافة الأموية مستبدة، وحكماً ظالمــاً، خاصــمت المعارضــين لهــا والمؤيدين لبني هاشم، من العلماء والشعراء والموالي[٤]. وقد اشتد الصراع مــع مرور الزمن، وانتقل حتى غير المؤيدين لبني هاشم إلى صفهم؛ بغية الثــأر مــن بني أمية. إلى أن تدهور الوضع المالي، وتقلص المؤيدون لهم؛ بسبب الإداريــين غير المؤهلين، وانتصر تأييد آل البيت الذي أمسك بزمام مبادرة ذلك القيــام فــي

---

(١) للتفصيل انظر: تاريخ الخلفاء. ص ٢٤٣–٢٤٤؛ علي (مصطفى بن أحمد)/كنه الأخبار.– إستانبول: ١٢٧٧هـ، الركن الثالث، ص ١١٢، مروج الذهب: ٣/٢٢٤

(٢) تاريخ الخلفاء. ص ٢٣١–٢٣٢، وطبقات ابن سعد: ٥/٣٨٨–٣٩٠

(٣) طبقات ابن سعد: ٥/٣٩٠

(٤) للتفصيل انظر: مروج الذهب: ٣/٢٧٥؛ الأخبار الطوال، ص ٢٣٥–٢٣٦؛ طبقات ابن سعد: ٥/٩٥ و Medeniyet-i Islamiye Tarihi: 4/147

وجه بني أمية[١].

وكان السادة والأشراف الذين انتشروا في العالم الإسلامي لمختلف الأسباب، قد هاجر بعضهم أيضاً إلى الأندلس[٢]. وبناءً على زيادة أعداد السادة والأشـراف مع مرور الأيام في الأندلس، أدى ذلك إلى تأسيس نقابة للأشراف فيهـا. وعلـى الرغم من عدم وجود معلومات موسعة لدينا عن مؤسسة النقابة في الأندلس، إلا أننا نعلم بوجودها في إشبيلية عام ٦١٥هـ/١٢١٨م[٣]. وانطلاقـاً مـن هـذه المعلومات فلا يستبعد وجود نقباء الأشراف في المراكز المتحضرة الأخرى.

٦ - نقابة الأشراف لدى العباسيين

أ - معاني كلمة النقيب واستخداماتها

النقيب يعني المختار من المجتمع، ووكيلـه، ورأس الجماعـة[٤]، وأخيـر الناس، وخيار القوم، والمدير، والكفيل، والمفتش[٥]، وضامن القـوم، وأعـرف الناس بهم، وسيدهم، ورئيسهم[٦]. وبناءً على أنه ينقب عن أعمالهم ويتابعهـا، فقد أطلق عليه لفظ نقيب. وله معنى الأمين والكفيل.[٧]

أما أماكن استخدامات لقب النقيب، فقد ورد أن موسى – عليه السلام – قـد اختار اثني عشر نقيباً، من كل قوم نقيب؛ بغية تخليص قومه من أسر فرعـون،

---

(١) مروج الذهب: ٢٧٥/٣؛ كنه الأخبار، الركن الثالث، ص ١٦٦

(٢) المكاري (أحمد بن محمد)/نفح الطيب.- الناشر إحسان عباس.- بيروت: (د.ت): ٦٥/٥

(٣) المرجع السابق: ٦٥/٥، ١٦٩/٧

(4) Ilmiye Tesk.p.163

(٥) أختري (مصطفى بن شمس الدين)/أختري كبير.- إستانبول: ١٣٢٤. ص ١١٠٥

(٦) اليوني (لويس معلوف)/المنجد.- بيروت: ط١٨. (مادة نقب)؛ المواهب: ٢٠٧/١

(٧) جامع البيان: ١٤٨/٧

وذلك قبل دخوله إلى الأرض المقدسة. وكان هؤلاء النقباء أعيان أقوامهم[(١)].

وكان من إحدى ألقاب النبي – صلى الله عليه وسلم – الثلاثمائة تقريباً، النقيب؛ لأنه مختار الناس ورئيسهم[(٢)]. ولما توفي نقيب بني النجار الذين شاركوا في بيعة العقبة الثانية، فقد ذكر – صلى الله عليه وسلم – أنه نقيبهم[(٣)]. وحسب ما ورد في أحد الأحاديث الشريفة أنه – صلى الله عليه وسلم – نقيب على الغير، كما أن كلاً من حفيديه الحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهما – نقيب[(٤)]. وأطلق أيضاً على الإثني عشر شخصاً ممن كفلوا أقوامهم في بيعة العقبة الثانية نقيب[(٥)].

وأطلق كذلك لقب نقيب على الذين قاموا بالدعاية لبني العباس وأيدوهم[(٦)]. وكان عددهم أيضاً اثني عشر شخصاً.

وكان للفقهاء[(٧)] والقضاة[(٨)] والقائمين بخدمة المسجد النبوي[(٩)] نقباء. وكان هناك لدى المماليك تطبيق لوظيفة التفتيش العسكري، أطلق عليه نقيب الجيوش.

---

(١) للتفصيل انظر: جامع البيان: ١٤٨/٦؛ Hak Dini: 3/1642

(٢) المواهب: ٢٠٠/١-٢٠١

(٣) المواهب: ٢٠٧/١

(٤) للتفصيل انظر: الترمذي، المناقب، ٣١ (١٤٨/٥)

(٥) للتفصيل انظر: طبقات ابن سعد: ٦٠٢/٣

(٦) تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن)/النجوم الزاهرة.– القاهرة: ١٩٦٢: ٣٢٠/١

(٧) العسقلاني (شهاب الدين أحمد بن عمر)/الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛ الناشر: محمد السيد.– القاهرة: ١٩٦٦: ٢٢٣/٥

(٨) الخطيب البغدادي (أحمد بن علي)/تاريخ بغداد.– بيروت (د.ت): ٢٢٧/١٢

(٩) أيوب صبري باشا/مرآة مكة.– إستانبول: ١٣٠٤هـ: ٩١/١-٩٣

وممن نصب لهذه الوظيفة كان يطلق عليه أيضاً نقيب النقباء[١]. وفي العهد السلجوقي كان يطلق على المشرف على السعاة الذين ينقلون البريد لكافة مناطق البلاد، نقيب أيضاً[٢].

وأطلق كذلك لقب نقيب لمن أرسلوا من لدن الفرس إلى الأناضول في عهد السلطان العثماني بايزيد (٨٨٦-٩١٨هـ/١٤٨١-١٥١٢م)؛ للقيام بالدعاية للفرس والتشيع[٣].

إلا أن لقب النقيب إذا ذكر، يتبادر إلى ذهن الإنسان - لأول وهلة - الوظيفة المتعلقة بمؤسسة النقابة التي أسست للسادة والأشراف، وصاحب هذا المقام.

ب- العناصر الأساسية في تأسيس نقابة الأشراف

من خلال الآيات والأحاديث والموضوعات التي تحدثنا عنها فيما سبق، يمكننا ترتيب تلك المؤثرات والعوامل على النحو الآتي:

١) الآيات المتعلقة بالسادة: هي تشجع بشكل مباشر أو غير مباشر على تقدير آل البيت وتعظيمهم ورعايتهم[٤].

٢) وجود الأحاديث الشريفة التي تؤكد على تلك الآيات في وجهتها[٥].

٣) موقف النبي - صلى الله عليه وسلم - من آل البيت، وكذلك الموقف المحترم للخلفاء الراشدين الأوائل منهم؛ حيث أصبح ذلك الموقف نموذجاً

(1) Ismail Hakki Uzuncarsili/Osmanli Devletine Medhal.-Ankara: 1941.p. 383

(٢) المرجع السابق. ص ٤٣

(٣) محمد ممدوح/حالك إجلاسلر.- إستانبول: ١٣٢٩. ص ١٩

(٤) للتفصيل انظر الآيات المتعلقة بالسادة.

(٥) للتفصيل انظر الأحاديث المتعلقة بالسادة.

لمن بعدهم، فكان أن بات ذلك الموقف من الخلفاء والأصحاب نحو آل البيت التقدير والاحترام.

٤) حرمة الزكاة على المنتسبين للبيت النبوي. وبدلاً منها فقد تم توفير إعاشة آل البيت من الغنيمة والفيء من خلال إجراءات النبي – صلى الله عليه وسلم – والخلفاء الراشدين.

٥) تعيين النبي – صلى الله عليه وسلم – والخليفة الذي أتى بعده [أي أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه] عليَّ ابن أبي طالب – رضي الله تعالى عنه – في توزيع حصص السادة، وتكليفه – وهو من السادة – بالاشتغال بأمور السادة[١]، ومعرفته – رضي الله تعالى عنه – أنساب من يوزع عليهم تلك الحصص.

٦) إضافة إلى أبي بكر الصديق – رضي الله تعالى عنه –، فقد قام عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه – بتخصيص رواتب لبني هاشم والمطلب، ولا سيما إجراءاته في الحسن والحسين والعباس – رضي الله تعالى عنهم– بسبب قربهم من النبي – صلى الله عليه وسلم –.

٧) تأسيس عمر – رضي الله تعالى عنه – الدواوين، وقد أصبحت تلك الدواوين التي سجلت من الدولة الإسلامية هوية للنسب وبناءً على ذلك فقد أصبحت شجرات النسب تلك مدونة في وجه المتسيدة التي نهى النبي – صلى الله عليه وسلم[٢] – عنها[٣]. وبناءً على تلك التطبيقات العملية، مشروعية

---

(١) للتفصيل انظر: أبو داود، الخراج، ٢٠ (١٤٧/٣)؛ Hak Dini: 7/4829

(٢) ونص الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري هو: "ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر. ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار": ١٥٦/٤ [المترجم]

(٣) للتفصيل انظر: البخاري، المناقب، ٥ (١٥٦/٤–١٥٧)؛ ابن ماجه، الحدود، ٣٦ (٨٧٠/٢)؛ فتح الباري: ٣٥١/٥

المعاملة القاسية والشديدة من تدبير وزجر في حق المتسيدين[١].

٨) قول النبي – صلى الله عليه وسلم – "نحن بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد"[٢]، وتصرفه فيمن يتصل نسبه بهؤلاء في غنائم خيبر بالمساواة[٣].

٩) أمر النبي – صلى الله عليه وسلم – "تعلموا أنسابكم، تصلوا أرحامكم.."، وإحداث النقابة؛ بغية منع إدارة شؤون السادة من لدن غيرهم ممن لا يتساوى معهم في النسب والشرف[٤]. وبهذه الطريقة تكون الأوامر النافذة إليهم أكثر استجابة منهم، وحتى يتحقق بذلك التصرف فيهم بشيء من الرحمة[٥].

١٠) وإلى جانب تلك الأسباب انتقال الخلافة الإسلامية إلى العباسيين من الأمويين الذين أساؤوا إلى أهل البيت.

ج- تأسيس النقابة

حسب ما ورد في قيد في تاريخ الطبري، فإننا نصادف شخصاً يسمى عمر بن فرج الرهاجي، أخذ على عاتقه القيام بإدارة شؤون الطالبيين. وهذه الشخصية حتى لو لم يتحدث عن نفسه بأنه نقيب، قد قدم من خراسان في عهد الخليفة العباسي المتوكل (٢٣٢-٢٤٧هـ/٨٤٧-٨٦١م) وأخذ على عاتقه أمور

---

(١) فتح الباري: ٣٥١/٥

(٢) فتح الباري: ٣٥١/٥

(٣) للتفصيل انظر: البخاري، المناقب، ٢ (١٥٥/٤)؛ معجم الأدباء: ٣١٢/١٢؛ Hak Dini: 7/4827

(٤) الماوردي. ص ٩٠؛ الفراء (محمد بن حسن)/الأحكام السلطانية.– القاهرة: ١٩٦٦. ص ٩٠

(٥) الماوردي. ص ٩٠

الطالبيين[١]. وتبدو على الأغلب نشأة مؤسسة النقابة مع هذا الرجل في بنية الدولة العباسية؛ غير أننا لا نستطيع التأريخ بدقة لنشأة هذه المؤسسة.

وتبدو أن نقابة الأشراف قد استمرت بعد نشأتها بعشر سنوات أيضاً. وكان علي بن محمد جعفر الهماني – وهو من ذرية علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنه – المتوفى في سنة ٢٦٠هـ/٨٧٣-٨٧٤م[٢] كان نقيباً للعلويين (نسبة إلى ذرية علي) في الكوفة. وهذا الشخص الذي كان قوياً في الأدب أيضاً، كان لسان حال ذرية علي ابن أبي طالب فيها.[٣]

وانطلاقاً من هذا، فإننا نستطيع القول إن وجود النقباء في الحواضر الكبيرة مثل الكوفة الواقعة في حدود العباسيين في النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي، غير بعيد. وقد جمع محمد بن محمد المعروف بابن طمار نقابة العباسيين ونقابة نقباء العلويين في نفسه في عهد المقتدر (٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٨-٩٣٢م). وهذا الشخص الذي كان يعلم بالأنساب حق العلم، كان قد توفي في عام ٣٢٠هـ/٩٣٢م وقد بلغ السبعين من العمر[٤]. وكما هو معلوم فإن العباسيين لم يؤسسوا مقام النقابة؛ للنظارة فقط على أولاد الرسول من ذرية الحسن والحسين؛ وإنما حتى على ذرية عباس بن عبد المطلب – رضي الله تعالى عنه – أيضاً[٥].

---

(١) الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)/تاريخ الرسل والملوك؛ الناشر لقدوني باتافورم إي. جي.- بريل: ١٨٧٩-١٩٦٥م: ١٣١٦/١٢؛ Islam Ansiklopedisi. Serif mad.

(٢) مروج الذهب: ١٧٢/٤-١٧٣

(٣) مروج الذهب: ١٧٣/٤

(٤) الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك)/كتاب الوافي بالوفيات؛ نشره هلموت ريتر.- طهران: ١٩٧١م: ١٠٨/٢

(٥) الماوردي، ص ٩٦، الفراء، ص ٩٠؛ الوافي: ١٠٨/٢؛ Ilmiye Teskilati.p.11

ويمكن العثور على أسماء العديد من النقباء العباسيين الذين كلفوا بوظيفة النقابة في التواريخ التي تلت ذلك العهد[1].

١- التعيين لوظيفة النقابة

حسبما يرى الفقيه في العهد العباسي الماوردي (ت ٤٤٥هـ/١٠٥٣-١٠٥٤م) والفراء (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥-١٠٦٦م) أن التعيين لهذه الوظيفة كان يتم من لدن الخليفة، ووزير التفويض ذي صلاحية التعيين، وولاة الإمارات الذين ترك لهم تسيير أمور الولايات من لدن الخلفاء، أو النقيب العام (نقيب النقباء) الذين كانوا يعينون النقباء من خلال الصلاحية الخاصة التي منحوها[2]. والصلاحية الأساسية في التعيين بيد مقام الخلافة. ويمكن للوزير المفوض استخدام تلك الصلاحية. أما النقباء الذين يتم تعيينهم في المراكز المتمدنة بالولايات، فكان يتم ذلك التعيين بمعرفة نقيب النقباء أو ولاة الولايات.

وبناءً على أن نقابة الأشراف من الوظائف الكبيرة، فقد كانت الفرمانات والبراءات [أوامر التعيين] تكتب إلى النقباء العامين لهذه الوظيفة من مقام الخليفة. وكان تستخدم فيها الألقاب الرفيعة المناسبة لمكانتهم[3]. ولما قام الخليفة العباسي المطيع (٣٣٤-٣٦٣هـ/٩٤٦-٩٧٤م) بتعيين الشريف أبي محمد حسين بن موسى على إمارة الحج ونقيب نقباء الطالبيين في جمادى الثانية

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٨٧/١١

(٢) ابن الأثير (علي بن محمد)/الكامل في التاريخ.- بيروت: ١٩٦٥م: ٢٥/٩؛ الماوردي. ص ٩٦؛ الفراء، ص ٩٠

(3) Medeniyet-i Islamiye Tarihi: 1/238

٣٥٤هـ/حزيران ٩٦٥م، فقد صدر المرسوم بذلك من ديوان الخليفة[1].

وقد صدر مرسوم من الخليفة نفسه [هكذا] في رجب عام ٤٥٣هـ (تموز ١٠٦١م) في تعيين أبي الفوارس طراد بن محمد الزينبي (ت ٤٩١هـ/١٠٦١م) نقيباً للنقباء العباسيين، وألبس الخلعة ومُنح لقب: الكامل ذي المجدين[2].

ولما عين علي بن طراد بن محمد الزينبي (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣-١١٤٤م) نقيباً للنقباء على بني العباس من لدن الخليفة المستحضر، فقد منح لقب الرضا ذي المجدين[3]. وكان هناك نقباء النقباء، الذين عينوا من لدن الخلفاء بعد أن جمعت فيهم النقابة العباسية والنقابة الطالبية[4]. وهناك تعيينات لنقباء النقباء بالاستخلاف، أي باستخلاف أبنائهم خلفاء لهم[5]. كما أن هناك نقباء عامين ممن عينهم السلاطين وصدق الخلفاء على تعيينهم[6]، وعزلوا فيما بعد، بعد أن عينوا عدة مرات في منصب نقيب النقباء[7]. ويتضح من هذا كله أن تعيين نقيب النقباء كان يتم في حال الوفاة والعزل من المنصب.

---

(١) للتفصيل انظر: الكامل في التاريخ: ٨/٢٥-٢١٩، ٥٦٥-٥٦٦؛ ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي)/ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم.- (د.م): ١٣٥٨هـ: ٧/٢٣، ٥٣-٢٤٧

(٢) الكامل في التاريخ: ١٠/١٨؛ المنتظم: ٧/٢٦٠، ٨/٢٤٤، ١٠/١١، ١٠٩

(٣) للتفصيل انظر: النجوم الزاهرة: ٥/١٦٢-٢٧٣؛ أبو الفداء ابن كثير الدمشقي/البداية والنهاية.- بيروت: ١٩٦٦م: ١٢/٢١٩

(٤) للتفصيل انظر: الكامل في التاريخ: ١٠/٦١٧؛ النجوم الزاهرة: ٥/٢١٧؛ المنتظم: ١٠/٢٠١؛ الوافي: ٨/٢٨٤

(٥) للتفصيل انظر: الكامل في التاريخ: ٩/١٠٥؛ النجوم الزاهرة: ٤/١٦٧؛ المنتظم: ١٠/٥

(٦) الكامل في التاريخ: ٩/١٨٢؛ النجوم الزاهرة: ٤/١٢٠؛ المنتظم: ٧/١٥٣-٢٤٧

(٧) البداية والنهاية: ١١/٣٤٢؛ المنتظم: ٧/٢٤٧

د- الشروط المطلوبة من النقباء

إن الأشخاص الذين يتم تعيينهم نقباء، كان لابد من توافر بعض الصفات فيهم، هي: أن ينحدر من أسرة كبيرة، وأن يكون صاحب الفضائل، وأن يكون صاحب رأي، وأن تجتمع فيه شروط الرئاسة والسياسة[١]. وفي النقابة الخاصة لم يكن يبحث فيها عن توافر شرط العلم في النقيب. لكن في النقباء العامين كان لابد من توافر علم الفقه فيهم؛ بناءً على صلاحياتهم في تصدير الأحكام، وفي تطبيق الحدود[٢]. وكان لابد من معرفة النقيب بعلم الأنساب بشكل جيد[٣]. وكان ابن طمار (محمد بن محمد، ت ٣٢٠هـ/٩٣٢م) ممن جمع في نفسه تلك الشروط. عالماً بالأنساب، اجتمعت فيه نقابة الطالبيين والعباسيين، وكان شاعراً أيضاً[٤]. وكان هناك نقباء النقباء ممن جمع بين الحكم والنقابة؛ بسبب علومهم[٥]. ونقيب نقباء الطالبيين الشريف رضا المتوفى عام ٤٠٦هـ(١٠١٥-١٠١٦م) كان يتسم بالزعامة، عالماً باللغة والفرائض والفقه والنحو إضافة إلى كونه شاعراً[٦]. وأخوه نقيب الطالبيين الشريف مرتضى (ت ٤٣٦هـ/١٠٤٤-١٠٤٥م) كان فاضلاً شاعراً وفصيحاً[٧]. ويمكن تعداد الكثير من هذه الأمثلة في

---

(١) الماوردي، ص ٩٦؛ الفراء، ص ٩٠

(٢) الماوردي، ص ٩٦؛ الفراء، ص ٩٠؛ المنتظم، ص ١٠٩

(٣) الوافي: ١٠٨/٢؛ البداية والنهاية: ٧٤/١٣

(٤) الوافي: ١٠٨/٢، ٦٥/٧؛ البداية والنهاية: ٧٤/١٣

(٥) للتوسع انظر: الكامل في التاريخ: ٢٥/٨، ٦١٢؛ المنتظم: ١٥٣/٧، الوافي: ٧/٣

(٦) شذرات الذهب: ١٨٢/٣؛ المنتظم: ٢٦١/٧؛ النجوم الزاهرة: ٢٤٠/٤؛ الوفيات: ٤٤/٤

(٧) البداية والنهاية: ٥٣/١٢؛ الوفيات: ٤/٣؛ الميرزا محمد باقر الموسوي/روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات؛ نشره أسد الله إسماعيليان.- بيروت: (د.ت): ٢٩٥/٤

هذا الصدد[١].

ومن خلال البحث الذي أجرينا فإننا لم نلق أحداً مـــن نقبـــاء الطـــالبيين أو العباسيين أو نقباء النقباء ممن لم يحمل شرط العلم.

هـ- نقباء الطالبيين والعباسيين

وكما أوضحنا فيما سبق فإن الدولة العباسية كانت تقــوم بتعيـــين النقبـــاء العامين والخاصين لأولاد الرسول من ذرية الحسن والحسين -رضي الله عنهما-، وعلى العباسيين من نسل العباس بن عبد المطلب أيضاً[٢]. فعلى سبيل المثال كان أبو أحمد حسين بن الموســـوي (ت ٤٠٠هـــــ/١٠٠٩-١٠١٠م) نقيبـــاً لنقبـــاء الطالبيين فـــي بغـــداد[٣]، وكـــان محمـــد بـــن محمـــد بـــن عمـــر العلـــوي (ت ٤٠٢هـــ/١٠١١م) نقيب الطالبيين في الكوفة[٤]، وكان محمـــد بـــن حســـين (ت ٤٠٨هـــ/١٠١٧-١٠١٨م) المعروف بقاضي دمشق نقيباً للطالبيين في دمشق[٥]. ويمكن تعداد الكثير من هذه الأمثلة[٦]. وفي بعض الأحيان لا يذكر الرجل إن كان نقيباً للطالبيين أو العباسيين. فإن كان نسبه طالبياً، فهو نقيب للطالبيين، كما هـــو

(١) للتوسع انظر: النجوم الزاهرة: ٢٧٣/٥،١٦٢؛ شذرات الذهب: ١١٧/٤؛ المنتظم: ١٠٩/١٠، ٢٠١/١١

(٢) البداية والنهاية: ٧٤/١٣؛ الوافي: ١٠٨/٢؛ الماوردي، ص ٩٦؛ الفراء، ص ٩٠؛ Ilmiye Teskilati.p.11

(٣) للتوسع انظر: الكامل في التاريخ: ٦٥٦/٨، ٢١٩/٩؛ النجوم الزاهرة: ١٥٧/٤-١٦٧

(٤) الوافي: ١١٧/١-١١٨

(٥) الوافي: ٧/٣

(٦) للتفصيل انظر: الوافي: ٣٧٤/٢؛ النجوم الزاهرة: ٢٤٠/٤؛ شـــذرات الـــذهب: ١٨٢/٣؛ البداية والنهايـــة: ٣/١٣-٤؛ الروضـــات: ٢٩٨/٤-٣٠٨؛ الوفيـــات: ٤/٣؛ المنـــتظم: ٢٧٩/٧؛ تاريخ بغداد: ٣٨٧/١١

أمر واضح[١]. وكان هناك أشخاص في عهد الخلافة العباسية ممن جمع في نفسه نقابة أولاد علي ونقابة أولاد العباس – رضي الله تعالى عنهما –[٢]. وكان المنسوبون سواء لذرية الحسن أو الحسين – رضي الله تعالى عنهما – يمكنهم أن يصبحوا نقيب النقباء على الطالبيين[٣]. وإذا استثني عدة أشخاص، فإن نقباء الطالبيين كانوا دائماً من نسل واحد.

وعلى الغرار ذاته يمكن العثور على أسماء أشخاص عديدين من ذرية العباس – رضي الله تعالى عنه– ممن عين نقيباً للنقباء. فمحمد بن محمد (ت ٣٢٠هـ/٩٣٢م)[٤] الذي يتصل نسبه بعبيد الله بن عباس، قد حل محله بعد وفاته ابنه حسن بن محمد الهاشمي (ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م)[٥] نقيباً للنقباء، كما أن أبا النصر الشريف الزينبي (ت ٤٧٩هـ/١٠٨٦-١٠٨٧م)، وطراد بن محمد (ت ٤٩١هـ/١٠٩٨م) الذي استمر نقيباً للنقباء حتى وفاته، وكذلك ابنه شرف الدين علي بن طراد[٦] كانوا نقباء للنقباء العباسيين. يضاف إلى ذلك أن محمد بن طراد (ت ٥٤١هـ/١١٤٣م)[٧] وأبو تمام محمد بن محمد

---

(١) الكامل في التاريخ: ٤٤٥/٩

(٢) للتوسع في ذلك انظر: الكامل في التاريخ: ٦١٧/١٠، ٧٦/١١؛ النجوم الزاهرة: ٢١٧/٥؛ البداية والنهاية: ٢١٩/١٢؛ المنتظم: ١٠٩/١٠

(٣) شذرات الذهب: ١٩٠/٤؛ الزركلي (خير الدين)/الأعلام: قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء.- بيروت: (د.ت): ٢٠٠/١، ٦٢/٩

(٤) الوافي: ١٠٨/٢

(٥) تاريخ بغداد: ٣٨٧/١١؛ الكامل في التاريخ: ٢٥/٩؛ المنتظم: ٢٠٦/٧

(٦) الكامل في التاريخ: ١٨/١٠-٢٨٠؛ شذرات الذهب: ٣٩٦/٣؛ النجوم الزاهرة: ١٦٢/٥؛ المنتظم ٢٢٠/٨، ٢٠١/٩

(٧) الوافي: ١٦٩/٣؛ الكامل في التاريخ: ١١٨/١١؛ المنتظم: ١١٩/١٠

(ت ٤٤٥هـ)[١] الذي حل محل والده نقيباً للنقباء. وكذلك حسين بن محمد (نور الهدى) (ت ٥١٧هـ / ١١١٨م)[٢] الذي جمع في نفسه نقابة الطالبيين والعباسيين. وأبو أحمد طلحة بن علي (٥٥٨هـ/١١٦٣م)[٣] الذي كان نقيباً للنقباء، وأحمد بن يوسف المشهور بابن الزوال (ت ٤٤٥هـ/١١٩٤م)[٤] الذي بقي نقيباً حتى وفاته، كان كل واحد من هؤلاء نقيباً للنقباء العباسيين.

وفي الختام يمكننا أن نستخلص ما سبق على النحو الآتي:

أ) إذا استثنينا البعض، فإنه كان يتم تعيين النقيب ونقيب النقباء على الطالبيين أو العباسيين من الذرية نفسها.

ب) كانت وظيفة النقابة تجمع أحياناً [في الشخص الواحد] إمارة الحج[٥]، والقضاء، والخطابة[٦]، وديوان المظالم[٧]، والوزارة[٨]، والصلاة[٩].

ج) بناءً على علو المقام كان يمنح نقباء النقباء ألقاباً، مثل الرضا، والمرتضى[١٠]، وذو المجدين[١١]، والرضا ذو

---

(١) الكامل في التاريخ: ٥٩٦/٩

(٢) النجوم الزاهرة: ٢١٧/٥؛ الكامل في التاريخ: ٥٤٥/١٠؛ المنتظم: ٢٠١/٩

(٣) البداية والنهاية: ٢٤٧/١٣

(٤) الوافي: ٢٨٤/٨

(٥) الوافي: ١١٨/١؛ النجوم الزاهرة: ٢٤٠/٤

(٦) الوافي: ٧/٣؛ النجوم الزاهرة: ٣٩/٥؛ المنتظم: ١٥٣/٧، ١٠٩/١٠

(٧) الوافي: ٣٧٤/٢

(٨) الكامل في التاريخ: ٦٠٢/١٠؛ النجوم الزاهرة: ٢٦٠/٥؛ المنتظم: ١٠٩/١٠

(٩) المنتظم: ١٧٦/٧

(١٠) النجوم الزاهرة: ٢٢٧/٤؛ البداية: ٣/١٢-٤، الوافي: ٣٧٦/٨

(١١) معجم الأدباء: ٣٤/١٤

الفخرين[١]، ونور الهدى[٢]، والرضا ذو الحسبين، ومرتضى ذو المجدين[٣]، والكامل ذو المجدين[٤]، والطاهر[٥]، ونقيب النقباء ونظام الحضرتين[٦] وغير ذلك من الألقاب.

و- الوظائف الخاصة والعامة للنقباء في عهد العباسيين

كان النقباء العامون ينظرون في الأمور الخاصة بالمنسوبين لنسل النبي – صلى الله عليه وسلم –. فيضبطون أنسابهم ويسجلونها، ويكتبون المواليد والوفيات. وكان النقباء الطالبيون والعباسيون يسجلون كل ذلك في الدفاتر الخاصة بهم، كلاً على حدة. وكما أن النقباء كانوا يمنعون السادة والأشراف من امتهان المهن الدونية، والصناعات العادية، كانوا يقومون في الوقت ذاته بالدفاع عن حقوقهم، ومنعهم من تجاوز حقوق الغير، ورعايتها، وتوزيع الحصص الخاصة بهم من الفيء والغنائم عليهم. وكانوا يمنعون المنسوبات لهذه الذرية [الشريفات] من الزواج بغير الأكفاء لهن.[٧] وكان النقباء العامون في حكم أوصياء عامين. أما الأمور الخارجة عن المدينة الرئيسية [للسادة والأشراف]، فكان يقوم بها النقباء الخاصون[٨].

---

(١) النجوم الزاهرة: ١٦٠/٥، ٢٧٣؛ المنتظم: ١٠١/٩، ١٠٩/١٠

(٢) النجوم الزاهرة: ٢١٧/٥؛ المنتظم: ٢٠١/٩

(٣) المنتظم: ٢٣٤/٧، ٢٧١، ٢٧٩

(٤) الكامل في التاريخ: ١٨/١٠

(٥) الأعلام: ١٦٨/١؛ المنتظم: ١٧٧/١، ٢٧٤

(٦) المنتظم: ٢٠٦/٧

(7) Medeniyet-i Islamiye Tarihi: 1L238; Ilmiye Teskilati. p.162; Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.5; Medhal. p.11

(8) Medhal. p.11; Ilmiye Teskilati.p. 168; الطبري: ١٥١٦/١٢

وقد أورد كل من الماوردي (ت ٤٤٥هـــ/١٠٥٣-١٠٥٤م) والفــراء (ت ٤٥٨هـــ/١٠٦٥-١٠٦٦م) وهما من فقهاء عهدين عباسيين وظــائف النقبــاء الخصوصيين بالتفصيل المطول. ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

حفظ نسب المنسوبين للأسرة النبوية بمنع الإدخال والإخراج، والعمل علــى تمييز الباطن ومعرفة النسب، وتسجيلهم في دفاتر الديوان[١]، وضــبط وتســجيل المواليد المنسوبين للنسب النبوي تسجيلهم، وإسقاط المتوفين منهم من السجلات، والحفاظ على تعظيم السادة والتقدير المكنون في القلــوب تجــاههم وأصــالتهم، ولأجل ذلك مؤاخذتهم على الأفعال غير المناسبة، وإبعاد الســادة مــن الأعمــال الدونية، ومنعهم من الرغبات السيئة واقتراف الذنوب والأخطاء، ومساعدتهم في تحصيل حقوقهم من الغير، ومنع أولاد الرسول من توجيه الشــتائم إلــى الغيــر، والإنابة عنهم في طلب مخصصاتهم من الفيء والغنيمة، ومنــع الســيدات مــن الزواج بغير الأكفاء، والعفو عن الأخطاء الصغيرة الصادرة منهم (والتي لا توجب الحد)[٢]، والحفاظ على أصول الأوقاف الخاصة بآل الرسول، وتوزيــع وارداتهــا حسب شرط الواقف[٣].

وإضافة إلى الوظائف المذكورة، فهناك خمس وظائف أخرى للنقيــب، هــي: تصدير الأحكام [أي فك النزاعات] في الموضوعات التي تقع فيها الخلافات بين آل

---

(١) حول هذا الموضوع انظر أيضاً: الصواعق. ص ١٧٩-١٨٣

(٢) حول هذا الموضوع انظر أيضاً: محمد الصبان/إسعاف الراغبين.- مصــر: ١٣٧٥م. ص ١٢٢-١٢٤؛ السيد الشبلنجي/نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختــار.- مصــر: ١٣٧٥م. ص ١١٥، ١١٦، ١١٨

(٣) حول هذا الموضوع انظر أيضاً: الماوردي، ص ٩٦، ٩٨؛ الفــراء، ص ٩٠، ٩٨. وفــي الأوقاف الخاصة بالسادة انظر: مروج الذهب: ٤/١٥٤؛
Ziya Kazici/Islami ve Sosyal Acidan Vakiflar.- Ankara; 1983. p 84

البيت، والإنابة عن الأيتام في أموالهم، وتطبيق الحدود على المقترفين للـذنوب، وتزويج الثيب من النساء اللاتي لم يعرف ولي أمرها، ورفع الموانع حتـى لـو عرف وليها، ووضع الحجر على السفيه والقاصر منهم[١]. وهذه الوظائف الخمس توضح أن نقيب النقباء كان بمثابة الفقيه والقاضي في علمه ومكانته.

وعلى الرغم من الرقابة الدائمة فإن هناك حوادث التسيد حصلت من أدعياء السيادة[٢].

ز- زي السادة في العهد العباسي

ورد اللون الأخضر في القرآن الكريم بأنه لون ثياب أهل الجنة[٣]، وأنه لون وسائد الجنة[٤]، وهو اللون الذي أشار في سورة يوسـف إلـى سـعة الـرزق والرفاهية[٥]، وهو لون الربيع المقابل للشتاء[٦]. ومهما يكن من أمر عـن ورود اللون الأخضر، فإنه رمز يدل على الجمال والجودة والسعادة والرفاهية. وقد لبس

---

(١) حول هذا الموضوع انظر: الماوردي، ص ٩٧؛ الفراء، ص ٩٣، نور الأبصار، ص ١١٨

(٢) تاريخ بغداد: ٢٣٣/٣

(٣) سورة الكهف، الآية ٣٠-٣١ وهي قوله تعالى ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ.. ﴾ [المترجم]

(٤) سورة الرحمن، الآية ٧٦. وهي قوله تعالى ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾. [المترجم]

(٥) سورة يوسف، الآية ٤٣ وهي قوله تعالى ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ ﴾ [المترجم]

(٦) سورة الحج، الآية ٦٣ وهي قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [المترجم]

النبي – صلى الله عليه وسلم – اللون الأخضر[١]. والخلفاء الراشدون الأربعة لم يفرقوا بين الألوان[٢]. وإلى جانب الألوان الأخرى فإن علي ابن أبي طالـــب قـد لبس اللون الأخضر[٣]. ويذكر أن الملائكة الذين جاؤوا لنصـــرة المســـلمين فـــي غزوة بدر كانوا مقلدين عمائم باللون الأخضر والأصفر[٤]. وإذا استثني الخليفـــة الأموي سليمان الأول (٩٦هـــ/٧١٥م)، فإن غيره من خلفاء بني أمية لم يعتـــدوا باللون الأخضر. أما هو فقد كان يرجح العمامة الخضراء واللـــبس الأخضـــر[٥]. وكان من إحدى وظائف أهل البيت الخمس[٦] لبس الزي الأخضر؛ بغيـــة إبـــراز زيادة شرف نسبهم[٧].

وكان السبب الأهم في كون الأخضر لوناً للحسنيين والحسينيين قيام الخليفـــة العباسي السابع مأمون (١٩٨-٢١٨هـــ/٨١٣-٨٣٣م) بتعيين علي الرضا بـــن موسى الكاظم ولياً للعهد عام ٢٠١هـــ (٨١٦-٨١٧م)، وجعل اللون الأخضر في الجبة والعمامة بدلاً من اللون الأسود الذي كان شعار العباسيين، وأمره للطالبيين والولاة بتقليد لبس الجبة والعمامة الخضراء[٨]. وبناءً على أن شعار العباســـيين كان الأسود، وشعار اليهود كان الأصفر، وشـــعار المســـلمين – بعامـــة – كـــان

---

(١) أبو داود/السنن: ٥٢/٤؛ D'ohsson: 4/161

(٢) طبقات ابن سعد: ٤٥٠/١، ٤٥٣

(٣) طبقات ابن سعد: ٤٥٥/١

(٤) طبقات ابن سعد: ١٦/٢؛ D'ohsson: 4/162

(5) D'ohsson: 4/162

(٦) للتفصيل انظر: الصواعق، ص ١٧٩

(٧) الصواعق، ص ١٧٩

(٨) للتفصيل انظر: النجوم الزاهرة: ١٦٩/٢؛ الأعلام: ١٧٨/٥؛ الصواعق، ص ١٨٣؛ Hammer: 4/117; Mir'at-i Mekke: 2/841; Tarih'ul-Hulafa. P.207

الأبيض، فإن المأمون رغب أن يكون شعار السادة أخضر، كما يذكر.[١] وقد جرت تحليلات مختلفة عن صنيع مأمون هذا[٢]. وإذا نُظر إلى المرجع الذي يذكر أن عمل المأمون في لبس الأخضر كان بدعة، فإنه في حقيقة الأمر لم يكن هناك تطبيق عملي في هذا حتى ذلك الوقت[٣].

وبناءً على ذلك فإن الطالبيين من الأشراف قد استمروا في لبس الزي والعمامة الخضراء. وإذن فتقليد الأشراف للعمامة الخضراء عادة متبعة منذ ذلك الوقت[٤]. وكان أول من اعترض على هذه العادة الشريف رضا (ت ٤٠٦هـ/١٠١٥م) الذي عين نقيباً للنقباء العلويين عام ٤٠٣هـ/١٠١٢م، وأُلبس الخلعة السوداء[٥]. أما العباسيون، فإن اللون الأخضر لم يصبح علامة لهم.

ح- معية النقباء

كان للنقباء الخاصين والعامين كاتب على أقل تقدير. فعلي بن طراد[٦] الذي عمل نقيباً للنقباء في بغداد، كان لديه كاتب يدعى ابن سنان (ت ٤٨٧هـ/١٠٩٤م).[٧] كما أن أبا علي محمد بن وشاح (ت ٤٦٣هـ/١٠٧٠-١٠٧١م) كان قد عمل كاتباً لدى نقيب الأشراف المشار إليه حتى وفاته.

---

(١) الأعلام: ١٧٨/٥؛ Mir'at-i Mekke: 2/842

(٢) للتوسع فيه انظر: مروج الذهب: ٣٥٢/٤، ٣٧٨؛ . Tarih'ul-Hulafa. P.308; Hammer: 4/117

(٣) النجوم الزاهرة: ٢١٣/١

(٤) الوفيات: ١٢٠/١؛ Mir'at-i Mekke: 2/843-844

(٥) الأعلام: ٣٢٩/٧؛ المنتظم: ٢٦٠/٧

(٦) الكامل في التاريخ: ١٨٠/١٠-٢٨٠

(٧) الكامل في التاريخ: ٢٤٠/١٠

وكتابة النقابة لم تكن خاصة بالمركز. فعلي بن نصر الكاتب المكنّى بأبي تراب (ت ٥١٨هـ/١١٢٤م)، كان قد عمل كاتباً لدى نقيب الطالبيين في البصرة، ثم ذهب إلى بغداد واستمر في وظيفة الكتابة فيها، وتوفي وهو على رأس هذه الوظيفة[١]. وعمل ابنه أيضاً في وظيفة كتابة النقابة[٢]. وهذه الإجراءات تشير إلى أن الأشخاص المؤهلين كانوا يستمرون في هذه الوظيفة في العاصمة أو في المدن الأخرى مدة طويلة، وأنهم كانوا ينتقلون بوظائفهم إلى أماكن أخرى. وعلى الرغم مما يذكر عن أصحاب [أخوياء] النقباء[٣]، إلا أننا لم تعلم الموظفين الآخرين الذين كانوا يعملون في معيتهم.

ط- قيام النقباء بوظيفة السفارة

إذا كان مرشح السفارة (شريفاً) من أولاد الرسول - صلى الله عليه وسلم -، فإنه يرجح على غيره من المرشحين الآخرين للسفارة؛ لأن صفاء نسبه، سوف يلقى التقدير والاحترام للسلطان المرسل إليه[٤]. ووصف الانتساب لقريش الذي أضفى نفوذاً كبيراً على الخلفاء، قد أكسب اعتباراً كبيراً للوظائف الأخرى، فانتدب أيضاً السفراء من السادة[٥].

وكان نقيب النقباء طراد بن محمد الذي كان من نسل العباس - رضي الله تعالى عنه - قد أرسل في عام ٤٥٤هـ/١٠٦٢م من لدن الخليفة العباسي القائم

---

(١) المنتظم: ٨/٢٦٠

(٢) معجم الأدباء: ١٥/٩٧

(٣) الكامل في التاريخ: ١٠/٢٣١

(4) Koymen, Mehmet Altay/Alparslan ve Zamani.- Ankara: 1983: 2/74-75; Nizamu'l-Mulk/Siyasetname; trc. Mehmet Altay Koymen.- Ankara: 1982. p.125

(٥) الأعلام: ٢/٢٧٩؛ المنتظم: ٨/٢١٨؛ Alparslan ve Zamani: 2/94

(٤٢٢-٤٦٧هـ/١٠٣١-١٠٧٥م) إلى ألب آرسلان لأول مرة[١]، ثم فـي عـام ٤٥٦هـ/١٠٦٤م لما تقلد ألب آرسلان الحكم انتدب للمرة الثانية[٢]؛ بغية تقليده السيف، وأخذ البيعة منه. وكان السفير يحمل معه إليه الخلع والمرسوم والعلـم. فالتقى بألب آرسلان في نخجوان، فقبل ألب آرسلان علامات السـلطنة المرسـلة إليه من الخليفة، ولبس الخلعة، وقدَّم البيعة للخليفة[٣]. وهنـاك نمـاذج أخـرى للسفارات[٤]. فنقيب العباسيين علي بن طراد (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣-١١٤٤م) قـد انتدب سفيراً إلى السلطان السلجوقي محمد طابار[٥]. والنقيب نفسه أرسل في عدة سفارات أخرى في السنة ذاتها (٥٠١هـ/١١٠٧م)[٦]. وكان النقباء فـي العهـد العباسي يشاركون في الاستقبالات الرسمية[٧]. وفي أثناء تقليد طغرل بك للتـاج في حضور الخليفة، وتقليده للسيف عام ٤٤٩هـ/١٠٥٧م[٨]، كان قد حضر أيضاً

---

(١) للتوسع انظر: الكامل في التاريخ: ١٠/٢٣؛ المنتظم: ٨/٢١٨

(٢) للتوسع انظر: الكامل في التاريخ: ١٠/٣٥؛
Selcuklular Tarihi. P.149; Koymen, Mehmet Altay/Tugrul Bey ve Zamani.- Istanbul: 1976. p.142

(٣) الكامل في التاريخ: ١٠/٣٥

(٤) الكامل في التاريخ: ١٠/٦٣، ٧٨، ١٣٦

(٥) الكامل في التاريخ: ١٠/٤٤٠، ٤٤١؛ وانظر أيضاً:
Turan, Osman/Selcuklular Tarihi ve Turk-Islam Medeniyeti.- Istanbul: 1980. p.218

(٦) الكامل في التاريخ: ١٠/٤٤٦

(٧) الكامل فـي التـاريخ: ٩/٦١٠، ٦١١، ١٠/٢٨٠؛ المنـتظم: ٨/١٩٠، ٩/١٠٤، ١٥٨، ١٠/١٠٩-٢٨٠؛ الأعلام: ٣/٣٢٤؛ Selcuklular Tarihi. P.132-133

(٨) المنتظم: ٨/١٨١

نقيب نقباء العباسيين والطالبيين[١].

ي- مؤسسة النقابة في الدول الإسلامية الأخرى

١- النقابة لدى الفاطميين

كانت في السلطنة البويهية التي أسست في عهد الخلافة العباسية وكذلك في الدولة السلجوقية الكبيرة نقابة للأشراف. وهذه الدولـة كانـت تابعـة للخلافـة العباسية حتى لو كان ذلك بالانتساب الاسمي. فقد دخل البويهيون إلى بغداد عـام ٣٣٤هـ/٩٤٥م، وقرئت الخطبة باسمهم حتى عام ٤٤٧هـ/١٠٥٥م[٢]. وفـي حقيقة الأمر فإنه لا يمكن فصلهم عن العباسيين بالخطوط القطعية. وكان التصديق النهائي في تعيين النقباء يتم من لدن الخلفاء[٣]. ولهذا السبب فإننا لم نر حاجـة في دراسة البويهيين بشكل مستقل عن السلاجقة.

أما الفاطميون فقد أسست [دولتهم] خلافة شيعية عام ٢٩٧هـ/٩٠٩م فـي الرقـة مسـتقلة عـن الخلافـة العباسـية. وقضـى عليهـا الأيوبيـون عـام ٥٦٩هـ/١١٧١م. وكان أولى التغييرات في النقابة في العالم الإسلامي قد جـرى من هؤلاء الفاطميين. حيث اقتصروا استخدام لقـب الشـريف علـى الحسـنيين والحسينيين[٤]. وبات عدم الاعتداد بالجعفريين والعقيليين والعباسيين أشرافاً.

ونحن في دراستنا هذه لم نعثر على قيد في تعيين الفاطميين نقباء أو نقبـاء

---

(١) للتوسع انظر: المنتظم: ٨/١٩٠؛ الكامل في التاريخ: ٥٩٦/٩، ٦١١، ٦٣٨، ١٨/١٠

(٢) المنتظم: ١٨/٨

(٣) الأعلام: ٣٢٩/٦؛ المنتظم: ٢٦٠/٧، ٢٧٩؛ النجوم الزاهرة: ٢٤٠/٧؛ شذرات الـذهب: ١٨٢/٣؛ الوافي: ٣٧٤/٢

(٤) إسعاف، ص ١٢٢؛ الصواعق، ص ١٨٣؛ نور الأبصار، ص ١٨٥؛ Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.5

النقباء من النسل العباسي. لكن كان يتم تعين نقباء الأشراف من نسل الحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهما –. فقد كان أبو الحسن علي بن إبراهيم (ت ٤٠١هـ/١٠١٠م) نقيباً للأشراف الطالبيين في مصر(١).

وكانت الشروط المطلوب توافرها في النقباء، هي الشروط ذاتها المطلوبة من العباسيين. فكان نقباء الأشراف علماء. وقد عمل أبو عبد الله محمد بن حسين الأورموي (ت ٦٥٠هـ/١٢٥٢م) بوظيفة قاضي عسكر وسفير، وهو من نقباء الأشراف الفاطميين في مصر(٢). ومحمد بن حسين المعروف بقاضي دمشق (ت ٤٠٨هـ/١٠١٧م) كان قد عمل نقيباً في الشام في العهد الفاطمي(٣).

وفي ختام هذا المبحث نستطيع القول إن النقابة في العهد الفاطمي كانت محصورة في ذرية الحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهما –. وإذا وجد إبقاء النقباء في مناصبهم موائماً أثناء تبدل الخلافة من شخص لآخر، أبقوا في تلك المناصب، وصدر لهم مرسوم الإبقاء في المنصب(٤). وانطلاقاً من هذا فيمكننا الحكم على أن المرسوم كان يصدر في تعيين النقيب لأول مرة أيضاً. وكان يتم اختيار النقباء من العلماء، ممن يمكنه القيام بالقضاء والخطابة، بل القيام بالسفارة أيضاً، كما في العهد العباسي(٥). وكان المنصب يمكن أن ينتقل من الأب

---

(١) المقريزي (أحمد بن علي)/اتعاظ الحنفاء بأخبار أئمة الفاطميين والخلفاء.– القاهرة: ١٩٧١م: ٣/٢، ٨٨

(٢) الوافي: ١٧/٣، وانظر أيضاً: المقريزي (أحمد بن علي)/السلوك لمعرفة الملوك؛ نشره سعيد عبد الفتاح عاشور.– القاهرة: ١٩٧٠م: ٦٩/٣

(٣) الوافي: ٧/٣

(٤) للتوسع انظر: اتعاظ الحنفاء بأخبار أئمة الفاطميين والخلفاء: ١٣٣/٢

(٥) للتوسع انظر: الوافي: ٧/٣، ١٧؛ المقريزي (أحمد بن علي)/الخطط المقريزية.– بيروت: (د.ت): ٣٦٤/٢

إلى الابن[١]. وكانت لنقباء الأشراف مكانة كبيرة لدى الخلفاء[٢]. وكـــان نقيــب الأشراف يحضر في مراسم تنصيب الخلفاء، ويحضر مع الخليفة في صلاة الجمعة وفي احتفالات الأعياد، في الجامع ذاته، وكان يهنئه بتلك المناسبات[٣].

٢—النقابة لدى الزنكيين

إن إمارة عماد الدين الزنكي الأتابكي في الموصل التي ضمت فــي حــدودها حلب وحران والموصل قد حكمت باسمه بين السنوات ٥٢١-٦٦١هـــ/١١٢٧-١٢٦١م. ثم انتقلت الإمــارة بعــده إلـــى ابنـــه نـــور الـــدين الزنكـــي (٥٤١-٥٦٩هــ/١١٤٦-١١٧٣م)[٤]. وكانت لدى الزنكيين نقابة أشـــراف للعباســـيين وأخرى للطالبيين[٥]. وبناءً على حسب النقباء ونسبهم كان لهم اعتبـــارهم لـــدى الملوك. وكان من العادات المتبعة القيام للنقباء[٦]. ويتضح أن القيام للسادة وغير ذلك، علامة لاحترامهم[٧]، قد قُعِّد مع مرور الزمن.

وقد خصص نور الدين الزنكي أيضاً أوقافاً؛ للصرف منهـــا علـــى أشـــراف العلويين والزنكيين[٨]. وهذا الإجراء يذكّر بالأوقاف المخصصة في عهد الدولـــة

---

(١) : اتعاظ الحنفاء: ٣٣/٢

(٢) الخطط المقريزية: ٣٥٤/١

(٣) الخطط المقريزية: ٣٨٥/١

(4) Hasan Ibrahim Hasan: 4/1035-1036

(٥) أبو شامة (شهاب الدين المقدسي)/كتـــاب الروضـــتين فـــي أخبـــار الـــدولتين النوريـــة والصلاحية.— القاهرة: ١٢٨٨هــ: ١٦/١-٧٧

(٦) للتوسع انظر: معجم الأدباء: ٦٥/١٤

(٧) الصواعق، ص ١٨٥، ٢٢٥، ٢٢٨-٢٣٠؛ نور الأبصار، ص ١١٧

(٨) كتاب الروضتين: ١٦/١؛ وللأوقاف المخصصة للسادة انظر: المـــاوردي. ص ٩٦، ٩٩؛ الفراء، ص ٩٠، ٩١؛ مروج الذهب: ١٥٤/٤

العباسية[١].

٣- النقابة لدى الأيوبيين

إن الدولة السنية الأيوبية التي تأسست في مصر (٥٦٥-٦٤٨هـ/١١٧٠-١٢٥٠م) قد ضمت أيضاً نقابة الأشراف. فأبو القاسم أحمد بن محمد (ت ٦٩٥هـ/١٢٩٦م) كان نقيباً للأشراف في مصر في عهد الأيوبيين، وفي عهد المماليك من بعدهم[٢]. والشريف محمد بن أسعد الجواني الحسيني (ت ٥٨٨هـ)[*] كان قد عمل نقيباً للأشراف في مصر؛ بل إنه قد مدح صلاح الدين الأيوبي في إحدى أشعاره[٣].

وكانت لدى الأيوبيين أوقاف للأشراف، كما كانت لدى الزنكيين والعباسيين. فقد أوقف حوض الماء المسمى بركة القاميش[٤] في مصر على ذرية الحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهما [٥]–. واستمر هذا الوقف في عهد المماليك أيضاً.[٦] كما كانت فيها أوقاف مخصصة للسيدات (الشريفات) أيضاً[٧].

---

(1) Hasan Ibrahim Hasan: 4/1000, 1053; Islam Ansiklopedisi: 7/689

(٢) كتاب الروضتين: ١٠٥/٢

(*) وله كتاب بعنوان: المقدمة الفاضلية: تحفة ظريفة ومقدمة لطيفة وهدية منيفة في أصول الأحساب وفصول الأنساب. حققه زميلنا الباحث تركي بن مطلق القداح العتيبي عام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. [المترجم].

(٣) كتاب الروضتين: ١٠٥/٢؛ الخطط المقريزية: ١٤/٢

(٤) القاميش: أي القصب. [المترجم]

(٥) الخطط المقريزية: ١٥٢/٢

(٦) الخطط المقريزية: ١٥٣/٢؛ وانظر أيضاً: نور الأبصار، ص ١٨٣

(٧) للتوسع انظر: الخطط المقريزية: ٤٥٤/٢

وكانت لدى الأيوبيين مخصصات سنوية لديوان الأشراف[١]. وانطلاقاً من هذا فيمكننا القول بوجود ديوان للأشراف في مصر (المركزية)، ومخصصـــات ماليـــة لمصروفات هذا الديوان.

٤- النقابة لدى الإلخانيين

دولة الإلخانيين حكمت في الفترة من ٦٥٤-٧٤٥هـــ/١٢٥٦-١٣٤٤م[٢]. وقازان محمود خان الذي رقي لتخت الدولة عام ٦٩٤هـ/١٢٩٥م قد أسلم بعـد ذلك بعام واحد[٣]. وكان متسامحاً مع السنة ومع الشيعة. وقد خصـص أوقافـاً للفقراء في مكة المكرمة والمدينة المنورة وغيرهما من المدن. ومن الأوقاف التي تلفت الانتباه: الجوامع، والتكايا، والمدارس، والمساكن الخاصـة بالسـادة (دور السيادة)، والمستشفيات، والمكتبات وسائر المباني العامة[٤].

وبدءاً من قازان محمود خان أسس الإلخانيون وظيفة تحت مسـمى نقيـب نقباء السادات، وألحقوا الدور والمساكن التي سميت بدور السيادة الموجودة فـي كل المدن بهذه الوظيفة[٥]. وكانت وظيفة نقيب الأشراف لدى الإلخانيين: مسـك شجرات النسب الخاصة بذرية الحسن والحسين – رضي الله تعـالى عنهمـا –، وإجراء معاملتها، والعمل على تربيتهم، والحفاظ على حقـوقهم، وإدارة أوقـاف أولاد علي – رضي الله تعالى عنه[٦] –.

ويبدو واضحاً أن تلك الأوقاف كانت توفر مصروفات دور السيادة. وقد تحدث

(1) Medhal. P.192
(2) Islam Ansiklopedisi: 7/2; Kisas-i Enbiya: 2/479
(3) Bertold Spuler/Iran Mogollari; trc. Cemal Koprulu.- Ankara: 1957. p.208, 209
(4) Medhal. p.264
(5) Medhal. p.264; Iran Mogollari. p.267
(6) Iran Mogollari. p.267

ابن بطوطة عن دور دور السيادة على هذا النحو: ".. بعده سافرنا إلى سيواس. وهي أكبر مدينة في إقليم الروم من بلاد ملك العراق[١]. وفيها مدرسة مشابهة للمدرسة التي تسمى دار السيادة، لا يمكن لغير الشرفاء (الأشراف والسادة) الإقامة فيها. ونقيب الأشراف مقيم في هذا الدار. وإذا أقام الأشراف في دار السيادة فإن الفرش والمأكل والشموع وكافة الحاجيات تقدم إليهم. وفي حال سفرهم فإنه يوفر لهم زاد الرحلة أيضاً.."[٢].

وإلى جانب الدور الذي كانت تقوم به دور السيادة فيما يخص الضيوف، فإنها كانت منزل نقيب الأشراف ومقره. وخدمات دور السيادة المتنوعة، تعبير عن احترام السادة. وهذا يقوي من احتمال تأدية مصروفاتها من الأوقاف. وإلى جانب تلك الخدمات، فإن قازان محمود خان قد أعفى أولاد علي – رضي الله تعالى عنه – من دفع الضرائب[٣]. والسبب في ذلك قطع العلاقة بين السادة والشيعة.[٤] وأولجايتو الذي حل محل قازان خان قد عين بنفسه نقيب الأشراف[٥]. وكان وضع نقيب أشراف النجف، الذي نصب من لدن نائب سلطنة العراق مميزاً. فنقيب الأشراف هنا كان بمثابة وال على البلد. وكانت الطبول تدق أمام بابه صباح مساء[٦]. وبين أعوام ٦٥٦-٧٤٠هـ/١٢٥٨-١٣٣٩م نصب نقباء الأشراف للحسنيين والحسينيين في بغداد التي كانت ولاية الإلخانيين[٧]. وكما اتضح فإن النقابة لدى الإلخانيين كانت محصورة في ذرية الحسن والحسين.

---

(١) وهذا الملك هو: الأمير علاء الدين أرتنا. Islam Ansiklopedisi: 10/569-570

(2) Ibn-i Batuta; trc. Mehmet Serif.- Istanbul: 1333-1335: 1/326

(3) Iran Mogollari. p.266

(4) Iran Mogollari. p.266

(5) Iran Mogollari. p.267

(6) Ibn-i Batuta: 1/191

(٧) الوافي: ٧/١٥٩؛ البداية والنهاية: ١٤/٤٩

٥ - النقابة لدى المماليك

تبين أن النقابة في الدولة المملوكيــة التــي أسســت فــي مصــر (٦٤٨-٩٢٣هــ/١٢٥٠-١٥١٧م) أيضاً كانت إحــدى المؤسســات الدينيــة والعلميــة والاجتماعية. وكما كان الأمر في الفاطميين والأيوبيين والإلخانيين فــإن نقبــاء الأشراف [في مصر أيضاً] كانوا يشتغلون بأمور الحسنيين والحسينيين[١].

وكان يتم تعيين نقباء الأشراف بالمرسوم (العهد)[٢]. وتظهر الألقاب الآتيــة في نموذج لمرسوم خاص بتعيين نقيب أشراف في العاصمة:

المجلس السامي، الأمير، الأجل، الكبير، الحسيب، النسيب، الطاهر، الكامــل، العالم، العامل، الفاضل، الزاهد، الورع، الزكر، التقي، فلان الدين، جلال الإســلام، شرف السادة الأشراف، فخر العترة الطاهرة، زين السلالة الزاهرة، نقيب نقبــاء الشرفاء، مجد العصبة العلوية، جمال العصبة الفاطمية، صــدر الأئمــة العلمــاء، مجتبى الدولة، بهاء الملة، خالصة الملوك، والسلاطين.

ويتضح من هذه الألقاب أن نقيب الأشراف كان عالماً فاضلاً موظفــاً معينــاً [للنظر في تسيير أمور] أولاد فاطمة - رضي الله تعالى عنها -. وتذكر الألقــاب المشابهة في محل آخر أيضاً[٣]. وعلى الرغم أنه من العلماء، فإنه يعــدّ نقيــب الأشراف العسكري (من أرباب السيوف)[٤]. ويمكننا تحليــل مرســومين لنقابــة

---

(١) القلقشندي (أحمد بن علي)/صبح الأعشى في صناعة الإنشا.- القاهرة: (د.ت): ٤/١٤٣؛ المقريزي (أحمد بن علي)/ كتاب السلوك؛ نشره محمد بن مصطفى.- القــاهرة: ١٩٢٤م: ٢/١٤٠؛ Medhal. p.9, 11

(٢) صبح الأعشى: ٦/١٤٣، ١٤٤

(٣) صبح الأعشى: ١١/١١٨

(٤) صبح الأعشى: ٣/٢٧٣، ٦/٤٣، ٤٤، ١١/١٨

الأشراف وصلا إلينا من العهد المملوكي على هذا النحو: إن الشخص الذي يعين نقيباً للأشراف يجب عليه أن يوصف بالأوصاف الطيبة، عالماً، تقياً، عفيفاً، وأن يكون من السادة نسباً. أما وظائف نقيب الأشراف فهي: يجب عليه أن يقوم بموازنة السادة بحسب كتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم –، وأن يشجعهم على تلاوة القرآن الكريم، وعلى تعلم العلوم الدينية، وأن يحكم فيما بينهم بالعدل، وأن يمنعهم من اتباع الهوى، وأن يعاقبهم إذا تطلب الأمر، وأن يقيم الحدود فيهم، وأن يتحقق من أنسابهم ويتثبت منها. وأن يمنع من التسيد [أدعياء السيادة]، ويعاقب مدعيها. وأن يمنع الثيب من الشريفات من الزواج بعوام الناس. وعليه في الوقت نفسه العمل على الأوقاف الخاصة بالسادة، وأن يقوم بتوزيع وارداتها حسب شروط الواقفين. وإذا مات نقيب الأشراف فإنه يعين نائباً عنه قبل ذلك. ولدى نقيب الأشراف صلاحية القيام بإدرار الأموال لصالح الأسرة النبوية. وكما هو موضح في ديوان الانتفاع فيعطى نقيب الأشراف إقطاعاً. ويقوم كافة الطالبيين بالانقياد لأوامره والامتثال لها. فهو زعيمهم. والاعتماد في هذا الأمر هو توقيع السلطان (المرسوم)، وهي من علامات الديوان في هذا الخصوص[١].

ونجد هنا وظائف النقيب، ودور مؤسسة النقابة، وكيفية عملها. وهناك مرسوم آخر، ضم موضوعات أخرى مشابهة.[٢] والمماليك أيضاً لم يعينوا نقباء الأشراف من نسل العباس – رضي الله تعالى عنه –[٣].

---

(١) صبح الأعشى: ١١/٤٨-٥١. وانظر الوثيقة المرفقة تحت الرقم ٣٦ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) للتوسع انظر: صبح الأعشى: ١١/١٦٣-١٦٤. وانظر الوثيقة المرفقة تحت الرقم ٣٧ من ملاحق هذا الكتاب.

(3) Medhal. p.143

وإذا حضر أحد من السادة أو الأشراف لمجلس السلطان المملوكي، فإنه لـم يكن ملزماً بتقبيل الأرض؛ احتراماً لنسبه. وكما كان الأمر لدى الأيـوبيين كـان هناك ديون للأشراف تحت رئاسة نقيب الأشراف. فكانت الأوقاف الخاصة بالسادة وشجرات النسب تمسك في هذا الديوان[١].

وعادة لبس الجبة والعمامة الخضراء للسادة التي بدأت مع المأمون في العهد العباسي قد انتفى استخدامه مع مرور الزمن. فأصبح أولاد علي – رضي الله عنه – لا يختلفون في لباسهم عن الآخرين من المسلمين[٢]. إلا أن السلطان المملوكي الملك الأشرف شعبان قد أحدث عام ٧٧٣هـ/١٣٧١م من جديـد أصـول لـبس السادة للزي الأخضر والعمامة الخضراء؛ بغية إبراز المحبة والتقدير والاحتـرام لأولاد الرسول[٣]. وعلي الرضا هو أول من بدل العلامة الخضراء التـي كانـت شعاراً للطالبيين إلى اللون الأسود[٤].

ولأجل تبجيل الطالبيين وتعظيم قدرهم، فقد جُدد هذا الأصل القـديم[٥]. وقـد ألقيت أشعار بهذه المناسبة:

أطراف تيجان أتت من سندس

خضر بأعلام على الأشراف

والأشرف السلطان خصهم بها

---

(1) Medhal. p.143

(2) Ilmiye Teskilati. p.163 :

(٣) مرآة مكة: ٢/٢٤٥؛ نور الأبصار، ص ١٨٣، النجوم الزاهرة: ١١/٥٦–١٢٠؛ السلوك: ٣/١٩٩؛ Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.5,6

(٤) الأعلام: ٦/٣٢٩

(٥) النجوم الزاهرة: ١١/٥٦

شرفاً ليوقرهم من الأطراف[١]

وكان السبب الذي أدى بالسلطان الأشرف إلــى تخصــيص إمامــة [علامــة خضراء] ممتازة للأشراف، لتفريقهم عن عامة الناس[٢]. وهناك أشــعار أخــرى قيلت في هذا الصدد[٣]. ومؤسسة النقابة الخاصة بالحسنيين والحســينيين لــدى المماليك[٤]، والأوقاف الخاصة بالأشراف[٥]، والنقباء العاملون في هــذا العهــد[٦] كانوا موجودين في كل أطراف البلاد.

وكان يوجد ديوان يسمى ديوان الأشراف؛ يقوم بتنظيم شجرات النسب لأولاد علي - رضي الله تعالى عنه - تحت إشراف نقيب الأشراف[٧].

٦ - النقابة لدى سلاجقة الأناضول

إن المؤلِّف القارسي القيم الذي دخل إلى ألمانيــا مــا بــين عــام ١٣٥٨-

---

(١) النجوم الزاهرة: ٥٦/١١؛ مرآة مكة: ٨٤٦/٢؛ السلوك: ١٩٩/٣؛
Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.6

(٢) مرآة مكة: ٨٤٤/٢؛ السلوك: ١٩٩/٣

(٣) للتوسع انظر: النجوم الزاهرة: ٥٦/١١؛ مرآة مكة: ٨٤٥/٢

(٤) للتوسع انظر: الدرر: ٢٥٩/١، ١٥/٢، ١٢٠، ١٥٧، ١١١/٣، ١٨٢/٤؛ النجوم الزاهرة: ٢١٤/١٠، ١٠/١١، ١٥٣/١٢؛ شذرات الذهب: ٢٣/٧، ٢٠١، ٦٠/٧؛ الوافي: ٩٣/٩، ٤٤/٧؛
Tekindag, M.C.Sehabettin/Berkuk Devrinde Memluk Sultanligi.- Istanbul: 1961. p.137

(٥) النجوم الزاهرة: ١٥٣/١٢؛ وللتوسع انظر: السلوك إلى معرفة دول الملوك: ٤٨٨/٣-٥٠٣

(٦) شذرات الذهب: ٢٣/٧؛ الوافي: ٤٤/٨؛ الدرر: ١٢٠/٢-١٥٧؛ ١١١/٣، ٣٩/٤-١٨٢

(7) Berkuk Devrinde Memluk Sultanligi.p.140; السلوك إلى معرفة دول الملــوك: ٣٤٠/٢

١٣٥٩هـ/١٩٣٩-١٩٤٠م ونشره عثمان طوران بعنوان: التعيينات في المناصب الحكومية، يحوي كتابات عن طريقة التعيين لدى سلاجقة الأناضول[١]. والوثيقة ٥٢ من هذا الكتاب مرسوم للنقابة[٢].

ذكرت آيتان تتعلقان بالسادة في مدخل المرسوم[٣]، والحديث الشريف ".. تركت فيكم شيئين: كتاب الله.. وعترتي أهل بيتي.."[٤]؛ للتأكيد على احترام السادة وضرورة القيام بتقديرهم. وانطلاقاً من قوله تعالى ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾[٥]، فقد عدّ إرضاء العشيرة الطاهرة[٦] (ذرية النبي صلى الله عليه وسلم) الهدف الأكبر، وأكد على تولي أمرهم[٧].

وألقاب نقيب الأشراف في هذا المرسوم على النحو الآتي:

سعادة دوجهاني [الدارين]، كرامة جاوداني، جانب شريف صدر معظم، مرتضى أعظم، عامل، أكمل، أفضل، مؤيد، أمجد، مكين ممتاز المناقب والمآثر، حاوي الفضائل والمكارم، افتخار الأماجد والأعاظم، فخر آل الرسول، قرة عين

(1) Turan, Osman/Turkiye Selcuklulari Hakkinda Resmi Vesikalar.- Ankara: 1958. p.12

(2) Turkiye Selcuklulari. p.70. وانظر الوثيقة ٣٨ من ملاحق هذا الكتاب

(٣) سورة الشورى، الآية ٢٣ وهي قوله تعالى ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾، و سورة آل عمران، الآية ٣١ وهي قوله تعالى ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [المترجم]

(٤) للتوسع انظر: الترمذي، المناقب، ٣١ (٥/٦٦٢-٦٦٣)؛ الصواعق، ص ٣٦، ٣٧

(٥) سورة الحشر، الآية ٧

(٦) هذا التركيب يستخدم للحسنيين والحسينيين.

(7) Turkiye Selcuklulari. p.70

البتول، قدوة السادات، يمين الملك، صدر الدين، ضياء الإسلام، صفاء الدولة، عدة الملوك والسلاطين، أبو المفاخر يوسف أدام الله رفعته وكارمته

وحسب هذا المرسوم فإن أصالة نقيب الأشراف في عرقه وصحة نسبه، تتطلب أن يكون شخصاً عالماً وفاضلاً[1].

وحسب هذا المرسوم أيضاً فإن وظائف نقيب الأشراف تكمن في رؤية أوضاع السادة (الولادة، الوفاة، النسب..إلخ)، ومتابعة مصالحهم، وبذل الجهد في ذلك، وتحذير الأدعياء واتخاذ الاحتياطات في ذلك، انطلاقاً من الحديث الشريف "إن من أعظم الفرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه.."[2]. فهذه الأمور واجبة عليهم. ورعاية من كان نسبه صحيحاً والاهتمام بهم، وزجر الأدعياء وتوبيخهم أيضاً أمر ضروري؛ لأن هذا مبني على فصل الصحيح من الخطأ.

وكما كان الأمر في القديم فإن المرسوم قد خصص مبلغاً مالياً معيناً لمعيشة أولاد النقيب وأحفاده، رُبط به. وقد طلب نقيب للأشراف يدعى صدر الدين يوسف، من السادة والأمراء وأركان الدولة الإعزاز والإكرام والتوقير والاحترام[3]. وهذا المرسوم من حيث الألقاب المستخدمة فيه والمضمون الذي حواه، يُشعر بالتأثير المملوكي.

وقد كتبت [صدرت] مراسيم خاصة بالأشخاص لدى سلاجقة تركيا؛ لأجل تخصيص مخصصات دورية للسادة. ففي المرسوم الخاص بالسيد جلال الدين ولد صاله، وبمقتضى آية المودة للقربى[4]، فقد جرى الحديث عن ضرورة الرعاية

(1) Turkiye Selcuklulari. p.71

(٢) البخاري، المناقب، ٥ (٤/١٥٦-١٥٧)

(3) Turkiye Selcuklulari. p.71

(٤) سورة الشورى، الآية ٢٣ وهي قوله تعالى ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾

[المترجم]

للأشخاص صحيحي النسب، وأكد على ذلك بالحديث الشريف "تركت فيكم شيئين.."[١]. ثم يليه سرد لألقاب الخطاب في أحد عشر سطراً[٢]. ثم بعد ذلك تصريح بتخصيص ثلاثة آلاف درهم من واردات خزينة السلطنة في قونيا. وهذا المخصص السنوي، يصرف بدون أي تأخير. ويؤمر بعدم طلب حكم مستقل (مرسوم) من كل شخص أثناء عملية تأدية المخصص[٣].

وبناءً على شهادة الناس المعتمدين على صحة نسب شخص يدعى السيد جمال الدين، وانطلاقاً من آية مودة ذي القربى[٤]، والحديث الشريف "تركت فيكم شيئين.."[٥]، فقد سلمت له براءة [شهادة] المسلّمية [الإعفاء من الضرائب]. وبموجب هذه البراءة يجب إعزاز آل الرسول – صلى الله عليه وسلم –؛ إذ إن ذلك وسيلة للنجاة في الآخرة. وبناءً على ذلك فإن السيد المشار إليه معفى ومسلّم في تجارته من الضريبة ومن رسم مرور الحدود، والطرق والممرات[٦]. والحقيقة أن هذه البراءة تظهر أن السادة كانوا مستثنين من الضريبة، وأنهم يمكن أن يكونوا معدودين من الفئة العسكرية. وهي مهمة أيضاً في مسألة توفير معيشة السادة، واستمرار المصالح، ورفع المفاسد[٧]. وإلى جانب أجر الآخرة، ففيها

---

(١) الترمذي، المناقب، ٣٢ (٥/٦٦٢-٦٦٣)

(٢) لألقاب السادة لدى السلاجقة انظر أيضاً: الخويي (حسن بن عبد المؤمن)/غنية الكاتب ومنية الطالب؛ نشره عدنان صادق ترزي.- أنقره: ١٩٦٣م. ص ١٢؛ الخويي (حسن بن عبد المؤمن)/رسوم الرسائل ونجوم الفضائل؛ نشره عدنان صادق ترزي.- أنقره: ١٩٦٣. ص ١٠-١١

(3) Turkiye Selcuklulari. p.56-57

(٤) سورة الشورى، الآية ٢٣

(٥) الترمذي، المناقب، ٣٢ (٥/٦٦٢-٦٦٣)

(6) Turkiye Selcuklulari. p.56, 74, 75. وانظر الوثيقة رقم ٤٠ من ملاحق هذا الكتاب

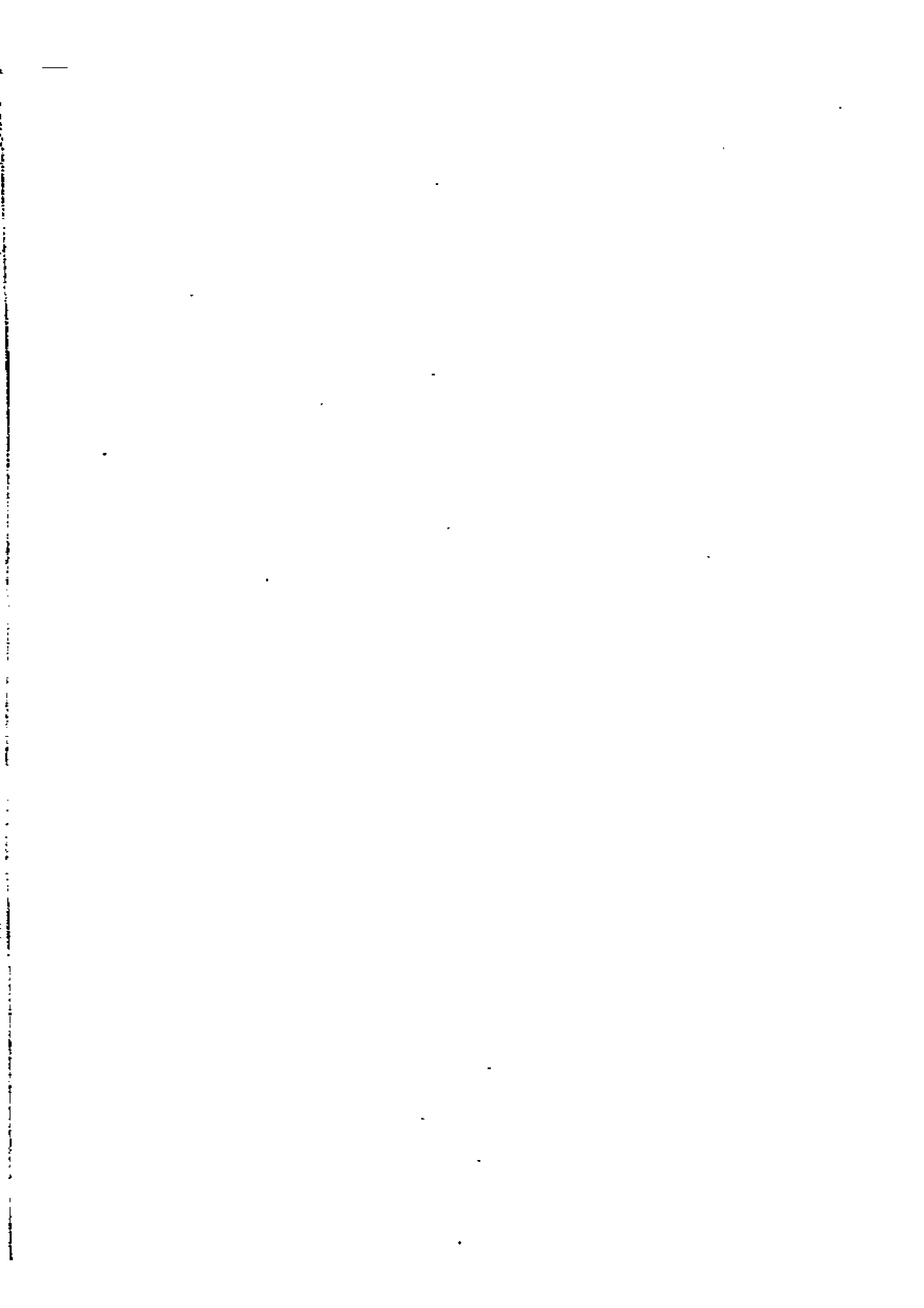
(7) Seyahatname. p.181

اهتمام بالجانب الدنيوي أيضاً. وكان لدى المماليك تخصيص الرواتب (الدوريـــة) للسادة[1]. أما في سلاجقة تركيا فمن الملاحظ إعفاؤهم من الضرائب، وهو أمــر ملفت للنظر.

(١) صبح الأعشى: ٤٨/١١-٥٠. وانظر الوثيقة رقم ٥٠ من ملاحق هذا الكتاب.

الفصل الأول

مؤسسة النقابة في الدولة العثمانية



الفصل الأول

مؤسسة النقابة في الدولة العثمانية

١ – الموقف من السادة في الفترة العثمانية الأولى، وأولى نظارة للسادة

بناءً على الضعف الذي أصاب الدولة السلجوقية الكبيرة، ولمعان نجم عثمان غازي التابع لها، والذي فتح حضنه للعلماء والفضلاء، فقد بدأ السادة أيضاً بالتوجه أفراداً وجماعات مثل العلماء والمشايخ إلى دولته.

وفي وسط المرسوم الذي أصدره السلطان السلجوقي كيكوبات الثالث إلى عثمان غازي عام ٦٨٣هـ/١٢٨٤م[١] الخاص بتمليكه ديار سوغوت، وصايا متعلقة بشأن السادة. وبحسب هذه الوصايا، يجب توقير السادة بدرجة تتلاءم مع عظمتهم؛ لأن السادة ثمرة شجرة الرسالة، ولآلىء بحر النبوة. فهم موقرون ومكرمون ومعظمون. ويتحقق ذلك بالنظر لما ورد في الآية الكريمة ﴿ قُل لَّآ أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[٢]. ومن جهة أخرى فإن رعاية مصالحهم ورؤية شؤونهم، هي الزاد الكبير في مواقف الحق وسلالم القدسية؛ لأن الجن والإنس في يوم المحشر، سوف يستغيثون بقوله تعالى ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾[٣]

(1) Danismend, Ismail Hami/Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi.- Istanbul: 1971: 1/3; Kisas-i Enbiya: 1/500

(٢) سورة الشورى، الآية ٢٣

(٣) سورة الأعراف، الآية ٥٣

والسادة أمانة[١] من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ووسيلة للشفاعة. ولذلك فيجب حسن الإشفاق عليهم، وتوفير أرزاقهم بشكل دائم، وإعداد ما يوفر لهم لقمة العيش. كما ينبغي منعهم من الوسائل التي تؤدي بهم إلى التذلل والمطالب التي تنزل من مكانتهم، واستغناؤهم عن ذلك. لأن الأوضاع الدونية لا تليق بمقامهم[٢].

وفي مرسوم آخر باللغة التركية، وصل إلى عثمان بك بالطبل والعلم، ذكرت فيه وصايا مشابهة للمرسوم الأول:

".. يجب تعظيم السادة، وهم ثمرة شجرة نسب المصطفى، ونتيجة مقدمة الحسب النبوي بموجب [قوله تعالى:] ﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[٣] فإنه يجب إعزازهم واحترامهم ورعاية مشاعرهم، وحمايتهم في دورهم، وإبراز ذلك.."[٤].

ومن النتائج التي يمكن الاستفادة منها في هذه المراسيم:

١) انتشر السادة في كافة الأراضي الإسلامية[٥]. وقوبلوا فيها بكل توقير وتعظيم. ووجد السادة في داخل الحدود السلجوقية أيضاً. والموقف منهم

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٢٧ [وهي إشارة إلى قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَـٰنَـٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

وانظر حديث الثقلين في الترمذي، المناقب، ٣٢ (٥/٦٦٢-٦٦٣).

(٢) منشآت سلاطين: ٥١/١

(٣) سورة إبراهيم، الآية ٢٤

(٤) منشآت سلاطين: ٥٨/١

(5) Turkiye Selcuklulari. p.56

واضح وضوح الشمس[1].

٢) بناءً على أن الاحترام المقدم للسادة كان ثمرة لشجرة الرسالة، ولآلئ لبحر النبوة، فإن سبب ذلك لكونهم أحد أهم شيئين تركهما الرسول – صلى الله عليه وسلم –. أي أنه بسبب احترام النبي – صلى الله عليه وسلم – وتعظيمه، يجب احترامهم وتوقيرهم ورعايتهم وتعظيمهم.

٣) يضاف إلى ذلك أن الآية ٢٣ من سورة الشورى قد أمرت باحترامهم ورعايتهم. فإذا أمعن النظر في هذه الآية، يتحقق الاحترام والرعاية المذكورة.

٤) يجب تنظيم شؤونهم، وقضاء مصالحهم وترتيب أمورهم. والقيام بكل ذلك يتطلب – حتى لو لم يكن ذلك صريحاً – تعيين ناظر أو نقيب عليهم؛ لتحقيق تلك الأمور؛ لأن معرفة الأشخاص الذين يقومون بتنظيم شؤونهم، تتطلب الوقوف على شجرات نسبهم، من ولادة ووفاة وسائر الأحوال الخاصة بهم.

أما رؤية مصالحهم فتتحقق بالآتي:

أ) حسن الإشفاق عليهم في المعاملة.

ب) توفير أرزاقهم. أي إعداد أسباب المعاش وتوفير وجوه الانتعاش.

ج) منعهم من الأوضاع الموجبة لتذللهم أو تحقيرهم. (وهذا يشمل المهن التي يمتهنونها، والأكل الذي يتناولونه، والأصدقاء الذين يصطحبونهم، وكافة الأمور التي يمارسونها).

ومن الأهمية بمكان هنا التوقف قليلاً على المصطلحات الخاصة بأرزاق [معيشة] السادة. وكما بينها عثمان طوران في كتابه الوثائق الرسمية

---

(١) انظر في هذا الصدد: مبحث نقابة الأشراف لدى سلاجقة الأناضول.

لسلاجقة الأناضول، فإن "الإدرار"[١]، هو المخصص الذي ينتقل من جيل إلى آخر. وجمع الإدرار: إدرارات. والمخصص استخدم بدلاً من الواردات. وهذا المصطلح وارد أيضاً في مصطلحات العهد العثماني وفي الوثـائق القديمة أيضاً. وهو مشتق من جذر الدر. وهو العَرَق الذي يـدر فـي الجسم دون توقف، وكثرة الحليب في ضرع الماشية، وإدرارها لذلك الحليب. ويستخدم الدّرّ في اللغة العربية[٢]. وإذا انتقل الفعل إلى باب الاستفعال، فيستخدم فـي نفس المعنى[٣].

وفي هذه الحالة فإن (استدرار الأرزاق) يتطلب مخصصات دائمـة لمعيشة السادة، وتوفير الواردات لهم. وعلى الرغم من أننا لم نعثر على وثيقة فـي يومنا هذا من عهد عثمان بك، توضح هذا الموضوع، إلا أنه يمكننا القـول بأن وجود نص عن توفير مخصصات للسادة ممن يحتاج منهم إلى ذلك في عهد سلاجقة تركيا، ينطبق أيضاً على حدود [دولة] عثمان بك.

والتركيب الآخر الذي نركز عليه أيضاً هو "وجوه الانتعاش". وقد عني بكلمة الوجوه في الوثائق المالية لعهد السلاجقة الواردات. ونعرف منها أنـه قـد خصص من وجوه (ورادات)[٤] قونيا الخاصة بخزينة السلطنة للسيد جـلال الدين صلايه ثلاثة آلاف درهم. وهذه الكلمة أيضاً مهمة من حيث إشـارتها إلى الواردات المخصصة للسادة وعلاقتها بالدولة.

٥) أما مكافأة المعاملة الطيبة للسادة، وتوفير سبل الرزق لهم مما ذكر سـابقاً، فهي في الآخرة أكثر منها في الدنيا. ومدير شؤون الدولة الذي يقوم بـأداء

(1) Turkiye Selcuklulari. p.57
(2) Pakalin, Mehmet Zeki/Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu.- Istanbul: 1983: 2/36

(٣) المعجم الوسيط: ٢٧٩/١

(٤) المعجم الوسيط: ٢٧٩/١

ذلك، ينال لدى الحق تعالى وفي سلالم القدسية زاداً كبيراً، يكون وسيلة لنجاته في الآخرة، ونيل شفاعة الرسول – صلى الله عليه وسلم –. وأنه بذلك لا يكون خائناً للأمانة التي أودعها النبي – صلى الله عليه وسلم – لأمته، وهي نسله الطاهر. لأن تعظيمهم وإكرامهم زاد للآخرة.

لا توجد لدينا وثيقة من عهد عثمان بك وابنه أورخان بك، تبين موقفهما الواضح من السادة. إلا أن السلطان أورخان وابنه مراد الأول في الوقت الذي كانا يوسعان من حدود السلطنة، فإنهما في الوقت ذاته كانا "... يقومان بتشييد إيوان الحكمة والدين، وتأييد أركان الشريعة"، ويكرمان العلماء والصلحاء والسادات الكرام والمشايخ العظام، "وتلطيفهم بعواطف اللطائف السلطانية، ومنصب المناصب الديوانية والعطايا السنية الملوكية، وإحياء اللطف والعطوفة.."[1]، وأنه بناءً على ذلك قد هاجر من كل الأطراف أعمدة العلم والعرفان، والعديد من السادة والشيوخ، إلى الدولة العثمانية (بلدة الروم)، تاركين بلادهم. وإضافة إلى السرور والأمن الذي يتوفر لهم في هذه البلاد، فإنه ".. قد تم توقيرهم وتكريمهم بالمناصب العالية، والتشرف بالتشريفات السنية والعواطف والملوكية.."[2] ولتلك الأسباب فإن المدن العثمانية امتلأت بالعلماء والفضلاء والسادة[3].

ويتضح من هذا أنه في الوقت الذي كان يعمل الثلاثة: عثمان غازي وابنه أورخان غازي وحفيده مراد الأول، على توسعة بلادهم، فإنهم لم ينسوا من جهة أخرى العلم الذي كان البلاد تقف عليه، وبحثوا في سبل رفعة الحكمة والدين. فمن خلال التعامل الحسن مع العلماء والفضلاء والسادات، جذبوهم إلى البلاد

---

(١) أحمد رفعت/دوحة النقباء.– إستانبول: ١٢٨٣هـ. ص ٧

(٢) دوحة النقباء. ص ٧

(٣) دوحة النقباء. ص ٧

العثمانية. وكان مجيء القادمين إليها بأمن وراحة، شجع هجرة الآخرين إليها أيضاً. ونحن نعلم أن أورخان بك كان يقدر العلماء وحفاظ القرآن الكريم ويحبهم، وكان يرتب لهم الرواتب.[١]

٢ – مرسوم الإعفاء الذي أصدره مراد خداوندكار

بناءً على شكوى مرفوع إلى مراد الأول (٧٦١-٧٩١هـ/١٣٦٠-١٣٨٩م)، أصدر مرسوماً في عام ٧٨٧هـ/١٣٨٥م، يعدّ مهماً للغاية من حيث توضيح علاقة السادة بالضريبة في الدولة العثمانية. ونظراً لأهمية هذا المرسوم فإننا ندرجه في الآتي:

مراد بن أورخان

السبب الذي أدى إلى إصدار هذا الحكم النافذ الميمون الموجب للتسطير جعله الله تعالى نافذاً إلى يوم الدين هو:

أن اثنين من الإنكشارية: إلياس بن عبد الله وإسكندر بن عبد الله، قاما في ليلة من الليالي باقتحام منزل السيد بوزورك علي الترمذي، وضربه من ثلاثة مواضع، لازم الفراش ليلة بنهارها ثم فارق الحياة.

فصلوا عليه صلاة الشهيد يوم الجمعة. ودفنوه في معلقره[٢].

فقام السيد بوزورك إينه بكي والسيد بوزورك باشا يغيث، وهما ولدا المرحوم السيد بوزورك علي بالتوجه إلى بابي حزينين وقالا: إن والدنا كان داعياً لكم، ونرجو منكم التصدق بإصدار حكم؛ حتى مَن يأتي بعدكم يحمينا وأولادنا وبناتنا، ولا نتعرض للأذى.

---

(1) Mehmet Nesri/Kitab-i Cihannuma; nsr. Faik Resad Unat-Mehmet Koymen.- Ankara: 1987: 1/186-187

(٢) مركز قضاء في سنجق تكفور داغي بولاية أدرنه.

وإن والدنا لم يدفع شيئاً من العشر حتى الآن، ولم يدفع زكاة الغنم. فلتحسن إلينا، بعدم مطالبة العشر وزكاة الغنم منا ومن أولادنا. وبناءً على ذلك فقد صدر الأمر بالآتي:

إن دماء هؤلاء السادات وأولادهم وإخوانهم وبناتهم محرمة. وليتم إخراجهم من دفاتري [أي إعفاؤهم من الضرائب المدونة في الدفاتر]. ومن وجد هذا الحكم ثم قام بتدوين السيد بوزورك في الدفتر، فلعنة الله عليه. وليعلم قضاة الروملي[١] وأمراء سناجقها وقوادها وخيالتها أن المذكورين إذا زرعوا في أي مكان من الأراضي وحصدوا زرعهم، بعدم تحصيل العشر منهم، ولا تأخذوا شيئاً عن مواشيهم. فقد سامحتهم في ذلك بنفسي؛ حتى يشتغلوا بالدعاء لدولتي. وفي أي مكان أرادوا السير منه فليسيروا فيه؛ لأنهم من السادات مستجابي الدعوات. وبناءً على ذلك فقد قدمت في يدهم حكماً، من يأتي بعدي إن لم يلتزموا به، لم تقبلهم الأرض والسماوات، ولا العرش والكرسي، ولعنهم الإنس والجن لعنة بعد لعنة. فليعلموا ذلك، ولا يحتجوا بحجج وأعذار.

ومن يقرأ هذا الحكم فليعلموا مضمونه ويعتمدوه.

تحريراً في أواسط ربيع الأول سنة سبع وثمانين وسبعمائة بمقام أدرنه"[٢].

وإذا قمنا بتحليل هذا المرسوم الصادر في عهد مراد خداوندكار: السلطان الثالث للعثمانيين، تبين لنا وجود بعض الإجراءات عن السادة في البلاد العثمانية:

---

(١) الروملي: الاسم العام الذي أطلق على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في أوربا. [المترجم]

(٢) كورلينز، فريدرش فون/إيلك عثمانلو بادشاهلرينك إصدار أتمش أولدقلري بعض براتلر (بعض البراءات التي أصدرها السلاطين العثمانيون الأوائل). تاريخ عثماني أنجمني مجموعه سي.- إستانبول: ١٣٣٢، س٥، ع٢٨، ص: ٢٤٢-٢٥٠

١) يبدو – حسب أقوى الاحتمالات – أن اثنين من الإنكشارية قاما بالضغط على السيد بوزورك وضربه؛ لدفع الضريبة. ونتيجة لذلك الضرب توفي المشار إليه، ودفن في معلقره. وقد حدث حادث مشابه لهذا في عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩-١٧٧٠م[١].

٢) بناءً على ذلك الحادث توجه أولاد السيد المشار إليه في وضع محزن إلى باب السلطان خداوندكار في أدرنه، وعرضوا عليه شكواهم. وذكروا له أن والدهم لم يدفع حتى حينه (٧٨٧هـ/١٣٨٥م) ضريبة العشر والمواشي[٢]. وطلبوا منه مرسوماً (براءة) يعفيهم من العشر ورسم المواشي. وهذا المرسوم مهم لعدة أسباب:

أ) هذا يبين أن إعفاء السادة من العشر ورسم الأغنام كان عادة متبعة قبل عهد مراد خداوندكار. وقد عبر عن حق الغنم برسم الأغنام أيضاً(٣).

ب) وثانياً فإن تلك الامتيازات كانت تمنح من خلال المراسيم (البراءات)

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Cevdet-Dahiliye. 5593 إذ إنه لما طلب رسم الرعية من السادة، أدى ذلك إلى رفع الشكوى من الأمر. وهنا جرى عليهم الضغط من خيالة القرية. وانظر الوثيقة رقم ٢٣ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) حول رسم الأغنام الذي هو من الرسوم الشرعية انظر:
Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi: 2/376-377

(٣) ذكر Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri:1/20 أن حق الغنم [أي رسم الأغنام] كان يتم تحصيله زكاة شرعية حتى عام (١٠٤٠هـ/١٦٣٠-١٦٣١م). ثم أحدث بعد هذا التاريخ عدد [رسم] الأغنام. وانظر في هذا الصدد: قانوننامه وفتوى مجموعه سي (مجهول المؤلف).- مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة إستانبول تحت الرقم TY. 4170 ص ٤٣/أ. وكان هذا الرسم أي عدد أغنام، يتم تحصيله عن كل غنم آقچه واحدة. وللتفصيل انظر: Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi: 2/376-377

السلطانية، كما أشارت إليه البراءة.

ج) هذا الشكوى مهم من حيث توضيحه أن السادة كان بإمكانهم رفع الشكوى إلى مقر السلطان في إستانبول.

٣) إن الإعفاء الضريبي كان يستمر من جيل إلى جيل؛ لأن مراد الأول قد منح براءة الإعفاء لولدي السيد بوزورك المقتول من لدن الإنكشارية دون أي وجه حق. وأمر في الوقت ذاته بإخراج أسمائهم من دفاتر طابو تحرير.

٤) إن إعفاء السادة من بعض الضرائب في العهد العثماني الأول، دليل على أن السادة في الدولة العثمانية كانوا محسوبين من "العساكر" [المستثنين من الضرائب].(١)

٥) إن البراءة المذكورة تشير إلى أهمية دعوات السادة لوجود الدولة وبقائها.

٦) وتشير كذلك إلى أن السادة قد انتشروا في البلدان العثمانية دون تفريق فيها بين الأناضول والروملي، وأنهم كانوا يشتغلون بالزراعة وتربية الماشية.

٧) وكما أن هذه البراءة تشير إلى إمكانية وجود السادة المستثنين من بعض الضرائب في البلدان العثمانية في عهد مراد الأول، ومن قبله أورخان وعثمان بك، تشير في الوقت ذاته إلى أن هذا الإجراء له علاقة بالتوصيات التي أسداها عثمان في حق السادة. وإذا عُلم أن أقرب إجراء لإعفاء السادة من الضرائب كان في عهد السلاجقة، عُلم أن العثمانيين قد تأثروا في هذا الإجراء من السلاجقة.

---

(١) ذكرت مخطوطة قانوننامه وفتوى مجموعه سي (مجهول المؤلف).- مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة إستانبول تحت الرقم TY. 4170 ص ٥٤/ب "أن السادات وأصحاب المناصب وكافة أتباع [عساكر] السلطان، سواء من أصحاب التيمار أو من أصحاب العلوفة [الرواتب]، معفون من رسم عدد الأغنام، حتى ١٥٠ غنماً، أما إذا زاد عن ذلك فهم يدفعون الأحكام الشريفة [أي الضرائب المقررة عليهم..]

٣ – أولى نظارة للسادة

إن كثافة وجود العلماء والمشايخ والسادة في البلدان العثمانية[١]، كانت قد أتت معها ببعض المشكلات. وعلى رأس تلك المشكلات وجود أناس كانوا يحاولون الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للسادة. لأنه قد خصص لبعض السادة الموجودين في تركيا السلجوقية الإدرارات [المخصصات الدورية] المستمرة من جيل إلى جيل، وأعطوا الإعفاء الضريبي[٢]. وفي بلاد العثمانيين[٣] الذين هم امتداد للسلاجقة وكما سيتبين في الصفحات القادمة[٤]، فإن الاحترام والتقدير الموجه إليهم، كما اتضح قبل قليل أيضاً، قد أدى إلى حصول نظرة إيجابية في حقهم: "كان من عادة (مراد الثاني) في كل سنة، قيامه بتوزيع ألف قلروي بيده المباركة على السادة في المدينة التي يوجد بها. وفي كل مدينة كان يوزع فيه أبوه وجده (محمد جلبي ويلدرم بايزيد) الأموال، فإنه كان يدفع فيها أكثر منهما"[٥].

وتبين المصادر العثمانية المعلومات ذاتها – تقريباً – المؤكدة بعضها لبعض في تأسيس أول نظارة للسادة بها. فيقول عطائي في ذيل الشقائق:

".. فليكن معلوماً أنه إلى عهد يلدرم خان – من سلاطين الدولة العثمانية – لم يكن في ديار الروم ضبط ونظارة لطائفة السادات العلية. وكان جد عاشق جلبي "السيد علي نطّاع" لما قدم إلى بورصا مع "أمير سلطان"، قد عين ناظراً للسادة. فلما انتقلوا إلى دار الآخرة، فوض بالمنصب المذكور ابنه زين العابدين أفندي.

---

(١) دوحة النقباء. ص ٧

(2) Turkiye Selcuklulari. p.57, 58

(3) Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.7

(٤) عاشق باشازاده/تواريخ آل عثمان.– إستانبول: ١٣٣٢. ص ١٩٦–١٩٧

(5) Mehmet Nesri/Kitab-i Cihannuma: 1/186-187

وكان مظهراً للالتفات السلطاني والإعزاز والتبجيل في عهد السلطان مراد الثاني وفي عهد محمد خان أيضاً. ولما انتقل هذا (زين العابدين أفندي) إلى دار الآخرة كذلك، فإن المنصب المذكور بقي خالياً من ناظر زمناً طويلاً.."[١].

وفي حديث عطائي عن نسب عاشق جلبي، ذكر شجرة السيد الرضوي زين العابدين بن محمد نطاع الرضوي الحسيني[٢]. ثم أشار إلى أن جده الكبير السيد محمد (علي نطاع) كان من الأشراف المقدّرين في بغداد، وأنه بسبب اشتغاله بمهنة نطع الأسِرّة، قد لقب بالسيد النطاع. ثم ذكر أن السيد علي قد قدم مع أمير سلطان "إلى مدينة بورصا في عهد يلدرم خان.."[٣] وأقام فيها. وأن ".. السيد نطاع أيضاً تزوج من ابنة الوزير إسحاق باشا، وأن يلدرم بايزيد قد بنى زاوية أبي إسحاق للسيد نطاع، وأنه نصب المشار إليه ناظراً للسادات الكرام، وشرط أوقاف الزاوية المذكورة على المذكور وأولاده"[٤].

ومصدر آخر مهم أيضاً يتحدث عن أول نظارة للسادة على النحو الآتي:

"وكما لا يخفى فإنه حتى عهد يلدرم بايزيد خان لم يعين ضابط على السادات الكرام. وأنه لما قدم جد عاشق جلبي "السيد علي نطاع أمير" مع أمير سلطان إلى بورصا، عين ناظراً على السادة. فلما انتقل إلى دار الآخرة عين ابنه زين العابدين أفندي، فكان مظهراً للإعزاز والإجلال لدى السلطان مراد الثاني وفي عصر محمد خان الأول. لما انتقل هو أيضاً إلى دار الآخرة، بقي المنصب المذكور فترة طويلة

(١) عطائي/ذيل الشقائق.- إستانبول: ١٢٦٨. ص ١٧٦
(٢) عطائي/ذيل الشقائق. ص ١٦١
(٣) عطائي/ذيل الشقائق. ص ١٦٢
(٤) عطائي/ذيل الشقائق. ص ١٦١

ختنياً.."[1]

وذكر مصدر ثالث أنه ".. في الوقت الذي عين فيه ناظر على السادات الكرام في عهد يلدرم بايزيد خان، فإنه بعد ذلك ترك على حاله.."[2]، مشيراً إلى أنه تم نصب نقيب للأشراف على هذا المنصب في عهد السلطان سليمان القانوني.

أما دهسون فإنه ذكر أنه في عهد السلاطين العثمانيين الأربعة الأوائل، أي من عهد عثمان وحتى يلدرم بايزيد، لم يكن لأولاد علي – رضي الله عنه – الذين اختلطوا بمختلف فئات المجتمع، رأس [زعيم][3]. وفي عقبه فإن أباه[4] وفي عقب حياة الأسر لبايزيد[5] كان نسيبه أمير سلطان في رفاهية مؤقتة من العيش في خضم تلك الأحداث، فنصب السيد علي نطاع أول ناظر لتلك الأسرة [أي السادة]. والسيد علي هذا قد استفاد في الفترة الثانية من حياته من الامتيازات، وأصبح ابنه من بعده زين العابدين أفندي خلفاً له"[6].

ويصرح هامر أيضاً أن أول نقابة للأشراف لدى العثمانيين قد أسست في عهد يلدرم بايزيد. ويكرر المعلومات نفسها عن ذلك التأسيس الأول[7]. أما المؤرخ القدير أوزون جارشلي، فقد استخدم عطائي مصدراً له في حديثه عن تأسيس أول نقابة للأشراف[8]، وأخذ المعلومات الواردة فيها بعينها.

---

(١) كاتب جلبي/تقويم التواريخ.– إستانبول: ١١٤٦هـ. ص ٢٠٦، ٢٠٧

(٢) مصطفى نوري/نتائج الوقوعات.– إستانبول: ١٢٩٤هـ: ١/ ١٣٧

(3) D'Ohsson: 4/561

(٤) الصحيح حموه. [المترجم]

(٥) ليس بايزيد الثاني، وإنما يلدرم (بايزيد الأول).

(6) D'Ohsson: 4/561

(7) Hammer: 2/522, 523

(8) Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.10

وقد اتضح لنا من كل ما ذكرناه سابقاً عن تأسيس أول نقابة للسادة في الدولة العثمانية ما يلي:

١) حتى لو كان الموقف من السادة إيجابياً، فإنه لم تكن للسادة نظارة مؤسسة في الدولة العثمانية حتى عهد يلدرم بايزيد.

٢) أول ضابط وناظر للسادة في الدولة العثمانية السيد علي (محمد). وهو في الأصل من بغداد، حسيني النسب. وكان يقوم بتوفير معيشته من خلال عمله في صنع الأسرّة. وقد هاجر مع أمير سلطان إلى بورصا، وعين فيها نقيباً للأشراف. وتزوج من ابنة إسحاق باشا، وبنى له يلدرم بايزيد (٧٩١-٨٠٤هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م) زاوية أبي إسحاق، وشرط توليتها عليه وعلى أولاده.

أ) إن أول ناظر للسادات كان صاحب مهنة، كان وعليها معيشته، حسب أقوى الاحتمالات. وبناءً عليه فإن السادة ليسوا عالة على الناس.

ب) ويبرز لنا نموذج أمير بخاري والسيد دليلاً على أن السادة هاجروا إلى البلدان العثمانية من البلاد المجاورة.

ج) أول ناظر (ضابط) للسادة في الدولة العثمانية بغدادي الأصل حسيني النسب. أي أن نسبه يتصل بالحسين – رضي الله تعالى عنه –، ولد ابنته صلى الله عليه وسلم –.

د) كان أول ناظر للسادة في الدولة العثمانية من الشخصيات المقدرة[1] والمشهورة. وقد أخذ تعليماً من الفاضل العالم أمير بخاري[2].

هـ) من العلامات الدالة على اعتبار السادة في البلدان العثمانية وحسن استقبالهم

---

(١) دوحة النقباء، ص ٨؛ عطائي، ص ١٧٦

(2) Hammer: 2/522-523

من الدولة أيضاً، تمكن أمير بخاري – الذي هو أيضاً من نسل الحسين رضي الله تعالى عنه – من الزواج من ابنة يلدرم بايزيد، والسيد علي نطاع من الزواج من ابنة إسحاق باشا[١]. وبذلك تحقق ما شجعت عليه الكتب من تأسيس القرابة[٢] مع السادة في الدولة العثمانية. وقد تم ذلك بمبادرة من أصحاب أعلى المناصب في القصر والدولة.

ز) عين ناظر السادة متولياً على زاوية أبي إسحاق التي كانت وقفاً للسلطان في الوقت نفسه. وهذا الأمر يذكّرنا بالقائمين على الأوقاف الخاصة بالسادة، والمسيّرين لوظيفة نقيب الأشراف قبل ذلك[٣]. ومن المعروف أن وقف زاوية أبي إسحاق المذكورة، لم تكن موقوفاً على السادة؛ بل كان مخصصاً لأصحاب أبي إسحاق القازروني والواردين والمسافرين إليها والمقيمين فيها[٤]. والشيخ أبو إسحاق القازروني ولد في بلدة قازرون الواقعة في شيراز عام ٣٥٢هـ/٩٦٣م، وتوفي عام ٤٢٦هـ/١٠٣٤م. وهو مؤسس الطريقة القازرونية. وقد عمل هذا الشيخ على نشر الإسلام في إيران من خلال طريقته. وكما تبين فإن الطريقة نفسها قد انتقلت إلى الأناضول أيضاً، وباتت مظهراً لحماية يلدرم بايزيد. الذي بنى للدراويش التابعين لهذه الطريقة الزاوية الإسحاقية عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م(٥).

---

(١) ويذكر أن السيد علي نطاع كان نسيباً لخليل باشا وبايزيد باشا أيضاً. انظر:
Ayverdi, Ekrem Hakki/Osmanli Mimarisinin Ilk devri.- Istanbul: 1966: 1/395

(٢) إسعاف الراغبين. ص ١٢٥

(٣) صبح الأعشى: ١١/٥٠

(4) Erzi, Adnan/Bursa'da Ishakiye Dervislerine Ait Zaviyenin Vakfiyesi.- Vakiflar Dergisi.- Ankara: 1942: 2/423-429

(5) Vakiflar Dergisi: 2/423-429; Ilmiye Teskilati. p. 165; Osmanli Mimarisinin Ilk Devri: 1/394

وذكر في قسم الوظائف بالوقفية المذكورة أن يلدرم خان، قد خصص للشيخ الذي يقدر على القيام بالوعظ والنصيحة، والذي يستطيع قضاء الوقت مع الدراويش من أصحاب الدين والأخلاق الحميدة عشرة دراهم يومية، ودرهمين للإمام المؤهل في الزاوية، ودرهماً للمؤذن، وللفراش والبواب درهماً واحداً لكل منهما، ومثل ذلك للطباخ.

وقد دونت الوقفية في أواسط شهر رمضان المبارك من عام ٨٠٢هـ (مايو من عام ١٤٠٠م)، وصدق من حاكم [قاضي] الشرع[١].

وقد ربط أوزون جارشلي بين الزاوية الإسحاقية والنقابة[٢]، كما تذكر المصادر الأخرى أنه بعد أن عين السيد علي نطاع ناظراً وضابطاً للسادة، شُرطت تولية الزاوية الإسحاقية[٣]، أو التولية شرطت عليه ثم نصب ناظراً على النقابة[٤]. بل إن أوزون جارشلي يجمع بين تاريخ تصديق تولية الوقفية المذكورة في حضرة الحاكم [القاضي] وبين تاريخ تأسيس أول نقابة، قائلاً: "إن نقابة الأشراف في الدولة العثمانية[٥] أسست في شهر رمضان من عام ٨٠٢هـ (مايو ١٤٠٠م) في عهد السلطان يلدرم بايزيد"[٦]. وعلى الرغم من أن هذا الحكم صدر منه بجرأة، إلا أن العبارات

---

(1) Vakiflar Dergisi.- Ankara: 1942: 2/423-429; Osmanli Mimarisinin Ilk Devri: 1/344

(2) Ilmiye Teskilati. p. 165

(٣) دوحة النقباء. ص ٤٧؛ عطائي، ص ١٦١

(4) Hammer: 2/521

(5) Ilmiye Teskilati. p. 164

(٦) دوحة النقباء، ص ٤٧؛ عطائي، ص ١٦١؛ Hammer: 2/521

الواردة في المصادر العثمانية[1] قد تكون هي التي شجعته على إصدار ذلك الحكم.

وفي كل الأحوال فإن المؤكد منه نشأة أول نظارة للأوقاف في عهد [السلطان] يلدرم [بايزيد] خان (٧٩١-٨٠٤هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م). وذكر أوزون جارشلي في عبارة أخرى له أن "السيد على نطاع لما عين في هذا المنصب، منح تولية (إدارة) الزاوية الإسحاقية في بورصا، وأن هذه التولية قد شرطت على أولاده". وكأنه يبين أنه في مقابل توجيه منصب النقابة إليه، شرطت تولية الوقف المذكور عليه وعلى أولاده. ولعل اشتراط تولية الوقف المذكور عليه وعلى أولاده، دليلاً على العلاقة الحميمة بينه وبين السلطان وبالتالي امتيازاً ممنوحاً منه إلى ذرية النقيب [علي نطاع] من جهة، وأجرة لمنصب النقابة والتولية من جهة أخرى.

وخلاصة القول فإن الاحتمال الكبير هو تأثير أمير سلطان على حميه [السلطان] يلدرم بايزيد[2] وتنصيب السيد علي – الفاضل العالم المنسوب إلى الطريقة النقشبندية في الوقت ذاته[3] وهو من ذرية الحسين رضي الله تعالى عنه بغدادي الأصل – على نقابة الأشراف التي أسست عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م في عهد [السلطان] يلدرم خان.

٣) إن إقعاد السيد زين العابدين، ابن السيد علي نطاع في هذا المنصب من بعده، يدل على أن الفترة الأولى لتولي نظارة السادة كانت حسب التسلسل النسبي [أي أن ينتقل من الأب إلى الابن]، وإمكانية الاستمرار في المنصب سنوات طويلة.

---

(1) Ilmiye Teskilati. p. 164
(2) d'Ohsson: 4/561-562
(٣) قسطمونيلي لطيفي/تذكرة لطيفي.- إستانبول: ١٣١٤. ص ٥٢

أ- خلو نظارة السادة من نقيب في عهد الفترة [الانتقال]

إن معركة أنقره التي أدت إلى هزيمة يلدرم بايزيد[١] في ١٩ ذي الحجة ٨٠٤هـ/٢٠ تموز ١٤٠٢م، أو في ٢٧ ذي الحجة ٨٠٤هـ/٢٨ تموز ١٤٠٢م، كانت بداية لما يعرف بعهد الفترة في تاريخ الدولة العثمانية (٨٠٤-٨١٦هـ/١٤٠٢-١٤١٣م) الذي أخرها عن التقدم حقبة زمنية تقدر بنصف قرن.

وقد حُبس السيد علي - الذي كسب ثقة يلدرم خان وعين من لدنه ناظراً على السادة - في واقعة تيمور (التي وقعت بعد معركة أنقره) مع الملا فناري والشيخ محمد الجزري. ثم أخلي سبيلهم، فتوجه السيد علي إلى الحج، ورجع إلى البلاد العثمانية في عهد مراد الثاني. وقد تحدث عطائي عن ذلك قائلاً: "إن السيد المذكور (السيد علي) بعد الخلاص أدى الحج، وحين الكفل (أي بعد العودة من السفر) وفي أثناء انعقاد حفل الختان للأمير السلطان محمد خان بن مراد خان الثاني (الفاتح)، قد نقش سفرة بسمة منقّشة جذابة مثل بساط الانبساط، لم تستعمل حتى ذلك الوقت"، فكان ذلك قد أسرّ مراد الثاني[٢].

لقد بقيت نقابة الأشراف حسب احتمال كبير في عهد الفترة الممتدة من ١٤٠٢-١٤١٣م خالية من زعيم يرأسها. وفي الحقيقة ليست لدينا معلومات عن خروج السيد علي من السجن، وقيامه بالتوجه إلى رحلة الحج، وعودته منه. إلا أن المؤكد منه أنه رجع إلى بورصا أثناء ختان محمد بن مراد الثاني، وبات متولياً على وظيفته القديمة وهي تولية الزاوية الإسحاقية[٣]. ومن الواضح أيضاً أنه أخذ على عاتقه وظيفة النقابة.

---

(١) تاريخ وفاته وقبره غير معروفين. انظر: Osmanli Mimarisini Ilk Devri: I/394

(٢) عطائي، ص ١٦١. وانظر أيضاً: دوحة النقباء، ص ٤٧؛ Ilmiye Teskilati. p. 165; Hammer:2/521

(٣) عطائي، ص ١٦١؛ Ilmiye Teskilati. p. 165

ب- اهتمام مراد الثاني بالسادة

إضافة إلى تكريم مراد الثاني (٨٢٤-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م) للسيد علي وإعزازه إياه[١]، فإنه كان جواداً مع السادة. ".. إذ كان من عادته في كل سنة، أن يوزع في المدينة التي يقطنها ألف فلوري على السادة بيده المباركة. وكان أبوه وجده أيضاً يدفعان المال في كل مدينة. إلا أن هذا كان يدفع أكثر.."[٢]

والحقيقة أن كرم مراد الثاني لم يكن محصوراً في السادة؛ بل كان قد عمر المجمعات الوقفية. وكان يبعث كل سنة إلى القدس الشريف، وخليل الرحمن ومدينة الرسول وكعبة الله ٣٥٠٠ فلوري. وقد أوقف واردات قرى منطقة بالق حصاري[٣] الواقعة في القرب من أنقره على فقراء مكة المكرمة[٤].

ج- وضع النقابة في عهد السلطان محمد الفاتح

وكما سبق ذكره فإن ناظر أول نقابة السيد علي، كان قد بات معززاً مكرماً حتى آخر عمره وذلك في عهد مراد الثاني. وأنه ".. لما توفي وحل محله فلذة كبده السيد زين العابدين في عهد السلطنة المرادية (مراد الثاني) والفاتحية (محمد الفاتح) ناظراً للسادات الكرام. فلما ارتحل هذا أيضاً إلى دار البقاء، فقد بقي المنصب المذكور خالياً فترة طويلة.."[٥] وفي ذيل الشقائق لعطائي، فإنه بعدما ذكر أن السيد علي كان قد بقي معززاً من لدن مراد الثاني حتى وفاته، 'كان قد

---

(١) دوحة النقباء، ص ٨؛ عطائي، ص ١٦١-١٦٢

(٢) عاشق باشازاده، ص ١٩٦؛

Mehmet Nesri/Kitab-i Cihannuma:2/681; Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.13,14

(٣) بالق حصاري: في قضاء سفري حصاري بولاية أسكي شهر.

(٤) عاشق باشازاده، ص ١٩٦؛ Mehmet Nesri/Kitab-i Cihannuma:2/679

(٥) دوحة النقباء، ص ٨

بقي فلذة كبده ويدعى زين العابدين. وهذا أيضاً قد لقي كل تقدير وجاه إلى أبعد الحدود نقيباً للأشراف في الدولة الفاتحية والبايزيدية"[١]. أما كاتب جلبي فقد ذكر أن زين العابدين أفندي وفي عقب وفاة والده "قد بات معززاً مجلاً في عهد السلطان مراد الثاني وفي عصر ابنه محمد الفاتح، إلا أن المنصب المذكور[٢] قد بقي خالياً فترة طويلة. وفي مكان آخر ذكر عطائي أن "السيد علي لما ارتحل فوض ابنه زين العابدين أفندي لهذا المنصب، وأنه استمر في منصب النقابة في عهد مراد الثاني ومحمد خان [الفتح][٣]، وأنه لما ارتحل أيضاً، بقي المنصب المذكور خالياً حتى عهد بايزيد.

ومصدر مهم آخر أيضاً ذكر أن زين العابدين قد نصب ناظراً للأشراف في الدولة العثمانية بعد وفاة والده، وأنه بقي في هذا المنصب في عهد مراد الثاني ومحمد الفاتح، ثم لما توفي بقي منصب النقابة شاغراً حتى عهد بايزيد[٤]. ويمكننا العثور على المعلومات ذاتها في مصادر أخرى[٥].

وأهم النتائج المستخلصة من تلك المعلومات، الآتي:

١) أن السيد علي نطاع رجع إلى الدولة العثمانية في حياة مراد الثاني بعد أدائه للحج، وفي احتمال كبير في الاحتفال بختان الفاتح، وأنه بقي فترة أخرى نقيباً في نقابة الأشراف.

---

(١) عطائي، ص ١٦٢

(٢) تقويم التواريخ. ص ٢٠٦

(٣) عطائي، ص ١٦٢

(٤) هزارفن حسين أفندي/تلخيص البيان لقوانين آل عثمان.– BA. no.220, 132/a

(٥) نتائج الوقوعات: ١/١٣٧؛

Ilmiye Teskilati. p.165; Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.9-10; Hammer: 2/522; d'Ohsson:4/562

٢) وبناءً على وفاته حل محله ابنه زين العابدين، كما أجمع عليه جميع المصادر. وأنه بقي في هذا المنصب حتى نهاية عهد مراد الثاني (٨٢٤هـ/١٤٢١م)، وأنه استمر في المنصب ذاته في عهد محمد الفاتح.

٣) وحسب رواية المصادر العثمانية فإن منصب النقابة بقي شاغراً بوفاته فترة طويلة. أي أن الدولة لم تعين نقيباً للسادة. وإذا استثني هذا القيد، فإن كافة المصادر تبين أن زين العابدين قد توفي في عهد السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م). ويبدو أثراً للسهو ما ذكره عطائي في مكان من كتابه باستمرار السيد زين العابدين في منصب النقابة في عهد بايزيد أيضاً[١]. إلا أنه في مكان آخر يتفق مع المصادر الأخرى[٢].

وقد ذكر دهسون أنه "بناءً على وفاة زين العابدين، فإن نقابة الأشراف التي أسست في عهد بايزيد الثاني في عام ٩٠٠هـ/١٤٩٤م فقط، قد ألغاها محمد الثاني"[٣]. مصرحاً بذلك على إلغاء هذا المنصب في عهد محمد الفاتح. إلا أن كافة المصادر التي تمكنا من رؤيتها لم تذكر تاريخاً لوفاة السيد زين العابدين أو تاريخ وفاة والده، كما أنها لم تصرح بالفترة التي بقي فيها هذا المنصب شاغراً.

وذكر أوزون جارشلي إلغاء السلطان محمد الفاتح لهذا المنصب، ثم أشار إلى أنه بناءً على وجود المتسيدين من الأدعياء، "فقد ظهرت الحاجة إلى تنظيم هذا الأمر من جديد". وقد قوّى هذا التوجه من خلال الشرح الذي أسقطه في الحاشية، وعدّ قيام السلطان محمد الفاتح بترميم الزاوية الإسحاقية (عام ٨٨٤هـ/١٤٧٩م)

---

(١) عطائي، ص ١٦٢؛ رياض، ٣/ب

(٢) عطائي، ص ١٧٦

(3) D'Ohsson: 4/562

بأنه احتمال لإحداث النقابة من جديد[١]. إلا أن هذا الاحتمال ضعيف. وكما أن المصادر الأخرى التي رأيناها لا تؤيد هذا الرأي، فإنها لا تتحدث عن نقيب للأشراف في عهد الفاتح غير السيد زين عبد العابدين. والرأي الصحيح والقوي في هذا هو بقاء هذا المنصب في عهد محمد الفاتح شاغراً مع وفاة السيد زين العابدين[٢]، أو من حيث النتيجة رفع هذا المنصب.

أما هامر فإنه استخدم دهسون مصدره في هذا الصدد، قائلاً: "إن عام ١٤٨٠م (٨٨٥هـ) معروف أيضاً بإلغاء منصب نقيب الأشراف الذي أسسه العثمانيون في عهد محمد الأول"[٣]. وكرر ذلك في موضع آخر أيضاً[٤]. وفي الحقيقة فإن دهسون وعلى الرغم من أنه صرَّح بإلغاء النقابة في عهد السلطان محمد الفاتح، إلا أنه لا يحدد تاريخاً لذلك الإلغاء[٥]. وإذا عُدَّ هذا التاريخ تاريخاً لإلغاء النقابة – وإن كان ذلك ضعيف الاحتمال – تبين أن النقابة بقيت شاغرة فترة طويلة. لأن عام (٨٨٥هـ/١٤٨٠-١٤٨١م) هو آخر عام لحكم السلطان محمد الفاتح. وحل بايزيد الثاني محل والده عام ٨٨٦هـ/١٤٨١م، وأسست النقابة من جديد بعد سنوات طويلة. وعلى الرغم من أن بقاء منصب النقابة شاغراً كل تلك السنوات في عهد السلطان محمد الفاتح، غير معلوم لدينا حتى الآن، إلا أنه يبدو أن ذلك لم يكن مبنياً على موقف سلبي من السادة.

وبناءً على أن العثمانيين قد ضموا إلى حدود بلادهم جموعاً [شعوباً] إسلامية كبيرة للغاية، فقد أظهروا في كل فرصة سانحة اهتماماً حميماً لأشراف مكة

---

(١) Ilmiye Teskilati. p.165 ولترميم الزاوية الإسحاقية انظر: Osmanli Mimarisinin Ilk Devri: 1/394

(٢) نتائج الوقوعات: ١/١٣٧

(3) Hammer: 3/212

(4) Hammer: 4/91

(5) Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.7

المكرمة[1] الذين ينتسبون لأولاد الحسن – رضي الله تعالى عنه – وللسادة الآخرين. وفي عقب فتح السلطان محمد الفاتح لإستانبول [عام ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م]، قام بإرسال عالم يدعى الحاج محمد الزيتوني إلى أمير مكة المكرمة، يبشره بالفتح، مع خطاب وهدية.

وذكر الحاكم العثماني في هذا الخطاب، أن الله تعالى قد جعل فتح إستانبول على يديه، ثم بعد التعريف بإستانبول وتصويره، أشار إلى قيامه بتحويل الكنائس إلى جوامع. وكانت الهدية المرسلة إلى أمير مكة المكرمة ألفي ذهب. وذكر أنه أرسل من أموال الغنائم إلى سادات مكة المكرمة والمدينة المنورة والنقباء والفقراء والخدم سبعة آلاف ذهب، طالباً دعوات الخير من أمير مكة المكرمة (علاء الدين السيد الأحسني، ت ٨٢٩هـ/١٤٢٦)[2] [الصحيح هو بركات بن الحسن بن عجلان (ت ٨٥٩هـ/١٤٥٥م)][3].

وهذه الحادثة كما تبين تخصيص حصة من أموال الغنيمة للسادة، توضح كذلك الاهتمام الذي أولاه العثمانيون بالحجاز وأمرائه.

---

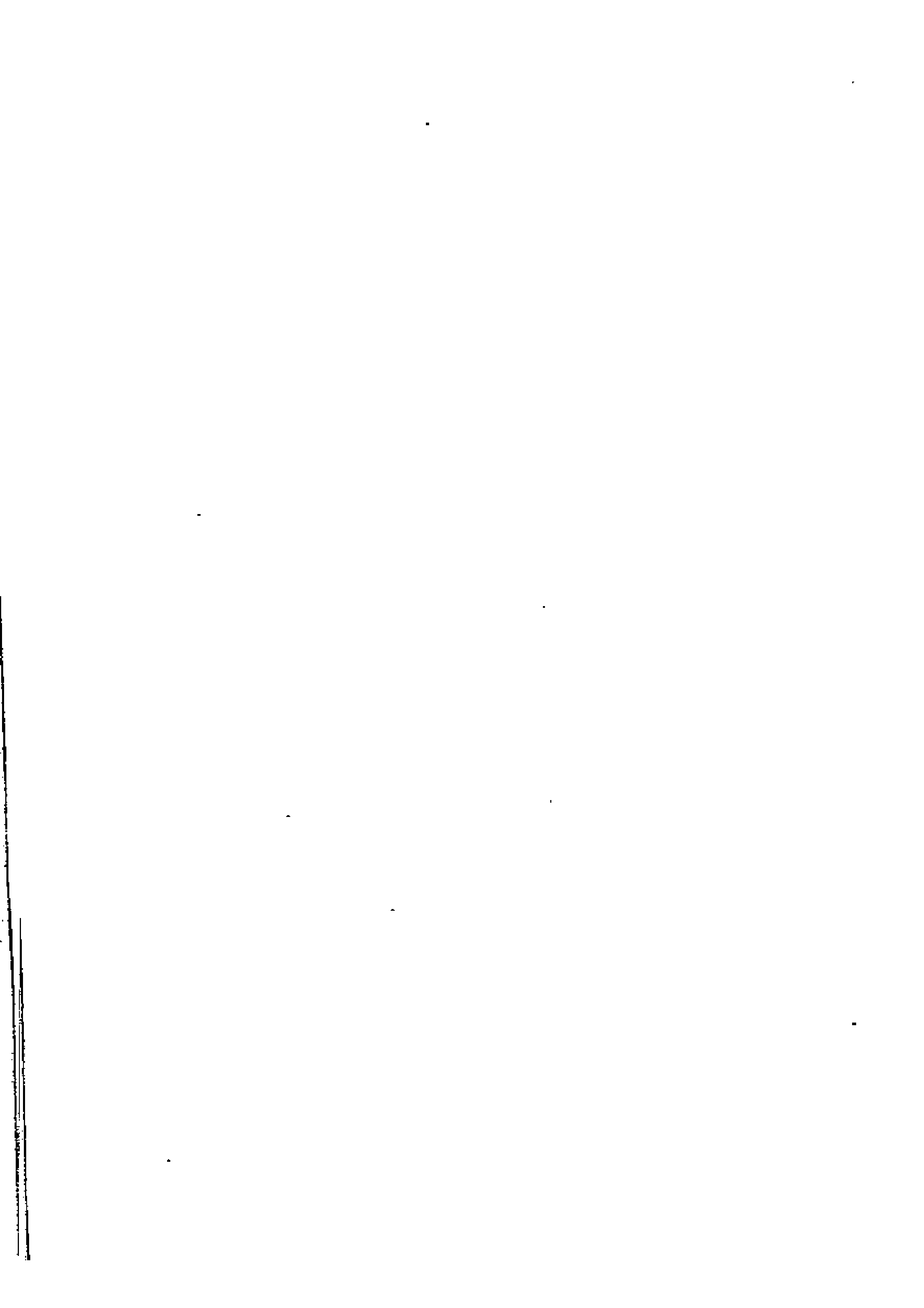
(1) D'Ohsson: 4/562

(٢) منشآت سلاطين: ١/٢٣٢-٢٣٣، ٢٦٦.

(٣) فقد أورد أحمد السباعي في كتابه: "تاريخ مكة" أن الشريف بركات بن الحسن بن عجلان كان أميراً لمكة المكرمة عقب فتح إستانبول. تاريخ مكة/أحمد السباعي.- ط٦.- مكة المكرمة: نادي مكة الثقافي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. ص ٣٠٢ [المترجم].

الفصل الثاني

مؤسسة النقابة في عهد السلطان بايزيد الثاني وما بعده



الفصل الثاني

مؤسسة النقابة في عهد السلطان بايزيد الثاني وما بعده

١- قيام السلطان بايزيد الثاني بتأسيس النقابة من جديد

إن السلطان محمد الفاتح الذي تحدثنا عنه قبل قليل، قام بإلغاء نظارة السادات التي أسست في عهد السلطان يلدرم بايزيد[١]؛ بناءً على وفاة ناظر السادات الثاني وضابطها السيد زين العابدين أفندي. والأصح من ذلك أنه لم يُعيَّن نقيب آخر في هذا المنصب. ولما جاء عهد بايزيد الثاني فإن "محمود أفندي ومخلَصُه أمير، قد قام في أوائل عصر بايزيد الثاني برحلة إلى ديار العرب والعجم، وفي أثناء قدومه إلى بلاد الروم (الأناضول) في أوائل القرن التاسع الهجري[٢]، ظهرت أعمال غير مناسبة من بعض الأحداث[٣] باسم السادة، فلما لزم القيام بتأديبهم، فقد عُين المذكور باتفاق الجميع ناظراً للسادات. وتعبير نقيب الأشراف هو المعروف في الديار العربية، فدُوّن مرسومه (براءة التعيين)، وحُدد له راتب يومي في البداية بمقدار خمسة وعشرين آقجة، ثم بعد ذلك وصل المبلغ إلى سبعين آقجة بالترقية. عين محمود أفندي نقيباً في عام ٨٨٧هـ/١٤٨٢-١٤٨٣م، وتوفي في حدود سنة ٩٠٠هـ/(١٤٩٤م).[٤]

أما كاتب جلبي فقد ذكر الحادثة نفسها على النحو الآتي:

---

(١) يذكر هامر أن النقابة أسست في عهد جلبي محمد. انظر: Hammer: 3/212, 4/91

(٢) حسب الأصل المتبع كان عليه أن يقول عن السنة ٩٠٠ هجرية أوائل القرن العاشر الهجري؛ إلا أن المصادر العثمانية تعبر عن ذلك حسب ما هو مدون في المتن. [أي أوائل القرن التاسع الهجري].

(٣) الأحداث هنا بمعنى الشباب. Develliogiu. p.18

(٤) تلخيص البيان: ١٣٢/أ، ب

".. بقي المنصب المذكور شاغراً فترة طويلة من الزمن. ثم لما قام السيد محمود أفندي ومَخلَصه أمير، برحلة إلى ديار العرب والعجم في أوائل عصر بايزيد خان، وفي أثناء قدومه إلى الروم في أوائل القرن التاسع، ظهرت بعض الأوضاع غير المناسبة من بعض الأحداث باسم السادة، تطلب تأديبهم، فاختير المذكور بالإجماع ناظراً للسادات وعُين في هذا المنصب. وبناءً على أن نقيب الأشراف هو المعروف في الديار العربية، فقد صدر مرسوم بذلك للمذكور وعين له راتب يومي بمبلغ خمسة وعشرين آقجة. ثم وصل الراتب إلى سبعين آقجة بالترقية"[١].

أما مصدر آخر فقد ذكر أن مَخلص السيد محمود أفندي المذكور أميري، وأنه لما انتهى من رحلته إلى ديار العرب والعجم، قدم إلى الأناضول (الروم)، وأنه "عين باتفاق الأعيان والجمهور ناظراً للسادات الكرام، وأنه بالنظر لكون المنصب المذكور مشهوراً في البلاد العربية بنقيب الأشراف، فقد زُين مرسوم التعيين للمذكور بهذا اللقب"[٢]. مشيراً إلى أن هذا المنصب الكبير قد أصبح وسيلة للتبجيل ابتداءً للمشار إليه. مضيفاً إليه أن راتبه اليومي قد بلغ خمسة وعشرين آقجة.

وذكر عطائي أيضاً أن المذكور لما قدم في أوائل سلطنة بايزيد الثاني إلى الأناضول (الروم) بعد أن أنهى رحلته إلى ديار العرب والعجم في أوائل القرن التاسع الهجري[٣] صدرت من بعض أهل الهوى من الشباب باسم السادة أوضاع غير مناسبة، فلما لزم تأديب هؤلاء الشباب، نشب الطائفةَ المذكورة [أي السادة] اعتزاز بالموقف؛ وحتى يكون لها امتياز عن غيرها، عين المذكور بالاتفاق نقيباً

(١) تقويم التواريخ. ص ٢٠٦

(٢) دوحة النقباء، ص ٨

(٣) أي بداية القرن العاشر الهجري.

للأشراف[١]. وبناءً على أن السيد محمود أفندي المذكور قد رأى استخدام لقب نقيب الأشراف في ديار العرب، فقد عرض ذلك على المسؤولين في الدولة، فكُتب لقبه في المرسوم "نقيب الأشراف". وهو أول من بُجل بهذا اللقب الكبير. وراتبه من هذه الوظيفة بدأ من خمسة وعشرين آقجة حتى وصل إلى سبعين آقجة[٢].

أما مصدر آخر فقد ذكر أنه مع ترك النقابة المؤسسة في عهد يلدرم بايزيد فيما بعد، "نصب في سلطنة سليمان خان نقيب للأشراف صحيح النسب من رجال العلم"[٣]. وبعد تأسيس النقابة، بدأ تسجيل مسلسلات السادة من لدن نقيب أفندي في جريدته. وفي حال الضرورة كان يتم توقيف الأشراف وحبسهم في دائرة النقابة؛ وذلك تمييزاً وتفريقاً لهم من آحاد الناس[٤].

وذكر دهسون أن النقابة أسست من جديد من لدن بايزيد الثاني عام ٩٠٠هـ/١٤٩٤م. وفي عقب ذلك كتب يقول: "ومنح هذا السلطان هذا المنصب إلى السيد محمود أفندي، العالم الشهير الذي حصل على المعلومات الكثيرة من خلال الرحلات الطويلة التي قام بها في كل من إيران والبلاد العربية والهند. وحسب ما تفيد به الروايات فإن بايزيد الثاني قد قرر حتى تغيير لقب نقيب الأشراف – المتبع لدى الخلفاء القدماء (الخلفاء العباسيين) – إلى ناظر.."[٥] وفي مكان آخر من كتابه ذكر أن ".. المفتين (القضاة) الأوائل للإمبراطورية (العثمانية) كانوا يحصلون في اليوم على ثلاثين آقجة. وأوائل نقباء الأشراف.."[٦] مستخدماً

---

(١) عطائي، ص ١٧٦

(٢) عطائي، ص ١٧٦؛ رياض ص. ص ١٦

(٣) نتائج الوقوعات: ١٣٧/١

(٤) نتائج الوقوعات: ١٣٧/١

(5) D'Ohsson: 4/562

(6) D'Ohsson: 4/609

لقب نقباء الأشراف. وفي جمع كل هذه المعلومات تتضح عدة فوائد.

أما السبب الذي أدى إلى إحداث مؤسسة النقابة بالوجهة الجديدة [أي التأسيس الجديد]، فهو: أننا إذا تذكرنا ارتقاء بايزيد الثاني للسلطنة العثمانية[١]، فإنه بعد وفاة السيد زين العابدين أفندي، بقيت المؤسسة على وضعها من إلغائها في عهد السلطان محمد الفاتح، وحتى إحيائها من جديد (أوائل القرن العاشر الهجري) في عهد بايزيد الثاني. وإذا أضيفت عدة سنوات من حكم بايزيد الثاني على ذلك[٢]، اتضح لنا أن مؤسسة النقابة بقيت شاغرة فترة طويلة حتى إحداثها من جديد في أوائل القرن العاشر الهجري.

ويمكننا سرد أسباب إحياء هذا المنصب على النحو الآتي:

١) الحاجة التي تطلبت القيام بتأديب بعض الشباب - الحاملين للقب السادة - بسبب صدور بعض الأعمال منهم.

وكما هو معلوم فإنه من إحدى وظائف نقباء الأشراف في الدول الإسلامية بدءاً من العباسيين (وحتى الفاطميين والأيوبيين والمماليك والإلخانيين وسلاجقة الأناضول)، منع السادة من القيام بأعمال لا تليق بهم، وزجرهم وحبسهم إذا تطلب الأمر[٣]. ولما وقعت المشكلة ذاتها في داخل الأراضي العثمانية أيضاً، ظهرت الحاجة، بل الضرورة لتأسيس نقابة الأشراف. وبناءً

---

(١) وفاة السلطان محمد الفاتح كانت في الرابع من شهر ربيع الأول من عام ٨٨٦هـ (٣ مايو ١٤٨١م).

Nesri: 2/843

(٢) لا نعلم بشكل قطعي تاريخ وفاة السيد زين العابدين أفندي.

(٣) انظر المباحث الخاصة بنقابة الأشراف في الدول المعنية من هذا الكتاب.

على ذلك فقد أحدثت نقابة الأشراف باختيار الجمهور[١] واتفاق الأعيان[٢].

٢) ومع أن عطائي ذكر مسألة التأديب، إلا أنه أشار إلى تأسيس النقابة من جديد؛ بسبب "الحاجة التي ظهرت في تأديب من ظهرت منهم بعض الأوضاع غير المناسبة من أهل الهوى من الأحداث [الشباب]، ولا سيما ما تطلب من إعزاز الطائفة المذكورة، وامتيازاً لهم عن غيرهم باتفاق الأعيان.."[٣].

وعلى الرغم مما صرحت به المصادر كافة من أن القائمين بتلك الأعمال بعض الشباب من السادة، فقد ذكر هنا أنهم بعض أهل الهوى. وقد تبين أن شباباً من أهل الأهواء سموا بالسادة[٤]، تم التأكد من بعض أوضاعهم غير المناسبة، التي تطلبت تأديبهم، مثل غيرهم من المسلمين. إلا أن السادة بسبب كونهم من نسل النبي – صلى الله عليه وسلم – فإن معاقبتهم مع الناس العاديين يؤدي إلى عدم التأدب مع جدهم – صلى الله عليه وسلم –. وحتى يتم تبجيل السادة، ويمتازوا على غيرهم في الداخل والخارج، فإنه تم تأسيس النقابة باتفاق الأعيان.

لأنه يجب احترام النبي – صلى الله عليه وسلم – في شخوص السادة. وينبغي توقير (تعظيم) السادة بسبب الاحترام للنبي – صلى الله عليه وسلم – والإيثار[٥]. بل إن حب أهل البيت واجب، وبغضهم حرام. ورأى محيي الدين ابن العربي أن حب أهل البيت عبادة. ورأي أكثرية العلماء أن الأشراف إذا

---

(١) تلخيص البيان، ص ١٣٢/أ – ب؛ تقويم التواريخ. ص ٢٠٦؛ دوحة النقباء. ص ٨

(٢) دوحة النقباء. ص ٨

(٣) عطائي. ص ١٧٦

(٤) قد يكون هؤلاء الشباب من السادة وقد لا يكونون منهم.

(٥) إسعاف الراغبين. ص ١٢٢

قاموا باقتراف أعمال توجب الحد، مثل الزنا والافتراء..إلخ، وحتى لو أنهم إذا استحقوا هذا الجزاء، فيجب حبهم؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – منع أصحابه في غزوة خيبر من تلعين شارب خمر[١]. أي أن معاقبتهم، وإقامة الحد عليهم، لا ينافي حبنا لهم، وتعظيمنا وتوقيرنا إياهم؛ لأن المسلمين يحبونهم بسبب أنهم من ذرية النبي – صلى الله عليه وسلم –. إلا أن جدهم – صلى الله عليه وسلم – قد وضع التشريع وأجراه دون تفريق فيه بين أحد من الناس. ولهذا السبب فهم يعاقبون، ويقام عليهم الحد. والدليل على هذا الإجراء الذي قام به النبي – صلى الله عليه وسلم – "والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها"[٢].

ومن جهة أخرى فإن نفوذ حب السادة إلى القلوب، للحفاظ على احترام النبي – صلى الله عليه وسلم –. فإن هم قاموا بأعمال مخلة بالأدب، متنافية مع شرف نسبهم وأصالته، فلابد من معاقبتهم[٣].

وبناءً على ما سبق مما أردنا تلخيصه في هذا المقام، فقد أسست نقابة الأشراف من جديد. ولأجل تعظيمهم وامتيازهم عن غيرهم، فقد تطلب تأديب من احتاج إلى تأديب منهم بالحبس والتأديب في دائرة النقابة[٤].

٣) وذكر مصدر آخر أنه في زمن بايزيد ولي خان الغازي "لما تطلب القيام بتأديب بعض المتسيدين من أدعياء السادة.."[٥] فقد عين السيد محمود ناظراً

(١) نور الأبصار. ص ١١٥-١١٦
(٢) نور الأبصار. ص ١١٦
(٣) الماوردي، ص ١٩٦
(٤) نتائج الوقوعات: ١٣٧/١
(٥) دوحة النقباء. ص ٨

على السادة. والمصادر التي تحدثنا عنها قبل قليل، قد صرحت بأنه لما تطلب القيام بتأديب بعض الشباب باسم السادة (أو عن السادة)، أسست النقابة من جديد. ومن هذه العبارات لا يتضح تماماً ما إذا كان هؤلاء الشباب من السادة أم لا؟ وقد ذكر أوزون جارشلي أيضاً أن السبب الذي أدى إلى تأسيس النقابة من جديد، "وجود بعض أدعياء السادة"[(١)] تأكيداً منه على ذلك المصدر.

وحادثة التسيد، قد استمرت من العهد العباسي[(٢)] مرضاً يظهر بين الفينة والأخرى. والحقيقة أن الوظيفة الأولى للنقباء هو الحفاظ على نسب السادة، نظراً لوجود حوادث التسيد أو أدعياء السيادة[(٣)]. وفي مراسيم تعيين النقباء الخاصة بالعهد المملوكي والموجودة بين أيدينا، أوامر للنقباء على القيام بمنع المتسيدين، والبحث عن أدعياء السيادة الذين يدعون النسب الشريف دون وجه حق ممن يريدون التسلل إلى صفوف السادة، ومنع أمثالهم من هذه الدعوى، ومعاقبتهم[(٤)]. وفي عهد الإلخانيين ولأجل اتخاذ التدابير اللازمة ضد المتسيدين كان لابد من قيام نقيب الأشراف بمسك شجرات نسب السادة ومعاملاتهم[(٥)]. وكون الموضوعات ذاتها ضمن وظائف النقيب لدى سلاجقة الأناضول[(٦)] يدل على وجود أشخاص بين الناس في كل الأزمان، يريدون الاستفادة من مكانة السادة، ومن بعض الامتيازات التي منحوا في هذا الصدد.

وإذا كان الأمر كذلك فإن الاهتمام الذي أولاه السلاطين للسادة حتى في

(1) Ilmiye Teskilati. p.165

(٢) تاريخ بغداد: ٣/٢٣٣

(٣) الماوردي. ص ٩٦

(٤) صبح الأعشى: ١١/٥١. والنظر الوثيقة رقم ٣٦ من ملاحق هذا الكتاب.

(5) Medhal. p.264; Iran Mogollar.p. 267

(٦) حول هذا الموضوع انظر مبحث: وظائف النقيب لدى سلاجقة الأناضول.

العهود الأولى للدولة، ووجود من استثني من الضرائب من السادة في عهد مراد الثاني، كان سبباً في ظهور المتسيدين في البلاد العثمانية، والدافع الأول لظهور أدعياء النسب. وخلاصة القول فإن هذه المشكلة التي لم تسقط عن الساحة، قد تطلبت اتخاذ تدبير ضروري، فكان أن أسست من جديد مؤسسة النقابة في عهد بايزيد الثاني بشكل منظم أكثر من ذي قبل. ونحن نلاحظ وجود حوادث التسيد في القوانين العثمانية وفي حججها الشرعية(١).

أ - تأثير الدول الإسلامية السابقة في تأسيس النقابة

يذكر في المصادر العثمانية أن السيد محمود كان يعلم بوجود [باستخدام] تعبير نقيب الأشراف في البلاد العربية(٢)، وأنه لذلك جعل يكتب لقب نقيب الأشراف في مرسوم تعيينه. وقد استخدم لدى العباسيين نقيب النقباء، بدلاً من نقيب الأشراف(٣). ونجد استخدام تعبير مماثل له، وأكثر استخداماً وهو لقب النقيب الهاشمي (العباسي)، أو للتمييز بأنه نقيب الطالبيين فيستخدم نقيب العباسيين(٤) أو نقيب الهاشميين(٥) أو نقيب العلويين أو نقيب الطالبيين(٦) في هذا

---

(١) الأرشيف العثماني. تصنيف Ibnu'l-Emin, Ensab.no.14 وانظر الوثيقة رقم ٣ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) تلخيص البيان، ١٣٢/أ – ب؛ تقويم التواريخ. ص ٢٠٦؛ دوحة النقباء. ص ٨، رياض، ٣/ب

(٣) البداية والنهاية: ٢١٩/١٢-٢٢٥، ١٦٠/١٣؛ الوافي: ٢٧٧/٢؛ النجوم الزاهرة: ٢٧٣/٥

(٤) تاريخ بغداد: ٣٨٧/١١؛ الوافي: ١٠٨/٢

(٥) الوافي: ١٦٩/١، ١٦٩/٣؛ شذرات الذهب: ١٧٠/٤

(٦) الوافي: ١٠٨/٢؛ النجوم الزاهرة: ٢١٧/٥

الصدد[١]. وفي الدولة الفاطمية التي نشأت في مصر ممثلة في الخلافة الشيعية، استخدم لقب نقيب الأشراف أيضاً[٢]. كما وجد لقب نقيب الأشراف لدى الزنكيين أيضاً[٣]. ومثل ذلك لدى الأيوبيين والمماليك. كما استخدم اللقب نفسه لدى الإلخانيين ولدى سلاجقة الأناضول[٤].

وبعد كل هذه التوضيحات، يتبين تأثر العثمانيين في تأسيس النقابة التي أسسوها في عهد بايزيد الثاني، من القريب إلى البعيد، بدءاً من السلاجقة ومروراً بالمماليك والإلخانيين وانتهاءً بالعباسيين. إلا أنه من الصعوبة بمكان التحدث عن درجة ذلك التأثير. وعلى رأس ذلك التأثير "البلاد العربية". وهذا بدوره يستند إلى العباسيين.

وعلى الرغم من أن أوزون جارشلي يذكر أن العثمانيين قد أسسوا نظارة للنقابة، تقليداً للمماليك والمغول الغربيين (الإلخانيين)[٥]؛ إلا أننا لم نعثر على مصادر أخرى تؤيد هذا الرأي.

وقد صرح دهسون أن بايزيد الثاني قد قرر تغيير لقب نقيب الأشراف إلى ناظر، تطبيقاً لما كان متبعاً في عهد الخلفاء القدماء (الخلفاء العباسيين) على مؤسسة النقابة التي أسست في عهده[٦]. وحسب علمنا فإنه لم يكن هناك طلب من بايزيد بتأسيس النقابة على الغرار المتبع في العهد العباسي. ولقب نقيب

---

(١) للتوسع في هذا الموضوع انظر المباحث الخاصة بنقباء الطالبيين والعباسيين في العهد العباسي من هذا الكتاب.

(٢) الروضتين: ٧٧/١

(٣) شذرات الذهب: ٨٧/٥؛ صبح الأعشى: ١٤٣/٦

(٤) انظر المبحث الخاص بنقابة الأشراف لدى سلاجقة الأناضول والإلخانيين.

(5) Ilmiye Teskilati. p.164

(6) d'Ohsson: 4/562

الأشراف منح لأول مرة للسيد محمود؛ بناءً على طلبه[١].

ب – أول مرسوم (براءة) للنقابة لدى العثمانيين

إن كافة المصادر التي تصرح بتأسيس النقابة في عهد بايزيد الثاني في أوائل القرن التاسع الهجري [العاشر الهجري][٢]، تشير إلى مرسوم (براءة التعيين) في هذا الصدد.

وكما أن لقب السيد علي في تعيينه لنظارة النقابة لم يكن نقيباً، فليس من موضوع البحث أيضاً وجود مرسوم لنقابة. إلا أنه لابد من ذكر وجود مراسيم للنقابة، بدءاً من العباسيين[٣] والفاطميين [٤]، ولدى الأيوبيين الذين أتوا بعد الفاطميين والعباسيين، والإلخانيين[٥] والمماليك[٦]، ولدى سلاجقة الأناضول[٧] أيضاً. وعلى الرغم من وجود نماذج من تلك المراسيم الخاصة بالمماليك وسلاجقة الأناضول بين أيدينا، إلا أننا لا نعلم من وجودها لدى الآخرين إلا من خلال الكتب.

وهذا يوضح أن مرسوم (فرمان) التعيين لمنصب النقابة كان يدوّن في الدول الإسلامية، كما كان ذلك في المناصب الأخرى. وكان للمرسوم طراز معين في

---

(١) عطاني. ص ١٧٦

(٢) للتوسع فيه انظر: تلخيص البيان: ١٣٢/ب؛ تقويم التواريخ، ص ٢٠٦؛ دوحة النقباء، ص ٨؛ عطاني، ص ١٧٦؛ D'Ohsson: 4/562

(٣) الكامل في التاريخ: ٥٦٥/٨؛ المنتظم: ٢٣/٧

(٤) الاتعاظ: ١٣٣/٢

(5) Iran Mogollari. p.267

(٦) صبح الأعشى: ١٤٣/٦-١٤٤، ٤٨/١١-٥١

(7) Turkiye Selcuklulari. p.56-57

التدوين والتصدير(١). وهذا الأمر مشاهد أيضاً في المراسيم الصادرة عن المماليك وسلاجقة الأناضول.

وفي الدولة العثمانية لما عين العثمانيون نقيباً للأشراف فقد أصدروا في أوائل القرن العاشر الهجري مرسوماً في هذا الخصوص. وبما أن المرسوم قد مُنح من لدن مسؤول الدولة وصاحب السلطنة فإن هذا الشخص المانح للمرسوم هو السلطان بايزيد الثاني. وبعد الحمدلة والصلولة، أشير في المرسوم إلى السبب الذي أدى إلى تصديره، وعرضت فيه الآيات والأحاديث المشجعة لهذا الأمر [أي الاهتمام بالسادة]، ثم تضمن المرسوم توصيات وضرورة اتباعها. وبناءً على ذلك فقد احتوى المرسوم على الشروط الواجب توافرها في النقيب ووظائفه. وهذا الأمر واضح في مراسيم التعيين الصادرة في العهد المملوكي والسلجوقي.

ج- أوصاف أول نقيب الأشراف ووظائفه

وعلى الرغم من عدم رؤيتنا للمرسوم الممنوح للسيد محمود، وأوصافه، إلا أن المصادر العثمانية الأخرى قد ذكرت الأوصاف المطلوب توافرها فيه.

فقد تحدثت عنه تذكرة لطيفي على النحو الآتي: "إن السيد محمود من السادة، ومن الأشراف صحيحي النسب. وهو من أهل الفضل والكمال. عالم وزاهد. وشاعر. وهو في شعره حسان الثاني"(٢). وذكر في تذكرة سخي، أنه أستاذ لبايزيد الثاني(٣). وفي الوقت الذي كان مشغولاً فيه بالعلم، مال إلى الصلاح، وسلك الزهد ومسلك التقوى. عالم مستجاب الدعوة وزاهد. والسيد محمود في

(1) Tarih Deyimleri: 2/470

(٢) تذكرة لطيفي. ص ٩٦

(٣) تذكرة سخي. ص ٤٨

الوقت نفسه أستاذ لبايزيد الثاني ومربيه. ومَخلصه أمير أو أميري[١].

وكما اتضح من تلك المعلومات فيمكننا ترتيب الأوصاف التي يجب توافرها في نقيب الأشراف على النحو الآتي:

١) يجب أن يكون هذا الشخص من العلماء؛ لأنه إذا جرى الحديث من ضمن وظائفه عن العقاب أو التأديب، فيجب أن يكون عالماً بدرجة العقاب، أي أن يكون عالماً بالفقه، حاملاً لوصف القاضي (الحاكم). ويصرح في تلك الأوصاف بوصف القضاء بشكل واضح، وأنه من الفقهاء[٢]. وفي مصدر آخر يذكر أنه شخص حليم سليم، متورع ومتشرع[٣].

٢) ومن إحدى الشروط الواجب توافرها أيضاً في نقيب الأشراف أن يكون من السادة. إذ إنه لا يمكن أن يكون لشخص من غير السادة أن يصبح نقيباً للأشراف. وكان أول نقيب الأشراف المذكور من السادة[٤].

وكما ذُكر على رأس وظائف النقباء قبل العهد العثماني، فإن من وظائفه في العهد العثماني أيضاً منع أدعياء النسب من ادعائهم الباطل، وتأديبهم إذا تطلب الأمر[٥]. وكانت عملية التأديب تتم في دائرة النقابة[٦].

ونعلم أنه بعد تأسيس النقابة بدأ النقيب أفندي بتدوين سلاسل أنساب السادة

---

(١) عطائي، ص ١٦١؛ دوحة النقباء، ص ٧؛ Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.10

(٢) دوحة النقباء. ص ١٠

(٣) مجدي أفندي/ترجمة الشقائق لمجدي أفندي.- إستانبول: ١٢٦٩هـ. ص ٢٤٦

(٤) مجدي أفندي. ص ٢٤٦

(٥) تلخيص البيان، ١٣٢/أ – ب ؛ تقويم التواريخ. ص ٢٠٦؛ دوحة النقباء. ص ٨؛ عطائي، ص ١٧٦

(٦) نتائج الوقوعات: ١/١٣٧

في جريدته (دفتر [سجل] السادات)[١]. وكان إضافة إلى ذلك يتم منح حجج السيادة لمن تأكد نسبه.

د - راتب أول نقيب الأشراف

إن السيد محمود، الذي حصل من العثمانيين على لقب أول نقيب للأشراف، هو أول نقيب يدفع راتبه من خزينة الدولة[٢]. ونحن لم نعثر على قيد يفيد بدفع راتب على هذا النحو من خزينة الدولة للسيد علي وابنه زين العابدين الذي بات ناظراً للسادات من قبل. وقد بدأ السيد محمود أفندي وظيفته براتب يومي قدره خمسة وعشرون آقجة. ثم ارتفع هذا المبلغ إلى سبعين آقجة[٣]. وذكر دهسون أن راتبه بدأ من ثلاثين آقجة، مصرحاً بأن الراتب اليومي لأوائل المفتين (القضاة) في الدولة العثمانية كان ثلاثين آقجة[٤]، إلا أننا لم نعثر على مصدر آخر يؤيد كلامه.

٢ - صكوك السيادة لدى العثمانيين

أ - نماذج من الصكوك الفارسية

الحجة هي الوثيقة التي نظمها القاضي عن حدث فقهي، سواء حوت حكماً أو لم تحوه. والحجج الصادرة من المحاكم الشرعية تدوّن بخط التعليق. وتوقيع القاضي الذي أصدر الحجة لا يكون في أسفلها، بل في أعلاها[٥].

---

(١) نتائج الوقوعات: ١/١٣٧؛ الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.15

(2) Mekke-i Mukerreme Emirleri. p.10

(٣) تلخيص البيان، ١٢، أ - ب؛ تقويم التواريخ. ص ١٢٦؛ دوحة النقباء. ص ٨؛ عطائي، ص ١٧٦

(4) D'Ohsson: 4/609

(5) Tarih Deyimleri: 1/865

ولتصدير الحجة، لابد من الاستماع إلى الدعوى بحضور الشهود في محكمة شرعية، وإصدار حكم بشأنها. وهذه الدعوى المرئية بحضور الشهود، يحوي توقيعاتهم تحت إعلام القاضي. وهذا يعني تحقق القرار. والإعلام مختلف عن الحجة. فبناءً على سؤال يطرح على القاضي مباشرة أو واقعاً، يقوم بإجراء تحقيق فيه. ويعرض ذلك من خلال توقيعه. ولم يكن فيه حاجة إلى شهود[1].

ونقباء الأشراف أيضاً قاموا بتصدير الحجج للأشخاص الذين تحقق ثبوت صحة نسبهم بحضور الشهود. وحتى لو وجدت روايات أخرى[2] فإن نقيب الأشراف [السيد محمود أفندي] توفي بعد أن عمل أربعين سنة نقيباً حتى عام ٩٤١هـ/١٥٣٤م دون أي فاصل[3]. ويوجد في متناول أيدينا بعض الحجج الصادرة في عهده كأول نقيب للأشراف.

وأقدم حجة فارسية من حيث التاريخ صدرت في ٤ ذي الحجة ٩١٣هـ/٦ مارس ١٥٠٨م في عهد بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨هـ/١٤٨١-١٥١٢م)، وهي الحجة الممنوحة لأحد من السادة، أثبت نسبه، ولم نستطع التحقق من اسمه[4]. وبناءً على افتقاد القسم العلوي من الحجة فلا يعلم باسم من أعدّت. وكما اتضح منها وصرح فيها فإن الشخص المذكور قد أثبت نسبه، وبناءً عليه تحقق ثبوت نسبه. وهذه الحجة تستخدم في أي مكان إذا تطلب الأمر. وقد دونت في نهايته توصية للأكابر العظام والأعيان الكرام في أي بلدة يلتقون فيها بالسيد المذكور،

---

(1) Ilmiye Teskilati. p.108

(٢) تلخيص البيان، ١٣٢/أ – ب. وقد ذكر أن السيد محمود توفي في حدود السنة ٩٠٠ هجرية. كما ذكر ذلك تقويم التواريخ أيضاً. ص ٢٠٦

(٣) مجدي، ص ٢٤٦؛ دوحة النقباء، ص ١٠؛ Ilmiye Teskilati. p.165

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no 5 وانظر الوثيقة رقم ٥ من ملاحق هذا الكتاب.

أن يبجلوه ويكرموه. وقد صدرت الحجة من المحكمة بحضور ستة شهود[١]. وكلهم من السادة. واحتوت الحجة في الجانب الأيمن منها في سطرين من الأعلى على الأسفل عبارة "حرره أضعف عباد الله السيد محمود بن السيد عبد الله النقيب الحسيني". والحجة دونت باللغة الفارسية. وهذا يدل على التأثير الواضح لسلاجقة الأناضول والإلخانيين على العثمانيين في عهدهم الأول. والحجة حسب وضعها الحالي على النحو الآتي:

التحيات. إثبات نسب خود كرد وصحت نسب أو ثبوت

بيوست. بنا برين مقدمه اين مكتوب بر سبيل تمسك

سيد مذكور داده شد. تاعند الحاجت حجت باشد.

توقع از اكابر عظام واعيان كرام بهر ديار ومقام آنست كه

سيد مسطور راهرجاكه بينند عزتش رالازم دانند ومحبتش را

واجب شمارند. بديل ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾

قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى

حرر هذا في اليوم الرابع من شهر ذي الحجة سنة ثلاث عشر وتسع مائة

السيد محمد بن السيد أحمد يحيى

السيد حمزة بن السيد محمود

---

(١) كان يحضر في المحكمة عادة عدة أشخاص من المعروفين والموثوقين، تحت مسمى "شهود الحال"؛ للتأكد من جريان المحاكمة بحيدة ودون أي تحيز. وهؤلاء الأشخاص الحاضرون بصفتهم شهوداً، ليس من الضرورة حضورهم في أي محاكمة. وبناءً على أن المحكمة هنا سوف تصدر حكمها في موضوع خاص بالسيادة، فإن شهود الحال كانوا من السادة بطبيعة الحال. انظر:

Akdag, Mustafa/Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi.-Ankara: 1979: 2/100

السيد علي بن السيد قاسم أدرنوي

السيد حيدر بن السيد محمد دو زوي

السيد عثمان بن السيد أحمد حسن

السيد مصطفى بن السيد نكساري

وهناك حجة ثانية بين أيدينا، حررت من لدن نقيب الأشراف في الدولة العثمانية، صادرة في ١٠ ربيع الثاني ٩٢٥هـ/١٣ أبريل ١٥١٩م، اتضح أنها حجة سيادة صدرت في عهد السلطان سليم (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م). وهذه الحجة قد تم تحريرها؛ لثبوت سيادة السيد الشريف مصطفى جلبي، الذي هو أخ سيد جان وسيد باشا. وقد تم التحقق أولاً من سيادة المذكور، ثم أثبت السيد مصطفى جلبي نسبه الصحيح حسب نهج الشرع النبوي الشريف.

وبناءً على تلك المقدمة فقد منح السيد المشار إليه هذه الحجة. وهي ستكون دليله في وقت الحاجة.

وبحسب الآية الكريمة ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾[1] فيجب على رجال الدولة الكبار والأعيان تقدير السيد المشار إليه واحترامه وتكريمه كلما التقوا به؛ إذ إن ذلك واجب بنص الآية.

وقد منح هذا التمسك (الحجة) للمشار إليه بحضور سبعة من السادة الشهود (شهود الحال)، ما عدا شهود الدعوى[2].

وكما جرى ذلك في الحجة السابقة، فقد تضمنت هذه الحجة توقيع السيد محمود في الجانب الأيمن أسفل الحجة في سطرين. إلا أن توقيعه كان بـ "نقيب أشراف أدرنه".

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الشورى [المترجم]

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab. No. 3 وانظر الوثيقة رقم ٦ من ملاحق هذا الكتاب.

وتضمنت الحجة في أعلاه عبارة "هو الغني المغني". كما احتوت في الجانب الأيسر من أعلاها أيضاً، أن محتوى الحجة طبق الأصل، وذلك بتصديق قاضي مازده "إبراهيم بن سليمان"، دون بيان للتاريخ[١]. أي أن هذه الحجة أيضاً قد صدقت.

وحجة ثالثة صدرت من نقيب الأشراف المشار إليه أيضاً باللغة الفارسية تحمل تاريخ ٩٣٦هـ/١٨ مايو ١٥٣٠م[٢]. وهذه الحجة مثل سابقاتها دونت باللغة الفارسية. ومن حيث الكتابة فإنها على غرار سابقتها. إلا أن توقيع أول نقيب الأشراف في الدولة العثمانية كان على الطرف الأيمن من أعلى الوثيقة. وقد ورد في سطرين أيضاً. وقد وصف نفسه بعبارة "نقيب القسطنطينية المحروسة".

وبناءً على التحقق من ثبوت نسب مصطفى بن السيد يوسف جانيكي، حررت الحجة حسب نهج الشرع النبوي الشريف.

ومن ميزات صورة حجة السيادة هذه، كونها قد وقعت من نقيب الأشراف محمد محترم بن السيد تاج الدين[٣] (ت في صفر ٩٨٠هـ/حزيران ١٥٧٢م)، الذي عين نقيباً للأشراف في الدولة العثمانية في عقب وفاة أول نقيب الأشراف بها السيد محمود بن عبد الله الحسيني المتوفى عام ٩٤٣هـ/١٥٣٦-

(١) كل المراسيم الواردة من مركز الدولة، كان يتم تدقيقها من لدن القضاة، ثم يصدق عليها، وتدون خلاصة عنها في السجلات. انظر: Osmanli Tarih Lugati. p.324

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab. No. 195 وانظر الوثيقة رقم ٧ من ملاحق هذا الكتاب

(٣) دوحة النقباء. ص ١١

١٥٣٧م.[١]

يضاف إلى ذلك أن صورة حجة السيادة، كانت قد دونت من لدن قاضي بولمان "محمود بن موسى" بموجب أصله دون أي زيادة أو نقصان، مع التصريح بذلك في عبارة دونت في أعلى الجانب الأيمن من الحجة، وفي ثلاثة أسطر من الأعلى إلى الأسفل. وقد تضمنت الحجة ختم القاضي بعد تلك العبارة.

ومن أبرز النقاط الملفتة للنظر في تحليل تلك الحجج ما يلي:

١) إذا نظرنا إلى الحجج الأخرى الصادرة في ٤ ذي [الحجة] ٩١٣هـ[١٥٠٨م]، فإن أقدمها تاريخاً هو الحجة الصادرة في عهد بايزيد الثاني، التي تنقصها ثلاثة/أربعة أسطر من بدايتها، وهي أول حجة سيادة صادرة من لدن العثمانيين. وحجتان اتضح أنهما صادرتان من النقيب الأول (السيد محمود) بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ٩٢٥هـ[١٥١٩م]، وهما تشبهان بعضهما بعضًا في عدة أمور من حيث التوقيع. وكما هو معلوم فإن القاعدة العامة في الحجج، كون توقيع مانح الحجة أن يقع في أعلى الوثيقة[٢].

أ) أما التوقيعات في الحجتين الأوليين الموجودتين بين أيدينا، فقد وردت في الجانب الأيمن من الحجة في سطرين اثنين من الأعلى إلى الأسفل.

فالتوقيع الوارد في الحجة الأولى الصادرة عام ٩١٣هـ هو على النحو الآتي:

(حرره) أضعف عباد الله محمود بن

---

(١) والحقيقة أن السيد محمود، وكما صرح بذلك عطاني أيضاً، كان قد تخلى – كما يبدو – عن النقابة (عام ٩٤١هـ) في حياته. لأن لدينا حجة صادرة من نقيب الأشراف الثاني، وهو محمد محترم. انظر: عطاني، ص ١٦١؛
Ilmiye Teskilati.p.166-171

(2) Ilmiye Teskilati.p.168; Tarih Deyimleri: 1/865; BA. Ali Emiri. no.95

السيد عبد الله النقيب الحسيني

أما التوقيع الوارد في الحجة الصادرة في عام ٩٢٥هـ/ [١٥١٩م] فهو على النحو الآتي:

حرره أضعف عباد الله السيد محمود بن السيد عبد الله

النقيب الحسيني بمحروسة أدرنه

في التوقيع الأول سقط الحرف الأوسط الواقع بين القوسين [أي هكذا: حره].

ب) وجود عبارة "حرره" في الحجتين، يدل على أنهما دونتا من لدن نقيب الأشراف المذكور.

ج) استخدم في التوقيع مع لقب السيد اسم الأب (بدلاً من اللقب) مع لقب السيد أيضاً. وتدوين أسماء شهود الحال المذكورين في الحجج على الغرار ذاته، إفادة لما كان معتاداً في ذلك الزمن.

د) مع وظيفة النقابة للمشار إليه المذكور في التوقيع، فقد أفيد أنه من نسل الحسين – رضي الله تعالى عنه –. وكما يتضح من هذا فإن الحاصل على أول نقابة للأشراف بالدولة العثمانية كان حسيني النسب. وهذا يدل بدوره أن النقابة في الدولة العثمانية كانت للحسنيين والحسينيين، كما كان الأمر كذلك لدى المماليك والأيوبيين والفاطميين والإلخانيين والسلاجقة الكبار.

هـ) في الحجة الأولى لم يوضح مكان صدورها. أما في الحجة الثانية فقد صرح النقيب بأنه نقيب في أدرنه(١)، ومن هذا القيد يتضح أنها صدرت في أدرنه. أما في حجة ثالثة بين أيدينا، صادرة في شوال ٩٣٦هـ/مايو ١٥٣٠م (في عهد [سليمان] القانوني) باللغة الفارسية، فقد تضمنت توقيعاً للنقيب في أعلى الجانب الأيسر من الحجة في سطرين، واحتوت ما احتوته الحجة السابقة. إلا بفرق

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab. no.9

واحد هو كون النقيب نقيباً في القسطنطينية المحروسة. وهذا يدل على أن هذه الحجة صدرت في إستانبول.

وإذا جرى تدقيق النظر، تبين عدم ذكر النقيب في الحجة الأولى. ومن حيث التاريخ، فإن الحجة الثانية والثالثة الفارسيتين المتأخرتين في الصدور عن الأولى مدة عشر/عشرين سنة، فقد دخل فيهما اسم المدينة في التوقيع. وهذا يدل على التغيير الحاصل في طراز التوقيع، وفي ثراء المحتوى، كما يدل على التطور الذي شهده التوقيع. يضاف إلى ذلك أن مؤسسة النقابة كانت تتجه نحو التنظيم.

٢) تبين أن الحجج الثلاث بما فيها الحجة الأولى الناقصة في أعلاها، قد دونت على غرار واحد. فالأقسام الأساسية فيها على النحو الآتي:

أ) ذكر سبب تدوين الحجة في السطرين الأولين منها. وهو في كل مرة للتحقق من إثبات نسب شخص من السادة.

ب) ثم يصرح بأنه قد تم منح الحجة بعد التحقق من ثبوت النسب حسب نهج الشرع الشريف، مع الحمدلة والصلولة.

ج) أن الحكمة من منح التمسك [الحجة] لكونها دليلاً يُبرز في وقت الحاجة. وهذا السبب يشير لنا إلى أن الامتيازات الضريبية التي منحت للسادة لدى العثمانيين، قد بدأت تتقعد من عهد بايزيد الثاني.

د) ثبتت حقوقاً سيادة من بيده تمسك (حجة). ولهذا السبب فقد جرت التوصية لكبار رجال الدولة والأعيان بتقدير السيد المذكور في الحجة وإعزازه وإكرامه في أي مكان كان. وحسب ما اتضح ففيها إشارة إلى أعيان البلد الذين يصبحون حلقة الوصل بين أفراد المجتمع والقضاة في مسألة جمع الضرائب، بعدم الضغط على السادة في المسألة الضريبية.

هـ) ودليلاً على الإعزاز والإكرام وردت الآية ٢٣ من سورة الشورى[1]. والسبب الأساس للإعزاز والإكرام هو تلك الآية الكريمة. والحقيقة أن الحجة ذاتها قد منحت استناداً لمفهوم هذه الآية. لأن الحجة إن لم يتم تصديرها، فإن الشخص لا يستطيع إثبات سيادته حقوقاً، ومن هنا فإنه يصبح عرضة للتحقير أو تنزيل المكانة. والقضاء على ذلك من مسؤولية الشخص المتحكم في إدارة البلاد. وبناءً على ذلك فيجب على الأعيان القيام بالإعزاز والإكرام للسيد. ولا شك أن السيد الذي لقي الإعزاز والإكرام من أولئك الأعيان، سوف يلقى الاحترام والرعاية من المجتمع دون شك.

و) وفي نهاية الوثيقة وقبل إيراد شهود الحال، يصرح بتاريخ اليوم والسنة [والشهر] الذي صدرت فيه الحجة. وتدوين التاريخ سوف يسهل مهمة التفتيش الذي كان يجرى بين الفينة والأخرى. وبهذه الطريقة لا يكون هناك مجال لتزوير شجرات النسب، كما يقضي بها على حوادث التسيد. وفي النتيجة يكون قد حفظ نسب نسل الحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهما – المسمى بـ"عرق التحرير". وكما اتضح من الحجة الصادرة في شوال ٩٣٦هـ/مايو ١٥٣٠م في عهد [السلطان سليمان] القانوني المحفوظة في تصنيف علي أميري [بالأرشيف العثماني][2] يوجد أصل للحجة، وصورة طبق الأصل منحت للسيد المعني. وفي مقارنة الصورة بالأصل أو نسخ صور منه، يركَّز على الزيادة أو النقصان حسب أهميته.

ز) وفي نهاية الحجج يدون تحت عنوان شهود الحال أسماء الشهود، وألقابهم (السيد) وأسماء آبائهم، والمكان الذي ينتمون إليه بشكل صريح. وكما هو

---

(١) للتوسع انظر: المبحث الخاص بالآيات القرآنية المتعلقة بالسادة من هذه الدراسة.

(٢) انظر التوقيع الموجود في يمين الحجة: الأرشيف العثماني، تصنيف Ali Emiri, Ensab. no.195

معلوم فإن إثبات حكم حقوقي حسب الفقه الإسلامي، لابد فيه من توفير شاهدين عدلين على أقل تقدير، مع حضور الشخص الحامل لوصف الشهادة وبحضور الشهود. ولذلك فإن تدوين اسم الشاهد واسم أبيه والمكان الذي ينتمي إليه مهم[1].

وحتى يكون نموذجاً في هذا الصدد فإننا ندرج فيما يلي الحجة الفارسية الصادرة في ٢٤ شوال ٩٣٦هـ[١٥٣٠م]:

- أثبت عندي مضمونه بالشهود العدول – حرره أضعف عباد الله السيد محمود بن

وأنا الفقير الحقير محمد محترم بن السيد عبد الله الحسيني النقيب

تاج الدين علي الحسيني النقيب بمحروسة قسطنطينية صانها الله عن البلية

سبب تحرير ابن كتاب وموجب تسطير ابن خطاب انستكه سيادة سيد مصطفى بن سيد يوسف جانيكي

تفتيش كرده شد بعد آزآن بر نهج شرع شريف نبوي عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات اسبات نسب

خود كرد وصحت نسي او ثبوت بيوست بتابرين مقدمة ابن مكتوب برسبيل تمسك بدست مذكور داد

شد تاعند الحاجت حجت باشد. توقع آذاكابر عظام وأعيان كرام بهرديار ومقام آنست كه سيد

مسطور واهرجاكه بينند عزتش رالازم دانند ومحبتش را وابجب شمارند بدليل ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾. حرر هذا في اليوم الرابع

---

(١) حول شهود الحال انظر: Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi: 2/100

والعشرين من شهر شوال المبارك سنة ست وثلاثين وتسع مائة

شهود الحال:

السيد جعفر بن السيد محمود برسوي

السيد محمد ساف بن السيد يحيى

السيد علي أكبر بن سيد عطائي

السيد بير بن السيد كوجود جمجه لي

السيد مصطفى بن محمد مرزفوني

ب- نماذج من الصكوك العربية

إن أول نقيب للأشراف في الدولة العثمانية حرر حجة للسيادة باللغة العربية موجودة بين أيدينا، هو نقيب الأشراف حسن بن يوسف الحسيني[١]. فهذا النقيب في الوقت الذي كان منزوياً فيه في بورصا، أوتي به في أواخر شهر صفر عام ٩٥٠هـ (أوائل مايو ١٥٤٣م) ونصب لنقابة الأشراف. وقد استقال من هذا المنصب في شهر ربيع الثاني من عام ٩٨٤هـ/حزيران ١٥٧٦م؛ بسبب كبر السن[٢].

وهذا النقيب الثالث في الدولة العثمانية (بغدادي زاده)[٣] قد قام مثل سلفه محمد محترم بإجراء تغييرات في حجج السيادة، كما هو ملفت للنظر. ولما قمنا

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin,Ensab. no.21 وانظر الوثيقة رقم ١٢ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) عطائي، ص ٢٤٧؛ دوحة النقباء، ص ١٢؛ رياض النقباء، ص ٤/ب، ٥/أ

(٣) رياض النقباء، ص ٥/أ؛ عطائي، ص ٢٤٧

بمقارنة حجتين للسيادة صدرتا من هذا النقيب ووصلتا حتى الوقت الراهن، تبين لنا أنهما مثل بعضهما إلا أسماء الأشخاص والأماكن وشهود الحال. وأولى هاتين الحجتين صدرت في ٢٧ جمادى الآخرة ٩٨٢هـ/١٦ أيلول ١٥٧٤م، والثانية في ٢٥ جمادى الآخرة ٩٨٣هـ/٣ أيلول ١٥٧٥م.

ومن هاتين الحجتين فإن الحجة الصادرة في عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م خالية في الأصل وفي التوقيع من نقص. إلا أنه بسبب تبلل بعض الكلمات فيها بالماء، ونظراً لسقط القسم العلوي الحاوي منها للبسملة، فإننا سوف نقوم بتحليل الحجة الثانية.

أ) دونت هذه الحجج باللغة العربية.

ب) تضمنت الحجة في أعلاها عبارة "هو الغني المغني المعين". وبعدها في الأسفل منها تماماً وكما وُجد ذلك في الحجج الفارسية، فقد وردت عبارة "باسم الله تيمناً بذكره الجليل". وكانت البسملة موجودة في كافة الكتابات العثمانية، بشكل أو آخر.

ج) القاعدة الأساسية للحجج، وكما اتضح هنا أيضاً وجود توقيع مانح الحجة في الأعلى. وطراز التوقيع فيها كما في الحجج الفارسية، على الرغم من وجود فرق بينهما في أعلى الجانب الأيسر منها. وقد دون نقيب الأشراف توقيعه في ثلاثة أسطر بخط يده على النحو الآتي:

وضح عندي ثبوت صحت مضمون هذه الوثيقة، حكمتُ بأن صاحبها سيد من السادات العلوية الشريفة. وأنا أفقر عباد الله الغني حسن بن يوسف الحسيني، النقيب للأشراف في الأمصار والآطاف بأمر السلطان ابن سلطان سلطان مراد خان، يسر الله جميع مراداته في كل حين وآن.

وكما اتضح في هذا التوقيع، فإذا ما قورنت هذه الحجة بالحجج الفارسية تبين فيها بعض الفروق على النحو الآتي:

١) التوقيع في الحجج الفارسية أقصر، ومحتواها بموجب ذلك أقل. أما هذا التوقيع فهو أطول ومحتواه أكثر. وبعد توضيح نسب النقيب وإيراد اسم أبيه واسمه، وبدلاً من توضيح مكانه مثل إستانبول وأدرنه بعبارة متواضعة، فقد تضمن وصفاً هو "نقيب الأشراف في كافة البلدات والمدن". وهذا الوصف يبين بشكل واضح أنه زعيم كافة الأشراف في البلاد العثمانية ورئيسهم.

٢) وفي السطر الثالث من التوقيع، ذكر اسم السلطان الذي عينه لمنصب النقابة. وهذا السلطان هو مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٣هـ/١٥٧٤-١٥٩٥م). وينتهي التوقيع بالدعاء لهذا السلطان بأن يحقق الله تعالى مراده في كل وقت وحين.

٣) وتحت السطر الأخير من التوقيع في الوسط يوجد ختم خاص بحسن بن يوسف الحسيني.

٤) واحتوى التوقيع عبارة "حكمتُ" بدلاً من حرره.

د) القسم الخاص بالحمدلة والصلولة الواقع في بداية الحجة، قد كتب على الغرار المدون من لدن النقيب الثاني في الدولة العثمانية محمد محترم، وباللغة العربية أيضاً.

هـ) إلا أن اللغة لم تتغير بعد الحمدلة؛ بل استمرت باللغة العربية. وهنا وكما في كافة حجج السيادة، ذكر السبب في منح الحجة وكيفية تصديرها. موضحاً فيها أن الشاهدين عدلان. ويذكر فيها مكان إقامة صاحب الحجة، هل هو حي أم قرية. وبعد ذلك كله تستخدم عبارة "السيد النقيب العالم الفاضل الموقع الحاكم، قد حكم على صحة سيادة فلان.."

وهذا التعبير له معنى من عدة أوجه. فهو يفيد قبل كل شيء جهة الحكم (القضاء) في النقيب، وأنه من العلماء. ثم تسرد فيه عدة أوصاف للنقيب، إشارة إلى مكانته ومقامه العالي.

ذكر في الحجج أن القرار قد صدر بحضور شاهدين عدلين. أما شهود الحال فعددهم كبير. وبعد ذكر أسماء خمسة منهم، تأتي عبارة "وغيرهم من الحاضرين". وإذا نُظر إلى هذا التصريح عُلم أن هناك أشخاصاً آخرين قد حضروا عند القاضي أثناء رؤية القضية، إضافة إلى الشهود الخمسة المذكورين.

ع) شهود الحال من الأشخاص المذكورين في الحجتين هم أنفسهم. وهذا الوضع يمكن أن يكون دليلاً على الثقة في أولئك الأشخاص. وهؤلاء الموثوقين بصدقهم وعدالتهم قد شهدوا إذا تطلب الأمر في محكمة أخرى[١].

ط) تضمنت الحجتان العربيتان بعد قيد التاريخ عبارة ".. جوز الحاكم الموما إليه.. وضع العلامة على رأسه..". واتضح من هذه العبارة أن الحاكم (النقيب) قد أجاز للشخص المشار إليه بوضع العلامة على رأسه. وفي الحجج التي سبق أن تحدثنا عنها لم يذكر فيها وضع علامة على الرأس، وبهذا فإن مسألة وضع السادة العلامة على رؤوسهم مما كان متبعاً منذ العهد العباسي، قد انتقل إلى حجج السيادة من لدن النقيب الثالث في الدولة العثمانية (حسن بن يوسف). والحقيقة أننا وبالقدر الذي بحثنا فيه أن السادة وعلى الرغم من أنهم كانوا يضعون علامة خضراء على رؤوسهم، إلا أن ذلك لم يشاهد بتدوينه في حجج السيادة. وهذه العلامة الخضراء التي دخلت إلى الحجج في عهد هذا النقيب (٩٨٠-٩٨٤هـ/١٥٧٢-١٥٧٦م)، سوف ترد في بعض الحجج الصادرة فيما بعد[٢].

---

(١) بشأن الحجج انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab, no.20-21

(٢) حول هذا الموضوع انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab, no.15، ؛bk.str.10 Konyali Ibrahim Hakki/Alanya Tarihi.- Istanbul: 1945. 444-445

ومن حجج السيادة العربية الموجودة بين أيدينا أيضاً، حجة خاصة بالسيد محمد بن محمد، المعروف بـ معلول زاده، الذي وجه إليه منصب نقابة الأشراف في ربيع الأول ٩٨٤هـ (تموز ١٥٧٦م)، والذي تقاعد من صدارة الأناضول، وعين في هذا المنصب بدلاً من بغدادي زاده حسن جلبي (حسن بن يوسف الحسيني). وهذا الرجل هو أول وآخر شخص يجمع بين النقابة وبين المشيخة الإسلامية[١].

وإذا قورنت حجة السيادة الصادرة عن معلول زاده، النقيب الرابع في الدولة العثمانية، بالحجة الصادرة عن النقيب الذي قبله وهو بغدادي زاده، تبين وحدتهما في بعض الأمور، واختلافهما في أمور أخرى.

وتلك الاختلافات يمكن ترتيبها على النحو الآتي:

أ) تغيير شكل البسملة. ففي الوقت الذي كانت فيه البسملة مدونة في الحجج الفارسية والعربية قبلها، على نحو "باسم الله تيمناً بذكره الجليل"، وهذا الشكل الذي بدأ تدوينه مع محمد محترم[٢]، قد استمر مع حسن بن يوسف البغدادي دون أي تغيير[٣]. أما النقيب الرابع معلول زاده، فقد اكتفى بـ "بسم الله الرحمن الرحيم" بدلاً من ذلك.

ب) والتوقيع الذي كان يدون في أعلى الجانب الأيسر من الحجة، قد تعرض في زمن كل نقيب إلى تغييرات خاصة بعهد كل منهم، وهنا أيضاً طرأ عليه تغيير. وخلافاً للآخرين فقد دوّن "الأمر كما ثبت". والتوقيع المدون كاملاً على

(١) عطائي، ص ٢٨١؛ دوحة النقباء، ص ١٢؛ رياض، ص ٥/أ.
(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.7,9 وانظر الوثيقة رقم ٩ من ملاحق هذا الكتاب.
(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.20,21

النحو الآتي:

الأمر كما ثبت، والشأن على ما رقم

حرره الفقير إلى الله سبحانه

محمد بن محمد النقيب بالممالك

الحاقانية عفي عن البلية

ج) وشكل الحمدلة والصلولة الواردتين في التمهيد، قد استمر في نقابة حسن بن يوسف على النحو الذي بدأت به في حجج محمد محترم. إلا أن القسم الذي كان يبين سبب تصدير الحجة، الموضح لأساس الموضوع، فعلى الرغم من كونه باللغة العربية في هذه الحجة، إلا أنه لا يشبه عما كان متبعاً في حجج النقيب بغدادي زاده.

د) وهناك نقطة أخرى في حجة معلول زاده، لم نرها في الحجج السابقة عليه وهذه النقطة التي تبين وجهاً مهماً لمؤسسة النقابة، هي ذكر دفتر السادات في الحجة. وهذه النقطة وردت في الحجة على النحو الآتي:

".. وُجد اثم [اسم] أبيه في دفتر السادات المنسوب إلى المرحوم السيد محترم النقيب سابقاً..". أي أن السيد موسى اليالواجي المعروف بسيادته بين الناس، ولا توجد فيها شبهة، والذي ثبت نسبه بحضور الشهود "..قد وُجد اسم أبيه في دفتر السادات الخاص بالمرحوم النقيب السابق السيد محترم.."[1]. فبناءً على وجود اسم أبيه في دفتر السادات، لم يبق في سيادته أي شبهة[2].

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.15 وانظر الوثيقة رقم ١٤ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.15.str.9

وقد لفت انتباهنا في هذا التفصيل بعض الأمور. منها: أن الأشخاص الذين تصدر حجج سيادتهم أمام الشهود، يتضح نسبهم أيضاً من دفاتر السادة.

وثانياً يتبين وجود دفتر للسادة في عهد كل نقيب.

وثالثاً أن أسماء السادة القاطنين ضمن حدود الدولة العثمانية ممن منحوا الحجج لأيديهم، وأوضاعهم، والأماكن التي كانوا يقطنونها، - وكما ذكرها أوزون جارشلي - وسلاسل سيادتهم وشرافتهم، وأولادهم كانوا يدونون في هذا الدفتر[1]. وكلما ظهرت الحاجة للنظر في نسب شخص ما من السادة، كان المرجع الأول الذي ينظر فيه هو تلك الدفاتر.

وأخيراً فإن من وظائف نقباء الأشراف في الدولة العثمانية مسك دفاتر السادة.

هـ) إن مسألة وضع العلامة الخضراء على الرأس التي دخلت في الحجج من لدن نقيب الأشراف الثالث في الدولة العثمانية حسن بن يوسف (٩٨٠-٩٨٤هـ/١٥٧٢-١٥٧٦م)، قد استمرت أيضاً في عهد نقابة معلول زاده. حيث ورد في نهاية الحجة:

".. فعند ذلك أذن له مولانا وسيدنا الموقع.. بوضع العلامة على رأسه كسائر السادات إذناً مرعياً..". أي أنه إذا وضعت تلك الأمور نصب العين (أي إذا ثبتت سيادة المذكور) فإن مولانا وسيدنا النقيب الذي حكم فيه، فقد أذن بأن يضع العلامة على رأسه مثل سائر السادات.

و) وفي نهاية الحجة ينصح الأنام بتعظيم المذكور وتوقيره؛ بناءً على كونه من السادة وانتسابه للنسل الطاهر. قبدلاً من أن ينصح الأكابر العظام والأعيان

(1) Ilmiye Teskilati.p.167

اكرام بالتعظيم والتوقير، فقد أسدي النصح هنا للناس كافة[١].

والحجة الصادرة من قاضي أرمنك الحاج محمد في ١٠ محرم ٩٢٣هـ/٣ شباط/فبراير ١٥١٧م، في زمن أول نقيب للأشراف في الدولة العثمانية السيد محمود، قد دونت باللغة العربية[٢]. وقد خلت هذه الحجة من الحمدلة والصلولة، ودخلت إلى صلب الموضوع مباشرة. وبناءً على [وجود دراسات] عن تصدير القضاة لحجج السيادة في الدولة العثمانية فلا نركز عليه هنا.

ج- نماذج من الصكوك التركية

بالقدر الذي بحثنا فيه تبين لنا أن أول حجة سيادة باللغة التركية لدى العثمانيين قد صدرت في عهد أول نقيب الأشراف لدى العثمانيين محمد محترم (٩٤١-٩٨٠هـ/١٥٣٤-١٥٧٢م) في زمن السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)[٣].

وكما اتضح من هذه الحجة، فإن نصفها العلوي - تقريباً - ساقط. والقسم الموجود منها بين أيدينا هي:

".. أتينا على الفور من عدول المسلمين محمود بن بابا (بايا؟) وحسين بن أحمد، فشهدا على الوجه المشروح والنهج المسطور. وحين قبولها، وبناءً على طلب السيد خليل المذكور، فقد تمت كتابة هذه الوثيقة باهرة البيان، ووضعت في يده. وذلك حتى يستخدمها في وقت الحاجة. تحريراً في ١٨ شهر المحرم الحرام

---

(١) حول الحجة المذكورة انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.15.str.11

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.15 وانظر الوثيقة رقم ١١ من ملاحق هذا الكتاب.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.12 وانظر الوثيقة رقم ١١ من ملاحق هذا الكتاب.

سنة ٩٤٩.

شهود الحال:

الملا عبدي بن محمد وبالي بن محمد والملا إسماعيل بن حسن وغيرهم من الحاضرين."

ومع منح الحجة باللغة التركية في زمن محمد محترم، وعدم تصديرها في الوحدة الشكلية مع الحجج الفارسية التي أصدرها المذكور، يقوي من احتمال تصدير هذه الحجة من خارج إستانبول، ولعلها صدرت من أحد القضاة. وكما ظهر في الرقم ١٢ من تصنيف ابن الأمين، قسم الأنساب [بالأرشيف العثماني]، فيصادف وجود مثل هذه الحجج في العهد الأول من تاريخ الدولة العثمانية، مثل الحجة التي أصدرها قاضي أرمنك[١].

وثاني حجج السيادة الصادرة باللغة التركية والموجودة بين أيدينا، يحمل تاريخ أواسط ذي القعدة ٩٧٦هـ/بدايات أبريل ١٥٦٩م، في عهد السلطان سليم الثاني (٩٧٤-٩٨٢هـ/١٥٦٦-١٥٧٤م). وقد صدرت أيضاً في عهد نقيب الأشراف الثاني في الدولة العثمانية محمد محترم[٢].

والحجة التركية الأولى مؤرخة في المحرم ٩٤٩هـ[٣] (مايو ١٥٤٢م) في عهد محمد محترم (٩٤١-٩٨٠هـ/١٥٣٤-١٥٧٢م)، ومن المحتمل أنها دونت

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.18 وانظر أيضاً المبحث الخاص بحجج السيادة التي أصدرها القضاة للسادة في الدولة العثمانية.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.18 وانظر الوثيقة رقم ١ من ملاحق هذا الكتاب.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 8 وانظر الوثيقة رقم ٤ من ملاحق هذا الكتاب.

من لدن أحد القضاة. أما الحجة التركية الثانية التي صدرت في أواسط ذي القعدة ٩٧٦هـ/أوائل أبريل ١٥٦٩م، فهي الحجة الصادرة من نقيب أشراف (قائممقام) بورصا، الممنوحة لشخص يدعى السيد أحمد، وذلك بعدما تبينت سيادة نسبه.

وتذكر الحادثة التي أدت إلى تصدير هذه الحجة التي لم تفتتح بالحمدلة والصلولة، والسبب الذي أدى إلى تحرير الكتاب على النحو الآتي: أن الأمير (السيد) المدعو السيد رستم المقيم في بورصا وهو في الأصل من قرية بُرومي التابعة لقضاء أورخان ألي، بيده حجة عليها توقيع وختم نقيب الأشراف السابق المرحوم السيد محمود أفندي، صدرت باسم والده [أي والد السيد رستم] السيد شمس الدين، وأنه بناءً على ما تبين من أن ابن أخيه من الأب والأم السيد أحمد ابن السيد حسين ثبت نسبه الصحيح أنه من السادة، فقد تم تسجيل ذلك "من لدن السيد أحمد بن السيد مشرقي والسيد محرم جلبي ابن السيد حياتي، المخولين من طرف نقيب الأشراف الحالي فخر السادات السيد محترم أفندي بتسيير أمور سادات بورصا.."[1] وذلك بحضور شهود الحال.

فهذه الحجة التي لخصناها على هذا النحو مهمة من حيث توضيحها للتطور الذي شهدته مؤسسة النقابة. وقد تبين لنا منح حجج السيادة من لدن القضاة في التواريخ المتقدمة[2] والمتأخرة[3]. ومن الأمثلة على ذلك الحجة الصادرة من لدن قاضي أرمنك عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م[4]. إلا أننا لم نكن قد صادفنا حتى الآن قيام

---

(١) انظر الحجة السابقة. السطر ٥–٨؛ وانظر الوثيقة رقم ١ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 8 (الحجة المؤرخة بعام ٩٤٩هـ).

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 19 (الحجة المؤرخة بأوائل صفر ٩٨٠هـ). وانظر الوثيقة رقم ٢ من ملاحق هذا الكتاب.

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 12

أشخاص من خارج إستانبول مكلفين من لدن نقيب الأشراف بتصـــدير الحجـــج. والحجة التركية المذكورة هي أولى الإجراءات في هذا الصدد. أي أن شخصين قد كُلفا من لدن نقيب الأشراف بمنح الحجج من خارج العاصمة من خلال الصلاحيات الممنوحة لهما؛ حيث استخدما تلك الصلاحية من نقيب الأشراف، فقامـــا بتنظـــيم الحجة بصفة الوكيل عنه والقائممقام.

فإذا تم تحليل الوضع على هذا النحو، فإن قائممقامي نقيب الأشراف (وكلاءه) قد قاموا في خارج إستانبول بإجراءات، أولها حدث في عهد نقيب الأشراف الثاني في الدولة العثمانية محمد محتــرم (٩٤١-٩٨٠هــــ/١٥٣٤-١٥٧٢م). وهـــذا الإجراء في الحقيقة لم يصبح قاعدة عامة في زمنه على الفور. إذ إنه يصادف في أخريات حياته[1]، في أوائل صفر ٩٨٠هـ/أواخر مايو من عـــام ١٥٧٢م، قيـــام قاضـــي "ديمـــه توكـــا" بتصـــدير حجـــة[2]. تبعتهـــا حجـــة أخـــرى بتـــاريخ ٩٩١هـــ[١٥٨٣م][3].

ونظراً لما احتوته الحجج من إعفاء ضريبي للسادة، وكما سيجري الحـــديث في ذلك فيما بعد فإن حجج السيادة التي نظمها قاضي دمه توكا تعدّ مهمـــة بمـــا تضمنته من أمور خاصة بها. وقد طلب عبد الغنـــي خواجـــه – المكلـــف بجمـــع الضرائب – من السيدين المدعوين بـــأحمد ورجب – وهما من قرية بكلو التابعة لقاضي دمه توكا – ضريبة العوارض، بعد أن سجلهما في خانـــة العـــوارض[4]. فبناءً على ذلك روجع قاضي دمه توكا بعدّه المسؤولَ المحلي للحقوق، ونظمـــت

---

(١) فقد توفي النقيب النقيب محمد محترم في ٢٦ صفر ٩٨٠هـــ. دوحة النقباء. ص ١٢

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 19

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 14

(٤) بشأن خانة العوارض انظر المبحث الخاص بالإعفاء الضريبي في حجج السيادة من هـــذا الكتاب.

الحجة، فعدّ السيدان المذكوران مثل غيرهما من السادة مستثنين من العوارض الديوانية والتكاليف العرفية.

وهذه الحجة أيضاً مثل غيرها من الحجج التركية، لا تحمل في مقدمتها الحمدلة والصلولة. بل يذكر فيها سبب تصديرها ويتم الدخول فيها إلى الموضوع بشكل مباشر. وبناءً على أننا سوف نركز عليه في مسألة الضريبة، فقد اكتفينا فيها بهذا الحد.

وحجة السيادة الصادرة باللغة التركية في ٢٠ المحرم ٩٩١هـ/١٤ شباط/فبراير ١٥٨٣م في عهد مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٣هـ/١٥٧٤-١٥٩٥م) مهمة؛ بالنظر لاحتوائها على نتيجة مختلفة عن تلك الحجج. إذ إن الحجج الأخرى من حيث النتيجة تحمل قرار سيادة النسب لشخص ما. أما هذه الحجة الصادرة من قاضي قرق كليسة "حمزة بن ولي" فإنه بعد ذكر موجبات تصدير القرار، الذي أوجب على الحاج محترم بعدم وضع العلامة الخضراء على رأسه؛ وذلك بسبب عدم تثبت سيادته. والحجة على النحو الآتي:

"سبب كتابة هذا السجل هو:

أن السيد سنان المعيَّن من طرف أعلم العلماء العظام أفضل الفضلاء الفهام نقيب الأشراف القاطن في محمية أدرنه؛ لتفتيش [حجج] السيادة، قد عيّن [بدوره] السيد حسين بن السيد محمود القاطن في نفس قرق كليسة؛ لتفتيش [حجج] السيادة للسادة القاطنين في هذه المدينة. فقال السيد حسين في مجلس الشرع الشريف للحاج محرم بن الحاج موسى – الذي أحضر إلى هذا المجلس (بحضور القاضي) -:

"إن والدك لم يلبس العلامة الخضراء، فلماذا أنت تدعي السيادة وتضع العلامة؟ فإنني أطالب بتوجيه السؤال من خلال الشرع. فوُجه السؤال للحاج محرم المذكور بالمواجهة. فقال: إنني أثبت نسبي في محضر لدى قاضي البلدة المذكورة

مولانا السيد أحمد. فأبرز الحجة. ثم ذكر أن لديه رولاً (شجرة) لبحر الأنساب، فأخرجه. ولما سئل عن الشخص الذي أخذ منه تلك الشجرة، ذكر أنه حصل عليها من السيد سيف الله ابن السيد نظام في محروسة إستانبول، قائلاً: وبناءً على ذلك فإنني أضع العلامة الخضراء. ونظراً لعدم وجود تمسك (حجة) بحسب الشرع الشريف، فقد أخذت العلامة (اللفة الخضراء) من على رأسه، وسلمت للمشار إليه السيد حسين، وتم تسجيل ذلك بالطلب، وأعطي في يد طالبه. جرى ذلك وحرر في العشرين من المحرم الحرام سنة ٩٩١.

شهود الحال:

أورن جلبي ابن بوراق جلبي، خدايي أفندي، الخطيب ممي جلبي ابن قاسم بك، موسى بن أوحد، خضر بن خطيب، سراج موسلو وغيرهم من الحاضرين"[١].

إن صورة هذه الحجة التركية تحوي عدة مسائل عن نقابة الأشراف:

أ) فهي تبين قبل كل شيء أنه قد تم تعيين بعض المفتشين من لدن نقيب الأشراف معلول زاده (٩٨٤-٩٩٣هـ/١٥٧٦-١٥٨٥م)[٢] في عهد نقابته، وأن أولئك المفتشين ومن خلال الصلاحية الممنوحة لهم، قد عينوا بعض السادة لتفتيش [حجج] السيادة. يضاف إلى ذلك ورود المعلومات فيها عن كيفية قيام هؤلاء المفتشين أو قائممقامي (وكلاء) المفتشين بعملية التفتيش. وكانت هذه العملية تتم بإحضار الأشخاص المشكوكين إلى المحكمة بحضور مفتشي نقباء الأشراف أو الأشخاص المعيّنين من طرفهم. وإذا ما تبين من الحجة التي أصدرها القاضي أن الشخص متسيد، كان يسلم هذا الشخص إلى

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 14 وانظر الوثيقة رقم ٣ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) دوحة النقباء. ص ١٢؛ عطائي، ص ٢٩٧

مفتش نقيب الأشراف؛ لمعاقبته. وبناءً على هذا الإجراء، فقد تم في نهاية المحاكمة أخذ اللفة الخضراء من الشخص المذكور. ولم يكتف بعقاب هذا المتسيد بإذلاله بتلك العقوبة؛ بل إنه بناءً على تسليمه للمفتش، فهناك احتمال لتعرضه لعقوبات أخرى (مثل الزجر والضرب والحبس) من لدن نقيب الأشراف.[1]

ب) وبما أن صورة الحجة لم تسلم للمتسيد – لأنها دليل عليه –؛ وكما يتضح من العبارة الواردة في نهاية الحجة، فإنها سلمت لوكيل مفتش نقيب الأشراف السيد حسين. وهذه الحجة دليل على معاقبة نقيب الأشراف للمتسيدين فيما بعد.

ج) على الرغم من أن وجود قائممقامي نقيب الأشراف في الأقضية كان أمراً معتاداً؛ إلا أن الأقضية التي لم يوجد فيها هؤلاء [المكلفون]، كان يتم إجراءات التفتيش فيها من خلال انتداب مفتشي نقيب الأشراف إليها.

د) وعلى الرغم من عمليات التفتيش الصارمة تلك، فقد كان هناك أشخاص، يحملون في أيديهم شجرات (بحر الأنساب) لم تكن بحسب موجبات الشرع الشريف [أي أنها كانت مزورة]. أي أنه كان هناك أشخاص حصلوا على حجج السيادة من خلال شهود كذابين ومن طرق ملتوية ويدعون السيادة من جهة، ولأجل إثبات صحة تلك الحجج، كانوا ينظمون بحور الأنساب، وسلسلة [نسب] السيادة.

هـ) اتضح منها أن العلامة الخضراء كانت منتشرة في بداية العهد العثماني؛ كدليل على السيادة؛ لأن السيد حسين الذي كان وكيلاً للمفتش، قد طلب من المتسيد المذكور أن يجيب على سؤاله، وهو "إن أباك لم يلبس العلامة الخضراء؛ لماذا أنت تلبسها؟.." وبما أن والد الشخص المذكور [المتسيد]

---

(1) Ilmiye Teskilati.p.168

هنا، وحسب الاحتمال الأقوى لم يكن على قيد الحياة في تلك الفترة، فتبدو أنها تتناول فترة زمنية لا تقل عن خمسين سنة على أقل تقدير.

و) إن الحجج لم تكن فقط لإثبات سيادة شخص ما، أو احتواء قرار إيجابي؛ بل كانت يمكن أن تحمل قراراً سلبياً أيضاً.

د- قيام القضاة في الدولة العثمانية بتنظيم صكوك السيادة

كانت حجج السيادة تمنح في الدولة العثمانية حتى من لدن القضاة أيضاً، على الرغم من عدم التحدث عن نقابتهم.

حجة متعلقة بالسادة من هذا القبيل، قد منحت في عهد السلطان سليم [الأول] في زمن نقابة أول نقيب للأشراف فيها السيد محمود، وهي الحجة الصادرة من قاضي أرمنك الحاج محمد في ٢٠ المحرم ٩٢٣هـ/١٤ شباط/فبراير ١٥١٧م.

وهذه الحجة قد منحت بناءً على مراجعة الشخص المدعو "إبراهيم بن محمود فقيه" وبيده شجرة نسب، لقاضي أرمنك الحاج محمد. ونسب هذا الشخص بالشجرة المذكورة يتصل من خلال أمه بجده المشهور بسيادته السيد إبراهيم بن السيد بهاء الدين. وبناءً على قضية هذا الشخص وبحضور الشهود العدول ومن خلال شهادتهم، فقد تم تنظيم الحجة. ومنحت لإبراهيم بن محمد؛ لاستخدامه في وقت الحاجة (لإعفائه من الضريبة).

ومن خلال ما اتضح من هذه الحجة فإن القصد من إبرازه إياها، إثبات سيادته حقوقاً في زمن تحصيل الضريبة؛ حتى يستفيد من الامتيازات الممنوحة للسادة، وعلى رأسها الإعفاء الضريبي. وقد عرّفها ابن الأمين في تصنيفه [بالأرشيف العثماني] "الحجة التي منحت للإعفاء الضريبي"[1]. وهذه الحجة تلفت

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 12 (وقد ذكر ابن الأمين في تصنيفه من خلال تحليله لهذه الحجة أنها قد منحت للإعفاء الضريبي).

الانتباه إلى عدة أمور:

١) وكما اتضح من القيود الموجودة في أعلى الحجة، فإنها صدقت من ثلاثة قضاة في مختلف الأزمان. وإذا أخذ بعين الاعتبار أن إحدى تلك التصديقات قد جرت من لدن القاضي محمد بن أحمد، ناظر أوقاف أرمنك، فإن علاقة الشخص المذكور بواردات تلك الأوقاف، احتمال وارد بقوة.

٢) إننا نلاحظ في الحجة المذكورة إثبات السيادة من خلال امرأة. إذ إن الشخص المذكور يتصل من خلال أمه بالسيد إبراهيم بن السيد بهاء الدين، في الجد الثالث وبشكل متسلسل. أي أن فيها عدّ تسلسل نَسَبي صحيح. وهذا مخالف للرأي العام؛ إذ إن القاعدة الأساسية في النسب، هو التسلسل النسبي من رجل إلى رجل. وهناك أمثلة أخرى لهذا الوضع[١].

٣) منحت الحجة من قاضي البلدة، وليست من شخص تكفل بوظيفة النقابة. وهذا يؤدي بنا إلى بعض التحليلات تتعلق بالفترة العثمانية الأولى، وهي:

- أن قائممقامي [نواب] نقيب الأشراف لم يكونوا موجودين في الزمن [العثماني] الأول في كل الأماكن. ولذلك فكان الأمر يسيَّر من لدن القضاة.
- أن من كان يقوم بوظيفة نقيب، سواء أوجد نقيب أم لم يوجد، كان من العلماء في كافة الأحوال.

٤) إن الحجة لم تدون بالفارسية، بل دونت باللغة العربية. وكما ظهرت في الحجج الأخرى فقد أشير فيها إلى أن الشهود عدول. أما شهوده، فإنهم ليسوا من السادة. بل فيهم أشخاص من المدرسين، والفقهاء والحجاج

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 19, str.10; Ensab.no.12.str.5

والآخية[١]. وقد وصل مجموع عدد الشهود إلى أربعة عشر شخصاً.

ومن الحجج الخاصة بالسيادة الصادرة من القضاة في الدولة العثمانية، الحجة الصادرة في ٢٠ المحرم ٩٩١هـ/١٤ شباط/فبراير ١٥٨٣م في عهد مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٣هـ/١٥٧٤-١٥٩٥م)[٢]. وبناءً على قيامنا بشرح الصكوك التركية من حجج السيادة بشكل مطول، فنكتفي بهذا القدر من التفصيل.

وهناك حجة أخرى، صدرت من قاض في أوائل صفر ٩٨٠هـ[حزيران ١٥٧٢م][٣]، وقد جرى الحديث فيها ضمن مبحث صكوك [حجج] السيادة التركية.

هـ- تنظيم أمور النقابة وبعض التغييرات في الصكوك

إن السيد محمود، الحاصل على لقب أول نقيب الأشراف، المعلوم بذات الحسب والنسب، قد قام بعد أن عين نقيباً للأشراف، بتصحيح النسب وتنقيح الحسب (أي نقاء الشرف والأصالة والنسب من طرف الأب)، وتسيير الأمور الأخرى الخاصة بالسادة، من خلال وضع كافة المصالح على عاتقه، منطلقاً من فحوى القول "لعن الله الداخل والخارج"[٤]، وبقي في منصب النقابة حتى عام ٩٤١هـ/١٥٣٤-١٥٣٥م.

وبعد هذا، عين محمد محترم بن السيد تاج الدين الحسيني الطاشكندي

---

(١) الآخية: مؤسسة اجتماعية، نشأت في الأناضول في القرن الرابع عشر الميلادي؛ للقيام بخدمة الناس، وتعليمهم حب العمل ومساعدة المحتاجين والفقراء.. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. ص ١٣ [المترجم]

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 14

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 19

(٤) مجدي، ص ٢٤٦، عطائي، ص ١٦١؛ Ilmiye Teskilati.p.166-171

الأصل[١] نقيباً للأشراف براتب يومي وقدره سبعون آقجه. وذاع صيته في كافة الأماكن[٢].

ولما عين هذا الرجل نقيباً، فقد أكرم بالمجوَّزة[٣] وصوف دراز (نوع من الخلع)، وتفوق بذلك على أقرانه. كما أن الغطاء الذي كان يوضع على فرسه الذي كان يركبه، قد زين ببعض الزينة[٤]. وهذا النوع من الغطاء، كان يلبس على أفراس القضاة الواصلين إلى رتبة المولوية[٥]. ولما تبين في عام ٩٦٠هـ/١٥٥٢-١٥٥٣م عدم وجود أي طعن في نسب النقيب المذكور، دخل إلى مجلس [السلطان سليمان] القانوني. وبناءً على ارتفاع راتبه إلى درجة الموالي[٦]، فيبدو أن ذلك الغطاء الذي غطي به فرسه قد تم في هذا الوقت.

لقد قام هذا النقيب بوضع النظام على بحور الأنساب، ومنع من دخول غير السادة إليها. وأصبحت التمسكات (الحجج) التي أصدرها دستوراً للعمل (مبادئ) لمن أتى بعده من الأشراف. ويتبين أن هذا الشخص الذي بدأ راتبه أثناء وصوله

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 7 وانظر بداية التوقيع الموجود في أعلى الحجة.

(٢) دوحة النقباء. ص ١١

(٣) المجوزة: نوع من اللف الذي يوضع على الرأس، أسفله أضيق من أعلاه الأحمر، يلف به قماش أبيض. بدأ استخدامه في عهد يلدرم بايزيد. وقد ورد ذكره في قوانين السلطان محمد الفاتح. حيث ألبسها للعلماء، ولبسه هو أيضاً حسب إحدى القيود. وقد لبسها السلاطين والوزراء وأركان الدولة العثمانية وبعض الموظفين فترة طويلة. وألغيت في عهد السلطان محمود الثاني مع إلغاء الإنكشارية. Tarih Deyimleri:2/594-595

(٤) رياض، ٤/أ؛ Tarih Deyimleri:2/595

(5) Ilmiye Teskilati.p.94

(٦) دوحة النقباء. ص ١١

إلى النقابة من سبعين آقجه، وتشرُّفه فيما بعد بالمجوزة وصوف دراز، قد عمل على تنظيم بنية مؤسسة النقابة بشيء من التكامل، وأصبح الطراز الذي تكتب به التمسكات دستوراً للعمل لمن أتى بعده(١). وكما اتضح فإن هذا التنظيم الجديد، قد أصبح "بادياً لإعزاز منصب النقابة"(٢). كما أن هذا التنظيم والنهج الذي سار عليه في الحجج، قد ورد ذكرهما في القيود الأخرى أيضاً(٣).

كان محمد محترم قد سجل أسماء السادات وهوياتهم، وسلاسل السيادة والشرافة، وأسماء الأولاد، وأوضاعهم، وأخلاقياتهم، وأماكن إقاماتهم في دفاتر السادات (الشجرة الطيبة)(٤). وكما تبين فإن كل نقيب كان قد مسك دفتراً لعهدته.

ومن التغييرات التي طرأت أثناء التنظيم على النقابة، ما جرت في الحجج.

فالحجج السبع(٥) الموجودة بين أيدينا والصادرة من محمد محترم كلها – ماعدا واحدة منها(٦) – قد دونت بطريقة واحدة تقريباً. وخصائص هذه الحجج الملفتة للنظر يمكن وصفها على النحو الآتي:

أ) يوجد في بداية الحجة في أعلى الجانب الأيسر منها توقيع مانح الحجة النقيب محمد محترم في ثلاثة أسطر. وقد اتضح أن هذا التوقيع هو بخط يد

---

(١) رياض النقباء، ص ٤/أ

(٢) رياض النقباء، ص ٤/أ

(٣) دوحة النقباء. ص ١٢

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.15, str.10; Ilmiye Teskilati.p.167

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.7,8,9,11; Ilmiye Teskilati.p.171

(٦) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.8

نقيب الأشراف ذاته؛ لأنها تختلف عن الخط الذي كتبت به الحجج كل مرة.

وتوجد البسملة "بسم الله تيمناً بذكره الجليل" في أعلى التوقيع، بمحاذاة سطور الحجة. وهذه البسملة كتبت من لدن كُتّاب الحجج، كما اتضح ذلك من خلال مقارنة الخط المستخدم.

ب) تضمنت الحجج كلها الحمدلة والصلولة باللغة العربية على غرار واحد. وفي داخل الحمدلة، يُحمد الله تعالى الذي أخرج شجرة السيادة من أرض السعادة. وبذلك فإن الأصل الثابت مثل شجرة فرعها في السماء، وهي شطر الآية الرابعة والعشرين من سورة إبراهيم ﴿ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾. ومن خلال هذه الآية الكريمة جرت علاقة بين شعار التوحيد التي هي الكلمة الطيبة وبين النسب. وهذا الطراز غير موجود في حجج العهد السابق.

أما في الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – فقد أشير فيها إلى اصطفاء النبي – صلى الله عليه وسلم – نسبياً. مع الصلاة على الأنبياء والرسل الآخرين وآل بيت النبي – صلى الله عليه وسلم –.

ج) تستمر لغة الحجج بالفارسية بعد الحمدلة والصلولة، ويجري الحديث فيها بشكل واضح عن السبب الذي أدى إلى تحرير الحجة، مشاراً فيها إلى اسم الشخص الذي أثبت سيادته بحضور الشهود. وبناءً على أنه أثبت سيادته في حضور الشهود العدول من السادة والأشراف، فقد ذكر أن الحجة منحت إياه طبقاً لأحكام الشريعة الغراء. وتكتب تلك الكلمات المتعددة (الحجة)، حتى تكون دليلاً.

د) وكمطلب للحجة، فيؤمل من السادات العظام[١] والأشراف الكرام[٢] تقديم التقدير والاحترام والمساعدة للسيد أو الشريف المشار إليه؛ بسبب حمية الدين والأخوة القطعية.

هـ) وأخيراً يذكر تاريخ اليوم والشهر والسنة التي منحت فيها الحجة، مع إيراد أسماء السادة والأشراف الشهود وأسماء آبائهم والأماكن التي يقيمون فيها، وذلك تحت عنوان شهود الحال[٣].

و) وردت فقط في حجتين للسيادة[٤] عبارة ".. العمل بموجب الدفتر الخاقاني في الرسوم العرفية..". وذلك بعد الحديث عن وجود التقدير والإكرام مباشرة.

وكما هو معلوم فإن الدولة العثمانية كانت تقوم بتسجيل كل القاطنين في كافة الأحياء المسكونة في الدفاتر الطويلة غير المتوازية التي تسمى بالدفتر الخاقاني (طابو تحرير)، كل حارة على حدة، مع الإشارة إلى المبلغ المطلوب دفعه من كل شخص تحت اسمه. فإن كان هذا الشخص أحداً من السادة، فلا يدون اسمه في الدفتر، ويعفى من بعض الضرائب. ويدون قيد في الدفتر عن وضع هؤلاء السادة[٥].

وقد أشير في الحجة الفارسية التي تناولناها إلى هذه النقطة، ووضع الحكم قائلاً: "فليتم العمل بخصوص الرسوم العرفية بموجب الدفتر الخاقاني".

---

(١) أي من ذرية الحسين رضي الله تعالى عنه.

(٢) أي من ذرية الحسن رضي الله تعالى عنه.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.7,8,9,11; Ilmiye Teskilati.p.171

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.7.str.10; no.9, str.13-14 وانظر الوثيقة رقم ٩ و ١٠ من ملاحق هذا الكتاب.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.8

أما الحجة المكتوبة باللغة التركية المؤرخة بعام ٩٤٩هـ/١٥٤٢م والتي صدرت بشكل مؤكد في عهد نقابة محمد محترم، فإنها بالنظر لسقوط الجانب العلوي منها، فليست لدينا معلومات عن الشخص الذي منحها. وإذا نظر إليها بعدم مواءمتها لطراز الحجج الأخرى، ولغتها، ووحدتها، فمن الواضح أنها منحت من شخص آخر[(١)].

٣ – أوضاع السادة في البلاد العثمانية

أ – إعفاؤهم من الضرائب

إن الاهتمام بالسادة قد جرى في عهد عثمان غازي (٦٩٩–٧٢٦هـ/١٢٩٩–١٣٢٥م)[(٢)]، حيث طرحت مسألة إدرار أرزاقهم وأسباب معاشهم وتوفير وجوه انتعاشهم[(٣)]. وكان ابنه أورخان (٧٢٦–٧٦١هـ/١٣٢٥–١٣٥٠م) يحب أهل العلم والحفاظ، ويخصص لأهل العلم الرواتب[(٤)]. والحقيقة أن امتلاء البلدان العثمانية بالعلماء والمشايخ والسادات، لم يكن بدون سبب[(٥)]. ويبدو في احتمال كبير أن الإدرار المستمر والإعفاء الضريبي للسادة من جيل إلى جيل، والذي انتقل من عهد السلاجقة إلى عهد أورخان، وحتى لو لم يكن في عهد عثمان غازي، فإن ذلك كان سبباً [في توجههم إلى البلاد العثمانية][(٦)]. وتؤيد ذلك وتؤكده البراءة التي أصدرها مراد خداوندكار (مراد الأول) لإعفاء

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.8

(٢) منشآت سلاطين: ١/١٥١

(٣) حول تحليل هذه المصطلحات المركبة انظر المبحث الخاص الموقف من السادة في الفترة العثمانية الأولى، من الفصل الأول من هذا الكتاب. وانظر أيضاً: Turkiye Selcuklulari.p.57; Tarih Deyimleri: 2/36

(٤) نشري، ص ٥٧؛ Tarih Deyimleri: 2/36

(5) Turkiye Selcuklulari.p.57, 58

(6) Turkiye Selcuklulari.p.57

السادة من الضريبة عام ٧٨٧هـ/١٣٨٥م[١]. وبناءً على هذا الإعفاء الضريبي فإن العُشر لم يكن يؤخذ من السادة، كما أنهم كانوا مستثنين من رسم الأغنام[٢]. وإذا نُظر إلى الكلام الذي دوّنه مَن ورد اسمه في تلك البراءة، فإن آباءهم كانوا أصحاب هذا الامتياز من قبل. أي أن هذا الإجراء كان متبعاً منذ عهد السلاجقة بما فيها عهد عثمان بك وابنه أورخان. يضاف إليه استمرار ذلك الإجراء في عهد خداوندكار بقوة. لأن خاتمة البراءة انتهت بالدعاء باللعنة على من يبدل هذا الحكم من الإنس والجن.

ب- ذكر الإعفاء من الضريبة في صكوك السيادة

١) وردت عبارة في شطر من حجج السيادة الممنوحة للسادة "..لإبرازها عند الحاجة.." باللغة الفارسية[٣]، و".. للاحتجاج عند الاحتياج.." باللغة العربية[٤]، و"..حتى يحتج بها في وقت الحاجة.." باللغة التركية[٥].

وكما هو معلوم فإن إثبات سيادة أحد من السادة من الجهات الرسمية، والاعتراف بها من منظور الحقوق، يتطلب إصدار حجة في ذلك. وتبين ذلك حادثة وقعت في المحرم عام ٩٩١هـ/شباط/فبراير ١٥٨٣م. وكما تبين بشكل صريح في السجل الذي دونه قاضي قرق كليسة حمزة بن ولي، فإن السيد سنان المكلف

(1) TOEM.- Istanbul: 1332.vol.5, p.244-246

(٢) لمعلومات أكثر تفصيلاً انظر: البراءة [المرسوم] التي أصدرها خداوندكار. Turkiye'nin Iktisadi ve Ictimai Tarihi: 2/376-377

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.5,str.3; Ali Emiri, (Kanuni).no.195

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.12 وانظر الوثيقة رقم ١١ من ملاحق هذا الكتاب.

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.8

من لدن نقيب الأشراف معلول زاده[١] في تلك الفترة، قد كلف السيد حسين – الذي كان يقيم في قرق كليسة –؛ للقيام بتفتيش السادة الموجودين بها. فأحضر السيد حسين الحاجَ محرم – الذي كان يقيم فيها أيضاً – إلى المحكمة بحجة التسيد. وبناءً على عدم وجود تمسك (حجة) ممنوح له بحسب الشرع الشريف[٢]، فقد أخذت منه العلامة الخضراء التي كان يضعها على رأسه.

وكما أفادتها هذه الحادثة فإنه لأجل إثبات السيادة، كان لابد من منح حجج السيادة، إما من نقيب الأشراف، أو من قائممقامي [نواب] نقيب الأشراف المعينين من طرفه[٣].

فإذا اضطرت الحاجة، كان يتم إبراز تلك الحجج، دليلاً [على السيادة] كما بينا سابقاً.

الأوضاع التي كان يُحتاج فيها إلى الحجة، وسبب الحصول عليها:

كان من أحد الأوضاع التي اضطرت الحاجة لإبراز الحجة، عملية التفتيش. والحادثة السابقة تظهر هذا الأمر. والحقيقة أن مَن ثبتت سيادته لم يكن لينتهي، وضعه على ما هو عليه؛ بل كان من متطلبات تلك السيادة ما يترتب عليه من، منحه بعض الامتيازات.

والسادة الذين انتشروا في كافة البلاد العثمانية ويشكل مجموعهم عدداً كبيراً، كانوا قد انخرطوا في كافة المناصب الحكومية: في الإدارة، والشؤون الدينية، والطبقات الإقطاعية، وفي الجيش. وكان لدى كل هؤلاء الناس تقريباً وثيقة نسب، الامتياز المعروفة بالشجرة أو سلسلة النسب. أما المتسيدون فكانوا في مواجهة:

(١) دوحة النقباء. ص ١٢؛ عطائي، ص ٢٨١

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.8

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.18

الخطر المدلهم بهم بناءً على شبهة أن يكشف أمرهم. لأن رئيسهم الذي هو نقيب الأشراف، كانت لديه الصلاحية الكاملة في إحالتهم إلى المحكمة للتحقق من أمرهم، وفي إنزال العقوبة بمن ادعى السيادة زوراً وبهتاناً(١). إلا أنه وكما أن وجود القضاة لا يرفع الظلم عن المعمورة، فإن العلماء أيضاً إن لم يستطيعوا التغلب على الجهل، فمن الطبيعي أن يظهر المتسيدون إلى الساحة بين الفينة والأخرى.

وبما أن شجرات النسب الموجودة بين أيدي السادة وسلاسل الأنساب، اعتبرت وثيقةً للامتياز، فإن هذا الامتياز كان لابد وأن يصاحب معه لبعض الإعفاءات والفروق التي هي من متطلبات ذلك الامتياز. وعلى رأسها تقييد الرواتب للسادة، والإعفاء الضريبي عنهم. وبناءً على ذلك فإن حجج السيادة كانت تفيد أصحابها في هذا الوقت بالذات(٢)، وتضطر الحاجة إليها في هذا الأمر.

٢) ونشاهد أيضاً التصريح في حجج السيادة بالإعفاء الضريبي، وليس على نحو مغلق وعائم:

ففي الحجة الصادرة في زمن نقيب الأشراف محمد محترم في عهد [السلطان سليمان] القانوني التي كان مدخلها باللغة العربية والمتبقي منها باللغة الفارسية الصادرة في (عام ٩٤٩هـ/١٥٤٢م) والمبينة لسيادة السيد مصطفى ابن السيد موسى الطرسوسي(٣)، قد ذكر فيها ضرورة تقدير المذكور واحترامه ورعايته بعدّه من السادة والأشراف، وأن ذلك من الحمية الدينية والأخوة القطعية. ثم ذُكر

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.14; d'Ohsson:4/556-557

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.19, str.13-15

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.9. str.13 وانظر الوثيقة رقم ٩ من ملاحق هذا الكتاب.

فيها بعد ذلك مباشرة ".. والعمل بموجب الدفتر الخاقاني في مسألة الرسوم العرفية أساس [في هذا الصدد]".

كما أن حجة سيادة أخرى باللغة الفارسية أصدرها النقيب المذكور أيضاً، وصدقت من لدن قاضي أورفا حسين بن محمد وغيره من القضاة في أواسط جمادى الأولى عام ٩٤٩هـ (أيلول/سبتمبر ١٥٤٢م)، قد تضمنت في سطرها العاشر عبارات عن الرسوم بالصيغة ذاتها[١].

وفي الحجة الصادرة باللغة التركية في أوائل صفر من عام ٩٨٠هـ (مايو ١٥٧٢م) في عهد السلطان سليم الثاني (٩٧٤-٩٨٢هـ/١٥٦٦-١٥٧٤م)، من قاضي دمه توكا الملا مصطفى بن محمد، المبينة أن السيد أحمد والسيد رجب من نسل السيد طبوز أغلو قد ذكر فيها ".. بأن لا يطالَب السيد أحمد والسيد رجب العوارض الديوانية والتكاليف العرفية، وأن يعامل هذان السيدان مثل سائر السادات في الإعفاء من الضرائب المذكورة، وأنه حتى لا يتم إحراج أحد في هذا الموضوع، فقد طلبا تمسكاً (حجة) شرعياً، ولذلك فقد جرى تسطير هذه العبارات وتقديمها ليدهما.."[٢]. إذ إن المذكورين لم تُعلم بسيادتهما، وطُلبا بدفع ضريبة العوارض.

ولابد هنا من توضيح الرسوم العرفية والعوارض الديوانية والتكاليف العرفية الواردة في الحجج، مادام أن المقام يتطلب ذلك. وذلك حتى تتضح أنواع الضرائب التي أعفي السادة عن دفعها.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.7 وانظر الوثيقة رقم ١٠ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.19. str.4-5 وانظر الوثيقة رقم ٢ من ملاحق هذا الكتاب.

الرسوم العرفية: الاسم العام الذي أطلق على الضرائب التي كانت تؤخذ من مواطني الدولة، غير [المحددة بـ]الأحكام الشرعية. وتضم الضرائب التي تسمى بالتكاليف العرفية والعوارض الديوانية[1]. وبناءً على ذلك فإن الرسوم العرفية تحوي نوعين من الضرائب:

١) التكاليف العرفية.

٢) العوارض الديوانية.

التكاليف العرفية: هي إحدى الضرائب التي شكلت الرسوم العرفية. ومقدار الضرائب التي انضوت تحت هذا الاسم كانت تختلف من أيالة [ولاية] لأخرى. وكانت تحدد من خلال القانون الخاص بكل أيالة المدوّن في بداية دفاتر طابو – تحرير. فعلى سبيل المثال كان يذكر في قانون لواء حماة أن السادة الموجودين في هذا اللواء، كانوا مستثنين من التكاليف العرفية[2].

وفي قانون لواء سلستره[3] ورد في فقرة منه ".. أن السادة والخطباء والأئمة والمؤذنين وسرماه فلان [العلماء؟] والحفاظ والمعرّفين والقيمين [العاملين في المساجد] والمحصلين [أي الضرائب] والفرسان المتقاعدين وكبار السن، والمجانين، ومديري القصابين غير مدخلين في خانة العوارض، وأن تلك الطوائف

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.286; Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi:2/271-273

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir Defterleri.Defter no.137, 2/b-3/1

(٣) سلستره: مدينة ساحلية في الجنوب من سواحل طونا الواقعة في شمال بلغاريا في الوقت الراهن. دافع عنها أحمد أيوب باشا في الحرب الروسية العثمانية عام ١٢٧١هـ/١٨٧٧-٧٨م. ثم تركتها الدولة العثمانية لبلغاريا بناءً على معاهدة برلين. وأراضيها منبتة للغاية.. لغات تاريخية وجغرافية/أحمد رفعت.- إستانبول: محمود بك مطبعه سي، ١٢٩٩هـ: ٥١/٤ [المترجم]

لم يدرجوا في الدفتر.."[1] حيث ذكر هنا بشكل صريح أن المعفى من ضريبة العوارض، كان مستثنى أيضاً من الرسوم الأخرى.

ويوجد في تصنيف وثائق جودت – الداخلية [من الأرشيف العثماني] معروض مقدم من السيد محمد وزملائه المقيمين في قضاء سيورك[2] "أنه بسبب كونهم من السادة، كان يجب عدم مطالبتهم برسوم الرعية[3]، في الوقت الذي قام سياهيو [فرسان] القرية بطلب رسوم الرعية من المذكورين". ما أدى بالمذكورين إلى رفع الشكوى في هذا الخصوص. وهذه الشكوى الخاص بعهد مصطفى الثالث[4] توضح الموضوع. وبناءً عليه فقد صدر الحكم المبني على القانون.

وكان من أهم ضرائب التكاليف: المجرد، وبنّاك، وإسبنجه، والعروسية، والجرم والجنايات، والاحتساب، وجفت بوزان وغير ذلك من الضرائب التي كانت تضم في داخلها أنواعاً أخرى، مثل: كوان وآغل، ويايلاق وقشلاك، وبالطه، ويافا وكاجكون، والجمرك..إلخ. وقد اتضح أن عدد تلك الضرائب كان كثيراً للغاية[5].

---

(1) Barkan, O.Lutfi/15. ve 16.Asirlarda Osmanli Imparatorlugunda Zirai Ekonominin Hukuki ve Mali Esaslari.- Ankara: 1943.p.32

(٢) مدينة واقعة في جنوب شرق تركيا، تابعة لولاية أورفا في الوقت الراهن. [المترجم]

(٣) رسوم الرعية، هي الرسوم التي كلف الرعية بدفعها، وهي تضم مختلف أنواع الضرائب من الشرعية والعرفية والديوانية، وعلى رأسها رسم بناك، والأعشار التي كان يجب دفعها على مختلف المحاصيل. للتفصيل انظر:

Inalcik, Halil/Osmanli Imparatorlugu: Toplum ve Ekonomi.- Istanbul: 1993.p.49-52

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Cevdet-Dahilye.no.5593 وانظر الوثيقة رقم ٢٥ من ملاحق هذا الكتاب.

(5) Osmanli Tarih Lugati.p.331. Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi:2/273; Kazici, Ziya/Osamnlilarda Vergi Sistemi.- Istanbul: 1977.p.155-160

ويبرز إعفاء السادة من الضرائب في مجاميع كتب القانون أيضاً. حيث وجد حكم على النحو الآتي ".. إذا تنازع السادة المسجلون في دفتر السادة صحيحي النسب من الرعية، بعدم دفع رسم بناك، فإن كانوا من السادة صحيحي النسب، وبيدهم تمسكهم (حجة) الصادر من نقيب إستانبول[1] وشجرتهم، فلا اعتبار لما سجل في الدفتر من رسم الرعية عليهم"[2]. فقد جرى التصريح هنا بشكل واضح بعدم دفع السادة لرسم بناك الذي هو من رسوم الرعية.

أما القسم الثاني من الضرائب المعدودة من الرسوم العرفية، فهو العوارض الديوانية. والحقيقة أن هذه الضريبة التي فرضت على الرعية في الحالات غير الطبيعية هي ضرائب مالية وعينية وبدنية. فعلى سبيل المثال تلك الأعمال تكمن في: القيام بصنع الكوريك [المجرف] وتقديم حاملي المجرف، وتوفير العشب والتبن والغلال، والعمل البدني في القلاع والجسور والطرقات. وقد تحولت تلك الضرائب إلى دفع مبلغ مالي معين بدءاً من القرن السادس عشر الميلادي، وأطلق عليها آقجة العوارض. إلا أن الواجبات العينية والبدنية لم تكن قد رفعت كلياً. لكن تحصيل آقجة العوارض كان يتواءم مع مصالح الدولة أكثر. وكانت الخانات [المنازل] التي تدفع إلى الدولة العوارض الديوانية أطلق عليها خانة [منازل] العوارض. وقد حددت كافة القرى والبلدات المنازل التي تدفع ضريبة العوارض، كل حسب قدرته. فإذا تطلب دفع الضريبة، كانت تقسم على تلك المنازل. وكانت الفئات العسكرية (والسادة من ضمنها)، ومنسوبو الفئة العلمية [العلماء]، والعاملون في خدمة الدولة مستثنين من تلك العوارض. وهذه الأنواع من

(1) Kanunname, Suleymaniye ktp.Esad Efendi.no. 3762/5, 62/b; Kanun ve Fetva Mecmuasi. Istanbul Universitesi ktp.TY. no.4107, vrk.43/b-45/a (sene: 1044).

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.19
Osmanli Tarih Lugati.p.23-24; Tarih Deyimleri:1/112-114; Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi: 2/273-274

الضرائب قد ألغيت مع حركة التنظيمات [أواسط القرن التاسع عشر الميلادي]. وكانت ضريبة العوارض، تقترح من الديوان، وتصدر بموافقة السلطان.

وهذا النوع من الضريبة مثل الذي قبله، كان يرد في القوانين وفي دفاتر طابو – تحرير إذا ورد ذكر للمذكورين. وحتى نمثل لذلك بمثال توضيحي فإننا ندرج النصوص الآتية:

"إن هذه الجماعة (وهي جماعة السادة المذكورين في الصفحة ١٣٨) المدرجة فيها بشكل مستور سليم شيخ ابن سنان، وعيسى بن موسى وخضر بن إلياس، وهم من الصالحين ومن آل الرسول. ولذلك ونظراً لأنهم كانوا مستثنين من العوارض الديوانية من القديم، فقد تم تسجيلهم في الدفتر الجديد على الوجه السابق"[١]. و".. قد صدر الأمر بإعفاء السادة من جميع العوارض [الضريبية].."[٢]. حيث جرى التصريح هنا بشكل واضح في مسألة الإعفاء من العوارض المعدودة من الرسوم العرفية التي كانت الرعية مكلفة بدفعها إلى الدولة.

وبعد أن تبين وضع تلك الأنواع من الضرائب التي أوردناها بشكل مقتضب، فقد اتضحت امتيازات أنواع الإعفاء الضريبي التي كانت ممنوحة للسادة من خلال حجج السيادة.

ج – الأحكام المتعلقة بالإعفاء من الضريبة في القوانين العثمانية

إننا حسب ما توصلنا إليه من البحث في القوانين العثمانية، تبين لنا إعفاء السادة من بعض الضرائب التي هي من التكاليف العرفية. وهذا الوضع قد أدرج أيضاً في مواد القانون. وأهم الرسوم العرفية التي لم تكن تؤخذ من السادة هي رسم بنّاك.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir Defteri.no. 69.p. 184 وانظر الوثيقة رقم ٢٨ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir Defteri.no. 137.p.2/b-3/a (Hama Kanunnamesi)

كان يتم تحصيل رسم الزراعة من القرويين المزارعين لأرض بمقدار مزرعة على أقل تقدير، في السنة مرة واحدة، من عشر آقجات وحتى خمسين آقجة حسب الأيالة التي يتبعونها. والمزرعة إن كانت في أرض خصبة وجيدة تعدُّ سبعين/ثمانين دونماً، وإن كانت في أرض متوسطة كانت تعد مائة دونم، أما إن كانت في أرض غير خصبة فتعد مائة وخمسين دونماً. وهي تطلق بشكل عام على الأرض التي تتكون من أربعين خطوة طولاً وعرضاً[1]. ويضاف إلى هذا الرسم الزراعي أن القروي كان يدفع رسماً آخر على الحصاد، وهو إما العشر أو الثمن أو الخمس[2]. وهذا الرسم الذي يدخل إلى رسم الرعية يطلق عليه العشر. وفي الوقت الذي كان فيه النصارى مضطرين إلى دفع الرسم الزراعي مثل المسلمين حتى عهد مراد الأول (٧٦١-٧٩١هـ/١٣٦٠-١٣٨٩م)، فإنه في هذا العهد قد أصبح دفع رسم إسبَنْجَه بمبلغ خمسة وعشرين آقجه في السنة رسماً زراعياً قانوناً ملزماً، سواء أزرعت الأرض أم لم تزرع[3]. أما من قاموا بزراعة أرض أقل من مزرعة، فإن كانت نصفها كان يدفع نصف الرسم المذكور تحت مسمى النصف، وإن كانت ربعها كان يدفع رسماً بمقدار الربع. ومن زرع منهم أكثر من ذلك كان محسوباً عليه.

والمزارع الذي كان مكلفاً بدفع الرسم الزراعي، كان يطلق على أولاده القاطنين معه في منزله اسم مجرد (عازب). وفي الوقت الذي لم يكن يتم تحصيل الضريبة من المجردين (العزاب) في بعض الولايات، كانت في ولايات أخرى يؤخذ عنهم ستة آقجات. وهؤلاء العزاب الذكور الذين لم تسجل عليهم الأرض الزراعية، كانوا مكلفين فقط بدفع رسم المجرد.

---

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.74-75
(2) Osmanli Tarih Lugati.p.274, 331
(3) Osmanli Tarih Lugati.p. 134, 286

فإذا تزوج هذا المجرد (العازب) أطلق عليه بنّاك. وألزم بدفع ضريبة تسمى رسم بناك بمقدار اثنتي عشرة آقجة بشكل متوسط حسب الأيالة التي يقيم فيها. وكان أحد من الرعية ممن سجلت عليه الأرض الزراعية مكلفاً بدفع ضريبة بناك على أولاده المتزوجين الذين لم تكن عليهم أراض زراعية[١].

ومن هذا القبيل أيضاً فإن المزارع الذي يترك الزراعة لسبب وجيه، وكذلك غير المكلفين بدفع ضريبة "تخريب الزراعة" كان يطلق عليهم أيضاً بناك. وكانوا بالحكم المذكور. أما من كانوا يتركون الزراعة لسبب غير وجيه، فكانوا يستمرون في دفع الرسم الزراعي، وكان يطلق على الضريبة في هذه الحالة رسم تخريب الزراعة.

فإن كان المكلفون ببناك يقومون بزراعة الربع أو أقل من نصف الأرض، ويحصدونها فإنهم كانوا ملزمين بدفع اثنين من الآقجات عن كل دونمين من الأرض، ويطلق على هذه الضريبة بناك الزراعي.

أما المجردون (العزاب) فإن كانوا يشتغلون بالزراعة أو بالكسب من طريق آخر، فإضافة إلى ضريبة المجرد كانوا يدفعون أيضاً ضريبة أخرى بمبلغ ست آقجات تسمى جابا بناك.

---

(١) كانت ضريبة بناك تقابل ثلاث خدمات، وتقسم إلى جابا بناك، وبناك المزروع. فجابا بناك كانت ضريبة أخف، وهو الرعية المتزوج الذي لم يكن على اسمه أرض زراعية مسجلة ويتصرف فيها. وفي قانون محمد الفاتح كان هذا الشخص مكلفاً بدفع ست آقجات. وكانت هذه الضريبة تصل حتى إلى اثنتي عشرة آقجة، كما حصل. أما بناك الزراعي، فيرد في قانون محمد الفاتح بتسع آقجات. ويصل حتى إلى خمسة عشر وثمانية عشر آقجه. وهي الضريبة التي كانت تؤخذ عن الرعية المتزوج الذي كان يتصرف في أقل من نصف مزرعة.

Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi: 2/123-125; Osmanli Imparatorlugu: Toplum ve Ekonomi.p.39, 41, 44-46

وكان مقدار ضرائب الرسم الزراعي وبناك الزراعي وجابا بناك، يمكن أن يتغير حسب أيالة [ولاية] من أيالات الدولة العثمانية. وكان يتم بيان مبلغ تلك الضرائب في القانون الخاص بالأيالة. وكانت تلك القوانين مدرجة في مقدمة دفاتر طابو – تحرير[١].

أما الآن فلننتقل إلى الحديث عن كيفية سرد الإعفاء من رسم بناك المعدود من رسوم الرعية التي هي من الضرائب العرفية:

يذكر هذا الموضوع في كتاب للقانون غير مؤرخ دوّن بيد [شيخ الإسلام] أبو السعود أفندي (٨٩٦-٩٨٢هـ/١٤٩١-١٥٧٤م)[٢]. والقانون الخاص بموضوعنا يبدأ في الورقة الستين من مجموع القوانين المدون في الكتاب. وهو يقع في اثنتي عشرة ورقة.

مطلب أوضاع السادات:

إذا تنازع السادة صحيحو النسب في [رسم] الرعية المذكور في الدفتر قائلين "نحن سادة"، رافضين لدفع [رسم] بناك؛ فإن كانوا صحيحي النسب، وبيدهم تمسكهم (حجة) الصادر من نقيب إستانبول وشجرتهم، فلا عبرة بما كتب في الدفتر من رسم للرعية. فإن لم يكن ذلك، فيؤخذ منهم رسم بناك بحسب ما هو مكتوب في الدفتر.."[٣] فهنا قد بين الحكم في إعفاء السادة من [رسم] بناك الذي هو من أهم رسوم الرعية[٤].

---

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.74-75, 274, 331; Tarih Deyimleri: 1/204; 3/20-21; Kanun ve Fetva Mecmuasi.Istanbul Universitesi. TY.no.4107. 43/b

(٢) لسيرته انظر: Uzuncarsili, Ismail Hakki/Osmanli Tarihi.Ankara: 1983:2/677

(3) Kanunname. Suleymaniye ktp. Esad Efendi.no.3762/5, 62/a

(٤) حول رسم بناك الذي هو من رسوم الرعية انظر:
Osmanli Imparatorlugu: Toplum ve Ekonomi.p.41, 49

وفي كتاب آخر للقانون، وبعد ما ذكر فيه بعدم تحصيل رسم الرعية (الزراعة) من القضاة والمدرسين، ذكر ما يخص السادة ".. لا يؤخذ رسم بناك من السادة صحيحي النسب.."(١) فأورد بذلك الحكم في هذا الصدد. وهذا القانون يبدأ من الورقة الستين ضمن المجموعة التي أدرج في الكتاب.

وفي كتاب ثالث للقانون ذكر ذلك الإعفاء الضريبي على النحو الآتي:

".. لا يؤخذ رسم بناك من السادة صحيحي النسب.."(٢)

وفي قانون رابع خاص بعهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) مؤرخ في ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م وجد القيد التالي الخاص بمسألة الضريبة المذكورة المتعلقة بالسادة: ".. إذا كان الأئمة والخطباء على رأس العمل فلا يؤخذ منهم رسم الرعية. القانون: حتى لو سجل في الدفتر [رسم] الرعية، فلا يؤخذ من القاضي والمدرس والملازم رسم بناك ورسم المجرد. كما لا يؤخذ ذلك من طالب الدراسات العليا. إلا أن هذا الطالب إن لم يسع إلى طلب العلم واتبع الهوى، فيؤخذ منه رسم الرعية. القانون: ولا يؤخذ رسم بناك والمجرد من الأشراف أيضاً. حتى إذا دوّن ذلك في الدفتر فلا عبرة به. وإذا صار أحد الرعية المسجلين في الدفتر إماماً أو خطيباً فيما بعد، فمادام أنه على رأس العمل فلا يؤخذ منه رسم بناك والمجرد. القانون: وإذا تنازع أحد من السادة ممن سُجل اسمه في الدفتر في رفض دفع رسم بناك قائلاً "إنني من السادة"، فإن كان لديه تمسكه (الحجة) الصادر من نقيب إستانبول وشجرته بأنه صحيح النسب، فلا يؤخذ منه رسم الرعية"(٣). ففي هذا القانون ذكر رسم بناك ورسم المجرد مع رسم الرعية.

---

(1) Kanunname. Suleymaniye ktp. Ayasofya.no.2894/2, 70/b.
(2) Mehmed b.Abdusselam/Kanunname. Suleymaniye ktp. Laleli.no.735/3, 23/b.
(3) Kanunname-i Cedid.Istanbul Universitesi ktp. TY.no.5845/23/a

وفي قانون خامس خاص بعهد محمد الرابع مؤرخ في ١١٦٩هـ/١٧٥٥-١٧٥٦م نجد الحكم الآتي المتعلق برسم بناك: ".. إذا نازع السيد إبراهيم المسجل في الدفتر من الرعية [أي ممن يؤخذ عنه رسم الرعية]، بعدم دفع رسم بناك، فإذا كان بيده تمسكاته (الحجج) الصادرة من نقيب الأشراف القاطن في إستانبول بأنه صحيح النسب، فلا عبرة بما هو مكتوب في الدفتر من [رسم] الرعية. فإن لم تكن لديه (تمسكاته وحججه) فيؤخذ منه رسم بناك.."[١]

وفي قانون سادس خاص بعهد محمد الرابع أيضاً (١٠٥٨-١٠٩٩هـ/١٦٤٨-١٦٨٧م) صدر في عام ١٠٩٢هـ/١٦٨١م يشير أن القانون المذكور كان نافذاً في هذا العهد أيضاً. ".. حتى لو سجل في الدفتر [رسم] الرعية، فلا يؤخذ من القاضي والمدرس والملازم رسم بناك ورسم المجرد. كما لا يؤخذ ذلك من طالب الدراسات العليا.. كما لا يؤخذ رسم بناك والمجرد من آل الرسول أيضاً. حتى إذا دوّن ذلك في الدفتر فلا عبرة به. وإذا صار أحد الرعية المسجلين في الدفتر إماماً أو خطيباً فيما بعد، فمادام أنه على رأس العمل فلا يؤخذ منه رسم بناك والمجرد. أما إذا رفع عنه هذا العمل فيؤخذ منه بموجب القانون. وإذا تنازع أحد من السادة ممن سُجل اسمه في الدفتر في رفض دفع رسم بناك قائلاً "إنني من السادة"، فإن كان لديه تمسكه (الحجة) الصادر من نقيب إستانبول وشجرته بأنه صحيح النسب، فلا عبرة لما سجل في الدفتر. ويؤخذ رسم بناك بموجب الدفتر"[٢].

وفي كل الأحكام التي تتحدث عن السادة في موضوع رسم بناك في القوانين [العثمانية] على الأغلب، يأتي ذكرهم بعد القاضي والمدرس وقبل الراهب ورجال الدين النصارى. وكما هو الأمر في السادة وفي القضاة والمدرسين وطلاب

---

(1) Kanun ve Fetva Mecmuasi. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.4107, 104/a.
(2) Kanunname-i Divaniye.Istanbul Universitesi ktp. TY.no.5846. 54/a.

الدراسات العليا، فإن الأحكام المتعلقة بالرهبان ورجال الدين النصارى لا اختلاف فيها. وحتى يكون ذلك مثالاً، فمن الأهمية بمكان إدراج حكم متعلق بهؤلاء أهل الذمة في مسألة الإعفاء من الضريبة:

".. أما الراهب وغير المخالط بالناس ممن يعيش على صدقات الناس فلا يؤخذ منهم شيء. أي أن الخراج وإسبنجه وبناك ورسم المجرد وغير ذلك من الرسوم فلا يؤخذ منهم شيء تحت أي اسم كان.."(١)

وكما اتضح فيما سبق فإن السادة لم يكونوا وحدهم ممن أعفوا من رسم بناك والمجرد، وهما من الضرائب العرفية. وكان الأئمة والخطباء والطلاب والمنزوين من الرهبان ورجال الدين النصارى من ضمنهم.

وهناك وثيقة عثرنا عليها ضمن تصنيف جودت [بالأرشيف العثماني]، وهي مهمة من حيث توضيحها لإعفاء السادة من رسم الرعية، وتأكيدها على مراعاة هذه القوانين: [والوثيقة التي هي عبارة عن] المعروض الخاص بأعوام ١١٧١-١١٨٧هـ/١٧٥٧-١٧٧٤م والذي يضم الشكوى على النحو الآتي:

"أطال الله تعالى بقاء السلطان صاحب الدولة والسعادة. هؤلاء المقدمون للمعروض من قرية هاجيش التابعة لقضاء سيورك، وهم صحيحو النسب من السادات الكرام. وفي الوقت الذي كان يلزم عدم التعدي عليهم بإلزامهم برسم الرعية(٢)، فقد ظهر سيبهايو [فرسان] القرى التابعين لقضاء ماردين، وقالوا: أنتم من رعايا قريتنا، ومن أولاد الرعايا. طالبين برسم الرعية، ومتعدين علينا.

(I) Kanunname-i Divaniye.Istanbul Universitesi ktp. TY.no.5846. 54/a; Kanunname-i Cedid.- Istanbul Universitesi ktp. TY. 5845, 23/a.

(٢) ذكر خليل إينالجق في مقال له عن "رسوم الرعية في الدولة العثمانية" أن الضريبة التي كان يتم تحصيلها من المزارعين في السنة مرة واحدة إذا حولت إلى نقد فإنها كانت تساوي اثنين وعشرين آقجه. وذكر أن هذه الضريبة كانت تسمى أيضاً رسم الزراعة، ورسم العبودية [المواطنة]، ويتم تحصيلها في مقابل بعض الخدمات. فأما رسوم الرعية فهو التركيب الذي يضم كافة الضرائب الواجبة على الرعية دفعها. وهذا التركيب يضم في داخله أيضاً مع الرسم الزراعي رسم الدخان، ورسم بادي هوى، ورسم صكوك التمليك،

من رعايا قريتنا، ومن أولاد الرعايا. طالبين برسم الرعية، ومتعدين علينا. وكان قبل ذلك قد منحنا من جانب الشرع الحجة الشرعية المتضمنة أننا من السادة، وذلك بعد المرافعة في هذا الخصوص. وبناءً على عدم خلوهم من التعدي على عكس الحجة الشرعية، فالمرجو منكم منع تعديهم علينا خلافاً للقانون ومغايراً للشرع، وإصدار فرمان [مرسوم] بذلك.

المقدمون: السيد محمد السرقاني والسيد علي [ابن] السيد حسين"[١].

وكما اتضح من شكل الخطاب[٢]، فإن هذا المعروض قد خوطب به الوزير الأعظم لتلك الفترة. وهو معروض يضم شكوى في إجراء غير قانوني.

وكما تبين من هذا المعروض فإنه قد طلب رسم الرعية من عدة أشخاص من السادة. والحقيقة أن السادة كانوا مستثنين من رسم الرعية، كما اتضح ذلك في القوانين التي تم عرضها قبل قليل.

وهذا المعروض الذي وصل إلى الوزير، قد تضمن في أعلاه بمسافة ثماني إلى عشر سنتيمترات أمراً هو "حُكم بموجب القانون. غرة ربيع الأول سنة ١١٨٣". وكما تبين لنا فإن هذا المعروض، من المعروضات التي أصدر فيها الصدر الأعظم حكمه في الجلسة العصرية. وكان الصدور العظام يقومون بإصدار الأوامر اللازمة في الموضوعات التي لم يصدر بشأنها أمر في الديوان الهمايوني، في خارج أيام الثلاثاء والخميس، بعد أداء صلاة العصر، في الديوان الذي كانوا يعقدونه في هذا الوقت. والبويرولدو، هي الأوامر التي كانت تصدر في ديوان

ورسم بافا، ورسم كاجكون، ورسم جرائم، ورسم النيابة، ورسم بناك، ورسم المجرد، وغير ذلك من الرسوم. كما يشمل أيضاً ضرائب العوارض. للتوسع انظر:
Osmanli Imparatorlugu: Toplum ve Ekonomi.p.36, 39, 44-49

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Cevdet-Dahiliye.no.5593

(2) Tarih Deyimleri: 1/438; Osmanli Tarih Lugati.p.83,84

العصر. والدفاتر التي تسجل فيها تلك الأوامر كانت تسمى "دفتر بويرولدو"[1].

ويظهر هنا أن المعروضات المتضمنة للشكاوى، كان يدوّن عليها الأمر بموجب القانون.

ومن الرسوم التي أعفي السادة عن دفعها، والتي تضمنتها مجموعات كتب القوانين التي ذكرناها قبل قليل، الرسوم الشرعية. ومن هذه الرسوم الشرعية التي رفعت عن السادة: عدد أغنام أو رسم الأغنام.

فعدد الأغنام هو الرسم الذي كان يؤخذ على الغنم والماعز. وهي نوع من الضريبة التي تضمها الرسوم الشرعية. وكان يتم تحصيل آقجه واحدة أو نصف آقجة على كل غنم أو ماعز، في مختلف الأيالات العثمانية حسب القانون المتبع في كل الأيالة[2]. وإذا عُدّ القروش الواحد أربعين باره [حسب ما كان متداولاً] بعد عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م، فإن على المبلغ المحصّل على الغنم الواحد عشر بارات. وهذا يساوي في عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م في منطقة الروملي أربعين باره، وفي المناطق الأخرى [من الدولة العثمانية] عشرين باره؛ وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية في تلك الفترة[3]. وعدا هذه الضريبة التي تسمى برسم الأغنام، هناك رسوم أخرى للأغنام في الدولة العثمانية. منها: رسم آغل[4]، والعشر، ورسم المرور بالأرض، وباج أغنام الذي كان يتم تحصيله على الأغنام التي تباع في السوق، ورسم المرعى، ورسم الرعي والشتوي، ورسم سرجين الذي يعني عن

---

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.59,160.
(2) Kanun ve Fetva Mecmuasi. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.4107, 43/a; Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi: 2/271-272
(3) Osmanli Tarih Lugati.p.7
(٤) يتم تحصيل رسم آغل في زمن دخول الأغنام إلى الحظيرة. "وبموجب القانون يتم تحصيل خمس آقجات على ثلاثمائة رأس من الغنم. ولا يزاد على ذلك.."
Kanun ve Fetva Mecmuasi. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.4107, 43/b.

كل رأس مذبوح من الأغنام، ورسم درجين الذي يعني عن قطع الأغنام[١]، ورسم مُرده باجي[٢] الذي كان يتم تحصيله من المكلفين بإيراد الأغنام إلى إستانبول في حال وقوع تلف فيها أكثر من الحالات العادية، ورسم الذبحية على الأغنام التي كان يتم ذبحها في المسالخ. فكل هذه الرسوم لم تكن في مدرجة في داخل رسم الأغنام. وقد ألغي رسم الأغنام بعد عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

وما عدا رسم العشر الذي كان يتم تحصيله عيناً ونقداً على المواشي الموجودة في الروملي، فإن غيرها من الرسوم لم تكن محددة بتعريفة معينة. بل كان يتم تحصيلها بموجب العرف المحلي.

وكما هو معلوم فإن أول وثيقة موجودة في متناول يدنا، تتحدث عن إعفاء السادة من رسم الأغنام، هي البراءة [المرسوم] التي أصدرها مراد الأول (٧٦١-٧٩١هـ/١٣٦٠-١٣٨٩م) بناءً على شكوى رفعت إليه؛ حيث أصدر هذا المرسوم في عام ٧٨٧هـ/١٣٨٥م[٣]. وهذا الإعفاء الذي اتضح أنه كان موجوداً من قبل، قد استمرت في غيرها من العهود أيضاً. وهذا الأمر توضحه الأحكام المتعلقة به في القوانين العثمانية خير توضيح:

".. لم يكن يتم تحصيل رسم عدد الأغنام على أغنام التمليك من السادة في السابق.. ولا يؤخذ الرسم على الأغنام التي كانوا [يربونها] لإعاشتهم حتى مائة وخمسين رأساً. أما أكثر من ذلك فقد صدر الأمر بتحصيلها"[٤]. ".. لا يطلب [رسم] عدد الأغنام من السادة.. ولا يؤخذ عدد الأغنام على الأغنام المخصصة

---

(1) Tarih Deyimleri: 1/25; Osmanli Tarih Lugati.p.312
(2) Osmanli Tarih Lugati.p.233; Osmanlilarda Vergi Sistemi.p.110-114
(3) TOEM.Istanbul: 1332.vol.5. p.244-246; Turkiyenin Iktisadi ve Ictimai Tarihi:2/376-377
(4) Mehmed b.Abdusselam/Kanunname.Suleymaniye ktp.Laleli.no. 3735/3,23/b.

لإعاشتهم.."[١]

وفي قانون آخر دوّن في عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٦م، جرى التوضيح أكثر في [رسم] عدد الأغنام:

".. يؤخذ عن كل رأس من الأغنام آقجة واحدة للميري [للخزينة].. ويتم [تحصيل رسم] عدد الأغنام في بداية شهر إبريل من السنة. ويقضي القانون بقيام الموظفين المكلفين بالتحصيل بتسجيل عدد الأغنام الموجودة في يد كل واحد، من بداية شهر إبريل وحتى إبريل السنة القادمة، بحيث يحصّل عن كل رأس آقجة واحدة. أما السادات وأصحاب المناصب وكافة موظفي السلطان، سواء أكانوا من أصحاب أراضي تيمار أو من أصحاب الرواتب: فإنه لا يتم تحصيل شيء من ذلك حتى مائة وخمسين رأساً. أما ما زاد عن ذلك فإن القانون يقضي بدفعها. وزمن تحصيل [رسم] عدد الأغنام شهر مايو. فهذا الوقت هو المعتبر، وخاصة بدايته.. ويعدّ الواحد مع فرخه"[٢]. وفي مجموعة قوانين أخرى يجرى ذكر الموضوعات ذاتها[٣].

وبدءاً من الورقة الخامسة عشرة من مجموعة قوانين أخرى مؤرخة بعام ١١٠٢هـ/١٦٩٠-١٦٩١م وبعد الإشارة إلى الإعفاء من رسم بناك، ذكر ".. لم يكن يتم تحصيل [رسم] عدد الأغنام على أغنام التمليك من السادة في السابق. وقد صدر الفرمان [المرسوم] بأن لا يؤخذ شيء على مائة وخمسين رأساً مما تربى لإعاشتهم، ويؤخذ على أكثر من ذلك"[٤] [كما أفاد

(1) Kavanin-i.Kadime-i Osmaniye.Istanbul Universitesi ktp.TY.no.1807, 33/b-34/a
(2) Kanun ve Fetva Mecmuasi. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.4107, 43/a-b.
(3) Kanunname. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.5828. 54/b.
(4) Hukum, mensur, berat: Osmanli Tarih lugati.p.111

الكتاب][1].

وقد اتضح من كل ما سبق أن رسم الأغنام وعدد الأغنام هما شيء واحد من الضرائب. وعدد الأغنام (رسم الأغنام) أكثر الضرائب حديثاً في مسألة الإعفاء الضريبي. وإضافة إلى هذا فإن هناك مواد قانونية خاصة بعدد الأغنام، تتعلق بالسادة وغيرهم ممن أعفوا من بعض الضرائب. وهذه الضريبة التي كان يتم تحصيلها مرة واحدة في السنة، هي آقجة واحدة على رأس من الغنم أو الماعز. ومن كان لديه من الأغنام شيء من أبريل الماضي وحتى أبريل الحالي، فإنها تسجل في الدفتر من لدن الموظفين المسؤولين من الدولة، ويدفع عليها أصحابها ضرائبهم.

والفئة المعدودة من العساكر – والسادة منهم – مستثنين حتى مائة وخمسين رأساً. أما ما تجاوز هذا العدد، فإنهم يدفعون عدد الأغنام مثل رسم الرعية. إلا أن وقت الدفع ليس شهر إبريل؛ وإنما شهر مايو. وفرخ الغنم معدود مثل أمه، يدفع عنها.

وتتضمن القوانين [العثمانية] أحكاماً خاصة بالسادة في هذه المسألة. ففي إحدى مجموعات القوانين العثمانية، لم يُعلم تاريخ تدوينها، يعرّف بالسادة من المنظور الحقوقي، ويبين فيها إعفاؤهم من رسم الأغنام:

".. والسيد هو ممن لم يسجل في الدفتر الجديد الخاقاني [السلطاني] راعياً ابن راع [أي ممن يدفع رسم الرعية]؛ بل إذا طُلب بإثبات النسب، أبرز التمسك الممنوح له من نقيب الأشراف في إستانبول. أما الأشخاص الذين ليسوا بسادة على الحقيقة، وليست بأيديهم شجراتهم ولا حججهم، فإنهم يقومون في الأماكن الخالية بوضع العلامة الخضراء على رؤوسهم، قائلين "إننا سادة"، ومتعللين بعدم دفع رسم الأغنام. فمثل هؤلاء ليسوا بسادة في الحقيقة، فإن لم تكن بأيدهم

---

(1) Mehmed b.Abdusselam/Kanunname.Suleymaniye ktp.Laleli.no. 3735/3,23/b.

المجرد ١٠"[١]

والحقيقة أننا لما حسبنا المسجلين، كان مجموع المسجلين في تلك الجماعة ٤٠. وكان عشر منهم مجردين (عزاب)، وثلاثون منهم منزل جفت [زراعي]. وقد ذكر مجموع الضرائب التي أخذت منهم في النهاية[٢].

وبعد هذا الحساب ذكر بعض الأشخاص الذين استثنوا من الضريبة:

"من المستورين في هذه الجماعة سليم شيخ بن شيخ سنان وعيسى بن موسى وخضر بن إلياس بن موسى. وبما أن هؤلاء من الصالحين ومن السادة ومن آل الرسول – صلى الله عليه وسلم –، ونظراً لأنهم كانوا مستثنين من العوارض الديوانية من القديم، فإنهم قد سجلوا بعد هذا في الدفتر الجديد على القرار القديم"[٣].

فقد تم تسجيلهم في الدفتر الجديد بالإعفاء عن [ضريبة] العوارض؛ بسبب أنهم من الصالحين ومن آل الرسول – صلى الله عليه وسلم –. وهذا الوضع إشارة إلى تسجيل.

كان يتم التحرير [التسجيل، الإحصاء]؛ بسبب فتح جديد، أو بسبب اختلافات بين المتصرفين في الأراضي أو عدم وجود العدل في تحصيل الضرائب بمناسبة جلوس [السلطان] جديد، أو بسبب الهجرة والأمراض الوبائية. وكان من موجبات القانون إجراء التحرير [الإحصاء] كل ثلاثين سنة. وكان يقوم بعملية التحرير، أمين من أعضاء الديوان الهمايوني، ملم بالقوانين والأنظمة، مع كاتب بمعيته. حيث يجريان العملية في محل التحرير. وهذه المعلومات التي تم جمعها في عملية

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.69.p.183-184

(٢) الاسم الرابع في الصف الثاني بالصفحة ١٨٣.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.69.p.184

التحرير لما تسجل في الدفتر يسمى مفصل. والمفصل والمجْمل الذي يعد تلخيصاً له، يدقق فيها نيشانجي، فيوضع الطغراء على نسخة منه، ويرسل إلى الأيالة التي جرت فيها عملية الإحصاء. أما النسخة الخالية من الطغراء مع المجمل فكانت تحفظ في الدفترخانه [إدارة الحسابات].

وإذا تطلب القيام بتكرار عملية التحرير، يقوم الأمين الذي قام بعملية التحرير بجلب الدفتر السابق معه. فإذا جرى التحرير فيطلق على الدفتر القديم حينئذ العتيق، وعلى الدفتر الجديد الجديد[1]. والقصد من الدفتر الخاقاني الجديد المذكور، هو الوثيقة التي ضمت الحكم هنا.

فإذا كان هناك أحد يعفى من الضرائب، فيذكر حينئذ السبب الذي أدى إلى إعفائه عن دفع الضريبة في المكان المناسب. ونجد في مكان آخر من دفتر طابو تحرير ذاته، إعفاء بعض الناس من ضريبة العوارض على الرغم من تسجيلهم فيه:

"إن سبعة أشخاص من هذه الجماعة (جماعة باليج، ميم من أتباع أولاد الشيخ) بناءً على أنهم من آل الرسول – صلى الله عليه وسلم –، ونظراً لأنهم كانوا مستثنين من العوارض الديوانية، فقد تم تقديم الحكم الشريف بأيديهم بموجب القرار السابق. فليتم العمل به"[2].

وكما اتضح هنا فإن السادة الذين لم يكونوا يدفعون العوارض الديوانية، قد استمر هنا أيضاً هذا الإعفاء ما يدل على استمراره.

ونجد إعفاء السادة من العوارض الديوانية في سجلات دفاتر طابو تحرير حتى في عهد السلطان العثماني بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨هـ/١٤٨١-١٥١٢م).

---

(1) Osmanli Tarih Lugati.p. 326-327

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.69.p.33

لجماعة من السادة إعفاء من العوارض من لدن بايزيد الثاني: ".. بناءً على عدم وجود مكان يقيمون فيه، ونظراً لأنه معفى من العوارض الديوانية فإن (السيد أحمد ابن السيد ولاية) قد أصدر فيه والدي السلام والمغفور [له إن شاء الله تعالى] السلطان بايزيد خان – عليه الرحمة – الحكمَ الشريف. وفي الوقت الحالي وبعناية الله سبحانه وتعالى وعزته قد تيسر لي تدبر السلطنة، وفي جلوسي الهمايوني [السلطاني] فقد أتى بالحكم ذاته وقدمه إلى العتبة العليا (..؟)، ونظراً لطلب الحكم الجديد، فقد قررت أنا أيضاً بإعفائهم مجدداً من [الضريبة] المقررة، وأصدر هذا الحكم الشريف.."[1]

وكما اتضح من هذا فإن مسألة الإعفاء قد استمرت في عهد السلطان سليم الأول. وهناك مثال آخر في عهد السلطان بايزيد الثاني على النحو الآتي:

".. إن السيد بكر المذكور وأباه السيد علي وأولاده، كانوا قد أعفوا من لدن السلطان بايزيد (الثاني) خان – طاب ثراه – من جميع العوارض الديوانية والتكاليف العرفية، ومُنح بيده الإعفاء الشريف.."[2]. والإعفاء هنا يشمل كافة التكاليف والعوارض.

وإضافة إلى ذلك فإنه بسبب كون السادة معدودين من الفئة العسكرية، فإننا نجد قيوداً في دفاتر طابو تحرير عن إعفائهم من الضريبة لهذا السبب. وسوف نتحدث عن هذا الموضوع بتفصيل أكثر.

هـ – عدّ السادة من الفئة العسكرية

وكما اتضح لنا من براءة سلطانية لزمن إبراهيم الأول، مؤرخة في ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م، فإن العاملين في الإمامة والخطابة والتولية والجباية

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.49.p.800

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.660.p.272,274-277

والنظارة والمشيخة والمشاة والمسلّم، وجانباز، وفوينوك وغيرهم من الناس كانوا من الفئة العسكرية. ".. والسادات أيضاً عساكر. وزوجات العسكري أيضاً عسكرية، إلا إذا توفي زوجها وتزوجت أحداً من الرعايا [أي من الملزمين بدفع رسم الرعية]. وكافة المعيّنين بالبراءة الشريفة (الفرمان) من العاملين في الإمامة والخطابة والأمانة والكتابة والمشيخة والجباية والتولية وغيرها من أصحاب الوظائف، عساكر. وكذلك كافة المعينين بالبراءة الشريفة من أصحاب المهن: دوغانجي، ويوفاجي، ودربندجي، وكوبريجي، وأولاقجي، وياغجي، وأورتاقجي، وهايمانا وجلتكجي وتوزجو وجلب وباقرجي ونواب القضاة وكتخدا المدن من المعفى عنهم في التكاليف العرفية، عساكر.."[1]

وقد قام العثمانيون بتعداد الداخلين في الصنف العسكري مرات عدة. وأحد الأسباب في ذلك كون الرسم الذي كان يتم تحصيله من تقسيم إرث المنسوبين إلى الفئة العسكرية إلى اسم القاضي عسكر وحسابه[2].

فعلى سبيل المثال نجد أن الفئات العسكرية التي يتم تعريفها وتعدادها بين الفينة والأخرى، تذكر في مجموعات القوانين العثمانية. ولا سيما إذا جرى ذكر رسم الأغنام أو بعبارة أخرى عدد الأغنام، فإننا نجد أن المعدودين من الصنف العسكري يذكرون بامتيازاتهم مرات عديدة. ونريد هنا إيراد ذلك ببعض الأمثلة بشكل مقتضب:

".. يؤخذ [رسم] عدد الأغنام للميري [للخزينة] آقجه واحدة عن كل رأس من الأغنام.."[3]. ".. إن رأس سنة عدد الأغنام الميري هو بداية

---

(1) Ilmiye Teskilati.p.125-126
(2) Turk Tarih Belgeleri Dergisi.Ankara: 1968: ¾; Turkiyenin Iktisadi ve Icumai Tarihi: 2/118, 128, 268, 290-291
(3) Kanun ve Fetva Mecmuasi.. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.4107, 43/a (tarih: 1004 H.)

إبريل.."[1]. ".. لا يتم تحصيل عدد الأغنام العسكرية من السادة وأصحاب المناصب وكافة موظفي السلطان، سواء أكانوا من أصحاب أراضي تيمار أم من أصحاب الرواتب على الأغنام التي يملكونها إذا لم تتجاوز مائة وخمسين رأساً. أما ما زاد على ذلك فالقانون الصادر بموجب الحكم الشريف (الفرمان) يقضي بدفعها.."[2].

إن كافة المذكورين هنا من الفئة العسكرية. وهم مستثنون من [رسم] عدد الأغنام في مائة وخمسين رأساً. وهذه المادة القانونية ترد في مجموعات القوانين الأخرى أيضاً على نحو يشمل مسألة مائة وخمسين رأساً من الأغنام[3].

ومما يذكر كثيراً في القوانين أيضاً "..لا عبرة بتسجيله في الدفتر أنه من الرعية.."[4]. فمثل هذه العبارات تؤكد أن المذكورين ليسوا من الرعية، وإنما من الفئة العسكرية. يضاف إلى ذلك أن المستثنين من التكاليف العرفية، أي من الرسومات العرفية والعوارض الديوانية هم المنسوبون للصنف العسكري. ويتم توضيح هذا الوضع في رسم الرعية، والعوارض الديوانية ورسم المجرد، ورسم الأغنام وما شابهها من الضرائب[5]. وترد هذه المسألة في كافة مجموعات القوانين.

والحقيقة أن مفهوم الصنف العسكري واسع. فالعساكر العاملون بالخدمة العسكرية الفعلية، وأولادهم وزوجاتهم، وعبيدهم بموجب الحكم المأثور "مولى القوم منهم"، والمدرسون، والأئمة، والمؤذنون، والخدم المستقدمون في الأوقاف..إلخ ممن عينوا في وظائفهم بموجب البراءة السلطانية [فرمان] من

(1) Kanun ve Fetva Mecmuasi. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.4107, 43/b
(2) Kanun ve Fetva Mecmuasi. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.4107, 43/b
(3) Kanunname.Istanbul Universitesi ktp.TY.no.5828, 54/b; Kanunname-i Divaniye. Istanbul Universitesi.ktp. TY.no.5846, 56/a.
(4) Kanunname.Suleymaniye ktp.Esad Efendi.no.3762/5, 62/b.
(5) Kanunnanme.Istanbul Universitesi ktp.TY.no.1807, 83/b-34; Hammer:4/161

أصحاب مختلف الوظائف، وأصحاب الخدمات، وممن يملكون بأيدهم وثائق تثبت أنهم مستثنون من دفع الضريبة مثل السادة، وكذلك توزجو، وأورتاقجي، ومعدنجي..إلخ ممن رفعت عنهم الضريبة مقابل الخدمة التي يقدمونها، كل هؤلاء كانوا عسكريين. وقد جرى ذكر هذا الوضع أيضاً في البراءة الهمايونية الصادرة من السلطان أحمد الأول عام ١٠١٣هـ/١٦٠٤-١٦٠٥م[١].

والحقيقة أن المذكورين هنا ضمن الصنف العسكري، لكل منهم سببه الخاص به. فعلى سبيل المثال: ".. بناءً على أنهم من الأئمة الذين يقتدي الناس بهم.."[٢] فلم يكونوا محسوبين من الرعية. وكان بعضهم يعمل ملاحاً أو عاملاً في معدن، فيتخلص في مقابل الخدمة التي كان يؤديها من [رسوم] العوارض. أما العساكر والقائمون في خدمة السلطان فهم أصلاً عساكر. أما السبب في عدّ السادة من العساكر، فهو أنه لم يكن تحل لهم الزكاة بموجب الفقه الإسلامي، وكان لهم حصة من الفيء والغنائم. يضاف إلى ذلك أن أدعية السادة كانت مقبولة؛ إذ إنهم ".. كانوا العدة المعنوية للجيش.."[٣]. إلا أن السبب الصريح في إدخال السادة إلى الصنف العسكري لم يتضح لنا، من خلال البحث الذي أجريناه في مجموعات القوانين [العثمانية] والوثائق الأخرى المتعلقة بالموضوع.

وفي دفاتر طابو تحرير مثل الوثائق الأخرى، نجد أن السادة مسجلين من الصنف العسكري:

"إن أراضي التمليك في قرية ملج آلنا (؟) للسيد طاهر، من أملاك السادات المذكورين، من فئة "قول" [أي العسكر]، ولأولاده، السيد هداية الله والسيد عناية

---

(1) Turk Tarih Belgeleri Dergisi: 3/5
(2) Kavanin-i Kadime-i Osmaniye. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.1807, 33/b; Kanun ve Fetva Mecmuasi. Istanbul Universitesi ktp. TY.no 4107, 44/a.
(3) Turk Tarih Belgeleri Dergisi: 3/9.

الله وباقي أولاده حق التصرف فيها.."[١]. فلفظ "قول" هنا يعني انتسابهم إلى صنف العساكر.

وذكر في أحد قيود طابو تحرير الخاصة بعهد السلطان بايزيد أيضاً، أن السادة "قد أعفوا من جميع العوارض الديوانية والتكاليف العرفية"[٢]. وهذا الإعفاء خاص بالفئة العسكرية، وتبين انتساب السادة إلى هذا الصنف وامتيازهم في الوقت نفسه.

وقيد آخر مثل سابقه: ".. إن أملاك قرية بزوي التابعة للموصل للسيد عبد الغفار. وبما أنه من العسكر، فإن أولاده السيد جعفر والسيد محمد والسيد مرتضى وباقي الأولاد متصرفون فيها [أي مثل والدهم دون دفع شيء من الرسوم]. وبناءً على ذلك قيدوا في الدفتر العتيق"[٣].

يضاف إلى ذلك ما يرد في بداية دفاتر طابو تحرير من قانون كل أيالة، حيث يذكر المنتسبون إلى الفئة العسكرية من هذا القانون: ".. قد صدر الأمر أن كافة السادات الموجودين في هذا اللواء (حماة)، أنهم مستثنون من العوارض.."[٤]. وكون الإعفاء من العوارض التي هي من التكاليف العرفية، يبين أن السادة من الفئة العسكرية.

و- تزي السادة العلامة الخضراء

أصبح اللون الأخضر لدى العباسيين العلامة على أولاد علي – رضي الله

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.660.p.272, 276

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.48.p.803

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.660.p.275

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.137.p.13; no.483.p.11؛ Önbesinci ve Onaltinci Asirlarda Osmanli Imparatorlugunda Zirai Ekonominin Hukuki ve Mali Esaslari: I/32.

تعالى عنه -. وبدأ السادة بأمر المأمون في لبس الجبة والعمامة الخضراء. وباتوا بذلك يختلفون [في لبسهم] عن عوام الناس(١).

وفيما بعد لما خرج اللون الأخضر بأن يكون علامة لنسل الحسن والحسين – رضي الله تعالى عنهما –، وأصبحوا لا يستخدمونه، فقد أُمر السادة بوضع العلامة الخضراء على رؤوسهم في عهد الملك أشرف شعبان – وهو من سلاطين الأتراك المماليك – عام ٧٧٣هـ/١٣٧١م(٢).

إن اللون الأخضر الذي بات علامة على النسل الطاهر، أولاد فاطمة – رضي الله تعالى عنها –، قد استمر أيضاً في عهد السلطنة العثمانية. وإننا لم نعثر على لون آخر استخدمها السادة غير الأخضر، في الدول الإسلامية، وليس فقط عند المماليك والعباسيين. وهذا يدل على أن هذا اللون، قد عدّ علامة للسادة في كافة الدول الإسلامية. ويبدو أن العثمانيين أيضاً قد توارثوا استخدام اللون الأخضر للسادة من السلاجقة وسلاجقة الأناضول، كما كان مرجحاً استخدامه في عهد المماليك والإلخانيين.

وكان الأمراء في البلاد العثمانية أيضاً يلفون رؤوسهم بلفة من اللون الأخضر(٣). ولما تحدث دهسون عن السادة في البلاد العثمانية، ذكر أنهم يلبسون الأخضر: "السادة جميعهم – تقريباً – وبسبب أنهم سموا أنفسهم بأسماء مختلفة عن غيرهم من المسلمين (مثل السيد، الشريف)، فإنهم كانوا يختلفون [في لبسهم] باللون الأخضر على رؤوسهم. وكان على السيدات لبس الأخضر على

(١) للتفصيل في هذا الموضوع انظر: مبحث استخدام العلامة الخضراء لدى العباسيين.

(٢) للتفصيل في هذا الموضوع انظر: مبحث استخدام العلامة الخضراء لدى المماليك.

(3) Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.11; Ricaut/Turklerin Siyasi Dusturlari. Hazirlayan: M.Resat Uzmen.-Istanbul:Tercuman, 1001 Temel Eser.p.175

جميع أجسامهن، وليس فقط على رؤوسهن. وهذا اللبس الأخضر، وكما كان في الرجال من السادة، فإن كافة من كان يلبسه كان يفرض احترامه وتقديره على الآخرين.."[1]. وذكر في مكان آخر من كتابه حول اللون الأخضر: ".. إن المشتغلين في المناصب العالية (العلماء، القواد، الباشاوات..إلخ) لم يكن يؤذن لهم بلبس الأخضر في المراسم العامة.."[2]. ".. إن أي حكم مسبق يبدو وكأنه يحصر هذا اللون في فئة العلماء. فسواء أكان كبيراً من كبار رجالات الدولة، أو طبيباً، أو من فئة العلماء، فإن كافة الأمراء الذين هم أعضاء في هذا الصنف المرموق (السادة)، لم يكونوا يخلعون اللف الأخضر، مهما كانت رتبهم ومناصبهم؛ إلا شيوخ الإسلام، فهم كانوا يستثنون من هذه القاعدة.."[3].

لقد بدا اللون الأسود الذي كان خاصاً بالعباسيين، لوناً مشؤوماً بعد سقوط الدولة العباسية. واستخدم هذا اللون [الأسود] في الدولة العثمانية أيضاً، لكن في وفيات السلاطين، لوناً للمأتم. وكانت المواجهة مع النصارى بشكل مستمر، وعدم تقليد عاداتهم وأعرافهم قد كان له تأثيره الواضح في ترك هذا اللون الأسود[4]. وباستثناء القادريين وبعض الدراويش فقد بات هذا اللون علامة كأنها من علامات الكفر.

وفي مقابل ذلك فإن السلاطين في أثناء تبديل ملابسهم وفي المراسم الكبيرة كانوا يحرصون على حمل اللون الأخضر على ملابسهم[5]. وكان أحب الألوان إلى الأتراك اللون الأخضر والأبيض. وكان السلاطين [العثمانيون] يرجحون هذين اللونين على غيرهما في المراسم الكبيرة. ورجح مراد الأول ومحمود الثاني اللون

---

(1) d'Ohsson:4/558
(2) Ibid: 4/559
(3) Ibid: 4/560
(4) Ibid: 4/104
(5) Ibid: 4/559; Saray Teskilati.p.59-60

الأبيض في ملابسهم[1]. والأعلام أيضاً باللون الأخضر والأبيض. وملابس باشاوات الأيالات في الاحتفالات الرسمية أخضر. كما أن الجوخ الأخضر لون ملابس العلماء في المراسم[2].

إلا أن هذا اللون الأخضر الذي استخدم في الملابس، لم ينتقل على الرأس. لأن ".. كافة الأجيال المتناسلة من علي – رضي الله تعالى عنه – من الأمراء (السادة) كانوا يلفون العمائم الخضر. والحقيقة أن الأخضر محصور فيهم بشكل خاص. فهم بهذه الخصوصية يختلفون عن عوام الناس. وأي واحد من المسلمين إن لم يكن أميراً [سيداً] لا يمكنه وضع العمامة الخضراء على رأسه. إلا أنه يمكنه لبس الأخضر، سواء أكان رجلاً أم امرأة.."[3].

والحقيقة أن لون اللبس بما فيه الحذاء في الدولة العثمانية كان يدل على إشارة مخصوصة.

إلا أنه إذا ذكر الأخضر، فلا يتبادر إلى الذهن إلا السادة والأشراف المتناسلون من علي وفاطمة – رضي الله تعالى عنهما –. فعلى سبيل المثال كان الخطاب السلطاني الذي يرسل إلى شريف مكة وحاكم فاس، يخط بالطغراء المذهب ويوضع في كيس من الأطلس الأخضر، ويوشح بالأخضر ثم يرسل. كما أن الخطابات التي كانت ترسل إليهما من الوزير الأعظم توضع في كيس من الأطلس الأخضر، وتوشح بالفضة ثم ترسل[4].

وبسبب كون اللون الأخضر علامة للسادة فإنه إضافة إلى أكياس الخطابات، فإن الخلع والحرفاني [؟] التي كانت ترسل لأمراء مكة باللون الأخضر. ولما جرى

---

(1) Ibid: 4/162
(2) Ibid: 4/161-166; 4/211
(3) Ibid: 4/165-166
(4) Saray Teskilati.p.294-295

الحديث في عهد محمود الثاني عن لون الحرفاني الذي يرسل إلى أمير مكة بدلاً من الخلع، قال السلطان: "إن لون كوكز [؟] حتى لو كان أغلى من الأخضر، لكن بسبب الشرافة فإن الأنسب تفصيله من الجوخ الأخضر. ولذلك فليتم تفصيله من أفخم أنواع الجوخ الأخضر الزمردي". وكتب إليه معه خطه الهمايوني [مرسومه السلطاني] وأرسل[١].

وممن ارتقى من أفراد البستانجية إلى أعلى المناصب كان يستخدم المقدَّم الأخضر (نوع من الوشاح)[٢].

وكان من موجبات القانون [العثماني] قيام الصدر الأعظم بإلباس شيخ الإسلام خلعة السمور والمغطى بالجوخ الأخضر[٣]. وكان لبس الأخضر علامة من علامات الفخامة[٤].

وكان نقباء الأشراف يلفون حول طربوش العلماء المسمى عُرف، اللف الأخضر، وكان يطلق عليها "لفة الأمير". وعلى الرغم من أن هاممر يذكر أنه بدءاً من عام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م قد تقرر أن يلبس السادة على رؤوسهم الطربوش الملفوف بالأخضر[٥]، إلا أن المؤكد منه أن الأخضر كان علامة للسادة قبل ذلك.

وقد حصلت حادثة تاريخية، دلت على أن اللف الأخضر كان العلامة الفارقة للسادة:

ففي الوقت الذي كان فيه السلطان أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هـ/١٦٠٣-١٦١٧م) يتأهب لأداء صلاة الجمعة في الجامع، قام سيد من السادة، - كان ضيفاً

(1) Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.6
(2) Saray Teskilati.p.466
(3) Ilmiye Teskilati.p.191
(4) Ogier Ghiselin De Busbeg/Turkiyeyi Boyle Gordum. Hazirlayan: Aysel Kurtoglu.- Istanbul: Tercuman, 1001 Temel Eser.p.57
(5) Hammer:7/224; Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.11.

على شخص من أتباع نصوح باشا يدعى جبرائيل، وراودت زوجته السيد المذكور -، ورمى بعمامته الخضراء في وسط الجامع، قائلاً:

"سيدي السلطان، أنت سلطان آل عثمان، أنت ظل الله. ما هذا الظلم، يقوم بعض من الأجلاف ويتسمون بأسماء الملائكة المقربين من الله تعالى، ويتجرأون على اقتراف أنواع المفاسد. فلا أدري أرفع شكواي إلى الله تعالى ممن؟"(١).

وبناءً على هذه الحادثة فلما رجع السلطان إلى إستانبول وفي أول جمعة بعدها (١٣ رمضان ١٠٢٣هـ/١٧ أكتوبر ١٦١٤م) أعدم نصوح باشا.

وفي إحدى مجموعات القوانين العثمانية غير معلومة التاريخ والمؤلف، وبعد إيراد التعريف الصحيح بالسيد ذكر: ".. لكن هناك بعض الناس، ليسوا بسادة على الصحيح، وليست بأيديهم شجرتهم ولا حجتهم، ويضعون العمامة على رؤوسهم في الأماكن النائية قائلين "نحن سادة"، معللين بذلك دفع رسم الأغنام. فهؤلاء في الحقيقة ليسوا بسادة. وبناءً على ذلك فإن لم تكن بأيديهم تمسكاتهم وشجراتهم، يؤخذ منهم رسم الأغنام بموجب القانون"(٢). مشيراً في ذلك إلى أن لف العمامة الخضراء خاص بالسادة. والحكم الصادر إلى أمير قيصري(٣) في صفر عام ٩٧٣هـ/أغسطس ١٥٦٥م يبين أن الأخضر علامة للسادة الصحيحين(٤).

وعلى الرغم من عدم معرفة التاريخ المؤكد الذي بدأ السادة فيه باستخدام اللون الأخضر في الدولة العثمانية، إلا أنه يمكننا القول بأنه بدأ ذلك من العهد

(1) Hammer:8/156-157
(2) Kavanin-i Kadime-i Osmaniye. Istanbul Universitesi ktp.TY.no.1807. 33/a.
(٣) قيصري: مدينة قديمة، فيها كثير من الآثار السلجوقية. وهي الآن ولاية تركية تقع في جنوب شرق العاصمة أنقره بمسافة ٦٥٠ كلم تقريباً [المترجم]
(4) Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.11.

الأول:

وكما رأينا في مبحث الصكوك العربية، فإن ذكر العلامة الخضراء في الحجج العثمانية، يمتد حتى إلى أواخر القرن التاسع الهجري. فبالقدر الذي استطعنا فيه الوقوف عليه تبين لنا أنه قبل تعيين بغدادي زاده (صفر ٩٨٠هـ/ربيع الثاني ٩٨٤هـ/١٥٧٢م) نقيباً ثالثاً للأشراف في الدولة العثمانية لم يأت ذكر في حجج السيادة العثمانية عن وضع العلامة على الرأس. إلا أن هذا النقيب قد أدرج في الحجج العربية للسادة التي أصدرها مسألة وضع الأخضر على الرأس، علامة خاصة للسادة.

وحجج السيادة التي تحمل هذه الخصائص والقدر الذي وقفنا عليها، فإن أولها صدرت في ٢٧ جمادى الآخرة ٩٨٢هـ/١٦ أيلول ١٥٧٤م. وفي الشطر الأخير من الحجة وردت عبارة: ".. ثم جوز الحاكم.. وضع العلامة على رأسه لوجود سيادة جدّه مستوراً في الدفتر السلطاني"[١]. والنقيب المذكور قد أجاز بتلك الحجة للسيد أحمد بن السيد أركد من توابع قره عيسالي بوضع العلامة (العمامة) الخضراء على رأسه، بعدما تبينت له سيادته في الحجة. وهذا الحكم يبين إدراج مسألة وضع العلامة الخضراء في الحجج، بعد نشأة مؤسسة النقابة [في الدولة العثمانية] بثمانين ونيف سنة.

وفي حجة أخرى للسيادة، صدرت من النقيب المذكور أيضاً، بعد سنة من الحجة السابقة وعلى غرارها في لغتها وطرازها، أشير فيها إلى العلامة الخضراء. ففي حجة السيادة هذه التي أصدرها النقيب المذكور أيضاً في ٢٥ جمادى الآخرة ٩٨٣هـ/٣ أيلول ١٥٧٥م، والتي حكم فيها بسيادة ذاتي ابن السيد عبد الغني، المقيم في حي صاري موسى بإستانبول، قرر استخدامه للعلامة

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.21.str.10-11 وانظر الوثيقة رقم ١٢ من ملاحق هذا الكتاب.

الخضراء: ".. ثم جوّز الحاكم وضع علامة رأسه.."[١].

وحجة سيادة تركية، مختلفة عن الأخريات من حيث القرار، هي الحجة الصادرة في عهد [السلطان] مراد الثالث في ٢٠ المحرم ٩٩١هـ/١٤ شباط/فبراير ١٥٨٣م وتتحدث أيضاً عن العلامة الخضراء. فالشخص المدعو الحاج محرم بن الحاج موسى، قد وضع العلامة الخضراء على رأسه على الرغم من أن والده لم يضع تلك العلامة. ونتيجة للمحاكمة التي أجريت له، فقد مُنع من وضع العلامة الخضراء؛ بسبب عدم ثبوت سيادته.

والسيد حسين بن محمود أفندي، الذي عُيّن لتفتيش [حجج] السيادة، أحضر السيد المذكور إلى القاضي في المحكمة، وخاطب الحاج محرم قائلاً: "إن والدك لم يضع العلامة، فلماذا أنت تضعها؟ ولماذا أنت تدّعي السيادة؟ فإنني أطالب الشرع بالسؤال في هذا الأمر. فاستُجوب المذكور أمام القاضي، وتبين أن بحر الأنساب (الشجرة) الذي كان بيده كان مزوراً.

ويذكر في هذه الحجة مع لفظ العلامة "الأخضر" أيضاً. وكان المدعى عليه ذكر في القضية أنه استلم بحر الأنساب "من السيد سيف الدين جلبي. وبناءً على ذلك وضعت على (رأسي) العلامة الخضراء"[٢].

وهذه الوثيقة مهمة للغاية من حيث احتواؤها على وضع العمامة الخضراء على الرأس. وكان للآخرين استخدام اللون الأخضر في غير الرأس. إلا أن استخدامه عمامة على الرأس كان خاصاً بالسادة.

وفي نهاية الحجة ".. بناءً على عدم وجود تمسك بيده (حجة) بحسب الشرع

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.20.str.10 وانظر الوثيقة رقم ١٣ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.14.str.12

الشريف فقد سلم المذكور إلى السيد حسين"[١]. يضاف إلى كل ذلك ورود العلامة الخضراء في حجج السيادة الصادرة من معلول زاده في عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م[٢].

ويتضح من كل هذا أن السادة في الدولة العثمانية كانوا يضعون العمامة الخضراء على رؤوسهم؛ للإشعار بأنهم من أولاد الرسول – صلى الله عليه وسلم –، ولعدم التسبب في وضع غير مناسب أو عدم الاحترام والتقدير. ولم يكن عوام الناس يقصرون في التقدير والاحترام إذا ما رأوا هذه العلامة[٣]. وكما صرح بذلك محيي الدين بن العربي في كتابه "فتوحات الغيب" [الصحيح: الفتوحات المكية]، فإن الاحترام لهؤلاء السادة احترام للنبي – صلى الله عليه وسلم –. وفي تفسيره للآية ٢٨ من سورة الأنفال، وشرحه لأوجه الخيانة لله ورسوله يقول:

".. ومن خياناتك لرسول الله [صلى الله عليه وسلم] أنه طلب منك المودة في القربى من أهل البيت. وهو وأهل بيته مساوون في مودتنا لهم. ومن رأى أهل بيته سيئاً (كريهاً) فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – يراه سيئاً؛ لأنه – صلى الله عليه وسلم – من أحد أهل البيت.."[٤]

وبما أن المسلم لا يريد أن يكون في وضع يخون فيه رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فإن احترام السادة وتعظيمهم أمر مطلوب. ولأجل هذا أيضاً لابد

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.21.str.13-14

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.15.str.10 وانظر الوثيقة رقم ١٤ من ملاحق هذا الكتاب.

(3) D'Ohsson: 4/558

(٤) ابن العربي (أبو عبد الله محمد بن علي)/الفتوحات المكية.- بيروت: (د.ت): ٤/١٣٩؛ وفي مودة أهل البيت انظر: سورة الشورى، الآية ٢٣؛ و:
Murad Saricik/Kavram ve Misyon Olarak Ehl-i Beyt.- Istanbul: 1997.p.22-39; 45-61

لهم من التميز بعلامة وحجة عن سائر الناس.

ز- تخصيص الرواتب للسادة

نحن نعلم أنه كان يدفع للسادة رواتب في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – وفي الفترة الأخيرة من العهد العباسي، وفي عهد السلاجقة الكبار، وسلاجقة الأناضول[١]. كما أنشئت للسادة أوقاف في عهد الزنكيين والأيوبيين والمماليك[٢]. والموقف من السادة في الدولة العثمانية في عهود السلاطين الأول: عثمان وأورخان ومراد الأول إيجابي.

وفي المرسوم الذي بعثه السلطان علاء الدين إلى عثمان غازي في مسألة تمليك ديار سوغوت[٣]، وصّاه فيه أن مراعاة مصالح السادة (تثبيت المصالح وترتيب الإعاشة) زاد للآخرة[٤]. وذُكر في صك التمليك ذاته بضرورة استدرار الرزق (الإيراد المستمر، الراتب) وتوفير أسباب المعيشة ووجوه الانتعاش لهم. والاستدرار هو مخصص متنقل من جيل إلى جيل[٥]. وبناءً على ذلك فإن استدرار الرزق يعني التوصية بتخصيص رواتب مستمرة للسادة ؛ لتوفير عيشهم وتأمين ورادات لهم. ونحن نعلم أنه كان في الفترة العثمانية الأولى وفي عهد مراد الأول كان يدفع للمشايخ والعلماء العطايا دون مقابل، وكان يتم تكريمهم بالمنح السنية[٦]. ولهذا السبب فإن السادة قد هاجروا إلى البلاد العثمانية.

---

(١) انظر في هذا الموضوع المباحث الخاصة بالنقابة في تلك الدول من هذا الكتاب.

(٢) انظر في هذا الموضوع المباحث الخاصة بالنقابة في تلك الدول من هذا الكتاب.

(٣) سوغوت: أولى البلدات التي أقام فيها العثمانيون أثناء هجرتهم إلى الأناضول. وهي بلدة واقعة في غرب الأناضول بين ولايتي أسكي شهر وبيله جيك في الوقت الراهن. [المترجم]

(٤) منشآت سلاطين: ٥١/١

(5) Turkiye Selcuklulari.p.57

(٦) دوحة النقباء. ص ٧

ويربط أوزون جارشلي بين تأسيس الزاوية الإسحاقية وبين تشكيل أول نظارة للسادة. وتوجد هنا إشارة إلى العلاقة بين الأوقاف وبين السادة[١].

أما مراد الثاني فكان يوزع[٢] على السادة الموجودين في المدينة التي يوجد بها ألف فلوري كل سنة[٣]. وكان السلطان محمد الفاتح قد أرسل سبعة آلاف ذهب من أموال الغنائم بعد فتح إستانبول إلى أهالي مكة والمدينة بما فيهم السادة[٤].

إلا أننا لم نعثر على وثيقة صريحة تبين دفع الرواتب إلى السادة في الفترة الأولى [من العهد العثماني].

ومن أسباب تخصيص الرواتب للسادة أيضاً كونهم لا يأخذون الزكاة. فهؤلاء الناس الذين لا يأخذون الزكاة، كان يجب تخصيص سهم من الغنيمة والفيء بحسب الآيات القرآنية[٥]. وكان ذلك السهم هو خمس الخمس من الغنيمة والفيء[٦]. يضاف إلى ذلك أن الأحاديث الشريفة تحرم الزكاة (الصدقة) على آل الرسول[٧].

---

(1) Ilmiye Teskilati.p 164

(٢) عاشق باشازاده. ص ١٩٦-١٩٧

(٣) فلوري: الصك الذهبي المضروب في فلورنسا قبل القرن الحادي عشر الميلادي. والاسم الذي أطلقه العثمانيون على النقود الذهبية المصكوكة في البلاد الغربية. Osmanli Tarih Lugati.p.114

(٤) منشآت سلاطين: ٢٣٢/١، ٢٣٣-٢٦٦

(٥) انظر المبحث الخاص بالآيات المتعلقة بالسادة من هذا الكتاب. والآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٦) الصواعق. ص ١٤٣.

(٧) البخاري، وجوب الزكاة، ١٠ (١٣٥/٢)، المواهب: ٤٥٢/١

وفي التقرير المقدم إلى كمانكش قره مصطفى باشا بين السنوات ١٠٤٧-١٠٥٠هـ/١٦٣٧-١٦٤٠م[١] تحت مسمى مصالح المسلمين، كان قد ركز فيه على تخصيص مصروقات يومية أو رواتب للسادة من الأوقاف والمجمعات الخيرية، حسب أوضاعهم:

"يبين الأوضاع الخاصة بآل الرسول: وهم من هم على النسب الصحيح. وبأيديهم شجراتهم الصحيحة. وليس من المقبول أبداً أن يتذلل هؤلاء، فيشتغل بعضهم دلالاً، وبعضهم معجنًا، وفي غيرها من المهن. وإن كان فخر هؤلاء بالفقر. إلا أن على أصحاب الغنى أن يخصصوا أوقافاً وخيرات، يدفع منها على هؤلاء حسب وضعهم ومطلبهم. ففي الوقت الذي يوجد فيه هؤلاء [السادة] فليس من المقبول دفعها لغيرهم. إذ إنه إذا عُلم نسب شخص من السباهية [الفرسان]، يشفق عليه بأنه "من نسل الشخص الفلاني" ويدفع له راتب. فلماذا لا يتم تعظيم آل الرسول [صلى الله عليه وسلم]. ويجب إكرام العلماء والسادات في عهد الوزير الأعظم، حتى تكون العاقبة خيراً إن شاء الله بلطفه"[٢].

فكما اتضح فإن الأساس هنا هو حماية السادة من المهن الدونية، وتخصيص رواتب لهم من الأوقاف؛ بغية تعظيمهم. وكما بين التقرير فإن المسألة هنا هي منح بعض الامتيازات [للسادة]، كالإعفاء من الضريبة لذرية بعض الأشخاص المهمين وتخصيص رواتب لهم[٣].

---

(1) Yucel, Yasar/Osmanli Devlet Teskilatina Dair Kaynaklar.- Ankara: 1988.p.2

(2) Osmanli Devlet Teskilatina Dair Kaynaklar.p.92, 93; Kitab-i Mesalih'il-Muslimin; nsr. Yasar Yucel.-Ankara: 1980.p.67

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu Tahrir.no.137,2/b-3/a

15. ve 16.Asirlarda Osmanli Imparatorlugunda Zirai Ekonominin Hukuki ve Mali esaslari.p,278

وورد في دفتر للرؤوس [في الأرشيف العثماني] خاص بعام ٩٨٧هـ/١٥٧٩-١٥٨٠م "أن مولانا أبا النقيب الذي أصبح نقيباً للأشراف في تونس، قد أرسل خطاباً، أنه بناءً على فقر حال السيد محمد بن قاسم – المخصص له خمس آقجات من جراية القسطنطينية –، فقد طلب رفع مخصصه. وبناءً على ذلك فقد أُمر رفع مخصصه، بحيث يصبح مجموعه عشر آقجات"(١).

وكما هو معلوم فإن "رؤوس"، يطلق على الورقة التي تبين إنهاء معاملة كافة موظفي الدولة ممن لهم راتب من الأوقاف أو الخزينة. وكان يستثنى من هذا الراتب الوزير، وأمير الأمراء، وأمير السنجق، وأصحاب [أراضي] تيمار وزعامت(٢). وبما أن بيرولدو [أمر] هنا قد جرى الحديث عنه، فقد تقرر رفع المخصص المذكور في الديوان الذي عقد بعد العصر، فدون ذلك في إحدى الدفاتر التي كان تدون فيها تذاكر رؤوس من أقلام الديوان الهمايوني(٣). وكما اتضح مما سبق فإن يومية (راتب) هذا السيد الفقير قد رُفع من خمس آقجات إلى عشرة. وقد جرى ذلك من خلال خطاب العرض الذي كتبه قائممقام نقيب الأشراف في تونس في ذلك الوقت إلى الصدر الأعظم. وعلى الرغم من أن الجهة التي تدفع الراتب غير مذكورة هنا، إلا أنه على الأغلب كان يدفع من خزينة الأوقاف(٤).

وكما اتضح هنا وسيتضح في الوثائق الآتية أن تقييد الرواتب لكل السادة لم يكن واقعاً. وكان لابد من وجود سبب كالحاجة والفقر؛ حتى يخصص الراتب أو أي مخصص آخر(٥).

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Kepeci. Ruus.no.236

(2) Osmanli Tarih Lugati.p.286

(3) Osmanli Tarih Lugati.p.160, 287, 337

(4) Osmanli Tarih Lugati.p.287-288

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade Dahiliye.no.3627, 19179

ونشاهد في الكثير من الحالات، تخصيص الرواتب للسادة والفقراء والمحتاجين[١] من أموال جمارك إستانبول التي كانت معدودة من الفيء.

فقد كتب الحكم [الأمر] الآتي لأمين جمارك إستانبول في أواخر شهر المحرم عام ١١٠٩هـ/أواسط شهر تموز ١٦٩٧م في عهد مصطفى الثاني (١١٠٦-١١١٥هـ/١٦٩٥-١٧٠٣م):

"**حكم لأمين جمرك إستانبول:**

لقد قدم السيد عثمان - زيد شرفه وهو من السادة الكرام - معروضاً إلى جيشي الهمايوني [السلطاني]، ذكر فيه أن الراتب المقيد له بمبلغ خمس آقجات من أموال جمرك إستانبول، يراد أخذه منه. ونظراً لأنه طلب حكمي الشريف في هذا الصدد، بناءً على وضعه واستحقاقه لذلك، فقد جرى الاطلاع على دفتر حسابات الأناضول، وتبين أنه كان قد خصص له راتب بمبلغ خمس آقجات من الجمرك المذكور، ولذلك فقد جرى قيده على الوجه المشروح بما يستحق للراتب المذكور، بناءً على أنه من [أفراد] جيشي الهمايوني، ومن مقتضى أمري دفع المبلغ المذكور إليه. سنة ١١٠٩ في أواخر المحرم"[٢].

فقد تبين هنا أنه بناءً على الشكوى المرفوعة إلى مصطفى الثاني في تخصيص خمس آقجات راتباً يومياً إلى السيد المذكور من جمرك إستانبول، أصدر حكمه الشريف (فرمانه) بذلك.

وكان يتم تدوين كافة الأوامر (الفرمانات) في دفاتر المهمة حتى عام ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م. إلا أنه بعد هذا التاريخ بدئ بتسجيل الدعاوى الشخصية في

---

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.127

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Sikayet Defteri.no.25.p. 264 وانظر الوثيقة رقم ٢٧ من ملاحق هذا الكتاب.

دفاتر الشكاوى[1]. وهذا النص من الفرمان قد اقتبسناه من دفتر الشكاوى رقم ٢٥.

بل إن هناك دفاتر خاصة تتعلق برواتب السادة الذين كانوا يستلمون الرواتب، كانت تدون من لدن أمناء جمارك إستانبول[2]. ودفتران من تلك الدفاتر مما عثرنا عليهما، يتعلقان بعهد محمود الأول وأحمد الثالث.

والراتب اليومي والشهري الذي كان يدفع للسادة من أموال جمرك إستانبول، كان يبدأ تدوينه من غرة رمضان وحتى نهاية شعبان للعام القادم أي حتى غرة رمضان القادم، وكان يعرض دفتردار [مدير حسابات] الأناضول مجموع تلك المبالغ على الوزير الأعظم، كما نرى ذلك في المثال الآتي:

"أعرض على جنابكم:

بطيه دفتر المخصصات المالية للسادة من جمرك إستانبول المدون من لدن إدارة حسابات الأناضول مجدداً. فلما حسبناها من غرة رمضان الشريف لعام ١١٤٣هـ/١٧٣١م وإلى غاية شهر شعبان ١١٤٤هـ وصل مجموع الرواتب اليومية والشهرية ١٤ يوك [حملاً][3] وثلاثة آلاف وثلاثمائة آقجة صحيحة. فإذا نمى ذلك إلى علمكم واطلعتم على مضمونه، فإن أمين الجمرك المذكور الحاج محمد آغا سوف يضم تلك المبالغ إلى حسابات عام ١١٤٣هـ. والأمر لسيدي جناب السلطان، صاحب الدولة والعناية. التوقيع"[4].

وقد تضمن المعروض المذكور في أعلاه شرحاً من الوزير الأعظم هو: "صدر

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.88

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف BA.Mad.no.2350; BA.Mad.no 2349

(٣) يوك [حمل] يساوي مائة ألف آقجه. Osmanli Tarih Lugati.p. 371

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف BA.Mad.no.2349.p.69

الأمر بموجب ملخَّصه. سنة ١٤٥ [١١٤٥هـ/١٧٣٣م، الصف الرابع]. وبذلك وضح قراره. ووضع على الجانب الأيمن من المعروض علامة صح[١]، التي تدل على أنها صحيحة.

وكما اتضح من هذا فإن المبالغ التي استلمها السادة من جمرك إستانبول من بداية رمضان لعام ١١٤٣هـ (مارس ١٧٣١م) وحتى أواخر شعبان ١١٤٤هـ (أواخر يناير ١٧٣٢م) قد ذكر في نهاية الدفتر. ومجموع تلك المبالغ قد وصل إلى مليون وأربعمائة وثلاثة آلاف وثلاثمائة آقجه.

ويتضح لنا أيضاً تخصيص مبالغ للسادة من "الخرج الخاص"[٢] أي الأموال الخاصة بمصروفات القصر التي كانت تخزن في خزانة، كانت تصرف لهم في وقت الحاجة. وكان يطلق عليها "مواجب"[٣].

وقد وصلت إلينا حتى يومنا هذا مذكرة[٤] مؤرخة في ذي القعدة عام ١٠١٥هـ (فبراير ١٦٠٧م) تبين صرف مبلغ ٢١٢٠ آقجه لأمين الخرج الخاص، للسادة المحبوسين في سجن يدي قلعة. وعلى الأغلب أنهم سجنوا فيه بسبب عدم دفعهم للديون التي كانت عليهم.

إن المراسيم (الفرمانات) التي أعدت لدى العثمانيين للتوظيف أو التعيين في خدمة أو تخصيص راتب أو لقب أو وسام أو إعفاء عن شيء أو امتياز لشخص، يطلق عليها البراءة[٥]. وصدرت براءات أيضاً لتخصيص رواتب للسادة. منها

(١) حول معنى علامة صح انظر: Osmanli Tarih Lugati.p. 344-345

(٢) حول معنى الخرج الخاص انظر: Osmanli Tarih Lugati.p.136; Tarih Deyimler: 1/527

(٣) مواجب: أي الراتب الشهري انظر: Develioglu..p.756

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.24.

(5) Osmanli Tarih Lugati.p.45, 111

البراءة الصادرة في ٦ جمادى الأولى ١٠٣٠هـ (الأول من مارس ١٦٢١م):

"إقتضى الأمر الشريف العالي ما يلي:

إن صاحب هذا التوقيع رفيع الشأن وناقل الفائدة البليغة مكرمة العنوان من السادات الكرام ومن أولاد العلماء، وهو من قدوة السادات وعمدة السعادات السيد صنع الله بن مولى علي – زيدت سيادته –، حيث عُرض علينا، فتم تخصيص راتب له من واردات مقاطعة قلبوز في كلي بولي. وفي الوقت الذي كن متصرفاً فيه في المخصص المذكور، بدلاً من والده مولانا علي الذي تنازل له عنه، فقد خصصنا له من سنة ثلاثين وألف غرة جمادى الآخرة مبلغ عشر آقجات راتباً يومياً، ومنحتُه هذه البراءة – سعادة آيات ومسرات –، وأمرتُ بأن يتوجه بعد اليوم لاستلام عشر آقجات من واردات مقاطعة ماهي قلبوز من أمينها، من كان هذا الأمين، ويتصرف فيه. ولا يمانعه أحد في ذلك ولا يزاحمه عليه. وليعلم الجميع بذلك ويعتمدوا العلامة الشريفة. تحريراً في يوم السادس من شهر جمادى الآخرة، سنة ثلاثين وألف في مقام القسطنطينية المحروسة"[١].

وكما اتضح مما سبق فقد خصص للمذكور السيد صنع الله مبلغ عشر آقجات راتباً يومياً من مقاطعة ماهي قلبوز[٢]، بدلاً من والده، اعتباراً من تاريخ تصدير البراءة. وصورة البراءة المذكورة صدقت في الجانب الأيمن من أعلاه من قاضي كلي بولي خليل بن مصطفى. وكانت كافة البراءات والمراسيم (الفرمانات)، والأوامر، والأحكام، والبلاغات الواردة من مركز الدولة، تصدق من قاضي المكان المعني، بعد أن يقوم بإجراء تدقيق فيها، هل هي صحيحة أم مزورة، ثم تدون في

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.26 وانظر الوثيقة رقم ٢٤ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) لم يتضح للباحث هذه المقاطعة، لكن على الأغلب أنها في منطقة كلي بولي.

سجلات ملخصات القضاة[١].

ودون على ظهر تلك البراءة، حجة من قاضي كلي بولي خليل بن مصطفى في أواسط ربيع الأول ١٠٣١هـ/أوائل يناير ١٦٢٢م، تفيد أنه قد دفع للسيد صنع الله أفندي المقيم في كلي بولي عشرة آلاف وستمائة آقجه، محسوباً لعام ١٠٣٠هـ. ويطلق على هذا النوع من الحجج التي تدون على ظهر ورقة أخرى اسم "الحجة الظهرية"[٢].

ومن صور براءات رواتب السادة أيضاً، البراءة التي أصدرها محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩م/١٦٤٨-١٦٨٧م) في شهر شعبان من عام ١٠٥٨هـ[٣]. فقد تضمنت صورة هذه البراءة في أعلاها عبارة "يحسب له" بخط محمد الرابع. وقد منحت هذه البراءة للسيد محمد المقيم في بورصا، بناءً على براءة قديمة كانت بيده، وطلب تجديدها من إستانبول. وتلك البراءة المجددة تفيد تخصيص خمس عشرة آقجة للسيد المشار إليه من مقاطعة ميزان حرير[٤] في بورصا. وصورة البراءة الممنوحة للسيد المذكور، قد صدقت من لدن مصطفى الأختري، وهو القسام العسكري التابع لقاضي عسكر إستانبول، والذي كان يعمل على تقسيم الأمور العسكرية في بورصا. وهذا التصديق يدل من جهة أخرى نسبة السادة إلى الفئة العسكرية.

---

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.324

(2) Develioglu.p.1401.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ali Emiri.no.2351. وانظر الوثيقة رقم ١٥ من ملاحق هذا الكتاب.

(٤) كان يوجد في إستانبول قلم [مكتب] خاص بمقاطعة ميزان حرير، تابع لإدارة حسابات الأناضول. وهذا القلم كان يعمل على حسابات الضرائب المأخوذة على الحرير. للتفصيل انظر: Osmanli Tarih Lugati.p.227

وقد دونت على ظهر البراءة المذكورة الحجة الظهرية، التي تفيد تسليم المبلغ السنوي المخصص للسيد المذكور من مقاطعة ميزان حرير في بورصا بموجب البراءة وفي حضور الشهود(١).

ويوجد في متناول يدنا صورة حجة أخرى منحت من محمد الرابع إلى شخص يدعى السيد يحيى من المقاطعة المذكورة في ١٠٦٢هـ/١٦٥٢م، تفيد بتخصيص راتب له، وخلفها حجة ظهرية(٢).

وصورة براءة ثالثة خاصة أيضاً بتخصيص راتب لسيد، تتعلق بتخصيص عشر آقجات راتباً يومياً من واردات مقاطعة ماهي قليوز في كلي بولي لابنة علي أفندي من السادة. وقد صدرت هذه البراءة من لدن [السلطان] محمد رشاد الخامس (١٣٢٧-١٣٣٧هـ/١٩٠٩-١٩١٨م) في ٦ جمادى الثانية ١٣٠٠هـ/١٦ ديسمبر ١٨٩٢م(٣).

لقد جرت تغييرات في النظام البيروقراطي للدولة العثمانية بعد عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، وأصبح تخصيص الرواتب للسادة يتم من خلال إرادات [المراسيم السلطانية]. فقبل هذا التاريخ كان يتم تلخيص الموضوع الذي يراد عرضه على السلطان ثم يعرض، وكان يطلق على هذا الملخص "مذكرة العرض" أو التلخيص. وكان كاتبه هو الملخِّص. فيقرأ السلطان الملخَّص، ويدون رأيه حول المسألة في أعلاه بشكل مختصر. وكان يطلق على هذا الخط "الخط الهمياوني". أما بعد عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م فإن "مذكرات العرض" بدأت تكتب

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ali Emiri.no.2351

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ali Emiri.no.1813

(٣) من الواضح أن هذا التاريخ خطأ؛ إذ إنه قبل السلطان محمد رشاد. ونظراً لعدم إدراج المؤلف لرقم الوثيقة، فلم يستطع المترجم من التأكد من التاريخ [المترجم].

مخاطباً به الكاتب الرئيس الخاص للسلطان (سركاتب شهرياري). وهذا الموظف كان يقوم بدوره بقراءة المذكرة على السلطان، ثم يدون بشكل مائل في أسفل المذكرة ما سمعه من السلطان شفاهة، مخاطباً به الصدر الأعظم. فأطلق على هذا "إرادة". وكان مقتضى الإرادة يجرى من لدن الصدر الأعظم. وقد استمر هذا الشكل حتى عهد المشروطية [١٢٩٣-١٣٢٦هـ/١٨٧٦-١٩٠٨م]. أما بعد المشروطية، فقد اكتفى السلاطين بالتصديق فقط على القرارات الصادرة من مجلس الوكلاء [الوزراء]. وأطلق على هذا التصديق أيضاً إرادة. وقد استمر هذا الشكل حتى انقراض الدولة العثمانية.

ونحن نرى في وثيقة مسجلة في تصنيف إرادة/أوقاف بالأرشيف العثماني تطبيقاً لما سبق توضيحه قبل قليل. حيث لُخص "خطاب إنهاء" من لدن "مكتوبي الصدر العالي" [سكرتير الصدر الأعظم]، ورد من ناظر الأوقاف الهمايوني، فقدم المذكور ملخصاً للخطاب إلى الصدر الأعظم. وبعد أن أرسل الصدر الأعظم الملخص المذكور إلى الكاتب الرئيس الخاص للسلطان، صدرت الإرادة. وندرج فيما يلي التلخيص والإرادة:

"سني الهمم كريم الشيم صاحب الدولة والعناية والعاطفة والأبهة حضرة سيدي؛

وكما يستفاد من التقرير المقدم من ناظر الأوقاف الهمايوني سعادة بكر آغا؛ بغية اطلاع جنابكم عليه، فإن الداعي لكم الشيخ محمد أفندي، الذي كان نقيباً للأشراف في مكة المكرمة ثم صرف النظر عن نقابته بسبب كبر سنه، قد تحدث عن وضعه المادي في معروضه المقدم إلى جناب السلطان، طالباً تخصيص راتب له، ولدى تحويل الموضوع إلى نظارة الأوقاف، تبين أن له راتباً من منطقة الشام الشريف بمبلغ ١٥٠ آقجه. ومراعاة لوضعه واستجابة للاستدعاء الذي قدمه، فإنه يمكن توجيه راتب مناسب إليه، أو تخصيص راتب له من مكان آخر شاغر.

وأمر ذلك منوط بالإرادة السنية. والحقيقة أنه بالنظر لكونه كبيراً في السن، ويحتاج إلى الإشفاق عليه من جنابكم، من خلال ما تحقق لنا وأفادت به الاتصالات التي جرت في هذا الخصوص، وبحسب خطاب الناظر المشار إليه، فيمكن تخصيص راتب له من المنطقة المذكورة. وإذا صدر أمركم الكريم في هذا الصدد فإنه سيتم تنفيذه على الوجه المقتضي. وتم تقديم هذا المعروض على جنابكم سيدي"(١).

وكما يتضح من العناوين الواردة في بداية هذه الوثيقة، فإن ما تم تلخيصه وتقديمه إلى الصدر الأعظم، قرئ ذلك على السلطان من لدن الكاتب الخاص للسلطان مع مذكرة الصدر الأعظم، وصدرت الإرادة السلطانية بذلك من خلال عشرة أسطر، دونها الكاتب المذكور في أسفل الوثيقة بشكل مائل، موجهاً إلى الصدر الأعظم على النحو الآتي:

"أعرض عليكم،

إن هذه المذكرة السنية الواردة من جنابكم، وكذلك التقرير المبارك الوارد من ناظر الأوقاف، قد تم تقديمه على جناب السلطان، الذي أحاط علماً بما فيه. وبناءً على إشعاركم السامي، المتضمن استحقاق المذكور للعطف السلطاني عليه، فأصدر أمره الكريم بتخصيص راتب إليه من المنطقة المذكورة. وقد أعيد التقرير المذكور إلى جنابكم للعمل بمقتضاه. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان"(٢).

وبذلك فقد خصص راتب إلى السيد المذكور قائممقام نقيب الأشراف المعزول، حسب طلبه بإرادة [مرسوم] من السلطان، آمراً الصدر الأعظم بتنفيذه. وكان في

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade-Evkaf.no.1017

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade-Evkaf.no.1017

الأصل أن يوجد ملحق (مذكرة) موجه إلى الكاتب الخاص للسلطان مع هذه الوثيقة المقدمة إليه؛ إلا أن الوثيقة خلت من ذلك.

وكان يتم أيضاً تقديم الأعطيات إلى السادة من خلال الإرادات [المراسيم] السلطانية. كما نجد من أمثلتها الإرادة الصادرة في جمادى الأولى ١٢٧٦م/نوفمبر ١٨٥٩م في عهد عبد المجيد الأول (١٢٥٥-١٢٧٧هـ/١٨٣٩-١٨٦١م).

فقد قدمت مذكرة من ناظر أوقاف ذلك العهد إلى مجلس والا[1]، الذي ناقش من خلال تلك المذكرة وضع إسحاق أفندي، أخ نقيب الأشراف في مكة المكرمة لذلك العهد، وبناءً على استحقاقه لعطية سنية [من السلطان]؛ بسبب كونه من السادات الكرام المستحقين للعطف السلطاني، وذلك بتقديم ٢٥٠٠ قرشاً من خزينة الأوقاف السلطاني. فتقرر في الجلسة تقديم ١٧٥٠٠ قرشاً إليه مما تقرر سابقاً مع إضافة ٢٥٠٠ قرشاً. وصدر ذلك بمحضر من مجلس والا، قُدم لموافقة الصدر الأعظم عليه.

فقام كاتب الصدر الأعظم بتلخيص الموضوع وتقديمه إلى الصدر الأعظم. فاطلع عليه وقرر الموافقة عليه، فقدم الموضوع مع مذكرته إلى الكاتب الخاص للسلطان، الذي قرأه على السلطان عبد المجيد، ودوّن قراره بالموافقة عليه في أسفل المعروض بشكل مائل، مخاطباً به الصدر الأعظم على النحو الآتي:

"أعرض عليكم،

أن المذكرة السامية لجنابكم مع المحضر قد تم عرضه على جناب السلطان.

---

(١) مجلس والا الأحكام العدلية: أنشئ في عام ١٨٣٧م [١٢٥٣هـ] في عهد محمود الثاني. ووسعت صلاحياته في عام ١٨٦١م، وألغي في عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م في عهد السلطان عبد العزيز، وأنشئ بدلاً منه شورى الدولة. انظر: Osmanli Tarih Lugati.213, 326

وأفيدكم أن إبلاغ العطية السنية التي سبق ذكرها إلى عشرين ألف قروش قد صدرت الموافقة عليه من جناب السلطان. وأن الأوراق المرفقة بطيها قد أعيدت إليكم. وذلك لإحاطتكم علماً بها. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان. في جمادى الأولى سنة ١٢٦٦هـ"[١].

وهناك أمثلة أخرى بتخصيص العطية السنية للسادة من خلال الإرادات[٢].

إن تخصيص الرواتب بالإرادات لم يكن يتم فقط لآل الرسول؛ بل كان يتم أيضاً لذرية الصحابة الكبار. من ذلك الإرادة الصادرة في شهر رجب ١٢٥٩هـ/تموز ١٨٤٣م في عهد عبد المجيد الأول (١٢٥٥-١٢٧٧هـ/١٨٣٩-١٨٦١م)، الخاصة بتخصيص راتب شهري للشيخ عبد الهادي والشيخ سعيد، من ذرية عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه –، بناءً على الوضع المفقر الذي كان يمر بهما، واحتراماً لجدهما الأمجد[٣]. ومن الوثائق الموجودة في متناول أيدينا أيضاً، الملخص المعروض على الصدر الأعظم من لدن سكرتيره، الموضح تخصيص راتب للحاج محمد أفندي يني شهر لي، من السادة المقيمين في مكة المكرمة فترة طويلة. وبناءً على توصيل هذا الملخص إلى القصر، فقد صدرت إرادة [مرسوم] سلطاني، بمنح خمسمائة قروش إلى [المذكورين] من ذرية عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه –، وتقديم ألفين وخمسمائة قروش عطية سنية لمحمد أفندي المذكور، مع تخصيص راتب له في حال وجود شاغر[٤].

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Iradeler.no.4798

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Iradeler.no.27148 (1275H.); Irade,Meclis-i Vala.no.20122 (1278H.); Irade,Sura-i Devlet.no. 159 (1285H.)

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade-i Dahiliye.no.3900 (Recep:1259)

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade-i Dahiliye.no.3900

ومن الأمور التي جرت أيضاً في تخصيص رواتب للسادة، انتقال ذلك إلى دفاتر طابو تحرير[١].

ومن الأمور المذكورة في الإرادات في مسألة تخصيص رواتب للسادة، التركيز على ذكر: احتراماً لجدهم، وتقديراً لسيادتهم، ومراعاة لأوضاعهم المعيشية المزرية، ووجود عدد كبير من الأولاد ومن يعيلهم من أفراد الأسرة، وعدم سماح سنهم بالعمل، وأهمية الحصول على دعوات الخير من هؤلاء السادة الأبرار.

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Tapu-Tahrir.no.660.p.260-261

الفصل الثالث

آلية العمل في مؤسسة النقابة



الفصل الثالث

آلية العمل في مؤسسة النقابة

١- كيفية تعيين نقيب الأشراف

أ- أولى تعيينات النقباء العثمانيين ومراسم تعيين نقباء الأشراف

وكما هو معلوم فإنه أثناء تأسيس نظارة السادة في عهد يلدرم بايزيد، لا يعلم إن كان الناظر الأول السيد علي وابنه زين العابدين، قد مُنحا براءة أثناء تعيينهما في هذه النظارة، أو هل جرت مراسم تعيين بهذه المناسبة أم لا؟[١]. إلا أن المعروف أن السيد علي وابنه حسينيان. وأنهما عالمان فاضلان[٢]. وكما سيتضح ذلك في نقباء الأشراف الآخرين فإن تعيينهما لم يكن محدوداً بزمن. بل انتهى عملهما من هذه الوظيفة مع وفاتهما.

ولما شكلت مؤسسة النقابة في عهد بايزيد الثاني بشكلها الجديد (٩٠٠هـ/١٤٩٤م) فقد منح السيد محمود لقب نقيب الأشراف لأول مرة، ودوّن ذلك في مرسوم النقابة الصادر بهذا الخصوص[٣]. وهذا اللقب قد منح له بناءً على طلبه، وأصبح وسيلة للتبجيل[٤].

وعلى الرغم من تقديم مرسوم إليه أثناء تكليفه بالنقابة، إلا أنه لا توجد لدينا معلومات حول كيفية المراسلة والمراسم التي جرت بهذا الخصوص. وكما هو معلوم فإن البراءة كانت تمنح للتعين في وظيفة أو القيام بخدمة. فإذا أصبح

(١) عطائي، ص ١٦١، ١٧٦؛ تقويم التواريخ. ص ٢٠٦

(٢) تذكرة لطفي. ص ٥٢

(٣) دوحة النقباء. ص ٨؛ تقويم التواريخ، ص ٢٠٦

(٤) عطائي. ص ١٧٦

التعيين لوظيفة كبيرة، فإن البراءة يطلق عليها حينئذ "منشور"[١] [مرسوم]. وإذا نظرنا إلى استخدام المصادر في تعيين أول نقيب الأشراف لفظَ المنشور، بدلاً من البراءة، اتضح لنا أن ذلك يدل على المكانة العالية لهذه الوظيفة.

وعلى الرغم من عدم وجود معلومات كافية عن حفل تعيين محمد محترم أفندي[٢] الطاشكندي الأصل، ممن عين في النقابة بعد أول نقيب الأشراف (٩٤١هـ/١٥٣٤-١٥٣٥م)، وهو حسيني النسب وعالم فاضل، إلا أن الاحتمال الوارد بقوة تعيينه مثل من سبقه في هذا المنصب. إلا أن هذا النقيب قد فاق على من سبقه بالتزي بلباس خاص مع أركان الدولة الآخرين[٣]، يضاف إلى ذلك أنه بسبب زوال ما شاب نسبه من مقولة، فقد رُفع راتبه إلى مرتبة رواتب الموالي، وغطي حصانه بستارة خاصة تسمى الغاشية على غرار أحصنة الموالي أيضاً[٤]. ويذكر أن معلول زاده لما عين في منصب النقابة كان قد ألبس الخلعة[٥].

وقد اتضح أنه مع تعيين هذا النقيب قد جرت بعض التجديدات في مؤسسة النقابة.

فقد ذكر عزي في تاريخه تعيين نقيب الأشراف في أواسط القرن السابع عشر الميلادي على النحو الآتي:

".. في اليوم الثامن والعشرين من الشهر المذكور (ذي القعدة) قد جرى تعيين السيد محمد زين العابدين آل محمود أفندي الحسيني في منصب النقابة

---

(١) حول كلمة المنشور انظر: Osmanli Tarih Lugati.45, 111

(٢) مجدي، ص ٢٤٦؛ عطائي، ص ١٦١؛ Ilmiye Teskilati.p.166,177

(٣) رياض النقباء. ٤/أ.

(٤) رياض النقباء. ٤/أ؛ Ilmiye Teskilati.p.94

(٥) مستقيم زاده سليمان سعد الدين/دوحة المشايخ. إستانبول: (د.ت). ص ٣٠

الجليل، وهو من النسل الطاهر المسلم بالفضائل الباهرة، الذي كان قد شُرف بصدارة الروم [المشيخة الإسلامية] عدة مرات قبل ذلك، فألبس خلعة السمور بحضور الصدر العالي، فأكرم من هذه الجهة أيضاً وأدخل السرور إلى قلبه من جناب السلطان[١]. فهذه الشخصية حسيني النسب، الذي عمل في المشيخة الإسلامية عدة مرات قبل ذلك. ورقي إلى منصب النقابة ثلاث مرات في رواية[٢]، وأربع مرات في رواية أخرى[٣]، فإن تعيينه للنقابة في هذه المرة هي نقابته الثالثة[٤].

وكما اتضح مما سبق فإن هذه الشخصية الذي عين نقيباً للأشراف، قد دُعي إلى الباب الآصفي من لدن مسؤول التشريفات في الصدارة العظمى. فكان يستقبله الصدر الأعظم قائماً، فيقبّل ثوبه ويجلس. وبعد أن تقدم إليه القهوة وماء الورد والبخور، يكسى فرو السمور، ويعلن تقديم المنصب إليه، ويمنح منشور [مرسوم] نقابة الأشراف[٥].

وقد وضح ذلك قيد وارد في دفتر التشريفات على النحو الآتي:

"لما وُجّهت نقابة الأشراف لقاضي إستانبول السيد أبي الخير أفندي آل الشريف، قدم في اليوم الحادي عشر من ربيع الأول ١٢٣٧هـ/٦ ديسمبر ١٨٢١م إلى الباب العالي. وبعد تكريمه في غرفة جيني [القاشاني] مع العُرف والفرو الموحدي الذي عليه، أخذ بواسطة مسؤول التشريفات إلى حضور [مقر]

---

(١) تاريخ عزي.- إستانبول: ١١٩٩: ٢٠/أ، ٢٨٢/ب.

(٢) دوحة النقباء. ص ٣٤

(3) Samdanizade Findiklili Suleyman/Mur'it-Tevarih; nsr.Munir Aktepe.- Istanbul: 1976: 1/160

(٤) دوحة النقباء. ص ٣٤

(5) Ilmiye Teskilati.p.166; d'Ohsson: 4/564

الصدر الأعظم، فاستقبله، وجرت المراسم الخاصة بذلك وقُعد، وبُدّل عُرفه [عمامته] الصغير، وقدمت إليه القهوة وجبوق [؟ لعله العود] وماء الورد والبخور، ثم ألبس خلعة السمور دون قراءة للمنشور، وشيّع ثم رجع من الصدارة العالية بعد تلك المراسم»[١].

واتضح مما سبق أنه على الرغم من أننا لا نملك وثائق عن كيفية جريان مراسم تعيين نقباء الأشراف الأول، إلا أن مراسم التعيين على غرار الفقرة السابقة كانت تقليداً متبعاً حتى عهد الإرادات (١٢٤٨هـ/١٨٣٢م)[٢].

ب - الإطار العام لتعيين نقباء الأشراف في عهد الإرادات

لقد جرت تغييرات في البيروقراطية بعد عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م. فبينما كان يتم التعيين في الوظائف من خلال الملخصات والمعروضات التي كانت تقدم إلى السلطان؛ أصبح تقديم الملخصات والمعروضات إلى الكاتب الخاص للسلطان هو المتبع في التعيين للوظائف. وهذا الكاتب كان يقرأ ذلك على السلطان، ويحصل على رأيه الشفهي، فيدونها في أسفل المعروض مخاطباً به الوزير [الصدر الأعظم]. أما بعد عهد المشروطية [١٣٢٦هـ/١٩٠٨م] فقد اكتفى السلاطين بالتصديق فقط على قرارات لجنة الوكلاء [الوزراء]. وأطلق على هذا النمط الأخير أيضاً إرادة. وقد استمر حتى إلغاء السلطنة.

كانت الفرمانات وتوجيه البراءات ومنح الامتيازات، وتعيين الموظفين الكبار بعد عهد الإرادات، قد أصبحت محصورة في مسائل محدودة[٣]. وكان يمكن للسلاطين تدوين آرائهم وملاحظاتهم حول المسألة المعروضة عليهم بخط أيديهم.

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Kepeci.Defter-i Yevmiye-i Oday-i Tesrifat.no.676.p.46. ؛ دوحة النقباء، ص ٥١

(٢) تاريخ عزي. ٢٨٢/ب

(3) Osmanli Tarih Lugati.p.163

وأطلق على هذا "الخط الهمايوني"، كما كان المتبع إطلاقه قبل عهد الإرادات. وكانت الخطوط الهمايونية بمثابة الإرادات(١). وكانت تصدر من خلال الملخص المكتوب في أعلى المعروض الذي يقدمه الصدر الأعظم إلى السلطان، أو تصدر بشكل مباشر(٢).

وتوجد في متناول أيدينا وثيقة مهمة، توثق لتعيين نقيب الأشراف. فبناءً على إشارة [مذكرة] من شيخ الإسلام إلى الصدر الأعظم، قام كاتب الصدر العالي بكتابة ملخص قدم إلى السلطان من خلال كاتبه الخاص:

"صاحب الشوكة والكرامة والمهابة والمقدرة ولي النعمة سيدي جناب السلطان؛

بناءً على الالتماس المقدم بتوجيه الخدمة الشريفة لنقابة الأشراف إلى قاضي عسكر الروملي محمد علمي آل ياسينجي بدءاً من الخامس عشر من صفر الخير للسنة الحالية، ونظراً للإشارة المقدمة من الداعي سماحة شيخ الإسلام، وحتى يتم اطلاع جنابكم عليه، فقد تم تقديمه إليكم. وبحسب إشارة سماحة المشار إليه، فإنه إذا صدرت موافقة جنابكم عليه، فإنه سوف يتم إجراء مقتضيات هذا التعيين. وإذا صدر أمركم الكريم فإن الأمر والفرمان لصاحب الشوكة والكرامة والمهابة والمقدرة ولي النعمة سيدي جناب السلطان.

في صفر سنة ١٢٧٨ [هـ/١٨٦١م]".

وبناءً على هذا العرض من الوزير [الصدر الأعظم]، فقد دوّن السلطان عبد العزيز بخط يده (الخط الهمايوني) ثلاثة أسطر، موجهاً بذلك [منصب] النقابة إلى المذكور:

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.111
(2) Osmanli Tarih Lugati.p.145

"سميري معالي الوزير؛

بناءً على هذا التقرير وإشارة سماحة المشار إليه، فليتم توجيه الخدمة المذكورة للمشار إليه محمد علمي أفندي، ومقتضياته.

في الرابع من ربيع الأول سنة ١٢٧٨[هـ/١٨٦١م]"[١].

وعلى الرغم من أن صاحب دوحة النقباء قد ذكر أن التعيين المذكور جرى في ٦ ربيع الأول ١٢٧٨[هـ][٢]؛ إلا أنه كما اتضح من الوثيقة السابقة فإن بداية مباشرة الوظيفة المذكورة كانت من الخامس عشر من شهر صفر، حتى وإن صدر الخط الهمايوني في الرابع من ربيع الأول. وقد ذكر دهسون أن توجه النقيب المشار إليه إلى قصر الوزير الأعظم لاستلام براءة تعيينه وبحضوره، كان بحسب الرغبة التي بينها المفتي [شيخ الإسلام][٣].

ج - صورة مرسوم نقابتين

ندرج فيما يلي مرسومين لتعيين نقباء الأشراف؛ حتى يكونا نموذجاً توضيحياً في ذلك:

"صورة منشور [مرسوم] نقابة قديمة:

١) قدوة السادات الكرام.. أفندي

٢) يتم تعيينه بعد التحية الوافرة، بدءاً من اليوم.. إلى عهدته البهية

٣) قد تم توجيهه إليه وتفويضه به، بجاه سيد الأنبياء وسند الأصفياء صلى الله

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade-Dahiliye.no.3249 ؛ وانظر الوثيقة رقم ٣٢ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) دوحة النقباء. ص ٦

(٣) رياض النقباء. ٣٤/أ، ٣٥/ب؛ dohsson: 4/564

تعالى عليه وعلى آله وصحبه

٤) وسلم وبارك وأكرم، وتوقير السادات الكرام؛ لنيل شفاعته صلى الله عليه وسلم في يوم الجزاء

٥) واحترامهم [أي السادة]، وذلك بإحضار مستند من القضاة والقائمقام يفيد بتسيدهم، ومن لم يحضرها، فلتقوموا

٦) بمنع أي شخص من وضع العلامة الشريفة المذكورة [العمامة الخضراء]، وإحالة المتسيدين من الأدعياء إلى طرفنا

٧) ولتكن في هذه الأمانة الكبرى على العفة والاستقامة، والتوجيه والعروسية وغير ذلك من المحدثات اللامرضية من السادات الكرام

٨) من الآقجات لا تأخذها ولا تسمع لأحد بأخذها، وتسعى إلى صيانة أعراضهم وأموالهم، ولتكن رقيقاً مع هؤلاء السادة علائم السعادة

٩) حتى يأخذ الله تعالى الرب المعين بيد سلطان الإسلام ويجعل له النصر المبين، وتستجلب لجنابه

١٠) وتهتم بجلب دعوات الخير منهم إليه، ويمتثل كل واحد من الأمراء لأوامر الشرع الشريف"[١].

"صورة منشور [مرسوم] النقابة"

١) قدوة السادات الكرام.. دام شرف سيادته

٢) بعد التحية الوافرة، بدءاً من اليوم.. يوجه

٣) إلى عهدته البهية ويفوض بها، صلاة وسلاماً على سيد الأنبياء وسند

---

(1) Istanbul Muftulugu/Seriyye Sicilleri.Salon1, Dolap.no.9.defter.no.53. son sahife

وانظر الوثيقة رقم ٣٤ من ملاحق هذا الكتاب.

الأصفياء صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم وبارك وأكرم؛ لنيل شفاعته وفيوضاته الجليلة في يوم الجزاء

٤) وتوقير السادات الكرام بعزم وجزم، واحترامهم، ومنع المباشرين لوضع العلامة [الخضراء] ورفعهم، وتقوم أنت أيضاً

٥) بتحويل من وضع العلامة المذكورة من مدعي النسب إلى طرفنا، حتى تكون على العفة والاستقامة في هذه الأمانة الكبرى

٦) وحتى يأخذ الله تعالى الرب المعين بيد سلطان الإسلام ويجعل له النصر المبين

٧) وتهتم بجلب دعوات الخير منهم إليه، ويمتثل كل واحد من الأمراء أيضاً للأوامر الشريفة"[١].

٢ - ضرورة توافر شرط السيادة في نقباء الأشراف

كان لابد من توافر شرط في نقيب الأشراف هو أن يكون من السادة[٢]. وهذا الشرط كان مطلوباً من نقباء الأشراف في الدول الإسلامية قبل ذلك [أي قبل الدولة العثمانية] بدءاً من العباسيين. وفي الدول الإسلامية ما بعد العباسيين[٣] باتت النقابة محصورة في الحسنيين والحسينيين.

وكان أول ناظر للسادة في الدولة العثمانية وابنه زين العابدين حسيني

---

(1) Istanbul Muftulugu/Seriyye Sicilleri.Salon1,defter.no.53. sondan 2. sahife

وانظر الوثيقة رقم ٣٥ من ملاحق هذا الكتاب.

(2) Ilmiye Teskilati.p. 166

(٣) انظر المباحث الخاصة بالدول المعنية من هذا الكتاب.

النسب. كما أن كافة النقباء المعينين بدءاً من عهد بايزيد الثاني[1] من النسل الحسيني. وهذا الأمر واضح في كافة المؤلفات التي تورد تراجم لنقباء الأشراف، مثل دوحة المشايخ، ودوحة النقباء، ورياض النقباء.

وذكر أوزون جارشلي "أنه بناءً على أن اللقب الذي كان يلقب به نقباء الأشراف في الدولة العثمانية هو "السيد"، فيتضح من ذلك أن نسبهم كان حسينيًا"[2]. إلا أن هناك استثناء عن هذه القاعدة. وكما أشرنا إليه في مبحث الصكوك (الحجج) فإنه على الرغم مما يتضح من تواقيع نقباء الأشراف في الدولة العثمانية أنهم حسينيون، إلا أنه يتبين من سيرتهم أنهم ليسوا كلهم حسينيين في النسب.

فعلى سبيل المثال فإن المولى الفاضل السيد محمد زين العابدين الحسني آق محمود زاده[3]، الذي رقي لمنصب النقابة أربع مرات في الدولة العثمانية أحد من هؤلاء. وصاحب دوحة النقباء[4] الذي استفاد من كتاب دوحة المشايخ في إيراد تراجم النقباء، قد ركز على هذا الأمر في ترجمة المذكور، وفرّق بينه وبين غيره حتى لو لم يتحدث عن كونه من الحسنيين.

والنقيب الحسني الثاني من نقباء الأشراف في الدولة العثمانية هو المولى الحاج حسن تحسين بك، الذي عين نقيباً في ٨ صفر ١٢٦٤هـ/١٦ ديسمبر ١٨٤٧م وبقي فيها حتى وفاته (١٢٧٨هـ/١٨٦١م). وهو من السادة الحسنية وصاحب المنزل الذي يعرف بين الناس في الشام ببيت الشرفاء. ووالده من

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.5, no.25 وانظر الوثيقة رقم ٢٦ من ملاحق هذا الكتاب والتوقيع الموجود على الحجة.

(2) Ilmiye Teskilati.p.169

(٣) دوحة النقباء. ص ٩٥

(٤) دوحة النقباء. ص ٣٤-٣٥

السادة الحسنية محصل [جابي] جزيرة قبرص الأسبق الحاج محمـد آغـا.."[1].
والسيد فيض الله أفندي الأرضرومي الذي أعدم عام ١١١٥هـ/١٧٠٣-١٧٠٤م من نقباء الأشراف الحسنيين أيضاً[2]. ومن الأمور التي لا يحتاج إلى بيان أن نقباء الأشراف من ذريته أيضاً من السادة الحسنيين[3]. ومنهم نقيب الأشراف السيد فتح الله[4] ونقيب الأشراف السيد عبد الله[5] (حفيد السيد فيض الله)، وحفيد السيد عبد الله "محمد أمين أفندي"، من هؤلاء.

وكان من الأمور المهمة جداً في الدولة العثمانية، كما كان في الدول الإسلامية الأخرى صحة نسب من يرقى إلى نقابة الأشراف. وكتب السيرة والتراجم الخاصة بحياة نقباء الأشراف، تورد دائماً عبارة "صحيح النسب".

أما نقباء الأشراف ممن في نسبه شك إدخال، فإن سمعته كانت معرضة للتشويه. ولأجل إرجاع ذلك الاعتبار لنفسه، كان يريد القضاء على ما يدور حول ذلك، حتى لو كان نقيب أشراف.

وممن انشغل الرأي العام به فترة طويلة؛ بسبب وجود شبهة إدخال في نسبه من نقباء الأشراف في الدولة العثمانية محمد محترم أفندي الطاشكندي المتوفى سنة ٩٨٠هـ/١٥٧٢م. وقد وصلت الشائعات حتى إلى مسمع سلطان ذلك العهد سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م). فهذا الشخص طاشكندي الأصل من نسل عبد الله بَرَشن آبادي، "قد عُين نقيباً للأشراف براتب [يومي]

(١) دوحة النقباء. ص ٥٩
(٢) دوحة النقباء. ص ٧٥
(٣) دوحة النقباء. ص ٣١
(٤) دوحة النقباء. ص ٥١
(٥) دوحة النقباء. ص ٥٠

قدره ٧٠ آقجه، وارتفعت مكانته لدى السلطان، إلا أنه بسبب ما كان يدور من طعن حول نسبه.. فإن الشيخ خليل عبد اللطيف البخاري.. لما كان في مجلس حضرة سليمان خان.. عام ٩٦٠[هـ/١٥٥٣م] قد شهد بأن المذكور من نسل عبد الله بزرشن آبادي، وأنه صحيح النسب..[1] وبناءً على ذلك فإن السلطان الذي كان يقدّر الناس، رفع قدره وبلغ راتبه إلى مستوى رواتب الموالي.."[2].

وثاني نقباء الأشراف ممن كان في نسبه شك إدخال المولى قاسم الغباري أفندي المتوفى سنة ١٠٣٤هـ/١٦٢٥م. وقد ذكر أنه كتب سورة الإخلاص على حبة رز، ولذلك فقد لقب بالغباري. وهو من مدينة ديار بكر. و"قد نقل أنه في نسبه شك إدخال. فلما عين في منصب [النقابة] العالي، قدم والده إلى إستانبول، وفي أول لقاء به، استغرب قائلاً: حاشا أن يكون هذا ابني.."[3]. أما كاتب جلبي والمصادر الأخرى فلا تشارك في هذا الرأي[4]. وقد يكون مقدم والده إلى إستانبول بعد سنوات طويلة، فلم يتعرف على ابنه.

وثالث نقباء الأشراف ممن قيل إن في نسبه شكَّ إدخال، هو السيد فيض الله الأرضرومي الذي أعدم عام ١١١٥هـ/١٧٠٣-١٧٠٤م، وهو ثاني اثنين من نقباء الأشراف اللذين أعدما في التاريخ العثماني. وعلى الرغم من أنه ورد في تاريخ سلاحدار "كان نسب المذكور مزوراً.."[5]؛ إلا أن دوحة المشايخ قد أوصل

---

(١) دوحة النقباء. ص ١١؛ وانظر أيضاً رياض النقباء، ٤/ب

(٢) دوحة النقباء. ص ١١

(٣) دوحة النقباء. ص١٧؛ عطائي ص ٦٩٣

(٤) رياض النقباء: ٧/ب؛ كاتب جلبي/فذلكة.- إستانبول: ١٢٨٦-١٢٨٧هـ: ٢/٧٠

(٥) فندقللي محمد آغا/سلاحدار تاريخي.- إستانبول: ١٩٢٨م: ٢/٢٢٣

نسبه إلى شمسي التبريزي، مشيراً إلى أنه حسني النسب[١]. إلا أنه بالقدر الذي بحثنا فيه في المراجع التي أوردت ترجمته، لم نلق مرجعاً آخر شارك سلاحدار في رأيه[٢].

٣ - ضرورة انتساب نقباء الأشراف لفئة العلمية [العلماء]

كان نقباء الأشراف في الدولة العثمانية من العلماء، كما هو الأمر في الدول الإسلامية الأخرى قبلها. فقد كان أول ناظر للسادات السيد علي نطاع، عالماً فاضلاً من المعدودين بالتقدير. وقد تعلم العلم من أمير بخاري[٣]. وعلى الرغم من عدم وجود معلومات وافية عن ولده زين العابدين، إلا أنه ليست هناك معلومات أيضاً عن عدم انتسابه للعلماء.

وكان السيد محمود الذي حصل على لقب نقيب الأشراف في عهد بايزيد الثاني، عالماً متعمقاً في العلوم، ووسع من دائرة علمه وثقافته في الرحلات الطويلة التي قام بها في إيران والبلاد العربية[٤]، وكان شخصاً منسوباً إلى طريق العلم[٥]. وتخصيص راتب له على غرار القضاة في الدولة العثمانية، تبين نسبته إلى العلماء. ومن جهة أخرى فإن وجود صلاحية التأديب لدى النقباء، أي تأديب السادة والقيام بتطبيق الحدود عليهم، يتطلب حملهم لصفة علم الدين والقضاء؛ لأن السبب الذي أدى إلى تأسيس نقابة الأشراف من جديد، صدور بعض الأفعال من بعض الشباب باسم السادة، فأسست مؤسسة النقابة من جديد بناءً على حاجة وضرورة. كما أن القيام بتنظيم الحجج، من وظائف القضاة. والحجج الصادرة

---

(١) دوحة النقباء. ص ٧٥

(٢) دوحة النقباء. ص ٢٨؛ رياض النقباء: ١٥/أ

(3) Hammer: 2/522-523

(4) d'Ohsson:4/562

(٥) نتائج الوقوعات: ١٣٧/١

كانت تحوي عبارات من مثل: "السيد النقيب العالم الفاضل الموقع الحاكم السيد فلان، قد حكم بصحة السيادة"[١].

ومن جهة أخرى فإنه إذا أمعن النظر في تراجم أحوال نقباء الأشراف بالدولة العثمانية، اتضح عدم وجود شخص فيهم لا ينتسب إلى العلماء، دون أي استثناء.

بل إن منهم من عمل نقيباً للأشراف وشيخاً للإسلام أيضاً. فمعلول زاده (ت ٩٩٢هـ/١٥٨٤م) قد جمع بين نقابة الأشراف والمشيخة الإسلامية. وإضافة إلى هذا فإن السيد عبد الله باشماقجي زاده، وآق محمود أفندي زاده، والسيد محمد، ومحمد سعيد ميرزازاده، والسيد إبراهيم قره حصاري، والسيد محمد عارف درّي زاده، ومحمد كامل أفندي، والسيد يحيى توفيق أفندي، والسيد محمد عطاء الله شريف زاده، والسيد عبد الله درّي زاده، والسيد عبد الوهاب ياسينجي زاده، وعارف حكمت بك عصمت بَيْ زاده، والسيد محمد معلول زاده، وجامع الرئاستين السيد فيضل الله باشماقجي زاده السيد علي والسيد زين العابدين أفندي، قد عملوا في النقابة والمشيخة الإسلامية في أزمان مختلفة[٢].

ومن نقباء الأشراف في الدولة العثمانية ممن نصب نقيباً مع رتبة إستانبول، في محل النقيب السابق عليه، هو السيد محمد أسعد أفندي أنقراوي الذي عين نقيباً للأشراف عام ١٠٤٣هـ/١٦٣٣-١٦٣٤م. "..ومن النقباء ممن حصل في البداية على رتبة إستانبول هم أولئك.."[٣]. وهناك آخرون ممن جمع بين رتبة إستانبول وقضائها وبين النقابة. فعلى سبيل المثال: محمد أفندي صحاف شيخي

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 20,21 وانظر للوثيقة رقم ١٢، ١٣ من ملاحق هذا الكتاب.

(2) Ilmiye Teskilati.p.167 وانظر عن كل واحد منهم: دوحة النقباء ورياض النقباء.

(٣) دوحة النقباء. ص ٢١؛ رياض النقباء: ٩/ب؛ عشاقي زاده/ذيل الشقائق. وايسبادن [ألمانيا]: ١٩٦٥م. ص ١١٥-١١٦؛ الفذلكة: ٢/٣١١-٣١٢

زاده[١]، وعبد الله أفندي عشاقي زاده[٢]، وزين العابدين أفندي آق محمود زاده[٣]، والسيد عمر أفندي[٤]، ومحمد شريف أفندي شريف زاده، وشيخ الإسلام محمد كامل أفندي[٥]، وشيخ الإسلام محمد عطاء الله أفندي[٦] وغيرهم ممن يمكن أن يمثلوا نماذج في هذا الصدد.

وإضافة إلى ما سبق فإن هناك من جمع بين صدارة الروملي وصدارة الأناضول وبين وظيفته في النقابة، أو دون أن يجمع بينهما. من ذلك معلول زاده الذي جمع بين صدارة الروملي والنقابة[٧]، ومحمد بن محمد الحامدي الذي جمع بين صدارة الأناضول والروملي والنقابة[٨]، والشيخ محمد أفندي قدسي زاده الذي جمع بين صدارة الروملي والنقابة، ومحمد سعيد أفندي أسعد زاده[٩] ممن جمع بين صدارة الأناضول والنقابة. ويمكن إيراد أمثلة أخرى في هذا الصدد.

وهناك من جمع بين رتبة القضاء وبين النقابة، أو ممن عين في النقابة بعد أن حصل على تلك الرتب.

يضاف إلى كل ذلك هناك من جمع بين التدريس وبين نقابة الأشراف من

---

(١) دوحة النقباء. ص ٣٢؛ رياض النقباء: ١٨/أ

(٢) دوحة النقباء. ص ٣٤؛ رياض النقباء: ١٩/أ

(٣) دوحة النقباء. ص ٣٤، ٩٥؛ رياض النقباء: ١٩/ب

(٤) دوحة النقباء. ص ٣٤؛ رياض النقباء: ٢١/أ

(٥) رياض النقباء: ٢٤/ب

(٦) رياض النقباء: ٢٥/أ

(٧) رياض النقباء: ٥/أ؛ عطائي، ص ٢٨١؛ دوحة النقباء، ص ١٢

(٨) رياض النقباء: ٨/أ؛ الفذلكة: ١٦٢/٢؛ دوحة النقباء، ص ٢٠، ٢١؛ عطائي، ص ٧٤٢-٧٤٣

(٩) رياض النقباء: ١٣/أ

العلماء. من ذلك كشميري زاده، الذي كان مدرساً في مدارس السليمانية [العالية] ثم نصب نقيباً، وقاسم غباري أفندي الذي كان يدرس في مدارس السليمانية أيضاً وعين نقيباً للأشراف[١]، والسيد جعفر أفندي، الذي جمع بين التدريس في مدارس السليمانية وبين النقابة[٢]، والسيد عبد الرحمن أفندي المدرس في مدارس السليمانية الذي وجهت إليه نقابة الأشراف[٣]. إلا أن الذين جمعوا بين القضاء وبين النقابة عددهم أكثر من غيرهم.

٤- الأسباب الداعية لانسحاب نقباء الأشراف من النقابة

أ- بسبب الوفاة

فعلى سبيل المثال في الوقت الذي كان فيه شيخ الإسلام معلول زاده على رأس مؤسسة النقابة انفصل عن النقابة؛ بسبب وفاته في شهر المحرم ٩٩٣هـ/يناير ١٥٨٥م[٤]، وللسبب ذاته كشميري زاده[٥]، والسيد عبد القادر أفندي[٦]، وكذلك ياوز جلبي الذي أعقبه في النقابة[٧]، ومحمد أسعد أفندي أنقراوي[٨]، والسيد محمود أفندي (في نقابته الثانية)[٩]، ومحمد رضا أفندي[١٠]،

(١) رياض النقباء: ٧/ب؛ عطائي، ص ٦٩٣؛ دوحة النقباء، ص ٢٦
(٢) رياض النقباء: ١٤/أ
(٣) رياض النقباء: ١٥/أ؛ دوحة النقباء، ص ٢٨
(٤) رياض النقباء: ٥/ب؛ عطائي، ص ٢٨١؛ دوحة النقباء، ص ١٢
(٥) رياض النقباء: ٧/أ؛ عطائي، ص ٤٩٩؛ الفذلكة: ١/٢٢٤-٢٢٥
(٦) رياض النقباء: ٩/ب؛ دوحة النقباء، ص ٢٦-٢٧؛ عشاقي زاده، ص ٥٣٦
(٧) رياض النقباء: ٢٣/أ
(٨) رياض النقباء: ٢٣/ب؛ دوحة النقباء، ص ٤٢
(٩) رياض النقباء: ٢٣/ب دوحة النقباء، ص ٤٥
(١٠) رياض النقباء: ٣٤/ب؛ دوحة النقباء، ص ٥١

والسيد عبد الله أفندي (في نقابتـه الثانيـة)[١]، ومحمـد أفنـدي حفيـد إمـام بجاقجيلر[٢]، والحاج محمد أبو الخير أفندي[٣] وغيرهم من النقباء قـد انفصـلوا عن النقابة بسبب الوفاة. أو بعبارة أخرى فإن هؤلاء بقوا علـى رأس مؤسسـة النقابة حتى وفاتهم.

لأن نقابة الأشراف لم تكن مثل غيرها من المناصب العلمية، مؤقتة الوظيفـة لزمن معين. بل كانت تبقى في عهدة النقيب إلى أن يفصل من عملـه أو يعـزل لأسباب معينة.

ب- العزل والنفي

ومن الأسباب التي تؤدي إلى فقدان نقباء الأشراف هذا المنصـب العـزل أو النفي. وهذا له أسبابه.

فعلى سبيل المثال كان السيد محمد شيخي أفندي قد عين في نقابة الأشـراف عام ١٠٣٩هـ/١٦٢٩-١٦٣٠م. إلا أنه بسبب وشاية بعض الوشاة عـزل مـع شيخ الإسلام أخي زاده حسين من هذا المنصب، ونفي إلى مصر[٤]. وقد تعـرض السيد يونس أفندي زيرك زاده للعزل من المنصب[٥]. وقد عـزل عبـد الـرحمن أفندي زيرك زاده من النقابة عـام ١٠٦٦هـ/١٦٥٥-١٦٥٦م، ونفـي إلـى مودانيا[٦] التي كانت له فيها [قطعة أرض] مخصصة وانفصل من النقابة. وسعيد

---

(١) رياض النقباء: ٦/ب

(٢) رياض النقباء: ٧/أ؛ عطائي، ص ٤٩٧؛ الفذلكة: ١/٢٥٤؛ دوحة النقباء، ص ١٧

(٣) رياض النقباء: ٩/أ؛ عطائي، ص ٤٠٩

(٤) رياض النقباء: ٩/أ-ب

(٥) رياض النقباء: ٩/ب؛ عشاقي زاده، ص ١٧٠؛ دوحة النقباء. ص ٢٢

(٦) رياض النقباء: ١١/أ؛ عشاقي زاده. ص ٤٢٦؛ دوحة النقباء، ص ٢٣؛

ملا ابن السيد محمد سعيد أسعد زاده أيضاً قد نفي إلى بورصا في جمادى الأولى ١٠٩١هـ/حزيران ١٦٨٠م؛ بسبب بعض أعماله غير الملائمة والإغواء[١]. كما أن السيد جعفر أفندي الذي عين نقيباً للأشراف بعده، قد عمل في هذا المنصب ست سنوات، فلما جرى العفو عن سلفه، عزل هذا عن المنصب (عام ١٠٩٧هـ/١٦٨٥-١٦٨٦م)، ونصب الأول على النقابة[٢]. وفقد السيد عبد الرحمن أفندي منصب النقابة؛ بسبب العزل أيضاً[٣]، وفي الوقت الذي كان فيه السيد علي أفندي باشماقجي زاده مشغولاً بعمله في النقابة عُزل من منصبه (في شهر جمادى الآخرة ١١٠٦هـ/يناير ١٦٩٥م)، ونفي إلى مصر، وبقي في النفي سنة كاملة[٤]. كما أن إبراهيم أفندي سيفي زاده الذي عين نقيباً للأشراف بضغط من المستبدين لأول مرة في التاريخ العثماني، قد عزل من هذا المنصب في شهر ذي الحجة ١١٢٢هـ/يناير ١٧١١م، ونفي إلى بورصا، وتوفي فيها فجأة(٥). والنفي الذي كان قليلاً في البدايات، بدأ في الازدياد أواخر القرن السادس عشر الميلادي. وليس هناك أي نقيب للأشراف عزل من منصبه دون ذكر للسبب إلا نادراً.

ج- التنازل للغير أو الانفصال

بناءً على علاقته بالموضوع فمن الأهمية بمكان توضيحه: فميرزا محمد

Ugur, Ali/The Ottoman "Ulema in the mid 17 th Century an Analysis of the Vaka'i ul-Fuzala of Mehmed Seyhi Efendi.- Berlin: 1986.p.415

(١) رياض النقباء: ١١/أ، عشاقي زاده، ص ٥٣٥؛ The Ottoman.p.589

(٢) رياض النقباء: ١٤/أ؛ دوحة النقباء، ص ٢٨

(٣) رياض النقباء: ١٥/ب؛ دوحة النقباء، ص ٢٩

(٤) رياض النقباء: ١٦/أ؛ دوحة النقباء، ص ٢٩؛ سلاحدار: ٢/٥٧٢-٥٧٣

(٥) رياض النقباء: ١٨/أ

سعيد الذي توفي في مكة المكرمة عام ٩٩٥هـ/١٥٨٧م قد نصب نقيباً عام ٩٩٣هـ/١٥٨٥م، ونال قضاء مكة المكرمة ومشيخة الحرم بعد سنة. ولما أراد توصيل جثة والدته إلى المدينة المنورة عن طريق البحر، اتخذ السيد حسن – من الأشراف – نسيباً له ووكله في النقابة. فكان هذا يسيِّر أمور النقابة بالوكالة. وقد وصل نبأ وفاة النقيب المذكور بمكة المكرمة عام ٩٩٥هـ/١٥٨٧م، ولم يستطع العودة إلى إستانبول[(١)]. ولما وصل نبأ وفاته في مكة المكرمة عام ٩٩٦هـ/١٥٨٨م، فقد ذكر أنه عين بدلاً منه المدرس في مدارس الصحن يحيى أفندي في نقابة الأشراف، وذلك في محرم عام ٩٩٦هـ/ديسمبر ١٥٨٧م[(٢)]، وبذلك بين الموضوع. وهذا الأمر يدل على أنه انفصل عن النقابة وأوكل عنه غيره.

وحادث مشابه لهذا جرت من السيد محمد بن محمد الحامدي. ففي الوقت الذي كان فيه هذا الشخص صدراً للأناضول عين نقيباً للأشراف (جمادى الآخرة ١٠٣٣هـ/مارس ١٦٢٤م). وقد بقيت النقابة في عهدته لما حاز صدارة الروملي في شهر شوال من العام ذاته. وفي عام ١٠٣٩هـ/١٦٢٩-١٦٣٠م "اتخذ العلامة الشيخي نسيباً له وتنازل له عن منصب النقابة"[(٣)]. وقد ذكر عطائي أن فراغه من النقابة كان عام ١٠٣٩هـ/١٦٢٩-١٦٣٠م، مشيراً إلى تأكيد أواصر العلاقة مع هذا الشخص الذي كان ابن عمه في الوقت نفسه[(٤)].

وكما اتضح في هذا المثال فإن النقيب المذكور قد تنازل عن النقابة لصالح

---

(١) رياض النقباء: ٦/أ؛ دوحة النقباء. ص ١٤؛ الفذلكة: ١/١٣١-١٣٢

(٢) عطائي. ص ٢٩٧-٢٩٨

(٣) رياض النقباء: ١٨/أ

(٤) عطائي. ص ٧٤٣؛ دوحة النقباء. ص ١٩؛ الفذلكة: ٢/١٦٢؛ محمد ثريا/السجل العثماني.- إستانبول: ١٣٠١-١٣١١هـ: ٤/١٥٨

ابن عمه وصهره، وكلفه بالنقابة، على الرغم من وجود عمه وحميه على قيد الحياة.

وإضافة على ما سبق ذكرهم هناك حالات، طلب فيها النقيب تعيين غيره في هذه الوظيفة بدلاً عنه، لفترة محددة، أو بسبب المرض. فإن السيد عبد الرحيم أفندي الذي عين نقيباً للأشراف بدلاً من عارف حكمت أفندي في صفر عام ١٢٥٠هـ/مايو ١٨٣٤م، لما مرض ولم يستطع الخروج للمعايدة في عيد رمضان عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، أبلغ ذلك لشيخ الإسلام الذي يتبعه، وبناءً على اختيار شيخ الإسلام لأسعد أفندي – كاتب الوقائع التاريخية – بالوكالة عنه في النقابة حتى العيد الشريف، فقد قدم الصدر الأعظم مذكرة من خلال سكرتير الصدر العالي إلى الكاتب الخاص للسلطان، بين فيه الموضوع. وكان الرد الوارد من السلطان في الوثيقة على النحو الآتي:

"أعرض عليكم؛

إن هذه المذكرة السنية الواردة من وكالتكم الجليلة قد تم اطلاع السلطان عليها. وأصدر أمره بتوجيه هذه الخدمة الجليلة إلى المشار إليه بالوكالة، بموجب إشعاركم الجليل. والأمر والفرمان لحضرة من له اللطف والإحسان"[١].

وكما اتضح مما سبق فإنه بناءً على معروض الصدر الأعظم، فقد كلف شخص آخر بالوكالة عن نقيب الأشراف عبد الرحيم أفندي في القيام بإجراء مراسم المعايدة.

وكما أن نقيب الأشراف كان يتنازل عن وظيفته بشكل مؤقت بسبب المرض، كان يمكنه التنازل عنها نهائياً للسبب ذاته، ويعفى من العمل. فالسيد أحمد رشيد أفندي الذي تشرف بمنصب النقابة في اليوم التاسع والعشرين من شهر شوال

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Iradeler.no.212 (27 Ramazan 1255)

١٢٤١م/٩ مايو ١٨٢٦م، قد طلب إعفاءه من هذا المنصب في شهر ذي الحجة عام ١٢٤٧هـ/مايو ١٨٣٢م، وتوفي في ١٦ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٦ أيلول ١٨٣٩م[١]. وقد ذكر عزي بشكل مطول في [أحداث] سنة ١١٦٥هـ/١٧٥١-١٧٥٢م السبب الذي أدى إلى تنصيب محمد رضا أفندي في النقابة، وأنه كان لمرض سلفه[٢].

وكذلك بسبب طلب هذا النقيب الإعفاء من منصبه للنقاهة، فقد عين الحاج عارف حكمت بك أفندي نقيباً للأشراف في صفر من عام ١٢٥٠هـ/حزيران ١٨٣٤م: "طلب إعفاءه من منصب النقابة باختياره، للراحة"[٣]. أما مرجع آخر فقد ذكر السبب الذي أدى به إلى انفصاله عن النقابة بأنه "كان كثير التتبع للكتب والاشتغال بالعلم، مما كان مانعاً لوظيفته [في متابعة أعمال] النقابة"[٤].

ومهما كانت الأسباب فإنه قد ترك النقابة باختياره.

د - الانفصال من النقابة للمشيخة [ترك النقابة بسبب التعيين في المشيخة الإسلامية]

إذا استثني معلول زاده السيد محمد أفندي، فإنه لا يوجد في الدولة العثمانية من جمع بين النقابة والمشيخة الإسلامية. وقبل التعيين في المشيخة الإسلامية أو بعد العزل منها، يمكن توجيه النقابة إلى الغير. ولهذا السبب إذا عين الشخص نقيباً للأشراف قبل أن يصبح شيخاً للإسلام، فإنه كان عليه أن يترك النقابة ثم

---

(١) دوحة النقباء. ص ٥٥؛ رياض النقباء: ٣٦/أ

(٢) تاريخ عزي: ٢٨٢/ب

(٣)- دوحة النقباء. ص ٥٥

(٤) رياض النقباء: ٣٧/ب

ينتقل إلى المشيخة[١]. وفيما يلي بعض نقباء الأشراف الذين عدوا معزولين من هذا المنصب؛ بسبب ارتقائهم إلى منصب المشيخة الإسلامية:

ليس هناك أحد ممن أعفي من منصب النقابة في الدولة العثمانية ومنح منصب المشيخة الإسلامية من القرن العاشر وحتى بدايات القرن الحادي عشر للهجرة. وفي شهر ربيع الثاني من عام ١٠٩٩هـ/فبراير ١٦٨٨م، وحسب مصدر آخر في ربيع الأول من السنة المذكورة/يناير ١٦٨٨م وفي الثاني عشر منه بالتحديد[٢] عين السيد الشهيد فيض الله أفندي شيخاً للإسلام، وعُدّت مشيخته سبباً لعزله من النقابة، ونصب في مكانه السيد عبد الرحمن نفس زاده أفندي نقيباً للأشراف. وابن السيد فيض الله أفندي هو السيد فتح الله أفندي. ونصب في أواسط عام ١١١٠هـ (أواسط يناير ١٦٩٩م) نقيباً[٣]، وعين شيخاً للإسلام في رمضان ١١١٣هـ/يناير ١٧٠٢م فعزل من النقابة. وبسبب حادثة أدرنه عام ١١١٥هـ/١٧٠٣م أُعدم مع والده[٤].

ومحمد شريف أفندي آل شرف الذي عين نقيباً للأشراف للمرة الثانية في عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢-١٧٧٣م[٥]، قد عُدَّ معزولاً من هذا المنصب لما ارتقى إلى منصب المشيخة الإسلامية في غرة جمادى الآخرة ١١٨٧هـ/أواخر تموز ١٧٧٣م[٦].

---

(١) دوحة النقباء. ص ١٣؛ عطائي. ص ٢٨١؛ Ilmiye Teskilati.p.167

(٢) دوحة المشايخ. ص ٧٤-٧٦؛ دوحة النقباء. ص ٢٨

(٣) دوحة النقباء. ص ٣١

(٤) رياض النقباء: ١٧/ب؛ دوحة المشايخ. ص ٣١

(٥) رياض النقباء: ٢٢/أ

(٦) رياض المشايخ. ص ١٠٤

وإضافة إلى أولئك هناك العديد من النقباء الآخرين الذين عزلوا من النقابة؛ بسبب المشيخة الإسلامية. منهم محمد سعيد أفندي ميرزازاده في نقابته الثانية[١]، وشيخ الإسلام السيد إبراهيم أفندي في نقابته الثانية[٢] أيضاً. وذلك يعد أن منحا منصب المشيخة الإسلامية. كما أن محمد عارف دري زاده[٣]، وشيخ الإسلام السيد يحيى توفيق أفندي[٤]، وشيخ الإسلام محمد عطاء الله[٥]، والسيد عبد الله دري زاده[٦] ممن عزلوا من النقابة بسبب تعيينهم مشايخ للإسلام. وذكر دهسون أن نقيب الأشراف حتى لو أصبح صدر الروم فإنه يستمر في نقابته، أما إذا رفعه الطالع إلى منصب المشيخة الإسلامية فإنه يفقد به منصب نقابة الأشراف[٧].

٥ – مكاتب نقباء الأشراف ووظائفهم وأفراد معيتهم

أ- مكاتب نقباء الأشراف

تذكر نقابة شيخ الإسلام محمد عطاء الله أفندي (ت ١٢٢٦هـ/١٨١١م) للأشراف على النحو الآتي: ".. استقر في منصب النقابة ثلاث عشرة سنة، وبات منزله مرجعاً للأشراف ومقصداً لأصحاب المعالي إلى أن انتقل إلى دار المشيخة

(١) رياض النقباء: ٢٣/أ؛ دوحة المشايخ. ص ٨٨؛ دوحة النقباء: ٤٢

(٢) رياض النقباء: ٢٣/ب؛ دوحة المشايخ. ص ١٠٨؛ دوحة النقباء: ٤٣

(٣) رياض النقباء: ٢٤/أ؛ دوحة المشايخ. ص ١٠٩؛ دوحة النقباء: ٤٣

(٤) رياض النقباء: ٢٥/أ؛ دوحة المشايخ. ص ١١٦؛ دوحة النقباء: ٤٥

(٥) رياض النقباء: ٢٦/أ؛ دوحة المشايخ. ص ١٢٠؛ دوحة النقباء: ٤٦

(٦) رياض النقباء: ٢٩/أ؛ دوحة المشايخ. ص ١٢٣

(7) D'Ohsson:4/565

في غرة رجب"[١].

وكما اتضح من هذه العبارة فإن منزل المعين لمنصب النقابة في الدولة العثمانية، يصبح مقراً لوظيفته، وفيه من يخدمه في هذه الوظيفة[٢]. وهذا الإجراء لدى العثمانيين لم يكن خاصاً بنقباء الأشراف الذين كانوا يحملون صفة القضاء أيضاً. فعلى سبيل المثال كان قضاة عسكر الأناضول والروملي، وبما أنه لم تكن لهم دوائر رسمية خاصة بهم، كانوا يعقدون الديوان في منازلهم سائر أيام الأسبوع ماعدا يومي الثلاثاء والأربعاء (لأنهم كانوا يحضرون فيهما اجتماعات الديوان الهمايوني)، وكانوا ينظرون إلى الأمور الفقهية الخاصة بهم أو المحولة إليهم[٣]. ولم تكن لشيوخ الإسلام دوائر خاصة بهم حتى عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م؛ إذ إن القصر المخصص لشيخ الإسلام كان يصبح مقر عمله[٤].

ولم يكن لنقباء الأشراف أيضاً مثل شيوخ الإسلام وقضاة عسكر دوائر رسمية خاصة بهم. بل كانت منازلهم المقر الذي يرجع فيه إليهم الأشراف والسادة من الأهالي.

ويذكر أنه في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ/١٨٧٦-١٩٠٩م) قد خصص لنقباء الأشراف منزل (قصر) بجوار قصر يلدز [الذي كان يقيم فيه السلطان عبد الحميد الثاني][٥].

وكان يوجد في منازل نقباء الأشراف مكان مخصص لسجن السادة المقترفين

---

(١) رياض النقباء: ٢٦/أ

(2) Ilmiye Teskilati.p.167
(3) Ilmiye Teskilati.p.154
(4) Osmanli Tarih Lugati.p.325
(5) Ilmiye Teskilati.p.168

لبعض الأعمال، يتم فيه حبس هؤلاء وكذلك المدينين منهم[1]. وكان يشرف على محل التوقيف هذا شخص يطلق عليه باش جاوش [رئيس عرفاء] نقيب الأشراف.

وكما سلف بيانه فيما سبق فإن السبب في تأسيس أول نظارة للسادة، وإحداثها من جديد في عهد بايزيد الثاني كان مسألة التأديب[2]. حيث كانت مسألة التأديب تحتاج إلى ".. مقر يتم فيه تعزير الطائفة المذكورة (السادة).."[3].

وكان [السلطان] محمود الثاني قد أرسل مبلغ عشرة آلاف قروش (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) لتأدية ما على هؤلاء السادة الموقوفين في منزل نقيب الأشراف من ديون[4].

وهذه الحادثة تبين وجود سادة موقوفين في دار التوقيف بنقابة الأشراف؛ بسبب عدم قيامهم بدفع ما عليهم من ديون.

وفي وثيقة خاصة بعهد [السلطان] أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هـ/١٦٠٣-١٦١٧م)، أشير فيها إلى مذكرة خاصة بالمبلغ المسلّم لأمين الخرج الخاص في إستانبول مخصصات للأولاد الطاهرين (السادة) الموقوفين في سجن يدي قلعة وهو ٢١٢٠ آقچه، سوف يدفع، وكما اتضح من عبارة ".. مخصصات الأولاد الطاهرين في سجن يدي قلعة.."[5] حبس السادة الذين لم يدفعوا ديونهم في سجن يدي قلعة. وهنا يتبادر إلى الذهن بقوة، وجود دار للتوقيف تابع لنقابة الأشراف خاص بالسادة، ضمن أقسام سجن يدي قلعة. وذكر دهسون أن "ما يتعرض له أحد

---

(1) Tarih Deyimleri: 2/648

(٢) تلخيص البيان: ١٣٢/أ-ب؛ تقويم التواريخ. ص ٢٠٦

(٣) عطائي. ص ١٧٦

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Hatt-i Humayun.no.6846؛ Ilmiye Teskilati.p.168

(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.24

من الأشراف من ظلم حتى لو كان من أدنى المهن، يُنظر إليه بأهمية أكثر من جميع أهالي البلد. ومثال التعظيم لنسل الأمراء [الأشراف] المدينين هو على رأس اهتمامات الحكومة. وإذا تطلب تأديب أحد من هؤلاء جسدياً، فإن العرفاء (ضباط الشرطة) لا يخلعون عمامته (الخضراء) التي يلبسها بعد تطبيق الجزاء أبداً"(١).. إلا أنه [أي دهسون] لا يتحدث عن المكان الذي تقام فيه عملية العقوبة. أما أوزون جارشلي فإنه بالنظر لأنه تربى في الفترة العثمانية وعاش أيامها، فإنه أثناء حديثه عن معاقبة السادة والأشراف يؤكد على تلك المعلومات ويبين ذلك بقوله: "كان في منازلهم (أي نقباء الأشراف وقائممقامي نقباء الأشراف) مكان خاص (دار التوقيف) لحبس أصحاب السوابق [من السادة]"(٢).

وذكر مصدر عثماني آخر ".. أنه إذا اقتضى تأديب أحد من الأشراف، كان يتم توقيفه في دائرة النقابة، تمييزاً له من آحاد الناس وتفريقاً"(٣). وبذلك فإنه يبين بشكل واضح سبب وجود دائرة النقابة والمحبس الموجود فيه.

ب- وظائفهم

١- منح الصكوك ومكافحة التسيد

من إحدى وظائف نقباء الأشراف، منح الحجة لمن ثبتت سيادته، والتفريق بذلك بين السيد وغيره، وإعفاء السادة من التكاليف الديوانية والعوارض قبل كل شيء. وبهذه الوسيلة الفصل بين من ثبت نسبه وبين من لم يثبت. والحقيقة هذا

---

(1) D'Ohsson: 4/558-559
(2) Ilmiye Teskilati.p.167-168
(٣) عبد الرحمن شرف/تاريخ دولة عثمانية.- إستانبول: ١٣١٨هـ: ٢٩٧/١

هو السبب الأساس لتأسيس نقابة الأشراف[١].

وكان السيد محمود أفندي الذي استخدم مخلصـــ[ه الشعري] "أميري" والـــذي حصل على لقب أول نقيب للأشراف [في الدولة العثمانية] في بدايات القرن العاشر الهجري، قد عين في هذا المنصب "للقيام بما تطلـــب مـــن أمـــر تأديـــب بعـــض المتسيدين الذين ظهرت منهم بعض الأعمال"[٢]. والتفريق بين السيد والمتســيد كان يمكن من خلال التثبت من أنساب السادة ومنحهم الحجج الخاصة بهم. وقـــد تحدث مجدي في مؤلفه القيم فذكر ".. أن حضرة السلطان المشار إليـــه (بايزيـــد الثاني) قد عين الفاضل المذكور (السيد محمود)؛ بسبب شرف نسبه وكمال حسبه. وبحسب فحوى القول "لعن الله الداخل والخارج"[٣] فقد أحال إليه الأمور المتعلقـــة بتصحيح سيادة السادات وتنقيح أحساب الأحوال، وفوض إليه المصالح المرتبطة بذلك"[٤].

وكما يتضح من تأكيد المصادر الأخرى لهذا الأمر، فإن العنصر الأساس فـــي سبب تشكيل النقابة هو تصحيح الأنساب وتنقيحها، أي التفريـــق بـــين الســـادة صحيحي النسب وبين المتسيدين. وطريق ذلك هو الاستفادة من دفـــاتر الســـادة، وبحور الأنساب، وتقديم الحجج الموثقة لمن تثبت سيادته.

وقد جرى اهتمام كبير في الدولة العثمانية بمنح حجج السيادة بشـــكل عـــام، وتدقيق البحث في الأنساب بناء على شك أو شكوى بشكل خـــاص. وقـــد ذكـــر

(١) انظر المبحث الخاص بالصكوك (الحجج) وتأسيس نظارة السادة وتجديد نقابـــة الأشـــراف من مباحث هذا الكتاب.

(٢) دوحة النقباء. ص ٨-١٠

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣٥١/٥

(٤) مجدي. ص ٢٤٦

دهسون ".. أنهم (أي المتسيدون) كانوا محدقين بالأخطار في حال الشك فيهم أو تبين أمرهم.."[١] مشيراً بذلك إلى أنه بناءً على الشبهة كان المتسيدون يراقبون ويُتابَعون. والحقيقة أن السببين الأساسين لمتابعة حقوقية كانا الشك والشكوى.

وبناءً على هذا الوضع كان لدى نقباء الأشراف صلاحية رفع شكوى إلى المحكمة للتحقق من السادة والأشراف المشكوك في أنسابهم، و"معاقبة المزورين للحقيقة المتجرئين على مخالفة الدين في هذا الأمر"[٢].

ولم تكن مكافحة التسيد بالأمر اليسير. ففي الفترة الطويلة التي عمل فيها محمد محترم أفندي الطاشكندي نقيباً للأشراف من عام ٩٤١هـ وحتى وفاته عام ٩٨٠هـ/١٥٧٢-١٥٧٣م، "قد نظم أمور بحر أنساب الأبرار، وحصّنه من دخول من لا ينتسب إليه من كل الأطراف.."[٣]. أي أنه مثل سلفه السيد محمود كان مشغولاً بهذا الأمر في منزله الواقع بالقرب من آياصوفيا طوال الوقت. فقد نظم بحور الأنساب، ونقحها، ونظف شجرات الأنساب من أي نوع من التزوير وحصنها. وقيامه بهذا العمل وتقديم الصكوك، قد أدى إلى رفعة شأن مؤسسة النقابة[٤].

وإلى أن توفي نقيب الأشراف في أواسط شهر شوال ١٠١٣هـ/بدايات شهر فبراير ١٦٠٥م فإن المولى أمير علي بقي في النقابة حتى جمادى الأولى ١٠٢٥هـ/مايو ١٦١٦م، وخدم مدة طويلة في هذا المنصب "..بالنزاهة الكاملة والاستقامة.."[٥]. وكان "مشهوراً لصلابته الكاملة، وعلماً في الاستقامة، وكان

---

(1) D'Ohsson: 4/557

(2) D'Ohsson: 4/557; Turkilerin Siyasi Dusturlari.p.175-176

(٣) رياض النقباء: ٤/أ؛ دوحة النقباء. ص ١٢

(٤) دوحة النقباء. ص ١٢

(٥) عطائي. ص ٥٨٢

يعمل في تنقيح الحجج وتمسكات السادة، وعلى صون النسل الطاهر على الأصل الثابت المسلَّم كما ينبغي، دون أن يسمح بدخول المتسيدين عليه من حيلهم المعلومة.."[1] وأدى بذلك الوظيفة بحق. و".. على سبيل المثال كان قد ألزم بإحضار أربعين شاهداً لإثبات النسب، على أن يكون كل منهم من رجال الأربعين (ذوي راتب أربعين آقجة) فمتصاعداً.." مشترطاً شرطاً أخيراً، وهو أن يكون نسب الشخص مشهوراً[2]. وكان [أي النقيب] ".. في شدة الازدحام والخشونة في مثل أيام الشتاء الباردة يعمل على إنزال العلامة الخضراء من رؤوس من لم يستطع إثبات سيادته"[3].

وكما أكدتها المصادر العثمانية الأخرى فإن مولانا أمير علي، قد عمل على تنظيم شجرات الأنساب، واهتم كثيراً بتنقيح الحجج وبحور الأنساب، وفرز منها المتسيدين الذين دخلوا إلى مجموعة اللآلئ الحقيقية، بل إنه أبرز شدة في هذا الأمر بدرجة إلزامه لإثبات نسب إلى شهادة أربعين من الرجال المنسوبين إلى العلم.

وهذا الموقف الشديد منه، قد أفضى إلى الكشف عن الكثير من المتسيدين. بل لعل ذلك أدى إلى إنزال العمامة الخضراء من رؤوس بعض السادة الحقيقيين الذين لم يستطيعوا إثبات أنسابهم. ولما توفي هذا النقيب الذي شبهه عطائي بالشتاء، فإن الكثير من المتسيدين قد بدأوا من جديد بالاخضرار بوضع العلامة الخضراء على رؤوسهم، مثل الربيع الذي اخضرت به الأشجار، وسرّوا بانفصاله من النقابة.

---

(١) عطائي. ص ٥٨٢

(٢) عطائي. ص ٥٨٢

(٣) عطائي، ص ٥٨٢. وانظر أيضاً: الفذلكة: ١/ ٣٨٠؛ دوحة النقباء. ص ١٧؛ رياض النقباء: ٧/أ

ويوضح هذا الحدث أن المتسيدين قد دخلوا بين الفينة والأخرى إلى شجرات الأنساب؛ بل حتى أنهم حصلوا على حجج السيادة. إلا أن مولانا أمير علي الذي كان ملماً بعمله وعارفاً بدقائق حيل أولئك المتسيدين، قد تغلب عليهم. وكما أنه يوجد التزوير في الذهب والدراهم واللآلئ وغيرها من الأغراض، فإنه كان يوجد إلى جانب السادة الصحيحي النسب، سادة مزورون أيضاً. وقد بدأ ذلك بشكل خاص من العام ألف هجري، وعمل النقيب المذكور الذي نصب نقيباً للأشراف في عام ١٠١٠هـ/١٦٠١-١٦٠٢م على مكافحة التسيد، مبدياً الاهتمام بمنح الحجج للسادة صحيحي النسب فقط. وفي هذه الحالة التي ظهرت فيها الشدة لا يستبعد تعرض بعض أصحاب الحق إلى الظلم أيضاً.

وليس هناك أحد في الشدة من نقباء الأشراف في الدولة العثمانية مثل مولانا أمير علي.

أما عبد الرحمن أفندي زيرك زاده الذي عمل نقيباً للأشراف فيما بين ١٠٥٨-١٠٦٦هـ/١٦٤٨-١٦٥٦م فلم يمنح حجج السيادة إلا إلى ثلاثة أشخاص(١).

وتوجد معلومات مهمة جداً عن أوضاع العلماء والمشايخ والسادة في الفصل الرابع من مخطوطة مجهولة المؤلف، على غرار كتب سياسة الملك، محفوظة في مكتبة روان بمتحف قصر طوب قابي، تبين أنها قدمت إلى [السلطان] مراد الرابع (١٠٣٢-١٠٤٩هـ/١٦٢٣-١٦٣٩م). وهي مهمة من حيث احتواؤها لأوضاع المذكورين في تلك الفترة.

فبعد التوضيح الذي أورده الكتاب بأن المرجع في تقديم الاحترام للسادة هو الأحاديث الشريفة ذكر أن ".. السادة في الوقت الذي كانوا يلقون فيه الرعاية

(١) عشاقي زاده. ص ٤٢٦-٤٢٧؛ دوحة النقباء. ص ٢٣-٢٤

الواجبة، فإن البعض كانوا يضعون على رؤوسهم العمامة الخضراء زوراً وبهتاناً؛ بغية التهرب من التكاليف والخدمات. وبناءً على تكاثر المتسيدين في هذا الزمان، فإنه لم تبق لدى المجتمع رغبة في السادة ونعوذ بالله من ذلك. ولا سيما أن كتبة الولاية، ولأجل قبض بعض الآقجات من الرعية كانوا يسجلونهم سادة في الدفتر الخاقاني، وغدروا بذلك لطائفة السباهية [الفرسان]، وجعلوا كثيراً من الناس متسيدين. وكان يوجد العديد من الناس الذين تزيوا بالأخضر بشهادة باطلة في المحاكم. وحاشا أن يختار صحيحو النسب من السادة تلك الشهادة المزورة. وإذا رجح نقباء الأشراف طريق الصلاح والفضيلة، ولم يقبلوا بشفاعة أحد في هذا الصدد، وأبرزوا الاهتمام والدقة اللازمة، كان ذلك كافياً لأن تنتظم أمور السادة الموجودين في إستانبول بعض الشيء.."[1]

وكما اتضح من هذا فإن التسيد قد ظهر مع فساد العنصر الإنساني، وبات يحيط الأطراف متزامناً مع ما نشب مؤسسات الدولة الأخرى من فساد. ويمكن تلخيص أسباب ذلك من المصدر المذكور على النحو الآتي:

١) للقيام بإجراء إحصاء لبلد ما في الدولة العثمانية، كان يتم اختيار أحد الإداريين المستقيمين من أهل النخوة والشرف والأمانة وأرباب العمل، من كُتّاب الديوان على الأغلب. وكان السبب الأساس لظهور المتسيدين هؤلاء الكتبة الذين كانوا يقومون بإحصاء الولايات[2]. فهؤلاء الكتبة "..كانوا يأخذون عدة آقجات من أحد الرعية، فيسجلونه في الدفتر الخاقاني سيداً"[3]، فيظهر بذلك المتسيديون ويتخلصون من دفع التكاليف [الضرائب].

---

(١) حرز الملوك: ٦٣/أ، ٦٣/ب

(2) Osmanli Tarih Lugati.p.327

(٣) حرز الملوك: ٦٣/أ

٢) بسبب اختلاط نقباء الأشراف بالرشاوى[١] و".. ووصول خطاب من الأكابر (من رجال الدولة)، عن أحد المتسيدين"[٢] كان يظهر أدعياء السيادة.

وكان قد ظهر في المحاكم شهود زور باسم أمير[٣]. وكما كانت كافة أسباب التسيد موجودة في إستانبول، فقد كانت موجودة أيضاً في الأيالات[٤]. أما سبب التسيد فقد كان مبنياً على التخلص من دفع التكاليف والخدمات[٥].

وحسب ما رأى مؤلف المخطوطة المذكورة فإن القضاء على التسيد كان يتطلب وجود نقباء أشراف وقائممقامي نقباء الأشراف لا يهتمون بخطابات كبار رجالات الدولة في حق المتسيدين، يقومون بأداء الوظيفة الموكلة إليهم بحق، ولا يبالون بشفاعة أحد. فإذا أخذ المذكورون الرشوة بعد تنبيههم، ".. كان لابد من عزلهم من العمل ونفيهم من البلد، وتوبيخهم؛ حتى يصبحوا عبرة لغيرهم.."[٦].

٢- مسك دفاتر السادة

يرد ذكر لدفاتر السيادة التي هي من وظائف نقباء الأشراف، في حجة للسيادة صدرت من محمد أفندي معلول زاده، نقيب الأشراف الرابع في الدولة العثمانية في أواخر ربيع الأول ٩٨٨هـ/١٥٨٠م. وفي دفتر للسادة كانت بحوزة النقيب المذكور، قيل إنه لمحمد محترم أفندي الطاشكندي، نقيب الأشراف الثاني في الدولة العثمانية، ورد فيه ذكر لاسم جد السيد موسى اليالواجي، وفيه قيد يفيد

---

(١) حرز الملوك: ٦٣/أ
(٢) حرز الملوك: ٦٣/ب
(٣) حرز الملوك: ٦٣/أ
(٤) حرز الملوك: ٦٣/ب
(٥) حرز الملوك: ٦٣/أ
(٦) حرز الملوك: ٦٣/أ

بأنه قد تم منح حجة السيادة بحضور الشهود[١]. وكما هو معلوم فإن محمد محترم أفندي (ت ٩٨٠هـ/١٥٧٢م) قد نظم أمور النقابة، وكان سيداً عالماً فاضلاً قدوة لمن أتى بعده من نقباء الأشراف، أفضى إلى تعظيم هذه المؤسسة ورفعة شأنها[٢].

وفي أثناء الحديث عن دفتر السادة في الحجة المذكورة المحفوظة في تصنيف ابن الأمين من الأرشيف العثماني، ذكر "وجد اسم أبيه في دفتر السادات المنسوب إلى المرحوم السيد محترم النقيب سابقاً".

وكما اتضح من هذه العبارة فإن دفاتر السادة الخاصة بالنقباء السابقين كانت تحفظ في الدائرة المركزية لمؤسسة النقابة بإستانبول، وكانت [أي تلك الدائرة] المنزل الذي يقيم فيه النقيب. وفي حال التفتيش عن السيادة ومنح الحجج، كان يتم البحث في هذه الدفاتر القديمة عن أجداد الشخص بالتأكيد. ووجود اسم جد السيد اليالواجي في الدفتر الذي كان يمسكه نقيب الأشراف، وبعبارة أوزون جارشلي "كان نقباء الأشراف في الأيالات والسناجق والأقضية، ومن خلال قائممقامهم فيها من السادة والأشراف، يمسكون دفاتر (دفاتر السادات)، تحوي أسماء كافة السادة والأشراف الموجودين في تركيا"[٣].

وهذه الدفاتر التي كان يطلق عليها جريدة النقيب والشجرة الطيبة، كانت تضم أسماء جميع السادة والأشراف الموجودين في الدولة العثمانية: ".. كانت أسماؤهم وهوياتهم وسلسلة سيادتهم وشرافتهم، و[أسماء] أولادهم وأحوالهم وأخلاقهم وأماكن إقاماتهم مسجلة فيها.."[٤]. وبذلك فكان يتم حفظ سلسلة السادة؛

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no.15

(٢) دوحة النقباء، ص ١١؛ رياض النقباء: ٤/أ

(3) Ilmiye Teskilati.p.167

(4) Ilmiye Teskilati.p.167

علامة من العثمانيين على الاحترام الذي كانوا يولونه للسادة. وإذا فقدت الشجرات الموجودة بيد السادة لسبب من الأسباب، أو إذا كان هناك سادة لم يمسكوا شجرات أنسابهم، كانوا يقومون بمراجعة نقيب الأشراف في إستانبول، أو نوابهم (القائممقامين) في غيرها، فيثبتون أنسابهم[١]

وكان لكل نقيب أشراف دفتر للسادة خاص بعهده. وكما اتضح من التوضيحات السابقة فإن تلك الدفاتر، كانت تسلم إلى النقيب الجديد في حال انفصال سلفه من النقابة أو عزله منها.

٢- صلاحية نقباء الأشراف للعقاب

وكما كان الأمر لدى العباسيين فإن أهم وظيفة لنقباء الأشراف هي القيام بحفظ الأنساب؛ لمنع إدخال من ليس من النسب، وكذلك منع إخراج من هو منهم[٢]. وإن لم يتم حفظ الأنساب بحسب السجلات، فسوف يؤدي ذلك إلى ظهور أدعياء السيادة. ولأجل اكتمال حب آل الرسول – صلى الله عليه وسلم – في القلوب والحفاظ على احترامهم لدى أفراد المجتمع، كان لابد من مؤاخذة السادة لعمل غير مناسب[٣].

وكان صاحب الصلاحية في تأديب المتسيدين أو السادة الذين يتطلب القيام بمؤاخذتهم على أفعال غير مناسبة صادرة منهم، هو نقيب الأشراف[٤].

وكما بينها الإمام مالك – رضي الله تعالى عنه – فإن مدعي السيادة أو الشرافة لابد من تأديبه بضربه بشكل موجع ومؤثر، وإشهاره أمام الناس، وحبسه

---

(١) علي أميري/تاريخ وادبيات مجموعه سي. ع ١٩.- إستانبول: ١٣٥٥. ص ٤٢٠-٤٢١

(٢) الماوردي. ص ٩٦

(٣) الماوردي. ص ٩٦-٩٧

(4) D'Ohsson:4/557

إلى أن تظهر منه التوبة في هذا الصدد ويصحح الوضع. ويمكن أن تطول مدة الحبس؛ لأن قيامه بالانتساب إلى نسل النبي – صلى الله عليه وسلم – دون أي وجه للحق، هو استخفاف بحقه – صلى الله عليه وسلم –(١). وحسب رأي بعض العلماء لا يجب تعظيم سيد دخل في المحرمات. وكما بيّنّا سابقاً فإن إقامة الحد على أحد من الأشراف لا ينافي توقيره وتعظيمه. إلا أن العفو عن قصورهم الصغيرة، وإيثارهم على النفس، يدخل في باب التوقير والإكرام(٢).

وكما اتضح في الدول الإسلامية الأخرى فإن وظائف نقباء الأشراف تكمن في طرح الأمور على ميزان الكتاب والسنة، وحل الدعاوى الناشبة بين السادة، وزجرهم بالوعد والوعيد حسب مقتضى الحال، وجلبهم إلى الاستقامة، وإقامة الحدود عليهم (ضربهم بالعصي، قطع أيديهم، رجمهم)، ومنع المتسيدين من أدعياء السيادة، وإنزال العقوبات التي يستحقونها بهم؛ بغية منعهم من هذا الادعاء. والهدف من كل تلك العقوبات هو حفظ النسب المشرف للنبي المصطفى – صلى الله عليه وسلم –(٣).

وكما يتضح من كل تلك التوضيحات فإن لدى نقباء الأشراف الصلاحية الكافية في إنزال العقوبة اللازمة على أدعياء السيادة من المتسيدين. وإذا تطلب الأمر فإن النقيب يضربهم، ويحبسهم(٤). وبحسب الفتاوى فإن المتسيدين "يعاقبون أولاً بالعقوبة الإصلاحية الرادعة التي يندمون من خلالها على عملهم، ويعزرون بالتشهير بالاعتراف على ما أقدموا عليه في الأماكن التي يقطنون فيها، ويحكم

---

(١) نور الأبصار. ص ١١٧؛ الصواعق. ص ١٨٤

(٢) إسعاف الراغبين. ص ١٢٢

(٣) صبح الأعشى: ١١/٤٨-٥١؛ Turkiye Selcuklular.p.70-71 وانظر الوثيقة رقم ٣٨ من ملاحق هذا الكتاب.

(4) D'Ohsson: 4/557

عليهم بالحبس إلى أن تظهر منهم إشارات تدل على ندمهم وصلاحهم"[١].

وكما اتضح مما سبق فإن دهسون أيضاً الذي شاهد الأوضاع في الدولة العثمانية، قد أكد على كلام الإمام مالك من خلال مشاهداته التي تؤكد على تلك الإجراءات المتخذة في الدول الإسلامية الأخرى في هذا الصدد.

ومن العقوبات التي كانت تتخذ في حق أدعياء السيادة، خلع العمامة الخضراء التي كانوا يضعونها على رؤوسهم. وكما هو معلوم فإن الدفاتر التي سجلت فيها ملخصات الفرمانات [المراسم] والبراءات السلطانية التي أعدت في الديوان الهمايوني حتى عام ١١٠٥هـ/١٦٩٤م، يطلق عليها دفاتر المهمة[٢]. وفي دفتر من دفاتر المهمة خاصة بسنة ٩٧٣هـ/١٥٦٥-١٥٦٦م خلاصة لفرمان سلطاني على النحو الآتي:

"حكم لأمير قيصرية وقاضيها؛

إن المدعو علي المقيم في قيصرية، قد وضع العلامة الخضراء باسم أمير [أي على أنه شريف]، وقام بالتعدي على المسلمين. وقد عرض علينا نقيب الأشراف بأنه ليس أميراً على الصحيح، ويجب أخذ تلك العلامة من رأسه. ولذلك فقد أصدرت أمري: إذا وصل إليكم أمري هذا فليتم نزع العلامة الخضراء من رأسه، ولا يضعها من بعدُ أبداً، ويمنع من ذلك ألبتة. فإن لم يمتنع عن ذلك، فلتعلم أنه يجب عليك أن تقوم بتأديبه: سنة ٩٧٣[هـ/١٥٦٥م]"[٣].

ويبدو أنه كما أن لكل إنسان الحق في رفع الشكاوى إلى الديوان الهمايوني،

---

(1) D'Ohsson: 4/557
(2) Osmanli Tarih Lugati.p.88
(3) Ilmiye Teskilati.p. 163
وعلى الرغم من قيامنا بالبحث عن دفتر المهمة رقم ٤، ص ٧٩ في الأرشيف العثماني إلا أننا لم نعثر عليه.

فإن نقيب الأشراف أيضاً قام برفع الشكوى إلى السلطان عن الشخص المذكور بناءً على ورود شكوى إليه من قائممقامه [نائبه في قيصرية]، فصدر الفرمان السلطاني المذكور.

وفي كتاب لمجموعة قوانين الدولة العثمانية غير مؤرخ بتاريخ، جرى فيه الحديث عن العلامة الخضراء، وأن الذين لا يملكون تمسكات [حجج] بأيديهم لا يمكن عدهم من السادة، وذلك على النحو الآتي:

".. ويطلق السيد على من لم يسجل في الدفتر القديم راعي ابن راعي [أي المواطن المكلف بدفع متطلبات الرعية من الضرائب]؛ حتى إذا طُلب منه إثبات نسبه، قام بإبراز التمسك الممنوح له من نقيب الأشراف في إستانبول. لكن هناك بعض الناس، ليسوا بالسادة على الصحيح، ولا توجد بأيديهم شجرات أنسابهم ولا حججهم، بل يقولون في الأماكن النائية بأنهم سادة؛ يتعللون بذلك للتهرب من رسوم الأغنام. فمثل هؤلاء ليسوا بسادة على الصحيح.. وليتم تحصيل رسومهم"(١).

وفي حجة صادرة في ٢٠ المحرم ٩٩١هـ/١٤ شباط/فبراير ١٥٨٣م، ذكر فيها شخص لم تثبت سيادته: ".. وبناءً على عدم وجود تمسك سيادة بيده حسب الشرع الشريف، فإنه تخلع العلامة الخضراء من رأس (المدعو الحاج محرم أفندي)"، وسلّم [أي المذكور] لوكيل مفتش نقيب الأشراف السيد حسين(٢).

ويبدو حسب أقوى الاحتمالات أن الرجل المذكور كان يؤخذ إلى إستانبول، ويضرب ويحبس إلى أن يتخلى عن ادعاء النسب.

---

(1) Kanunname.- Istanbul Univeristesi ktp. TY.no 1807

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin, Ensab.no. 14 وانظر الوثيقة رقم ٣ من ملاحق هذا الكتاب.

وكان مولانا أمير علي الذي نصب نقيباً للأشراف في جمادى الأولى ١٠٢٥هـ/مايو ١٦١٦م، قد أخذ العلامة الخضراء من كثير من الناس؛ بسبب عدم تمكنهم من إثبات أنسابهم(١).

وكان يتم حبس المتسيدين الموجودين في منطقة إستانبول من لدن نقيب الأشراف في دار التوقيف الموجودة في نقابة الأشراف. كما أن السادة الذين كانوا يقترفون أعمالاً، كانوا يعاقبون حسب الفقه والعادات (الأعراف) الإسلامية في المكان ذاته. وفي الوقت الذي كان يتم فيه حبس أصحاب الجرائم والمدينين في دار التوقيف، فإن المسألة إذا كانت متعلقة بالضرب كان ذلك يتم على النحو الآتي:

كانت العمامة الخضراء تؤخذ من رأس السيد أو الشريف أولاً، وتقبّل باحترام. ثم يتم ضرب المذكور بالعصي، فإذا انتهى الضرب كانت العمامة التي هي علامة السيادة تعاد إلى الشريف المذكور(٢).

وكانت دار التوقيف المذكورة تحت نظارة أحد موظفي المعية الذي يطلق عليه باش جاوش نقيب الأشراف. وكما ذكره دهسون فإن "نقيب الأشراف هو الشخص الوحيد صاحب الصلاحية في إجراء الأحكام المتخذة في حق أحد من الأشراف في كل الأوضاع والظروف"(٣). والمستحقون للإعدام كانوا يعدمون حسب أمره أيضاً(٤).

---

(١) عطائي. ص ٥٨٢؛ الفذلكة: ١/٣٨٠؛ دوحة النقباء. ص ٧

(2) Ilmiye Teskilati.p.168; Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.11; D'Ohsson: 4/565

نتائج الوقوعات: ١/١٣٧

(3) D'Ohsson: 4/565

(4)D'Ohsson: 4/565; Ilmiye Teskilati.p.168

وكانت الصلاحية المذكورة موجودة في الولايات لدى قائممقامي [وكلاء] نقباء الأشراف.[١]

والسادة الذين يتهربون من دفع ديونهم، كانوا يوقفون في دار التوقيف الموجودة في النقابة.

وقد أرسل [السلطان] محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) عشرة آلاف قروش؛ لتأدية ديون السادة المحبوسين في النقابة[٢].

وكان لدى نقباء الأشراف صلاحية تحصيل عشرة في المائة من مجموع المبلغ الذي يدفعه المدينون لأصحاب الديون، ويطلق عليه رسم التحصيل[٣].

ومن وظائف نقباء الأشراف أيضاً تعيين قائممقامي [وكلاء] نقيب الأشراف، والحضور في بعض الاحتفالات الرسمية للدولة. وبناءً على أننا سوف نتحدث عن ذلك بشكل مستقل فلا نكرره هنا.

ج- أفراد معية نقباء الأشراف

١- علمدار [صاحب العَلَم]

كان أكبر المناصب بعد منصب نقيب الأشراف في مؤسسة النقابة بإستانبول هو منصب العلمدار. والعلم يعني البيرق والسنجق. ولفظ "دار" إذا رُكب مع العلم فإنه يعني حامل العلم والسنجق. ولفظ "دانستين" باللغة الفارسية يعني الحمل. ولفظ "دار" (الأمر الحاضر) مشتق منه.[٤] ويطلق على علم النبي – صلى الله

---

(1) Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.11

(2) Ilmiye Teskilati.p.168; Hatt-i Humayun.no. 6846 الأرشيف العثماني، تصنيف

(3) D'Ohsson: 4/566; Turklerin Siyasi Dusturlari.p.176

(٤) قاموس تركي: ٩٤٨/٢؛ Osmanli Tarih Lugati.p.14

عليه وسلم – "العلم النبوي والسنجق الشريف(١).

وقد استخدم السنجق الشريف من باب التبرك لأول مرة في حرب النمسا عام ١٠٠١هـ/١٥٩٣م(٢). وبدئ بعد سنتين بحفظ الأمانات المقدسة. وأخذ [أي السنجق الشريف] لأول مرة إلى حرب أغري عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٧م. وقد حضر مع السنجق الشريف حوالي ٣٠٠ شخص من السادة والأشراف(٣). وإذا خرج السلاطين العثمانيون إلى الحرب فإن نقيب الأشراف أيضاً كان يخرج معه مع بعض من أفراد معيته(٤). وكان علمدار يحمل السنجق.

وبدءاً من عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م فإن السلاطين إن لم يخرجوا إلى الحرب، فقد بات من العادات المتبعة أخذ السنجق الشريف إلى الحرب مع القائد العام [للقوات العثمانية المحاربة](٥).

وكان بعض من السادة يحضرون تحت السنجق الشريف في الحرب(٦).

وإذا تم الخروج إلى الحرب، فإن السناجق تُخرج إلى مرعى داود باشا وتنصب فيه الخيام، وتتوجه إليه بعد يوم أو عدة أيام مفرزة أصحاب المهن، ثم بعد عدة أيام الإنكشارية ثم الجبه جية [المسؤولون عن الأسلحة]، والمدفعية. وكان السلطان يشاهد كل تلك الجموع العسكرية بعد أن يمر بقصر آلاي. ثم يأتي دور مفرزة السنجق الشريف(٧). وفي اليوم الذي يقام فيه الاحتفال يقوم السلطان

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.14
(2) Saray Teskilati.p.244
(3) Saray Teskilati.p.250
(4) Ilmiye Teskilati.p.168; Turklerin Siyasi Dusturlari.p.176
(5) Saray Teskilati.p.249

(٦) تاريخ صبحي: ٢٢/أ
(٧) مرئي التواريخ: ٢/١١٦-١٢٣

برفع السنجق الشريف من [المكان الذي يحفظ فيه] في خرقة السعادة واضعاً إياه على كتفه، ويجلبه إلى غرفة العرض ويسنده إلى عمود التخت السلطاني. ويقوم المؤذنون والحفاظ في تلك الأثناء بقراءة سورتي الفتح وياسين. فلما تنتهي القراءة، فإنه تتم دعوة الصدر الأعظم وشيخ الإسلام اللذين ينتظران في دائرة آغا الباب بباب السعادة إلى غرفة العرض. فيقوم السلطان بإلباس الصدر الأعظم خلعة الفرو حسب ما هو متبع، ويقدم إليه بعض الهدايا. ويقبّل السنجق الشريف ويسلمه إلى الصدر الأعظم، ويرجو الله له التوفيق. فلما يضع الصدر الأعظم السنجق على كتفه، يقوم شيخ الإسلام بقراءة الأدعية، ويخرج بعد ذلك الصدر الأعظم إلى الخارج مع السنجق، ويستلمه قضاة عسكر منه، ويجلبونه إلى الباب الأوسط[1].

وهنا يتم تسليم السنجق الشريف إلى علمدار الذي هو صاحب أكبر منصب للسادة بعد نقيب الأشراف[2]. ويركب الوزير [الصدر] الأعظم حصانه في خارج الباب الأوسط، ويبدأ فوج السنجق الشريف بالمسير.

".. وكان المدرسون والموالي بملابسهم وأعرافهم التقليدية بشكل عام.. والسادة الكرام يسيرون تحت علم النبي – صلى الله عليه وسلم – في الفوج المرتب والمزين.. من طريق طوب قابي بكمال الصلابة والوقار متجهين إلى الصحراء المذكور (صحراء داود باشا)؛ للاستقرار في الخيمة المنصوبة لهم فيها.."[3].

وكان حسب العادة المتبعة يوجد تحت السنجق الذي يحمله العلمدار حوالي

---

(1) Saray Teskilati.p.250-251

(٢) سامي وشاكر/ تاريخ سامي وشاكر.– إستانبول: ١١٩٨هـ: ١٢١/ب

(٣) تاريخ سامي: ١٢٢/أ

أربعين/خمسين شخصاً من الأشراف[١]. وكانت المراسم ذاتها تجرى أثناء إخراج السنجق الشريف من إستانبول وإدخاله فيها. وكان يحيط به السادة والأشراف مع نقيب الأشراف مكبرين ومصلين على النبي – صلى الله عليه وسلم –. وكان النقيب يسير بالقرب من السنجق الشريف. أما السادة فكانوا يسيرون خارج الطوغ السلطاني[٢].

وكان يطلق على كل تلك الفيالق بما فيها فوج السنجق الشريف "فيلق الجيش". وتتضح مكانة علمدار – الحامل للسنجق الشريف، في فوج السنجق الشريف الذي يعد أهم فرقة في تلك الفيالق العسكرية –، أكثر [في تلك المراسم].

٢ - عرفاء نقيب الأشراف

وكما بيّنا في مسألة قيام نقيب الأشراف بمعاقبة السادة، فإنه إضافة إلى وجود علمدار العامل بمعية النقيب، كان يعمل من الموظفين لديه أيضاً عرفاء نقيب الأشراف، ورئيس العرفاء[٣]. وكانت دار التوقيف الموجودة في نقابة الأشراف تحت نظارة رئيس العرفاء[٤]. وكما وضحها دهسون فإن المتسيدين كانوا يعاقبون في هذا السجن إلى أن يظهروا الندامة على عملهم. ".. والحقيقة أن تلك العقوبات كانت تطبق في إستانبول بين الفينة والأخرى كما تطبق في سائر

(١) مرلي التواريخ: ١٢١/٢

(٢) توقيعي عبد الرحمن باشا/عبد الرحمن باشا قانوننامه سي.– ملي تتبعاتلر مجموعه سي.– إستانبول: ١٣٣١: ٥٣٥/١؛ إسماعيل عاصم/تاريخ عاصم.– إستانبول: (د.ت). ص ٣٤٨-٣٤٩؛ مصطفى نجيب أفندي/تاريخ دور السلطان سليم الثالث.– إستانبول: ١٢٨٠هـ.– ص ٢٢-٢٣

(3) Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.11

(4) Ilmiye Teskilati.p.168

أنحاء الدولة العثمانية.."[1] وحسب ما أورده فإن نقيب الأشراف كان بمثابة قائد للشرطة. وكان من الطبيعي أن يكون تحت يده رئيس للعرفاء على أقل تقدير يشرف على دار التوقيف.

وكان إذا عوقب أحد من السادة، كان يتم على الأغلب بأمر من رئيس العرفاء أخذ العمامة الخضراء من رأسه، وتقبّل ثم يطبق الجزاء البدني على السيد[2].

وكان أهم وظيفة لعرفاء نقيب الأشراف، القيام بمساعدة النقيب في حال وجود شك في سيادة أحد من السادة، أو إذا تطلب القيام بالتفتيش في حال وجود شكوى.

وكما اتضح لنا من حجة صادرة في عام ٩٢٥هـ/١٥١٩م في زمن نقابة أول نقيب للأشراف في الدولة العثمانية السيد محمود (٩٠٠-٩٤١هـ)، فقد جرى التحقيق في سيادة مصطفى جلبي جينه لي قبل منحه حجة السيادة[3]. وهذا التفتيش الذي جرى في جينه، كان يتطلب قيام مفتشي نقيب الأشراف (عرفاؤه) المرسلين من لدن النقيب إلى جينه. وهناك حادثة أخرى تؤكد على هذا الحكم. ففي قرق كليسه التي عدّت من داخل حدود نقابة الأشراف في إستانبول، "عين فيها السيد سنان من لدن نقيب الأشراف؛ للقيام بتفتيش [حجج] السيادة. فقام السيد سنان بتعيين السيد حسين ابن السيد محمود المقيم في نفس قرق كليسه؛ بتفتيش السادة القاطنين فيها.."[4] أي أنه اتخذه نائباً له.

---

(1) d'Ohsson: 4/559-565
(2) Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.12; Turklerin Siyasi Dusturlari.p.176
(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin Ensab.no.3.str.9 وانظر الوثيقة رقم ٦ من ملاحق هذا الكتاب.
(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin Ensab.no.14. وانظر الوثيقة رقم ٣ من ملاحق هذا الكتاب.

وهذه الحادثة قد وقعت في عهد ثالث نقباء الأشراف بالدولة العثمانية محمد معلول زاده أفندي (٩٨٤-٩٩٣هـ/١٥٧٦-١٥٨٥م). وهي مهمة من حيث احتواؤها على مسألة تفتيش السيادة في زمن أوائل نقباء الأشراف في الدولة العثمانية.

وتبين تلك الأحداث أنه مع تشكيل نقابة الأشراف، فقد جرى الحديث عن وظيفة تحت مسمى عرفاء نقيب الأشراف (المفتشون). ورئيس هؤلاء العرفاء هو رئيس عرفاء نقيب الأشراف الذي كان مسؤولاً عن السجن الذي يقضي فيه الواردون من المناطق التابعة لإستانبول عقوباتهم.

وفي الوقت الذي أطلق فيه على الدفاتر التي لخصت فيها الفرمانات والبراءات [المراسيم] الصادرة من الديوان الهمايوني اسم "دفاتر المهمة"، فإن هذا الأصل المتبع قد تغير فيما بعد مع الزمن. وكان هناك دفاتر سميت بـ"دفاتر رؤوس"، سجلت فيها الوظائف الممنوحة والوظائف الخاصة بالوقف[1]. وهذه الدفاتر، كان يتم فيها تسجيل ملخصات فرمانات أو براءات التوظيف حسب التسلسل التاريخي، كما هو الأمر في دفاتر المهمة. وقيد خاص بعام ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م من دفاتر الرؤوس على النحو الآتي:

"جماعة عرفاء نقيب الأشراف:

السيد أحمد ابن السيد حسين

السيد حسن ابن السيد حسين

السيد هارون ابن السيد طاهر

السيد حسن ابن أسعد

السيد رضا

---

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.88

السيد محمد. فهؤلاء الستة المذكورون من عرفاء نقيب الأشراف. وكان لكل منهم راتب بمقدار عشر آقجات. وقد أهدي لكل واحد منهم آقجة أخرى، احتراماً لرسول الله – صلى الله عليه وسلم –. وقد صدر الأمر بتسجيل هذه الزيادة.

السنة: ١٠٥٩[هـ] في ١٩ محرم"[١].

وكما اتضح من هذا القيد، فإنه قد تبين أن لدى نقيب أشراف إستانبول أكثر من عريف، كما اتضح أيضاً المبلغ المخصص لرواتبهم اليومية. إلا أن القيد لم يوضح الجهة التي كانوا يقاضون منها تلك الرواتب.

وبما أن هذا الأمر لم ينته البت فيه في الديوان الهمايوني، فقد جرى الاجتماع فيه في مجلس العصر للصدر الأعظم[٢]. وصدور بويرولدو [الأمر] فيه يدل على ذلك.

والمعروض المقدم إلى الديوان الهمايوني من نقيب الأشراف محمد سعيد[٣] (ت ١١٠٩هـ/١٦٩٧م) بشأن التعيين في وظيفة عريف بمدينة أدرنه في عهد [السلطان] محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩هـ/١٦٣٩-١٦٤٨م) على النحو الآتي:

"أعرض على دولتكم أن عريف السادات الكرام في مدينة أدرنه السيد محمد جاوش قد توفي. وأن وظيفته بقيت شاغرة. والباعث لكتابة هذه الورقة إلى جنابكم هو أن السيد مصطفى مؤهل ومستحق لهذا العمل. ولذلك فالمرجو تعيينه وتقديم البراءة (الفرمان) الشريفة إليه. وباقي الفرمان عنوان عدالتكم. في شهر صفر الخير سنة تسعين وألف [هجرية]

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Kepeci.Ruus.no.260.p.137 وانظر الوثيقة رقم ٣١ من ملاحق هذا الكتاب.

(2) Osmanli Tarih Lugati.p.87

(٣) عشاق زاده. ص ٥٣٥-٥٣٦؛ The Ottoman:529/b

- العبد الداعي لله وله العلية محمد سعيد الحسيني النقيب الأعلى لأشراف الممالك العثمانية"[١].

فهذا الطلب من نقيب الأشراف قد جرى البت فيه في ديوان العصر للوزير الأعظم، ودوّن على المعروض "أمر للعمل بموجبه". إشارة إلى أن البراءة سوف تمنح للمذكور بالوظيفة من الديوان الهمايوني. وكما اتضح لنا من هذا المعروض فإن تعيين عرفاء نقيب الأشراف كان يتم بمنح البراءة إلى الشخص المعني من الديوان بناءً على الطلب الذي يقدمه النقيب. وهذه الوظيفة لم تكن محدودة بمدة معينة. وكان يعين شخص آخر إذا بقيت الوظيفة شاغرة بسبب وفاة العريف أو لأسباب أخرى.

وحسب ما جاء في وثيقة أخرى بالأرشيف العثماني، فإن رواتب عرفاء نقيب الأشراف كانت تدفع في دائرة الاحتساب بإستانبول[٢]. ففي عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٤م ألغيت هذه الدائرة، وأحدثت بدلاً منها أمانة المدينة. أما في وثيقة وصلت إلينا من عام ١١٠١هـ/١٦٩٠م في زمن [السلطان] سليمان الثاني، فقد ذكرت أن عرفاء نقيب الأشراف كانوا يستلمون رواتبهم من أمانة مدينة إستانبول[٣]. إلا أنها لم تبين المبلغ الخاص لكل شخص من عرفاء نقيب الأشراف من مجموع ٢٨٥٠ آقجة.

د- رواتب نقباء الأشراف

لقد عُين أول نقيب للأشراف في الدولة العثمانية براتب يومي وقدره ٢٥

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ali Emiri.no. 462

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ali Emiri.no. 462

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ali Emiri.no. 952

آقجة. وارتفع هذا المبلغ بالترقية حتى وصل إلى ٧٠ آقجة[١]. وعلى الرغم من أن دهسون ذكر أن هذه الوظيفة قد بدأت بثلاثين آقجة[٢]، إلا أن المصادر الأخرى لا تؤيد هذا الرأي. وبما أن الترقية تعني ما يقابل الخدمة لمدة معينة[٣]، فإن هذا الوضع يذكر أن مؤسسة النقابة أثناء تأسيسها في عهد بايزيد الثاني كأنها كانت على مستوى مؤسسة القضاء.

كانت لقضاء عسكر الروملي والأناضول ومصر في الدولة العثمانية درجات[٤]. فقاضي القضاء [المدينة] الذي كان يبدأ وظيفته براتب يومي وقدره عشرون آقجة، كان يحصل على علاوة خمس آقجات عن كل درجة. إلى أن يصل إلى أعلى رتبة في قضاء المدينة[٥]. وهذا يعني [وصول الراتب اليومي] في قضاء المدن بجهة الروملي التي كانت بتسع درجات إلى خمس وستين آقجة، وفي قضاء مدن الأناضول التابعة لقاضي عسكر الأناضول التي كانت على عشر درجات إلى سبعين آقجة. أما فيما بعد فإن قضاة المدن كانوا يبدأون وظيفتهم بأربعين آقجة. وارتفعت حتى وصلت إلى مائة وخمسين آقجة[٦].

ويتضح من هذا التقييم أن نقيب الأشراف السيد محمود، قد بدأ وظيفته براتب خمس آقجات زائدة عن راتب قاضي مدينة. وقد عمل أربعين سنة نقيباً للأشراف[٧]. وقد ارتفع هذا الراتب مثل راتب قاضي مدينة حتى وصل إلى سبعين آقجة.

---

(١) تلخيص البيان: ٣٢/أ-ب؛ تقويم التواريخ. ص ٢٠٦؛ عطائي. ص ١٧٦

(2) D'Ohsson: 4/609

(3) Osmanli Tarih Lugati.p.332

(4) Ilmiye Teskilati.p.91-94

(5) Ilmiye Teskilati.p.94

(6) Ilmiye Teskilati.p.94

(٧) رياض النقباء: ٣/ب

وبناءً على انفصال السيد محمود من نقابة الأشراف عام ٩٤١هـ/١٥٣٤م[١]، فقد عين على هذا المنصب السيد محمد محترم أفندي الطاشكندي [براتب يومي وقدره] سبعون آقجة[٢]. وهذا الشخص الذي عمل بأعلى درجة من رواتب قضاة المدن حتى عام ٩٦٠هـ/١٥٥٢-١٥٥٣م[٣]، لما أثبت عدم وجود إدخال في نسبه بحضور السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م)، "ارتفعت درجته إلى المولوية، وأصبحت عباءة حصانه من نوع ساجاقلي، وبلغ راتبه مبلغ رواتب الموالي"[٤].

ومن خلال هذا الشخص الذي سعى لتنظيم النقابة من جهة، وعمل على رفعة شأن النقيب إلى درجة الموالي من جهة أخرى، قد أضفى المكانة العالية للنقابة[٥]. ويذكر أن هذا الشخص كان ثرياً للغاية[٦]. ولما توفي في عام ٩٨٠هـ/١٥٧٢م وعين بدلاً منه حسن بن يوسف البغدادي، الذي توفي في بدايات عام ٩٨٦هـ/١٥٧٨م أثناء عكوفه للطاعة والعبادة في بورصا[٧]، وإذا تبين أن راتبه [أي الأخير] أثناء وفاته كان مائة وثمانين آقجة، عُلم أنه كان على رتبة المولوية.

أما محمد أفندي معلول زاده الذي حل محله في هذه الوظيفة في التاريخ

---

(1) Ilmiye Teskilati.p.165-166

(٢) رياض النقباء: ٤/ب؛ دوحة النقباء. ص ١١

(٣) دوحة النقباء. ص ١١؛ رياض النقباء: ٤/أ

(٤) دوحة النقباء. ص ١١؛ Ilmiye Teskilati.p.97

(٥) دوحة النقباء. ص ١١؛ رياض النقباء: ٤/أ

(٦) دوحة النقباء. ص ١٢

(٧) عطائي. ص ٢٤٧

المذكور فقد كان متقاعداً من صدارة الأناضول[١]. وكان يعيّن في منصب قاضي عسكر القضاة الكبار الواصلين إلى مرتبة المولوية، والذين كان [راتبهم اليومي] خمسمائة آقجة. والحقيقة أنه حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي لم يكن هناك تنظيم معين في تنصب قضاة عسكر. وكانت المدة التي يقضيها القاضي عسكر في هذا المنصب سنة واحدة. وفي نهايتها كان يعدّ معزولاً[٢]. ولتوفير لقمة العيش لقضاة عسكر والموالي، كان يدفع لهم راتب العزل أو التقاعد. وهو المحصول الشرعي لقضاء [مدينة] أو قضاءين. فكان يخصص لهم ذلك راتباً لهم[٣]. وقد ألغي هذا في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، وحوّل ذلك إلى راتب التقاعد.

وبناءً على ما سبق فإن منصب النقابة الذي ارتفع مع ثاني نقباء الأشراف في الدولة العثمانية محمد محترم أفندي، قد بات في مستوى المولوية بدءاً من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي. وقد ارتفع هذا المنصب أكثر مع نهايات القرن المذكور لما عين فيه أحد المعزولين من قضاء عسكر.

ونجد في كتب السير والأعلام وفي الكتب التي تورد معلومات عن حياة نقباء الأشراف، أن المعينين في هذا المنصب بعد معلول زاده كانوا في رتبة المولوية على أقل تقدير. وفي الوقت الذي كان فيه معلول زاده نقيباً للأشراف، وجه إليه منصب المشيخة الإسلامية أيضاً. ومع أنه عزل من الفتوى في نهايات عام ٩٨٩هـ/١٥٨١م، إلا أنه استمر في عمله نقيباً، وتوفي في الشهر الأول من عام ٩٩٢هـ/١٥٨٤م. وحل محله ميرزا مخدوم الذي كان قاضياً لمكة المكرمة في

(١) عطائي. ص ٢٤٧

(2) Ilmiye Teskilati.p.152
(3) Ilmiye Teskilati.p.115-120

تلك التاريخ[١]. وعلى الرغم من أن النقابة أصبحت بذلك مؤسسة ارتقى علـى تختها أصحاب أعلى المناصب العلمية مع نهايات القرن السادس عشر الميلادي، إلا أن الرواتب اليومية أو الشهرية أو السنوية لنقباء الأشراف غير معلومة.

ويبدو أن المنصب كان يعدّ مثل المولوية. والنقباء الذين جمعوا بين النقابة وبين صدارة الأناضول أو صدارة الروملي، وإن كانوا يأخذون رواتبهم من تلكما الصدارتين، إلا أنهم كانوا يحصلون على راتب النقابة أيضاً.

وقد ورد في وثيقة بين أيدينا، صادرة في شهر رمضان من عام ١٠١٠هـ/١٦٠٢م وخاصة بزمن [السلطان] محمد الثالث (١٠٠٣-١٠١٢هـ/١٥٩٥-١٦٠٣م):

"ما تم تسليمه لعلي الفقير أحمد، أمين الخرج الخاص لإستانبول المحروسة من راتب لنقيب الأشراف أفندي لشهر شعبان المعظم في سنة ١٠١٠[هـ] في الثالث من رمضان المبارك.. فقط ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون آقجة. ونصفه ألف وسبعمائة وخمس وعشرون آقجة.."[٢]

ويتضح من هذا أن عبد القادر أفندي[٣] الذي عمل نقيباً للأشراف بين سنة ١٠٠٨-١٠١٣هـ/١٥٩٩-١٦٠٤م، وبحسب ما قُدم لأمين الخرج الخاص[٤] علي من مبلغ مالي، فإن نصف راتب النقيب لشهر شعبان هو ألف وسبعمائة وخمس وعشرون آقجة. وبما أن الوثيقة ضمت قيداً يفيد بـ"يصرف ويسجل في

---

(١) عطائي. ص ٢٨١

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin.Ensab.no.23

(٣) عطائي. ص ٤٩٧؛ التذكرة: ١/٢٥٤؛ دوحة النقباء. ص ١٦

(٤) الخرج الخاص: هو المصروفات الخاصة بالقصر السلطاني، والخزانة التي كانت تحفظ فيها الأموال الخاصة بتلك المصروفات. Osmanli Tarih Lugati.p.136

محله" فإن هذا المبلغ قد سلم له في شهر شعبان من تلك السنة. وإذا نظرنا إلى أن هذا الشخص كان منفصلاً من قضاء قيصري التي كانت على رتبة المولوية، فإنه كان يستلم راتب النقابة بدرجة المولوية في أقوى الاحتمالات.

وقد استمرت الإجراءات المماثلة فيما بعد أيضاً. وفي وثيقة أخرى صادرة في جمادى الأولى ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م خاصة بعهد [السلطان] إبراهيم الأول ذُكر أنه سلّم من أمين الاحتساب في إستانبول إلى أمين الخرج الخاص محمد أفندي رواتب نقيب الأشراف وعرفانه[١] لشهر جمادى الأولى لتلك السنة، وقد بلغ نصفها ألفين ومائة آقجة.

ولما انفصل يونس أفندي زيرك زاده – نقيب ذلك العهد – من النقابة في أواخر عام ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م، فقد خصص له [المحصول الشرعي لـ] أوزون كوبري راتباً تقاعداً[٢]. وإذا تذكرنا أن راتب التقاعد "آربالك" كان يعطى للمعزولين من رتبة المولوية، وعلمنا أن هذا الشحص لما نصب في النقابة برتبة الأناضول، فيمكننا القول إن راتبه كان يصل حتى خمسمائة آقجة. لأن التعيين في قضاء عسكر كان محصوراً في القادمين من المولوية البالغ راتبهم خمسمائة آقجة[٣].

أما وثيقة تتكون من أربعة أوراق خاصة بعهد [السلطان] سليمان الثاني (١٠٩٩-١١٠٢هـ/١٦٨٧-١٦٩١م)، فقد أفادت على الغرار ذاته أن رواتب نقيب الأشراف وعرفانه كانت تدفع لهم شهرياً من أمانة مدينة إستانبول التي

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Ali Emiri.no.462 وانظر الوثيقة رقم ١٧ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) عشاقي زاده. ص ١٧٠؛ دوحة النقباء. ص ٢٢

(3) Ilmiye Teskilati.p.152

أسست بدلاً من دائرة احتساب إستانبول[١] ومن [دائـــرة] رســـومات إســـتانبول. وبحسب ما جاء في هذه الوثيقة، فقد دفعت رواتب نقيب الأشراف وعرفائه عـــن شهر المحرم وصفر وذي القعدة وذي الحجة لعام ١١٠٠هـــ/١٦٨٨-١٦٨٩م على النصف منها البالغ ألفين وثمانمائة وخمسين آقجة[٢]، وصدر بذلك الأمـــر. وكان نقيب الأشراف في ذلك الوقت هو السيد عبد القادر أفندي الذي عين علـــى النقابة برتبة بورصا عام ١٠٩٩هـــ. وقد بقي على رأس العمل حتى وفاته عـــام ١١٠٧هـــ/١٦٩٦م[٣].

وهناك عبارات أيضاً تفيد بالراتب اليومي للنقيب الذي كـــان فـــي مســـتوى المولوية على أقل تقدير:

لقد خصصت لمحمد أفندي - المعروف بابن النقيب الكبير في فترته الثانية، بعد سنة من عزله (١٠٦١هـــ/١٦٥٠-١٦٥١م) - [محصولات] كمليك[٤] راتباً للتقاعد، أضيفت إليها فيما بعد خارماتجك[٥].

وعُين يونس زيرك زاده من جديد في النقابة عام ١٠٥٨هـــ/١٦٤٨م، ولما حصل بعدها على قضاء عسكر الأناضول، فقد خصصت له بدل آريالـــك [راتـــب التقاعد] خمسون آقجة من كل وقف من أوقاف آياصوفيا والسليمانية والســـلطان

---

(1) Osmanli Tarih Lugati.p.159

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ali Emiri.no.952

(٣) دوحة النقباء. ص ٢٩

(٤) كمليك: مدينة تابعة لولاية بورصا، المسافة بينهما نصف ساعة في الوقت الراهن. وهمـــا تقعان في جنوب شرق إستانبول. [المترجم]

(٥) عشاقي زاده. ص ٣٢٥؛ دوحة النقباء. ص ٢٣

محمد ووزعت[١]. وإجراء مماثل موجود أيضاً في نقابة يونس أفندي[٢].

ولما عين محمد سعيد أفندي أسعد زاده نقيباً للأشراف عام ١٠٨٥هـ/١٦٧٤م فقد خصصت له [حاصلات] فارنا ويروارادي ويني بازار راتباً للتقاعد. وكان متقاعداً من قضاء إستانبول وله [حاصلات] عينتاب[٣]. فلما نصب نقيباً للأشراف فقد أعطي ذلك راتب التقاعد لغيره، وبقيت له الحاصلات الشرعية في الأماكن المذكورة[٤]. ويبدو حسب أقوى الاحتمالات أنه قد بدل راتبه التقاعدي لصالحه.

وهناك ورادات يومية أخرى لمن رقي منصب النقابة ممن أتى من المولوية: ففي عهد يلدرم بايزيد (٧٩١-٨٠٤هـ/١٣٨٩-١٤٠١م) أولاً قد خصص للقضاة عشرون في الألف من تقسيم الميراث، وخمس وعشرون آقجة من الحجة [الصك][٥]. وهذه المقادير قد بدلت فيما بعد حسب الرواج النقدي. وفي قوانين السلطان [محمد] الفاتح حددت اثنتان وثلاثون آقجة للحجة، واثنتا عشرة آقجة لصورة السجل. أما في أواخر القرن السادس عشر الميلادي فقد حدد الرسم لصورة السجل أربع عشرة آقجة، وللحجة وثلاثون آقجة[٦]. وهذا الوضع جار أيضاً في حق نقيب الأشراف الذي هو بمثابة القاضي.

ونجد في كتاب لسياسة الملك مجهول المؤلف قُدّم إلى [السلطان] مراد الرابع

---

(١) عشاقي زاده، ص ٤٢٧

(2) The Ottoman.p.415-416

(٣) عينتاب: ولاية تقع في جنوب شرق تركيا، مقابل مدينة حلب السورية في الوقت الراهن. [المترجم]

(٤) عشاقي زاده، ص ٥٣٦؛ دوحة النقباء، ص ٢٧

(5) Ilmiye Teskilati. 84-85

(6) Ilmiye Teskilati. 86-87

(١٠٣٢-١٠٤٩هـ/١٦٢٣-١٦٣٩م) ما يتعلق بالسادة السطور الآتية:

يقوم نقيب الأشراف وقائممقاموه بتقديم ".. الحجة إلى السادة، ولا يأخذون شيئاً من آقجات الحجة من الفقراء، أما أغنياؤهم [أي السادة] فيؤخذ منهم الرسم ثلاثون آقجة عن كل حجة. ولا يعطون الحجة للمتسيدين؛ بغية تكثير الآقجات.."[١]

وحسب ما اتضح من تلك السطور فإن نقيب الأشراف والقائممقامين كانوا يحصلون رسوماً عن السجل وصورة السجل والحجة مثل القضاة.

٦ - نقابة الأشراف في خارج إستانبول

وكما كان الأمر في الدولة العباسية وفي الدول الإسلامية الأخرى فإن لنقيب الأشراف – القاطن في عاصمة الدولة العثمانية إستانبول أيضاً –، كان له نواب (قائممقامون) في كافة الأماكن تقريباً، يقومون بأداء العمل. "وكان يوجد موظفون نصبوا أو عينوا تحت مسمى وكيل نقيب الأشراف في سائر الأماكن الواجب وجودهم فيها.."[٢] وذلك لحفظ سلسلة نسب السادة. وكانت الصلاحية لحبس السادة وعقابهم في إستانبول بيد نقيب الأشراف، أما في خارجها فكانت بيد القائممقامين[٣]. وأعمال السادة المخالفة للقانون والعادات والتقاليد، كانت تعاقب من قائممقام ذلك المكان[٤]. وإذا تطلب الأمر فإن القائممقامين كانوا يقومون بتعقب المتسيدين من أدعياء السيادة، ويخبرون نقيب الأشراف عن أوضاعهم[٥]. وحسب تعبير دهسون فإن قائممقامي نقيب الأشراف كانوا متساوين في الصلاحية

---

(١) حرز الملوك: ٦٣/ب

(2) Tarih ve Edebiyat Mecmuasi.p.421
(3) Belgeler:3/8
(4) Ilmiye Teskilati.p.167-168
(5) Ilmiye Teskilati.p.167-168

في إنزال العقوبة بالأمراء (السادة)، في إجراء مشابه لاستخدام القوة على غرار الباشاوات الموجودين في عاصمة الدولة وفي مختلف الأيالات، وكأنهم ضباط تابعون لنقيب الأشراف[١].

أ - تأسيس قائممقامية نقيب الأشراف في الدولة العثمانية

ليست لدينا وثيقة تبين كيفية تعيين وكيل لنقيب الأشراف من نظارة السادات في الدولة العثمانية. وليست لدينا معلومات أيضاً عن إجراءات وكيل نقيب الأشراف بعد تأسيس النقابة في عهد بايزيد الثاني بشكلها الجديد. إلا أنه في السنوات التي أعقبت تأسيس مؤسسة النقابة في الدولة العثمانية عام ٩٠٠هـ/١٤٩٤-١٤٩٥م قد قام القضاة بإصدار حجج السيادة وذلك في عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م[٢]، وفي عام ٩٤٩هـ/١٥٤٢م[٣] على سبيل المثال. ويمكننا تحليل ذلك بأن القضاة إذا تطلب الأمر كانوا يقومون بأداء وظيفة نواب النقيب في الفترة الأولى من تأسيس النقابة.

إلا أن الأمر لم يستمر على هذا النحو؛ ففي عهد نقابة ثاني نقباء الأشراف في الدولة العثمانية محمد محترم أفندي الطاشكندي، قد قام ".. السيد أحمد ابن السيد مشرقي والسيد محرم جلبي ابن السيد حياتي المعيَّنين من لدن نقيب الأشراف محترم أفندي في أواسط ذي الحجة من عام ٩٧٦هـ/١٥٦٩م؛ لتسيير أمور السادة في بورصا المحروسة.."[٤] بتقديم الحجج. وهذا يدل من جهة على

---

(1) d'Ohsson: 4/565

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin.Ensab.no.12 وانظر الوثيقة رقم ١١ من ملاحق هذا الكتاب.

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin.Ensab.no.8

(٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin.Ensab.no.18 وانظر الوثيقة رقم ١ من ملاحق هذا الكتاب.

أن النائب هنا قد وُظف من لدن نقيب الأشراف، وكانت لديه صلاحية إصدار الحجة، وفي القيام بالنيابة عن النقيب في أداء وظائفه بصفته وكيلاً عنه وقائمقاماً.

وبالقدر الذي بحثنا فيه فإن هذا الإجراء لم يكن موجوداً حتى التاريخ المذكور. ومن هنا يمكننا القول إن إجراء وكيل نقيب الأشراف قد بدأ في عهد نقابة محمد محترم أفندي (٩٤١-٩٨٠هـ/١٥٣٤-١٥٧٢م)[(١)].

ب- تعيين القائممقامين وعزلهم

تعيين قائممقامي نقيب الأشراف، كان يتم بعرض معروض من نقيب إستانبول على الصدر الأعظم:

"أعرض على العتبة العالية السلطانية دام سعدها بالعناية السبحانية: أنه بناءً على العادة المتبعة سابقاً في تعيين قائمقام من طرفنا على السادة ذوي الاحترام في الشام الشريف، فقد وجه هذا المنصب إلى الداعي السيد محمد آل عجلان. وقد تم تقديم هذا الطلب إلى جنابكم راجياً نيل إحسانكم. وباقي الفرمان عنوان عدالتكم. في عهد [؟] رجب المرجب سنة تسعين وألف

الفقير محمد سعيد الحسيني

نقيب الأشراف"[(٢)].

وقد دوّن الصدر الأعظم على معروض نقيب إستانبول العبارة التالية:

---

(١) دوحة النقباء. ص ١١

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin.Ensab.no.253 وانظر الوثيقة رقم ٢٢ من ملاحق هذا الكتاب. وانظر كذلك الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin.Ensab.no.283 وانظر الوثيقة رقم ٢١ من ملاحق هذا الكتاب.

"صح. صدر الأمر بتوجيه ذلك بموجبه. سلخ جمادى الثانية[١] سنة ١٠٩٠[هـ]".

وكما اتضح مما سبق فإنه قد اتُبع هنا العادة القديمة، فعين شخص من العلماء قائممقاماً لنقيب الأشراف في الشام، بناءً على الطلب الذي قدمه النقيب إلى الصدر الأعظم.

ومن تطلب إبقاؤهم من قائممقامي نقيب الأشراف في منصبه، كان لابد من إصدار فرمان الإبقاء، كما هو الشأن في الوظائف الأخرى[٢]. وبناءً على المعروض الذي قدمه نقيب إستانبول إلى الصدر الأعظم في إبقاء نقابة مصر في عهدة المدعو السيد علي أفندي عام ١١٤٠هـ/١٧٢٨م، أصدر الصدر الأعظم قراره بـ "صدر الحكم بموجبه"[٣]. وبناءً على هذا الأمر كان لابد من كتابة فرمان الإبقاء (براية) في إحدى مكاتب الديوان الهمايوني. وكانت فرمانات الإبقاء تكتب أيضاً بمناسبة الجلوس [السلطاني][٤]. وكان نقيب الأشراف يقوم أحياناً بإبلاغ الوكلاء بهذا الحكم الصادر بالإبقاء في وظائفهم[٥].

إن القائممقامين الذين هم وكلاء نقيب الأشراف في السناجق والأقضية [المدن] بصلاحية نقيب إستانبول الكاملة، كانوا مسؤولين عن كافة أوضاع السادة. وكان على السادة [في مقابل ذلك] اتباعهم. وبحسب وثيقة خاصة بعهد [السلطان] سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م) فقد وقع قتال بين السادة والإنكشارية في حلب عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م، قتل فيه عدة أشخاص من

---

(١) تاريخ الشهر هنا بجمادى الثانية خطأ؛ إذ لا يمكن أن يقدم النقيب معروضاً إلى الصدر الأعظم في رجب، ويوافق عليه الصدر الأعظم قبل ذلك بشهر. [المترجم]

(2) Tarih Deyimleri: 2/12

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Ibnul-Emin.Tevcihat.no. 2514 وانظر الوثيقة رقم ١٨ من ملاحق هذا الكتاب.

(4) Osmanli Tarih Lugati.p.157

(5) Ilmiye Teskilati.p.168

السادة ونفر من الإنكشارية. فلما انزعج الأهالي من الوضع، كتبوا إعلاماً مع محاضر إلى الديوان الهمايوني، طالبين فيها إصدار فرمان في الموضوع. كما أن محصل [جابي] حلب ومفتيها وقائممقام نقيب الأشراف فيها، قد شاركوا الأهالي بكتابة كل منهم خطاباً في الموضوع، وأجروا مداولات في المحكمة؛ بغية إصلاح ذات البين. ولما نوقش الموضوع في الديوان، فقد صدر الحكم "بموجب مضمون الإعلام، وتسجيل المحضر في مكتب [الوارد] بالديوان الهمايوني، يكتب خطاب لمن يلزمهم الأمر بالحفاظ على الاستقرار. ٥ جمادى الأولى سنة ١٢١٢"(١).

وقد أشارت الوثيقة أيضاً ونبهت إلى ضرورة "تقيد السادة الكرام بأوامر ضابطهم قائممقام نقيب الأشراف، والعساكر بأوامر قادتهم"(٢).

وعزل قائممقامي نقيب الأشراف، كان يتم إما بتعيين غيرهم مكانهم، أو بسبب انفصالهم عن العمل. وبحسب وثيقة محفوظة في قسم الإرادة/الأوقاف بالأرشيف العثماني، غير مؤرخة بتاريخ، ".. فإن الداعي الشيخ محمد أفندي الذي كان نقيباً للأشراف، قد صرفت عنه الوظيفة بسبب كبر سنه.." ونظراً لأنه تحدث عن وضعه المادي السيء، فقد طُلب في المعروض المقدم إلى الصدر الأعظم تخصيص راتب له(٣).

فعُرض الموضوع من لدن الصدر الأعظم على الكاتب الخاص للسلطان، فصدرت الإرادة السلطانية التي دونت بشكل مائل في أسفل المعروض مخاطَباً به الصدر الأعظم بالقيام بما يلزم لتخصيص راتب للمذكور المستحق للشفقة

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Cevdet.Dahiliye.no. 2539 وانظر الوثيقة رقم ٣٣ من ملاحق هذا الكتاب.

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Cevdet.Dahiliye.no. 2539

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade.Evkaf.no. 1017

والرحمة بسبب كبر سنه[١].

وكما اتضح مما سبق فإن منصب نقابة [الأشراف في] مكة المكرمة قد أخذت من المذكور؛ بسبب كبر سنه، وعُين مكانه شخص آخر. فخصص للأول مقدار من راتب. وفي هذه الوثيقة الصادرة في ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م نرى الآتي أيضاً:

".. إن جمال الليل أفندي – نقيب السادات في المدينة المنورة – قد انتقل إلى دار البقاء مقتولاً. ونظراً لاتفاق رأي كبار السادة العلوية والحسينية بتعيين الزاهد حسين بافقيه – من بني علوية – بدلاً من المذكور.."[٢]، فقد طُلب فيه تخصيص راتب إليه. وتعيين قائممقام نقيب الأشراف هنا قد تم بوفاة سلفه.

ج- رواتب القائممقامين

بالقدر الذي بحثنا فيه عن رواتب قائممقامي نقيب الأشراف الذين هم علماء وسادة في الوقت نفسه، فإننا لم نحصل على معلومات تشفي غليل الصدر. وفي وثيقة صادرة في ٩٨٧هـ/١٥٧٩-١٥٨٠م، فقد رُفع راتب نقيب أشراف تونس من خمس آقجات إلى عشر آقجات بناءً على الطلب الذي قدمه في هذا الصدد[٣]. وسبب هذه العلاوة هو كون السيد محمد بن قاسم المذكور، كان فقير الحال. والحقيقة أن تلك العلاوة هي جزئية للغاية، والراتب المذكور لا يعد مبلغاً كافياً لمن يعمل في هذه الوظيفة.

وورد في إحدى وثائق التحريرات الصادرة في ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م أنه لما جرى الحديث حول الراتب الذي يخصص للسيد حسين بافقيه الذي عُين مكان جمال الليل أفندي، فقد جرى البحث في راتب سلفه [أي جمال الليل]، فوجد:

---

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade.Evkaf.no. 1017

(٢) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade.Dahiliye.no. 33936

(٣) الأرشيف العثماني، تصنيف Kepeci, Ruus, Genel Defter.no.236

".. إن الراتب المخصص لخدمة النقابة من خزينة الأوقاف الهمايوني هو ثلاثة قروش في السنة، ومن خزينة المالية ألف قروش في الشهر.."(١) وبناءً على ذلك فقد صدرت الإرادة [الأمر] في شكل حاشية بتحويل راتب السيد جمال الليل الذي استشهد مقتولاً، إلى السيد حسين بافقيه.

د - الدفاتر التي سجل فيها قائممقامو نقيب الأشراف

سبق أن تحدثنا عن كيفية تعيين وكلاء نقيب الأشراف. وتوجد هناك دفاتر تبين كيفية تعيين قائممقامي نقيب الأشراف (بالتوجيه أو الإبقاء)، سواء في المركز إستانبول، أو في الولايات والسناجق والأقضية.

هناك دفتر رأيناه في أرشيف السجلات الشرعية بدائرة الإفتاء في إستانبول نموذج لتلك الدفاتر. وهذا الدفتر الذي يتكون من ست وعشرين صفحة، يبين تعيين مائتين وتسعة وثمانين نقيباً للأشراف بطريق التوجيه أو الإبقاء في الفترة من ذي القعدة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م وحتى ذي الحجة ١٣٢٢هـ/١٩٠٥م.

والعنوان في الصفحة الداخلية بالدفتر على النحو الآتي:

"دفتر يحوي أسماء قائممقامي نقيب الأشراف ممن صدرت الإرادة بتعيينهم وأماكن إقاماتهم وتاريخ تعيينهم بدءاً من غرة ذي القعدة ١٢٩٤[هـ/١٨٧٧م] في الممالك العثمانية المحروسة"(٢)

وعدة أسطر من الصفحة الثالثة من الدفتر على النحو الآتي:

العدد	محل التعيين		الاسم	تاريخ التعيين	ملاحظات
١٤	ولاية	سوريا	السيد أحمد أفندي	١٢٩٥/٦/١٥هـ	إبقاء

(١) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade.Dahiliye.no.33936

(2) Istanbul Mufulugu, Seriyye Sicilleri Arsivi, Salon 1, Dolap.no.9. Defter no.45.p.1

١٥	ولاية البصرة	السيد محمد سعيد أفندي	١٢٩٥/٦/٢٣هـ	إبقاء
١٦	سنجق سعرت	السيد أحمد أفندي	١٢٩٥/٧/٢٠هـ	توجيه
١٧	سنجق القدس الشريف	السيد محمد صالح أفندي	١٢٩٥/٨/٧هـ	إبقاء
١٨	سنجق مرعش	السيد علي رضا أفندي	١٢٩٥/٩/٢هـ	توجيه

وقد استمرت الصفحات التالية أيضاً على الغرار ذاته مع اتباع التسلسل التاريخي للتوجيه أو الإبقاء.

وإضافة إلى هذه الدفاتر هناك دفاتر أخرى رتبت حسب الترتيب الأبجدي للمدن التي عين فيها قائممقامو نقيب الأشراف. وقد أطلق عليها "دفاتر نصب قائممقامي نقيب الأشراف". ويضم هذا النوع من الدفاتر تفصيلات أكثر لوضع القائممقام بالتوجيه أو الإبقاء. وتبدأ الصفحة في أعلاها الوسطى باسم المدينة، ثم تتناول معلومات عن قائممقامي نقيب الأشراف الذين عملوا فيها [على النحو الآتي]:

"ولاية آيدين

صدر الأمر بإبقاء قائممقامية نقيب الأشراف مصطفى أفندي آل رقاعي، الحاصل على رتبة الحرمين المحترمين اعتباراً من ٢٤ رجب سنة ١٣٠٣[هـ].

صدر الأمر بإبقاء مصطفى أفندي المذكور اعتباراً من ٣ رمضان ١٣٠٧[هـ].

صدر الأمر بإبقاء مصطفى أفندي المذكور اعتباراً من ٢٧ رمضان ١٣٠٨[هـ].

صدر الأمر بإبقاء مصطفى أفندي المذكور اعتباراً من ٢٢ رمضان ١٣٠٩[هـ].

بناءً على ما شوهد به مصطفى أفندي المذكور من الإقدام على العمل

والمساعي، فقد صدر الأمر بإبقائه اعتباراً من ٢٥ شوال ١٣١١[هـ]"[1].

وكما اتضح فإن هذا الشخص كان جاداً في وظيفته، ما أدى إلى إبقائه في الوظيفة دوماً.

ولننظر الآن إلى أنقره التي وردت في الصفحة ثلاثة:

"تم توجيه قائممقامية نقيب الأشراف في أنقره إلى السيد عثمان رفيق أفندي خوجه زاده، من علماء أنقره وموالي المَخْرج، اعتباراً من ١٨ شوال ١٣٠٤هـ"

"وبناءً على تعيين عثمان رفيق أفندي المشار إليه بالنيابة، ونظراً للمحضر الذي أعدّه مجلس إدارة ولاية أنقره بتعيين أخيه الكبير السيد أحمد أفندي، فقد عين اعتباراً في ٧ ربيع الأول سنة ١٣١٣[هـ]"[2].

وكما اتضح مما سبق فإن هذا النوع من الدفاتر التي ضمت سجلات عن التعيين أو العزل كانت موجودة بين يدي نقيب الأشراف. ولا نملك وثائق عن تلك الإجراءات في أواخر القرن الثامن عشر أو التاسع عشر الميلادي، هل كانت مماثلة لما سبق ذكره أم لا؟

٧- بعض الاحتفالات الرسمية التي شارك فيها نقيب إستانبول

أ - احتفال تقليد السيف

وبحسب ما أورده عطا في تاريخه فإن جناب "أمير سلطان" وبعد إقامته في الدولة العثمانية، كسب بتقواه صداقة يلدرم بايزيد (٧٩١-٨٠٤هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م)، الذي أخذ من خليفة مصر برقوق ".. لقب سلطان روم، فأصبح أمير سلطان مالكاً لامتياز تقليد السيف كلما تقدم السلطان إلى الحرب. وقد تبدل هذا

(1) Istanbul Mufulugu, Seriyye Sicilleri Arsivi, Salon 1, Dolap.no.9. Defter no.45.p.2
(2) Istanbul Mufulugu, Seriyye Sicilleri Arsivi, Salon 1, Dolap.no.9. Defter no.45.p.3

الرسم (البروتوكول) مؤخراً إلى تقليد السيف في جلوس السلطان. وما زال هـذا التقليد سارياً"[١] وبدءاً من يلدرم بايزيد بات يطلق على السلاطين العثمانيين لقـب السلطان[٢]. إلا أن احتفال تقليد السيف في عهد يلدرم بايزيد هل تبدل فيما بعـد وانتقل إلى العهود التالية، فهذا غير مؤكد. إلا أن الخلفاء العباسيين بشكل خاص في العالم الإسلامي كانوا يقلدون السيف[٣].

وحسب رأي أقوى أن [السلطان] مراد الثاني لما قدم من آماسيا إلى بورصا وبات سلطاناً فقد قُلّد السيف من الشخص ذاته [أي أمير سلطان][٤]. وبذلك فقـد أصبح تقليد السيف في جلـوس السـلاطين عـادة متبعـة اعتبـاراً مـن عـام ٨٢٤هـ/١٤٢١م.

أما مسألة تقليد السيف من لدن أحد من السادة فهي مهمة للغاية. وقد أصبح تقليد السيف عادة في الدولة العثمانية مع أمير شمس الدين محمد بخاري المتوفى عام ٨٣٣هـ/١٤٢٩م[٥] وقد اتبع السلطان محمد الفاتح، ابن [السـلطان] مـراد الثاني لهذه العادة، وقلد السيف بيد أستاذه[٦].

أما مراسم تقليد السيف في [حي] أيوب، فقد أوجد ذلـك التقليـد السـلطان محمد الفاتح بعد فتح إستانبول. وكان مراسم تقليد السيف يتم بعد ارتقاء السلطان

---

(١) أحمد عطا/تاريخ عطا.- إستانبول: ١٢٩٣هـ: ١/٢٤٤-٢٤٥

(2) Kunter,H.Baki/Emir Sultan Vakiflari ve Fatih'in Emir Sultan Vakfiyesi.- Vakiflar Dergisi.- Ankara: 1958: 4/41

(٣) انظر المبحث الخاص عن النقابة في الدولة العباسية.

(٤) تاريخ عطا: ٢/١٥٥

(5) Saray Teskilati.p.189; Osmanli Tarih Lugati.p.185

(٦) أحمد راسم/رسملي خريطه لي عثمانلي تاريخي.- إستانبول: ١٣٢٦-١٣٢٨: ١/٩٢و٩٢

Saray Teskilati.p.189

لتخت السلطنة. فتتوجه جموع المحتفلين بالبر أو البحر إلى أيوب. وإذا توجهت بالبر فإنها تعود بالبحر، وإذا توجهت بالبحر فإنها ترجع بالبر(١).

والأشخاص الذين يقومون بتقليد السيف غير محدودين(٢). إلا أن شيوخ الإسلام ونقباء الأشراف كانوا متميزين في هذا التقليد(٣). ويمكن عدّ بعض النقباء الذين قاموا بتقليد السيف للسلاطين أو الذين حضروا في احتفالات تقليد السيف على النحو الآتي:

كان نقيب الأشراف السيد سيفي زاده (ت ١١٢٢هـ/١٧١١م) قد قام في عام ١١١٥هـ/١٧٠٣م بتقليد السيف لأحمد الثالث الذي ارتقى تخت السلطنة بناءً على خلع أخيه مصطفى الثاني(٤).

كما أن نقيب الأشراف محمد أفندي عماد زاده (ت ١١٤٥هـ/١٧٣٢م) قد قام بتقليد السيف لمحمود الأول (١١٤٣-١١٦٨هـ/١٧٣٠-١٧٤٥م) الذي انتقل إلى سدة الحكم بعد أحمد الثالث(٥). ففي اليوم الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول توجه فوج الاحتفال بمعية السلطان من قبر أبي أيوب الأنصاري [رضي الله تعالى عنه] إلى أيوب من باب أدرنه قابي. وبعد قيام نقيب الأشراف بتقليد السيف له بالدعاء والثناء، صلى صلاة الجمعة في جامع الفاتح، وعاد إلى القصر(٦). وكان السيف المذكور للنبي – صلى الله عليه وسلم –. وقد ساعده في

---

(١) تاريخ سامي: ١١/ب؛ Saray Teskilati.p.189-190

(2) Saray Teskilati.p.190

(3) d'Ohsson: 4/503

(٤) دوحة النقباء. ص ٣٢؛ رياض النقباء: ١٨/أ؛ Saray Teskilati.p.190

(٥) تاريخ سامي: ١/ب. وللاطلاع على سيرة النقيب المذكور انظر: دوحة النقباء. ص ٣٦

(٦) تاريخ سامي: ١/ب

تقليد السيف آغا الإنكشارية(١).

كما أنه بمناسبة جلوس عبد الحميد الأول في عام ١١٨٣هـ/١٧٧٤م فإن ".. شيخ الإسلام محمد ملا أفندي الذي كان نقيب الأشراف سابقاً، قد قام بتقليده سيف سلطان يثرب والبطحاء وفخر العالم – صلى الله عليه وسلم – من باب التبرك والتيمن.."(٢) وكان قد قلد ذلك من قبل لمصطفى الثالث (١١٧١-١٧٥٧م) أيضاً.

أما في جلوس [السلطان] سليم الثالث فإن شيخ الإسلام هو الذي قلده السيف. ودعا نقيب الأشراف السيد محمد درويش أفندي (ت ١٢٠٤هـ/١٧٩٠م)(٣). وتقليد مصطفى الرابع أيضاً جرى على ذلك النحو(٤) وتقلد محمود الثاني أيضاً السيف بيد نقيب الأشراف. وقد جرى تنظيم احتفال السيف في الخامس عشر من ارتقائه سدة الحكم، وتوجهت الجموع من البر إلى [حي] أيوب، وعادت من البحر بسفينة [من نوع] جك ديري(٥).

ولما ارتقى عبد المجيد ابن [السلطان] محمود الثاني سدة الحكم عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م فقد جرى له الاحتفال بتقليد السيف. حيث توجه بالبحر في اليوم الحادي عشر من تنصيبه للحكم إلى قبر أبي أيوب الأنصاري، و".. قام نقيب الأشراف عبد الرحمن أفندي – وهو من الصدور – بتقليده سيف عمر [بن الخطاب] – رضي الله تعالى عنه. وبعد ذلك رجع السلطان مع جموع الاحتفال

---

(١) خضر بن إلياس/تاريخ أندرون.- إستانبول: ١٢٧٦هـ. ص ٨٢

(2) Saray Teskilati.p.190

(٣) مرئي التواريخ: ٢/١١٧ب

(٤) دوحة النقباء، ص ٤٤؛ رياض النقباء: ٢٤/ب؛ Saray Teskilati.p.190

(5) Saray Teskilati.p.191

بشارع أدرنه.. متوجهاً إلى قصر طوب قابي"[١].

ويبين كل ذلك أن نقباء الأشراف بعدّهم سادة كانوا يقومون بتقليد السيف للسلاطين.

ب - التهنئة بالجلوس والبيعة

كانت مراسم الجلوس للسلاطين العثمانيين تجري بسرعة، حتى قبل دفن جنازة السلطان السابق[٢]. فإن كان السلطان قد توفي في الليل، كانت المراسم تجرى في الصباح[٣]. والبيعة كانت تجرى عند باب السعادة، كما كان في عيدي الأضحى ورمضان[٤]. وكان نقباء الأشراف أول من يقومون بمبايعة السلطان بحسب القانون[٥]. ثم يبدأ الآخرون بمبايعته بالترتيب.

وفي المراسم التي جرت في بيعة أحمد الثاني عام ١١٠٢هـ/١٦٩١م للتهنئة والبيعة، بايع نقيب الأشراف علي أفندي أحمد الثاني الذي جلس في خيمة أقيمت في خارج الباب الهمايوني، ودعا له. فقال له أحمد الثاني معاتباً إياه بشدة: ".. ألا تخاف من الله وتخجل من لحيتك البيضاء تركتموني في السجن، ولم تقل إن ذلك لا يليق بالسلطنة، فما السبب يا ترى؟"[٦]

وأولوية نقيب إستانبول في البيعة دال على الاهتمام الذي أولاه العثمانيون

---

(1) Kalos Arapyan/Ruscuk Ayani Mustafa Pasa'nin Hayati ve Kahramanliklari.trc. Esat Uras.- Istanbul: 1943.p.13-14; Saray Teskilati.p.191

(٢) وقعه‌ء نويس أحمد لطفي أفندي/تاريخ لطفي.- إستانبول: ١٣٢٨. ص ٥١

(3) D'Ohsson: 4/50; Saray Teskilati.p.187

(4) Saray Teskilati.p.187

(5) Munif Mustafa/Mecmua-i Merasim-i Devlet-i Aliyye.- Istanbul Universitesi ktp. TY. Defter no.8892: 189/b

(٦) تاريخ سلاحدار: ٢/٥٧٢-٥٧٣؛ Saray Teskilati.p.185

للسادة ممثلة في نقيبهم نقيب الأشراف. بل الأصوب من ذلك أن هؤلاء العثمانيون يظهرون احترامهم للنبي – صلى الله عليه وسلم – في شخصية السادة؛ بعدهم من نسله – صلى الله عليه وسلم –.

وكما ذكره دهسون فإن نقيب الأشراف كان يتبوأ مكانته بين كبار رجال الدولة العثمانية في ارتقاء السلطان العثماني لسدة الحكم بمراسم البيعة وفي التهنئة بالعيدين كل سنة. فهو يقدم البيعة إلى السلطان قبل الكل. ويقبل كتف السلطان مثل شيخ الإسلام. ويرفع يده بعد المصافحة بالدعاء للسلطان(١).

وذكر في دفتر شرح المراسم التي جرت بمناسبة الاحتفال بجلوس [السلطان] سليم الثالث، أن نقيب الأشراف لذلك العهد السيد محمد كامل أفندي (ت ١٢١٥هـ/١٨٠٠-١٨٠١م)(٢) قد بايع السلطان قبل الجميع، ودعا له، ثم قام شيخ الإسلام بمبايعته(٣).

أما السبب في دعاء نقيب الأشراف، فقد يكون الاعتقاد بأن دعاء السادة مقبول عند الله تعالى.

ج- مراسم المعايدة

كان نقباء الأشراف يأتون قبل الكل من يسار التخت المنصوب أمام باب السعادة؛ لتهنئة السلاطين، سواء بمناسبة جلوسه أو في العيدين، فيقبلون كتفه ويدعون له(٤). فيقوم السلطان احتراماً لهم، فيصفق عرفاء الديوان(٥). ثم يأتي

---

(1) D'Ohsson: 4/564

(٢) دوحة النقباء. ص ٤٥

(3) Munif Mustafa/Mecmua-i Merasim-i Devlet-i Aliyye.- Istanbul Universitesi ktp. TY. Defter no.8892: 189/b وقد شرح البيعة بكل تفاصيلها.

(٤) تلخيص البيان: ٣١/أ؛ Ilmiye Teskilati.p.169

(5) Mekke-i Mukerreme Emirleri.p.12

أمراء القرم الموجودين في إستانبول، فيقبلون كتف السلطان للمعايدة، ومن بعدهم سائر الأمراء والعلماء، ثم يجلس الكل في مكانه حسب التقليد الرسمي للدولة(١). وكان أحياناً يبدأ أساتذة السلطان ثم أمراء القرم ثم نقباء الأشراف بالسلام على السلطان [في هذه المناسبات](٢). وقبل المعايدة العامة أمام باب السعادة، كان تجري معايدة السلطان من لدن بعض الموظفين في القصر وآغاوات الأندرون ويطلق عليها "معايدة الخواص"، وذلك بعد أداء صلاة الصبح بالجماعة في [غرفة] الخرقة الشريفة [بقصر طوب قابي] وأحياناً بمسجد القصر(٣).

والتصفيق يعني الدعاء. وكان يجري أثناء معايدة بعض الأشخاص [للسلطان]. مثل معايدة أمراء القرم والوزير الأعظم وشيخ الإسلام ونقيب الأشراف، فيقول عرفاء الديوان في تلك الأثناء "عليك عون الله. أطال الله بقاء السلطان والدولة ألف سنة. ما شاء الله. لا تتكبر يا سلطاني، الله أكبر منك.." ويقولون ذلك بوتيرة واحدة(٤). ولما يتقدم نقيب الأشراف إلى السلطان يتم التصفيق والكل يقول "أطال الله بقاء السلطان والدولة ألف سنة". وإذا تقدم الوزير [الصدر] الأعظم دعوا بقولهم "ما شاء الله، أبقاك الله مع دولتك أعماراً مديدة"(٥).

في عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م لما جرت معايدة [السلطان] سليم الثالث (١٢٠٣-١٢٢٢-١٧٩٨-١٨٠٧م)، فإنه في أثناء جلوسه على التخت المنصوب له أمام باب السعادة، ".. تقدم أولاً نقيب الأشراف، فقبل كتف السلطان ودعا له بشكل مختصر، ثم قام الآخرون بمعايدة السلطان بعد إشارة نظارة التشريفات

---

(١) تلخيص البيان: ٣١/أ

(2) Saray Teskilati.p.205
(3) Saray Teskilati.p.203,204
(4) Saray Teskilati.p.212
(5) Saray Teskilati.p.213

العامة.."[1]

وإذا كان نقيب الأشراف قاضي عسكر الروملي أو الأناضول في الوقت نفسه، فإذا جاء دوره قام بتهنئة السلطان للمرة الثانية[2]. وكان قيام السلطان لنقيب الأشراف تقديراً منه لسيادته[3]. وبحسب مذكرة تنظيم أرسلت من دائرة التشريفات السلطانية إلى مقام الصدارة، فقد ذكر فيها أن نقيب الأشراف أول من يقوم بمعايدة السلطان، وأنه بعد معايدته، يجلس السلطان[4].

والمكان الذي يجلس فيه نقيب الأشراف، في الصف الأول أو الثاني أو الثالث مهم للغاية؛ من حيث توضيحه للتقدير والتعظيم اللذين يلقاهما النقيب.

وقد استمرت مراسم المعايدة أمام باب السعادة حتى أوائل عهد السلطان عبد العزيز[5]، أي أنها استمرت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. ثم باتت المعايدات تجرى في قصر دولمه باغجه (ببشكطاش)[6].

وكما هو معلوم فإن نقباء الأشراف كانوا يشاركون في مثل تلك المناسبات الرسمية بملابسهم الرسمية. وكان اللبس الرسمي لنقيب أشراف إستانبول بدءاً من القرن الثامن عشر الميلادي مثل لبس قاضي عسكر. إلا أنه بدلاً من الطربوش الذي كان يلبسه على رأسه والمسمى "عرف"، كان يلبس طربوشاً أصغر منه، ويلف من حوله قماشاً أخضر، هو علامة السادة. فإن كان النقيب

(1) Mecmua-i Tesrifat-i Dvelet-i Aliyye.Istanbul Universitesi ktp. TY. 8893.25/a
(2) Ilmiye Teskilati.p.169; Mecmua-i Tesrifat-i Dvelet-i Aliyye.Istanbul Universitesi ktp. TY. 8893.25/a
(3) Ilmiye Teskilati.p.169
(4) Mecmua-i Tesrifat-i Devlet-i Aliyye.Istanbul Universitesi ktp. TY. 8893.p.39
(5) Saray Teskilati.p.30

(٦) صحيفة تقويم الوقائع. ع ٢١٩، ٣٥٧، ٦٩٧

ممن عمل قاضي عسكر فإن طربوشه حينئذ يصبح عرفاً[١].

وتجري محاكاة معايدة في عهد [السلطان] عبد الحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ/١٨٧٦-١٩٠٩م) على النحو الآتي: يقوم السلطان بأداء صلاة الفجر أولاً. ويأتي بعده إلى قصر دولمه باغجه. ".. وبعد استراحة قصيرة في الغرفة المجاورة لصالة المعايدة بهذا القصر، يأمر ببدء المعايدة. فيخرج من الغرفة ويتوجه إلى المكان الذي نصب فيه تخته. فيقدم إليه قبل الكل رئيس العلماء ونقيب الأشراف، ويدعو له بشكل مختصر من أمام التخت. ثم وبدلالة ناظر التشريفات يأتي الوكلاء [الوزراء] وعلى رأسهم الصدر الأعظم. ويهنئون السلطان بتقبيل مقدمة التخت. وبعد هذه المراسم يقوم السلطان بالسلام على الحاضرين ويدخل إلى غرفته.. ثم بعد برهة من الوقت يأتي من جديد إلى الصالة، فيقبل تهاني أركان القصر والأفراد العاملين لديه. وبعد ذلك تتم العودة إلى [قصر] يلدز"[٢].

د- زيارة الخرقة الشريفة [بغرفة الأمانات المقدسة]:

كان نقباء الأشراف يشاركون في اليوم الخامس من شهر رمضان المبارك من كل سنة[٣] في زيارة الخرقة الشريفة، بناءً على الدعوة التي يتلقونها من الصدر الأعظم[٤]. وفي دفتر محفوظ في الأرشيف العثماني ذكرت أسماء الأشخاص الذين دعاهم الصدر الأعظم:

"صاحب الشرافة والسماحة جناب الأفندي؛

---

(1) Ilmiye Teskilati.p.170

(2) Tahsin Pasa/Abdulhamit ve Yildiz Hatiralari.- Istanbul: 1931.p.128-129

(3) Mecmua-i Tesrifat-i Devlet-i Aliyye.Istanbul Universitesi ktp. TY. 8893.p.39

(4) Saray Teskilati.p.30

ستتم في الساعة.. من يوم الغد إن شاء الله تعالى زيارة خرقة جدكم الأمجد حبيب الله المختار عليه صلوات الغفار؛ لتقبيلها. والمرجو من جنابكم الحضور في الوقت المذكور في ساحة جامع آياصوفيا مع الوزراء، مترقباً الخير"[١].

لقد تم جلب الأمانات المقدسة في عهد [السلطان] سليم الأول إلى إستانبول. فحفظت أولاً في الحرم الهمايوني [بقصر السلطان]. وقام هذا السلطان شخصياً بعد ذلك مع أربعين نفراً ببناء المنزل الخاص [الغرفة الخاصة] في الأندرون [بالقصر السلطاني أيضاً]. فحفظت فيه تلك الأمانات. إلا أن مراد الرابع (١٠٣١-١٠٤٩هـ/١٦٢٣-١٦٣٩م) قام ببناء حجرة أخرى، ونقل إليها تلك الأمانات. فأصبح هذا المكان دائرة خرقة السعادة. وكانت زيارة الخرقة الشريفة تتم بعد صلاة الظهر. وكان الأفراد العاملون في الغرفة الخاصة يصاحبون النقباء إلى دائرة الخرقة الشريفة[٢].

وكان تجرى الزيارة أحياناً في غير الخامس عشر من شهر رمضان[٣].

وتتحدث المصادر التاريخية العثمانية المتسلسلة - كلها تقريباً - عن زيارة الخرقة الشريفة. وفيما يلي ما ذكره أحد المصادر زيارة للخرقة الشريفة في عام ١١١٥هـ/١٧٠٤م في زمن [السلطان] أحمد الثالث:

"بناءً على العادة الحسنة المتبعة في الدولة العلية فإنه في اليوم الثالث عشر من شهر رمضان دعي الوزير الأعظم وشيخ الإسلام والصدران [أي صدر

---

(1) Ilmiye Teskilati.p.170 (BA.Tesrifat Defteri.no.29,226; Tarih-i Ata: I/214

(٢) أحمد راسم/عثمانلي تاريخي.- إتانبول: ١٣٢٧-١٣٢٨: ٢/٥٢٢-٥٢٩؛ تاريخ عطا: ١٣٨/٨-١٣٩؛ مرئي التواريخ: ٢أ/٧٩،٨٠؛ تاريخ عطا: ٢١٨/١؛
Mecmua-i Merasim-i Devlet-i Aliyye.Istanbul Universitesi ktp. TY. 8892.p.7/a, 8/b

(٣) تاريخ إسماعيل عاصم. ص ٧-٩، ١٦٩-٢٥٣

الأناضول وصدر الروملي] ونقيب الأشراف إلى الديوان الهمايوني؛ لزيارة الخرقة الشريفة. فانتعشوا بهذه الزيارة المباركة مع جناب السلطان، وأصبحت زاداً للآخرة"[١].

ويبدو أن نقيب الأشراف في تلك الفترة السيد إبراهيم أفندي سيفي زاده هو الذي شارك في زيارة الخرقة الشريفة لتلك السنة[٢].

وفيما يلي زيارة أخرى للخرقة الشريفة في عهد السلطان المذكور نفسه:

"بموجب التقليد القديم فقد فتحت [دائرة] الخرقة الشريفة في القصر السلطاني للزيارة في اليوم السابع عشر من شهر رمضان. وقد تشرف بمسح الخرقة الشريفة بوجوههم كل من الوزير الأعظم وشيخ الإسلام والصدرين ونقيب الأشراف.."[٣]. وقد اتضح أن السيد عبد الله عشاقي زاده أفندي الذي عمل نقيباً للأشراف في الفترة من ١١٢٣-١١٣٠هـ/١٧١١-١٧١٧م هو الذي قام بتلك الزيارة التي جرت في سنة ١١٢٥هـ/١٧١٣م.

وكما اتضح مما سبق فإن نقباء الأشراف وبناءً على التقدير والاحترام الذي كانوا يلقونه من السلاطين العثمانيين[٤]، كانوا يشاركون مع أكبر رجال العلم والإدارة في الدولة لزيارة الخرقة الشريفة. وقد استفاض عطا في تاريخه تلك الزيارة بشيء من التفصيل[٥].

---

(١) تاريخ إسماعيل عاصم. ص ٧-٩، ١٦٩-٢٥٣

(٢) دوحة النقباء. ص ٣٢

(٣) راشد محمد/تاريخ راشد.- إستانبول: ١٢٨٣هـ: ٣/١٢٠، ١٦٩، ٢١١-٣١٢

(4) Ilmiye Teskilati.p.170

(٥) تاريخ عطا: ١/٢١٤-٢١٩

هـ- مراسم بدء البسملة

يتم تعيين مدرس للأمير العثماني لما يصل إلى السن الخامسة/السادسة، ويبدأ الدرس بمراسم تقام لهذا الغرض. ويطلق عليها مراسم بدء البسملة[١]. يدعى إليها نقيب الأشراف أيضاً مع الآخرين[٢]. وفي حضور الموجودين يبدأ شيخ الإسلام بتعليم الأمير الحروف من الألف وحتى حرف الياء تبركاً. ثم يدعو له وتنتهي المراسم.

وبعد انتهاء شيخ الإسلام من قراءة الأبجدية يقوم الأمير بتقبيل يد شيخ الإسلام. إلا أنه لا يسمح بلك، بل يقوم هو بتقبيل كتف الأمير. وبمناسبة هذا الاحتفال يقوم الصدر الأعظم بإهداء الأمير الأبجدية والكيس الذي يحفظ فيه جزء القرآن الكريم وغير ذلك من الهدايا. ولما ينتهي الأمير من ختم القرآن الكريم يقوم أركان الدولة وعلى رأسهم الصدر الأعظم بتقديم الهدايا إليه[٣].

وبمناسبة هذا الاحتفال يقوم السلطان بتوزيع الخلع من الفرو على المدعوين حسب مكانتهم[٤]. ولما يصل الأمراء إلى السن السابعة يتم ختانهم. وتخصص لهم غرفة لما يصلون إلى السن الثالثة عشر أو الرابعة عشر. ولم يكن مسموحاً لهم برؤية إحدى نساء القصر ما عدا والدتهم أو أخواتهم[٥].

ويورد مصدر عثماني الاحتفال الذي أقيم لأحمد الثاني في عام ١٠٩٠هـ ببدء البسملة على النحو الآتي:

"بناءً على وصول سن الأمير الشاب السلطان أحمد خان إلى نصاب التمييز

---

(1) Saray Teskilati.p.110; d'Ohsson: 7/97

(٢) تاريخ راشد: ٣٥٦/١

(3) Saray Teskilati.p. 110; d'Ohsson: 7/97

(٤) تاريخ عطا: ١٩٩/١١

(5) d'Ohsson: 7/97

والاستعداد، فإنه في يوم الأربعاء الثاني من شهر رجب أقيم احتفال بهذه المناسبة في ميدان حديقة إستاوروز. وقد دعي إلى حضور فعاليات هذا الاحتفال في المكان المذكور الوزراء العظام وشيخ الإسلام أفندي والصدران ونقيب الأشراف وسائر وجوه الدولة وأعيانها وكبار أركان السلطنة.. وقد عين السيد فيض الله أفندي[١]، نسيب شيخي سلطاني واني أفندي مدرساً للأمير. وبعد إجراء الدعوات اللازمة الخيرة لجناب السلطان ويطول العمر للأمير المذكور بحضور الجمع الحاضر، تم إطعام الوزراء العظام والعلماء الكرام في الخارج [أي على الهواء، وليست في الخيام المنصوبة لهذا الاحتفال]، ثم جرى تكريمهم بخلع السمور بحضور السلطان"[٢].

وكما اتضح فيما سبق فقد حضر السيد محمد سعيد[٣]، نقيب أشراف ذلك العهد، احتفال بدء البسملة التي جرى الحديث عنه بالخطوط العريضة.

وكان تتم دعوة نقباء الأشراف إلى حضور الاحتفال المذكور من خلال مذكرة الصدر الأعظم بواسطة سكرتير الصدر العالي[٤]. وفي القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين كانت الدعوة لحضور احتفال بدء البسملة موجهة من العلماء فقط لشيخ الإسلام والصدرين ونقباء الأشراف[٥]. وهذا الاحتفال الذي كان يقام للأمراء، كان أفخم من احتفال بدء البسملة التي تقام من لدن أفراد المجتمع[٦].

---

(١) أصبح نقيباً للأشراف في عام ١٠٩٨هـ. وأعدم عام ١١١٥هـ. لوحة النقباء. ص ٧٦

(٢) تاريخ راشد: ٣٥٦/١

(٣) عشاقي زاده. ص ٥٣٥-٥٣٦

(4) Mecmua-i Merasim-i Devlet-i Aliyye.Istanbul Universitesi ktp. TY. 8892.p.19/b.

(٥) تاريخ لطفي: ١٦٣/٣

(6) Ergin, Osman/Turk Maarif Tarihi.- Istanbul: 1977: 1/7

و- جمعية المولد

كان نقيب الأشراف يشارك في احتفال مولد النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي يقام في شهر ربيع الأول من كل سنة في جامع السلطان أحمد، من خلال الدعوة التي يوجهها إليه الصدر الأعظم. ومع أن نقباء الأشراف لم يكونوا من أركان الدولة، إلا أن تقديرهم من السلطان العثماني كان معلوماً لدى الجميع. وبالنظر لكونهم ليسوا من أركان الدولة - كما سبق - فلم يكن لهم موقع في التشريفات. وبما أن جلوسهم في مكان أدنى من العلماء لم يكن مناسباً، فإنهم كانوا دائماً في المحفل السلطاني[١]، أو في يمينه[٢] في المكان المخصص لهم والمغطى بستار أخضر، يستمعون للمولد. وهذا المحفل كان يخصص لهم ".. تقديراً واحتراماً خاصين لنقيب الأشراف.."[٣].

وكان صدر الروملي وصدر الأناضول - من العلماء الحاضرين لقراءة المولد في ذلك اليوم في جامع السلطان أحمد -، وكذلك الموالي والمدرسون، يجلسون في الأماكن المخصصة لهم في يمين المنبر. أما الوزراء العظام فكانوا يجلسون على السجادات المكتوبة [هكذا] في يسار المنبر. وكان غيرهم يجلس بملابسهم الرسمية في الأماكن الأخرى حسب مكانتهم في الدولة[٤].

وبناءً على أن نقيب الأشراف من الشخصيات التي ثبت نسبه من خلال شجرة السيادة، فإنه ".. بالنظر لكون هذا اليوم الذي تقرأ فيه مناقبه صلى الله عليه وسلم وهو يوم ولادته، فإن تقدير نقيب الأشراف فيه واحترامه مهمان

(1) Ilmiye Teskilati.p.170
(2) d'Ohsson: 4/565
(3) Mecmua-i Merasim-i Devlet-i Aliyye.Istanbul Universitesi ktp. TY. 8892.p.25

(٤) تاريخ عطا: ١/٢٣٦-٢٣٨

للغاية.."[١]. وبما أن جلوس النقيب خلف وكلاء [وزراء] الدولة والمشايخ غير مناسب، فقد رأى سلاطين الدولة العثمانية تخصيص محفل خاص له، ".. تقديراً واحتراماً خاصين به.."[٢]. والذي أحدث هذا المحفل هو [السلطان] أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هـ/١٦٠٣-١٦١٧م). وهذا القانون الذي لقي المراعاة قد استمر في التطبيق[٣].

وكما اتضح مما سبق فإن السبب في تقدير نقيب الأشراف واحترامه هو يوم ولادة جده – صلى الله عليه وسلم –، وتهنئته بهذه المناسبة[٤].

وفي احتفال قراءة المولد الشريف، كان السلاطين العثمانيون يستمعون إليها في المحفل السلطاني بالجامع المذكور[٥]. ويتم تسليم الخطاب الوارد من أمير مكة المكرمة بمناسبة المولد إلى الصدر الأعظم من خلال المبشرين. فيتم تقديمه إلى السلطان من خلال التشريفات[٦]. ويقدم حصة نقيب الأشراف من السكر والعصير الموزع أثناء المولد بصفة مستقلة إليه. كما كان يتم تقديم البخور وماء الورد. وبعد انتهاء الاحتفال كان النقيب يخرج من الجامع مع الخدم والحشم الموجودين في معيته[٧].

وهذه الاحتفالات التي كان يشارك فيها نقيب الأشراف الذي لم يكن له علاقة

---

(١) تاريخ عطا: ٢٣٨/١
(٢) تاريخ عطا: ٢٣٨/١
(٣) تاريخ عطا: ٢٣٨/١
(٤) تاريخ عطا: ٢٣٨/١
(٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade, Dahiliye.no.2794
(٦) الأرشيف العثماني، تصنيف Irade, Dahiliye.no.2794
(٧) تاريخ عطا: ٢٣٨/١

بإدارة الدولة تدل على التعظيم والتوقير اللذين يلقاهما نقيب الأشراف والسادة.

أما ما يتعلق بإلغاء مؤسسة النقابة التي حاولنا شرح بعض جوانبها، فعلى الرغم من عدم وجود وثائق بين أيدينا عن ذلك، فمن المعلوم أنها ألغيت مع إلغاء السلطنة العثمانية [عام ١٣٤٠هـ/١٩٢٢هـ].

الخاتمة

في البحث الذي أجريناه عن مؤسسة النقابة في الدولة العثمانية، بدأناه بالعهد النبوي، فوجدنا العديد من الآيات والأحاديث المتعلقة بأهل البيت. وكانت دون أدنى استثناء تشجع على احترام أولاد الرسول، والحسن والحسين وذريتهما، بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعظيمهم.

وتأكدنا من موقف الخلفاء الأربعة والصحابة – رضي الله تعالى عنهم – من السادة، وأن ذلك الموقف موائم تماماً لتلك الآيات والأحاديث. كما رأينا في الوقت ذاته أن نموذج مسك شجرات الأنساب في الدولة الإسلامية، كان قد تم لأول مرة في عهد عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه – من خلال الموظفين الذين كلفهم لهذا الغرض. وكان أول موظف مكلف من النبي – صلى الله عليه وسلم – للقيام بأمور السادة، علي بن أبي طالب – رضي الله تعالى عنه –. وإذا استثني خليفة أو اثنان من خلفاء بني أمية، فإن موقفهم المنافس للهاشميين والعباسيين معروف بشكل واضح.

- وقد أسست النقابة لأول مرة في أواسط القرن الثالث الهجري في بنية الدولة العباسية مع انتقال الخلافة إليهم؛ لتخصيص حصة أولاد الرسول من الفيء والغنائم، والحفاظ على أنسابهم، ولا سيما بسبب الاحترام والتقدير للنبي – صلى الله عليه وسلم –. وعين نقباء مستقلون لكل من العباسيين والطالبيين. وقد استمرت هذه المؤسسة في بنية الدولة العباسية حتى نهايتها. وأول تغيير حصل في النقابة، كان قد وجد لدى الفاطميين لما خصصوها للحسنيين والحسينيين.

وقد انتقلت مؤسسة النقابة من الأيوبيين والمماليك والإلخانيين إلى العثمانيين دون أي تغيير أساسي، من خلال الميراث المشترك الذي تركه المماليك والإلخانيون وسلاجقة الأناضول. ومنصب النقيب الذي وصل إلى أصله الموجود في العباسيين من خلال هذه الدولة أو تلك، قد بقيت لدى العثمانيين محافظاً على

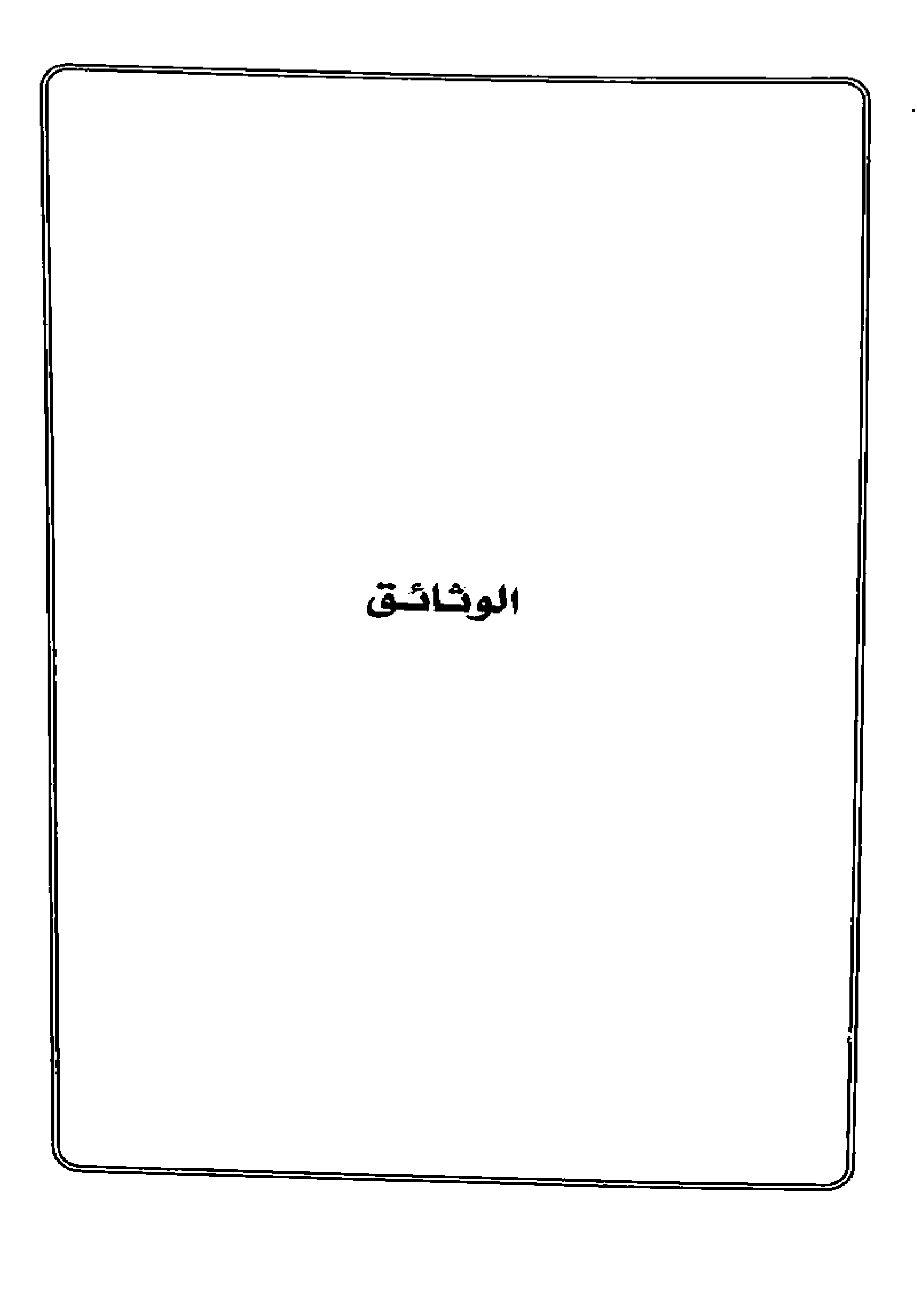
ذلك الأصل، دون أي تغيير يذكر لوظيفة النقيب.

والسبب الذي أدى إلى تأسيس النقابة، أو بعبارة أخرى ممانعة التسيد واحترام السادة، كان يستهدف تعظيم النبي – صلى الله عليه وسلم – وتوقيره.

وكما أشارت إليه الآية ٢٣ من سورة الشورى التي كانت تنقش في الحجج والوثائق المتعلقة بالسادة، فقد كان يركز فيها إلى المنافع الدنيوية أيضاً من وراء ذلك الاهتمام.

لقد لقي السادة الاحترام والتقدير من كافة الدول الإسلامية. وقد تمثل ذلك في شخصية ممثلهم نقيب الأشراف بشكل بارز. وعلى الرغم من عدم وجود دور لنقيب الأشراف في سياسة الدولة العثمانية وإدارتها، إلا أنه كان يحضر في جميع المناسبات الرسمية المهمة.

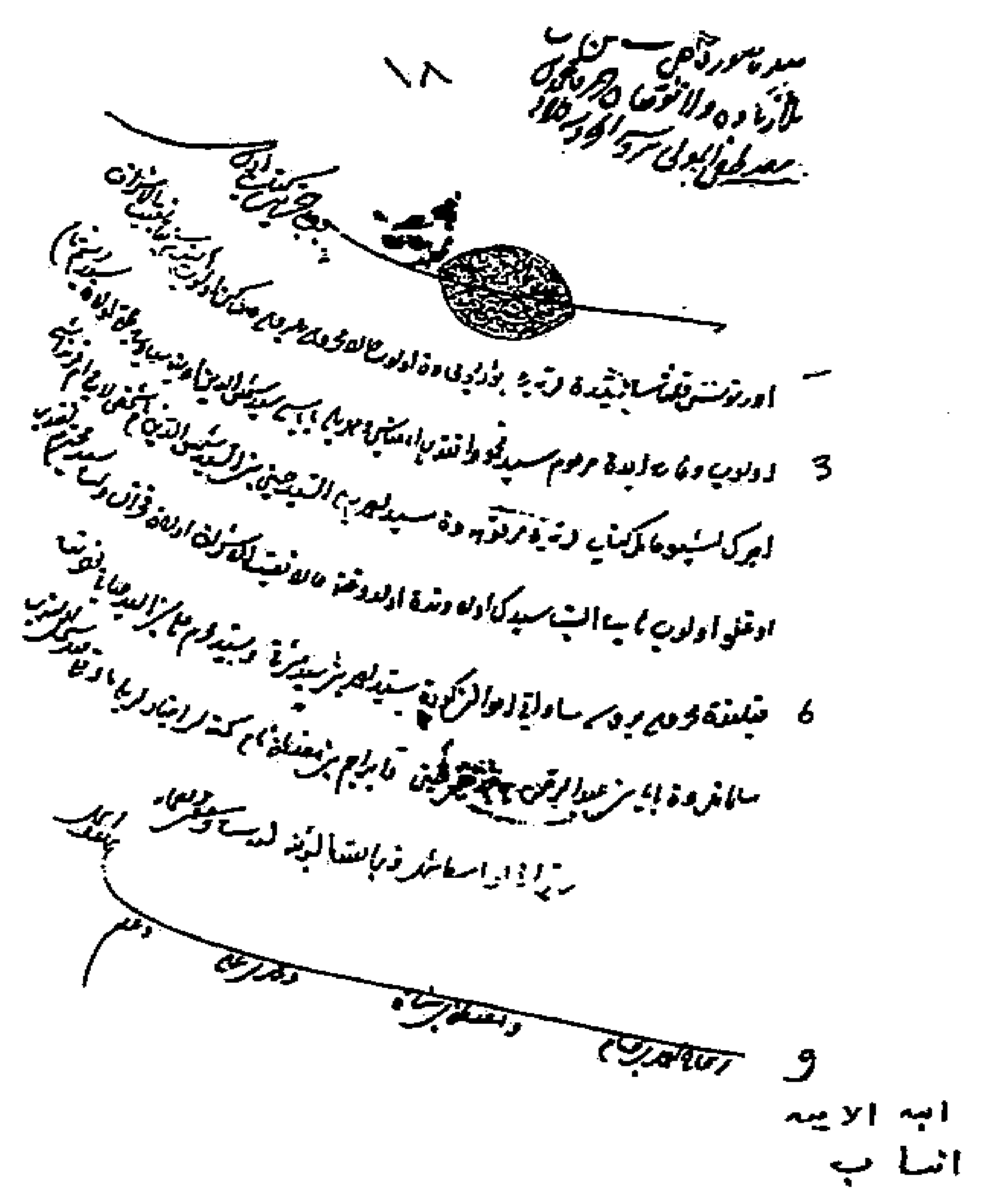
لا ندعي الكمال في هذا البحث. إلا أننا نستطيع القول بأننا قد حققنا الهدف بشكل عام بكل راحة بال. ونحن في الحقيقة نرى أن عملنا هذا عن نقابة الأشراف في الدولة العثمانية، ليس نهاية المطاف؛ وإنما نعده بداية لأعمال أخرى.



الوثـائق



الوثيقة الأولى

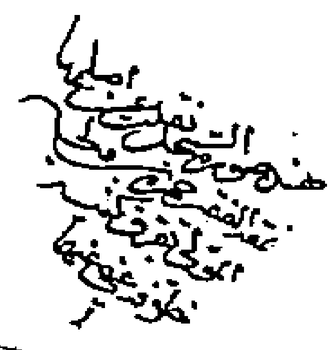


حجة السيادة باللغة التركية التي نظمها في أواسط ذي القعدة ٩٧٦ هـ السيد أحمد ابن السيد مشرقي والسيد/محرم جلبي، اللذين كلفا بالنظر في أوضاع السادة المقيمين في مدينة بورصا، من لدن ثاني نقيب الأشراف في الدولة العثمانية السيد/ محمد محترم أفندي. وقد جرى عليها التصديق من لدى قاضي بورصا مولانا محمد بن مصطفى -

الوثيقة الثانية

حجة السيادة باللغة التركية، توضح أن السيد أحمد والسيد رجب من ذرية السيد طوز أدغلو. مؤرخة في أوائل صفر ٩٨٠هـ . وقد منحت من قاضي دمه توكا الملا مصطفى بن محمد .

الوثيقة الثالثة



حجة السيادة باللغة التركية، نظمها قاضى فرق كليسه حمزة بن ولي في منع محرم بن موسى من وضع العلاقة الخضراء على رأسه، وذلك لما تبين له عدم صحة سيادته، وهى مؤرخة في : ٢٠ محرم ٩٩١هـ .

الوثيقة الرابعة

علی الفور عدول مسلمیندن محمود بن بابا و حسین بن ...

... وزیر وجه شرعی ونهج مسطور اوزره اداء شهادت ایدوب شهادتلری

حیز قبولده واقع اولدوغاری مذکور سید خلیل چلبی نور بنیه باهره

البیان کتب اولنوب یدینه ویریلدی بو وقت حاجتده عرض ایدنه

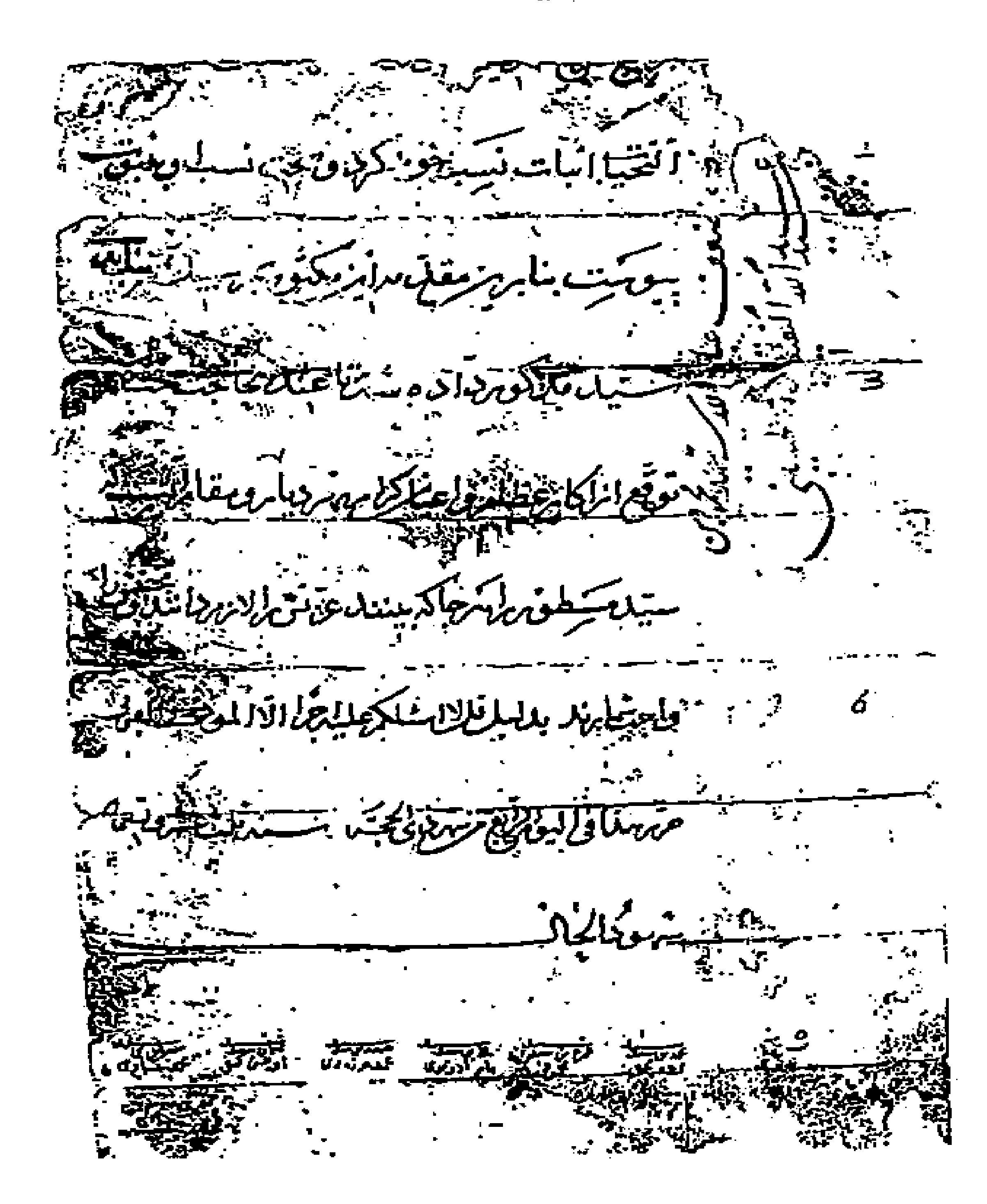
تحریرا فی ٢١ شهر محرم الحرام سنه ٩٤٩

ملا عبدی بن محمد و بالی بن محمد و ملا اسمعیل بن حسن

وغیرهم من الحاضرین

حجة السيادة باللغة التركية. صدرت في عهد نقيب الأشراف الثاني في الدولة العثمانية السيد/محمد محترم، لإثبات سيادة السيد خليل بحضور الشهود، وذلك بناءً على طلبه. وقد منحت في ٩٤٩هـ. ونظراً لأن القسم العلوي منها مقطوع، فلم يعرف الشخص الذي منحه.

الوثيقة الخامسة



حجة السيادة باللغة الفارسية، تحمل توقيع نقيب الأشراف السيد/محمود بن عبد الله. وأعلى الجانب الأيمن منها مقطوع. وهي مؤرخة في: ٤ ذي الحجة ٩١٣هـ. وقد منحت في المحكمة بحضور الشهود، لإثبات نسب أحد السادة.

الوثيقة السادسة

حجة السيادة باللغة الفارسية، منحها نقيب الأشراف السيد محمود بن السيد عبد الله الحسيني، تؤكد على سياده السيد شريف مصطفى جلبي وأخويه سيد خان وسيد باشا وذلك في ١٠ ربيع الثاني ٩٢٥هـ . وقد حوت تصديقاً عليها من قاضي مازده مولانا إبراهيم بن سليمان. والتصديق يعنى التأكيد على صحة الحجة .

الوثيقة السابعة

ثبت عندي مضمونها بالشهود العدول
وانا الفقير محمد محترم بن سيد
تاج الدين علي الحسيني النقيب بممالك
قسطنطينية صانها الله عن البلية

حرره اضعف عباد الله سيد محمود بن سيد
عبد الله الحسيني النقيب بمحروسة قسطنطنية

سبب تحرير اين كتاب و موجب تسطير اين خطاب آنست كه سيادت سيد مصطفى بن سيد يوسف جانيكي
تفتيش [illegible] بعد از آنكه بر نهج شرع شريف نبوي عليه افضل الصلوات واكمل التحيات اثبات
خود كرد و صحت نسب او و ثبوت پيوست بنا بر اين [illegible] اين مكتوب بر سبيل تمسك [illegible] مذكور
شد تا عند الحاجة حجت باشد توقع از اكابر عظام و اعيان كرام بهر ديار و مقام آنست كه سيادت
مسطور را [illegible] بشناسند عزت [illegible] را لازم دانند و حرمت را واجب شمارند بدليل قل لا اسئلكم
اجرا الا المودة في القربى حرر هذا في اليوم الرابع والعشرين من شهر شوال المبارك سنة ست وثلاثين وتسعمائة

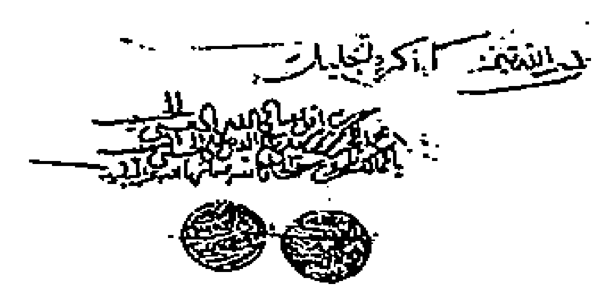
شهود الحال

حجة السيادة باللغة الفارسية، أصدرها نقيب الأشراف السيد محمود ابن السيد عبد الله الحسيني في : ٢٠ شوال ٩٣٦هـ ؛ لإثبات سيادة السيد مصطفى ابن السيد يوسف الجانيكي. وقد صدق عليها نقيب الأشراف الثاني في الدولة العثمانية السيد محمد محترم ابن تاج الدين وقاضي بولمان محمود بن موسى.

الوثيقة الثامنة

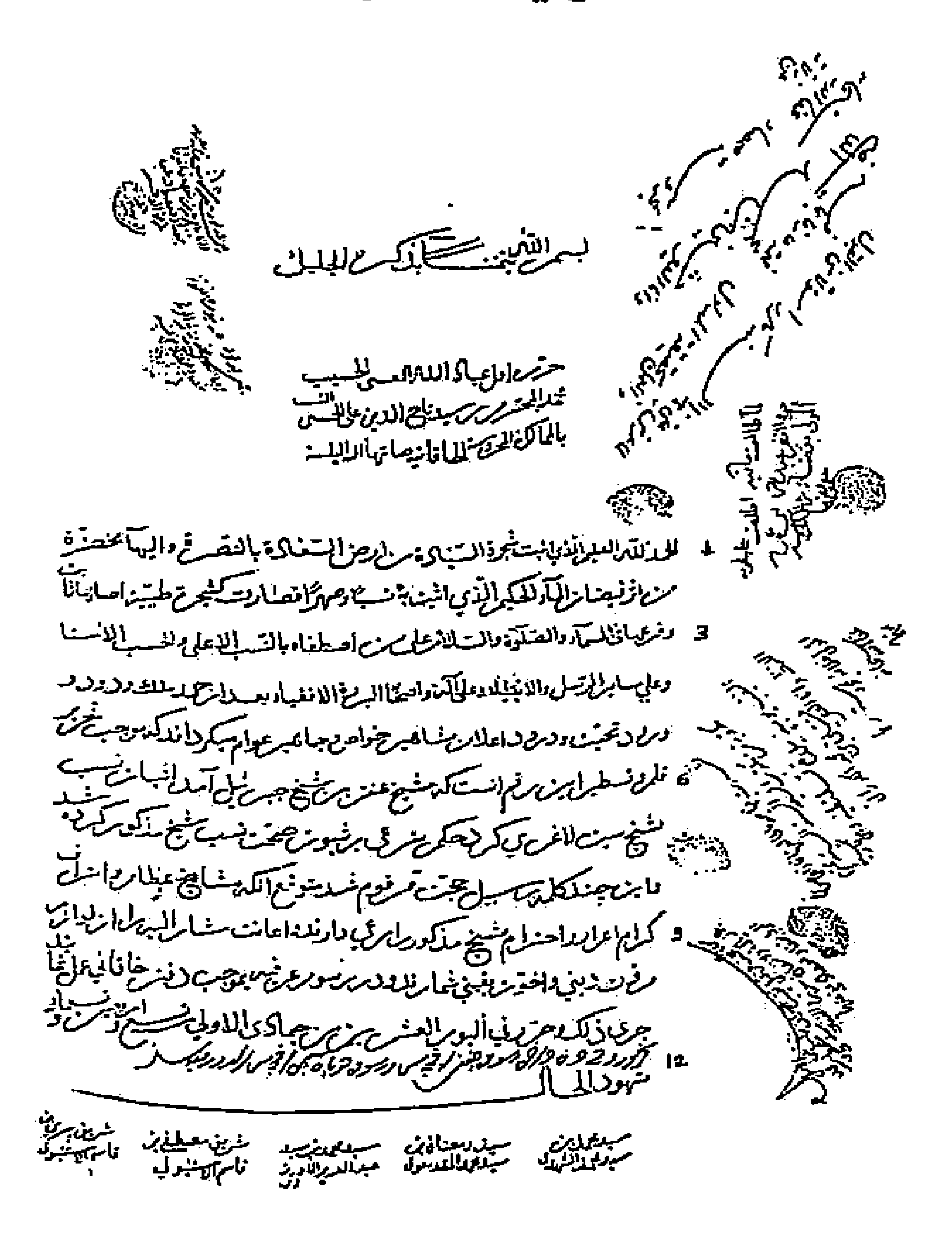
حجة السيادة باللغة الفارسية، أصدرها نقيب الأشراف السيد محمد محترم ابن السيد تاج الدين علي الحسيني؛ لإثبات سيادة السيد أحمد ابن السيد خليل افلانوي، وهى مؤرخة في : ٢٤ جمادى الأولى ٩٤٣هـ .

الوثيقة التاسعة



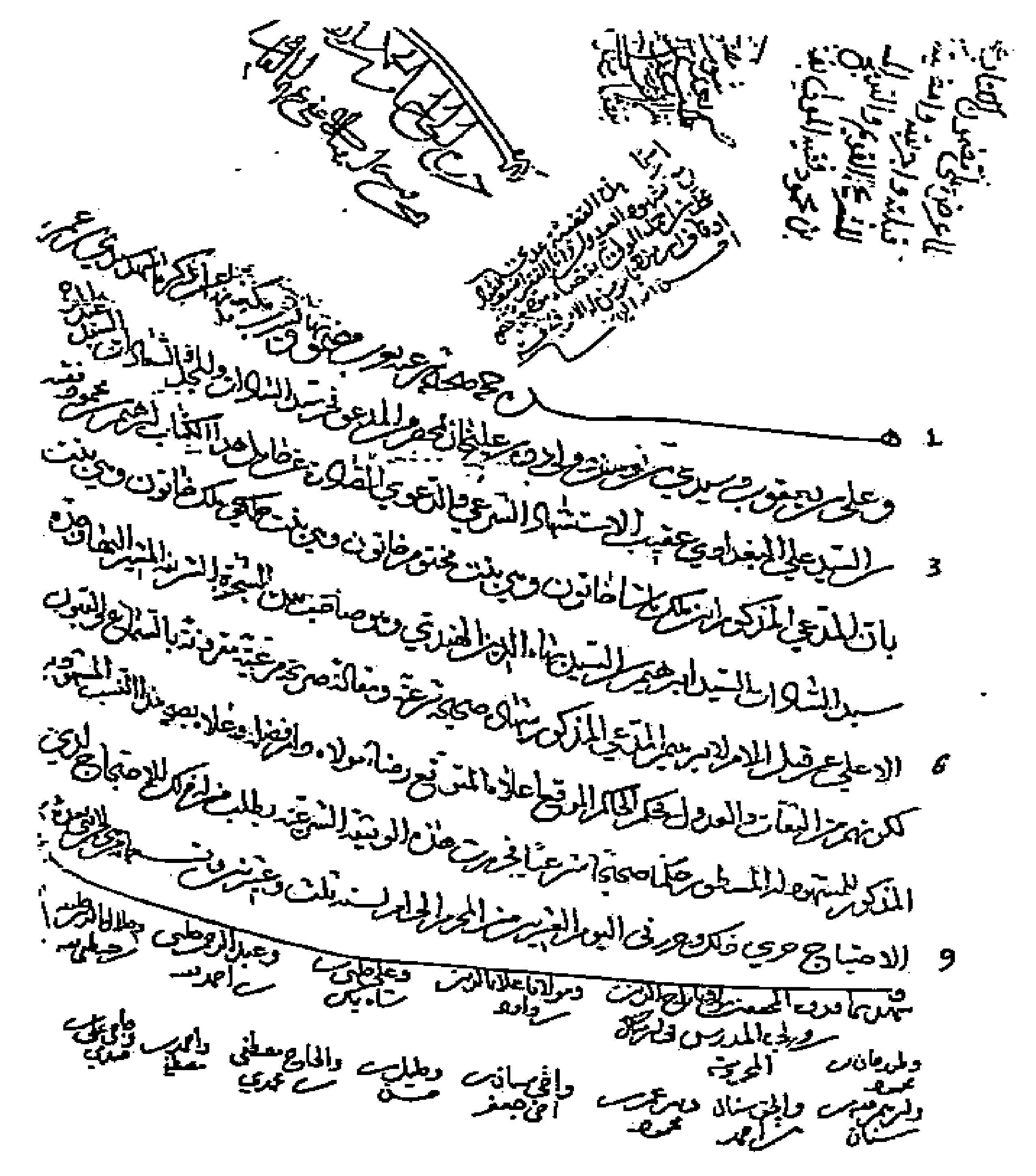
حجة السيادة الصادرة من نقيب الأشراف الثاني في الدولة العثمانية السيد محمد محسن ابن السيد تاج الدين الحسيني وتحمل توقيعه، وذلك لإثبات سيادة السيد مصطفى ابن السيد موسى الطرسوسي. وتاريخها : ١٩ ربيع الأول ٩٤٩هـ .

الوثيقة العاشرة



حجة السيادة باللغة الفارسية صدرت من نقيب الأشراف محمد محترم أفندي؛ لإثبات سيادة الشيخ سين لغاري. وتاريخها ٢٠ جمادي الأولى ٩٤٩هـ . وقد صدق عليها ست مرات من مجوع قضاة .

الوثيقة الحادية عشرة

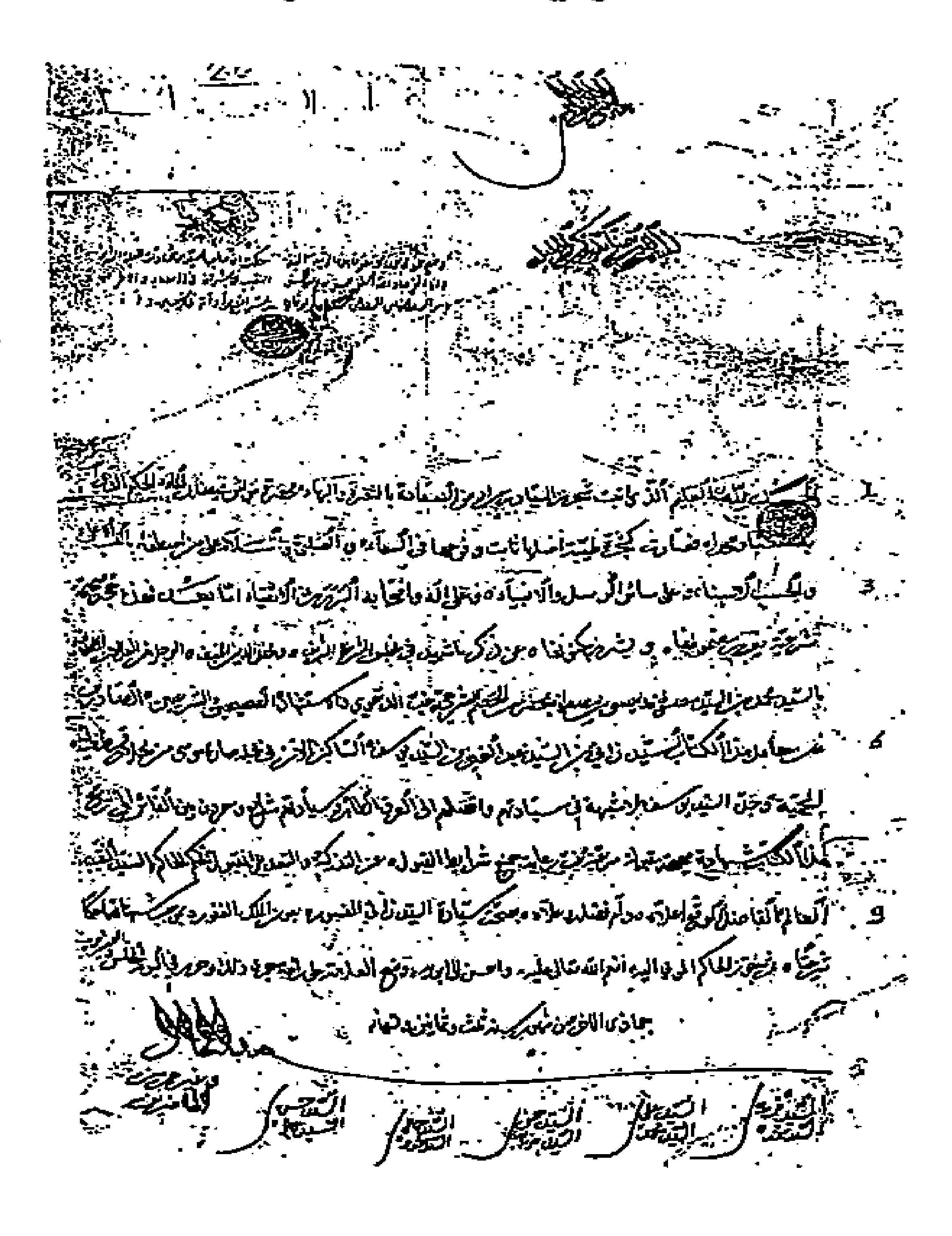


حجة السيادة باللغة العربية، أصدرها قاضي أرمنك الحاج حامد محمد؛ لإثبات سيادة إبراهيم بن محمد الفقيه. وذلك في ٢٠ محرم ٩٢٣هـ. وقد صدق عليها ثلاثة قضاة في مختلف العهود.

الوثيقة الثانية عشرة

حجة السيادة باللغة العربية، أصدرها نقيب الأشراف الثالث في الدولة العثمانية حسن بن يوسف الحسيني في ٢٧ جمادى الآخرة ٩٨٢هـ ؛ لإثبات سيادة السيد أحمد ابن السيد أوركود .

الوثيقة الثالثة عشرة



حجة السيادة باللغة العربية، أصدرها نقيب الأشراف حسن بن يوسف ويحمل توقيعه .

الوثيقة الرابعة عشرة

الامر كما ذكر والشأن على ما رقم
حرره الفقير الى الله سبحانه
محمد بن محمد النقيب بالممالك
الخاقانية عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر

1 الحمد لله العليم الذي ثبت شجرة السيادة من ارض السعادة بالنصرة والبهاء ...
2 من انهار فيضان الماء الحكيم الذي اثبت نسبا وصهرا فصار كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها
3 في السماء والصلوة والسلام على من اصطفاه بالنسب الاعلى والحسب الاسنى وعلى ساير الرسل والانبيا
4 وعلى اله واصحابه البررة الاتقيا وبعد فالسبب الداعي الى تحرير هذا الكتاب هو انه لما انهى وشهد
5 بإخبار مولانا ... بن ابراهيم القاضي ... وعبد الكريم ابن الحاج سيد علي من طلبة العلم
6 عبد الرؤف افندي واحمد بن يعقوب و... شاه قولي ومن سواهم من ... ان السيد
7 موسى ابن ... بن سيد ... بن سيد عيسى بن سيد بلوان بن سيد ... ابن
8 ... وسيادته معروفة بين الناس لا شبهة فيه وذلك بعد ان وجد اسم ابيه
9 في دفتر السادات المنسوب الى المرحوم السيد محترم النقيب سابقا فعند ذلك اذن
10 لمولانا وسيدنا الموقع خطه الكريم اعلاه بوضع العلامة على راسه كساير السادات
11 اذنا مرعيا وينبغي لجميع الانام ان يعظموه ويوقروه لاجل سيادته وانتسابه الى
12 العرق الطاهر جرى ذلك وحرر في اواخر ربيع الاول لسنة ٩٨٨

حجة السيادة الصادرة من نقيب الأشراف معلول زاده محمد بن محمد، تثبت سيادة السيد موسى يالواجي؛ بناءً على وجود قيد باسم والده في دفتر السادات الخاص بنقيب الأشراف محمد محترم : الأول من ربيع الأول ٩٨٨هـ .

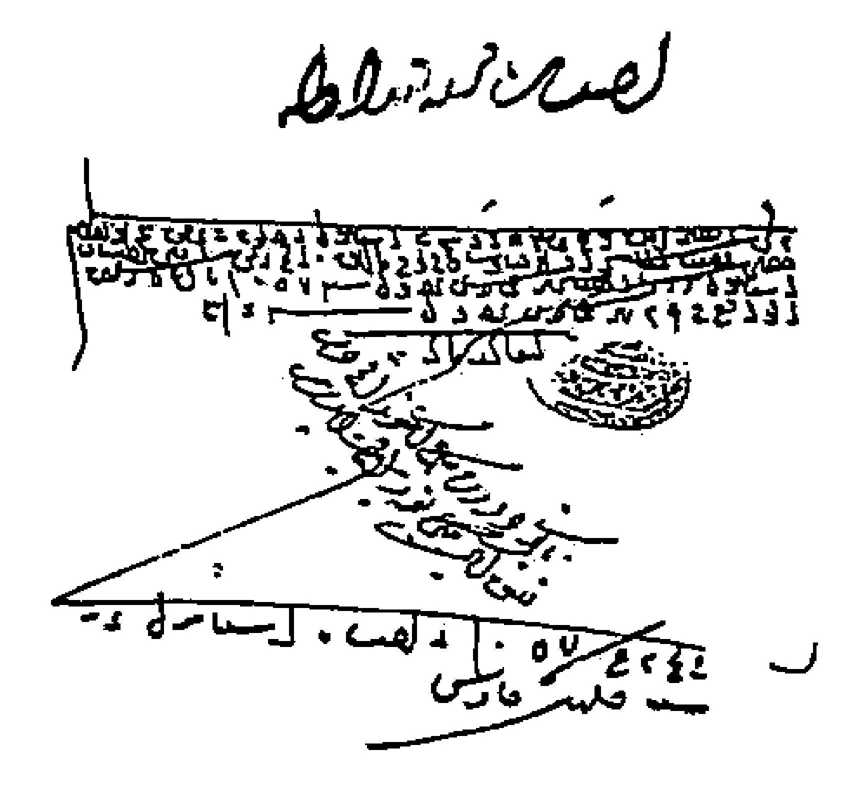
الوثيقة الخامسة عشرة

صورة تعيين جديد صادر في ٩ شعبان ١٠٥٨هـ بمناسبة ارتقاء السلطان محمد الرابع للحكم. وقد صدقت براءة التعيين هذه، من مصطفى المختاري، الذي كان يشتغل بالقسامة العسكرية في بورصا.

الوثيقة السادسة عشرة

الحجة الظهرية للبراءة السابقة، التي صدق عليها قاضي بورصا أحمد بن محمد في شعبان ١٠٦١هـ ؛ وذلك تجديداً للبراءة الصادرة في عام ١٠٥٨هـ .

الوثيقة السابعة عشرة

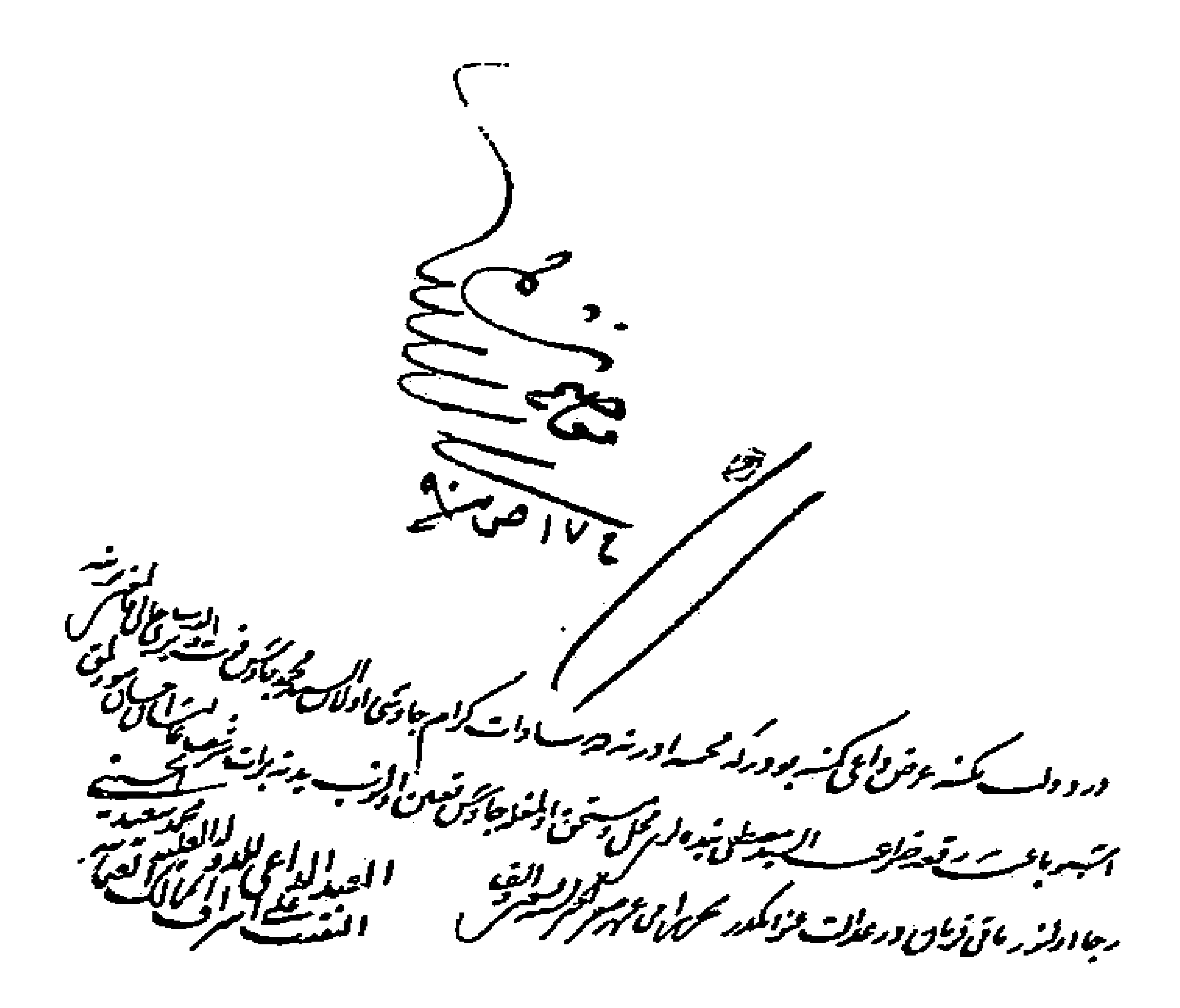


الإفادة الموضحة بتسليم رواتب نقيب الأشراف وعرفائه من دائرة الاحساب في استانبول .

الوثيقة الثامنة عشرة

الأمر الصادر من الصدر الأعظم في ذي القعدة ١٠٤٢هـ القاضي بإبقاء نقابة مصر في عهدة السيد علي أفندي؛ وذلك بناءً على الخطاب الذي كتبه نقيب الأشراف السيد محمد زين العابدين أفندي .

الوثيقة التاسعة عشرة



الأمر الصادر في ١٧ صفر ١٠٩٠هـ بتعيين مصطفى أفندي عريفاً في نقابة الأشراف؛ بسبب وفاة العريف محمد. وذلك بناءً على الخطاب الذي وقع عليه نقيب الأشراف محمد سعيد الحسيني.

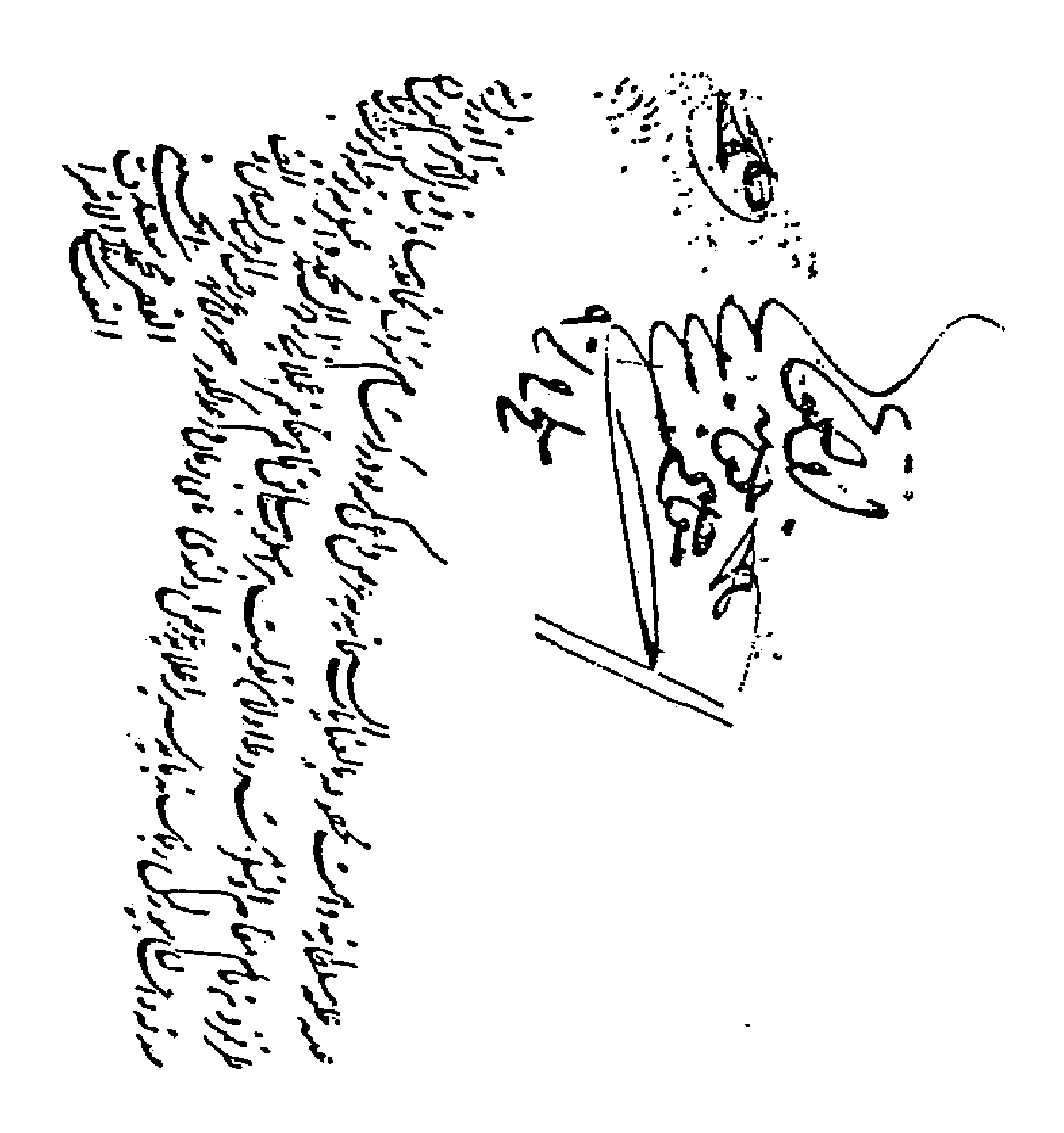
الوثيقة العشرون

صورة البراءة الصادرة في ٦ جمادي الآخر ١٣٠٠هـ بمنح راتب يومي بمبلغ عشر آقجات لابنة مفتي كلي بولي السيد علي أفندي «فاطمة خاتون».

الوثيقة الواحدة والعشرون

الأمر الصادر بتعيين السيد مخدوم، قائمقاماً، لنقابة أشراف الدير، وذلك بناءً على العرض الذي قدمه نقيب الأشراف محمد الحسيني : أواسط جمادي الأولى سنة ١٠٧٤هـ .

الوثيقة الثانية والعشرون



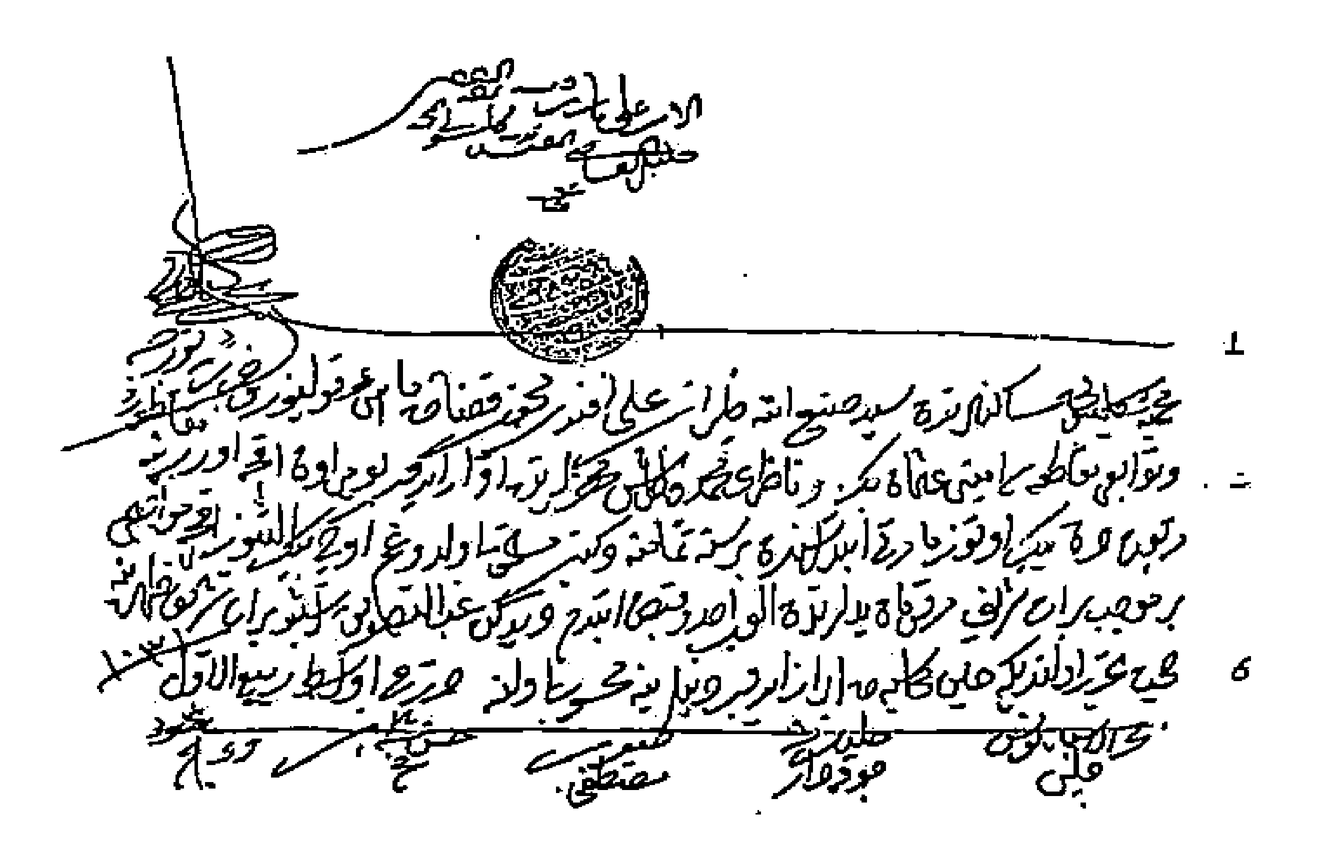
المعروض المقدم من نقيب الأشراف محمد سعيد الحسيني، المتضمن تعيين محمد أفندي قائممقاماً، لنقابة الأشراف في الشام. والموافقة عليه. تاريخ المعروض : رجب ١٠٩٠هـ . وتاريخ الموافقة جمادي الآخرة (٩) ١٠٩٠هـ .

الوثيقة الثالثة والعشرون

[illegible]

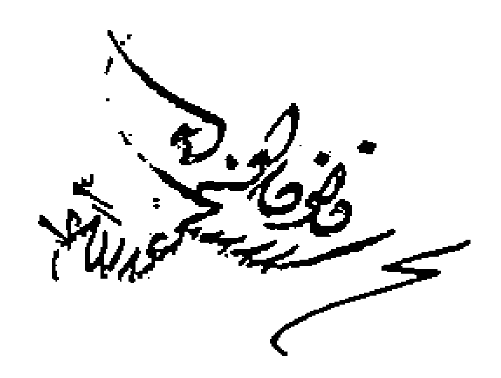
صدرة البراءة الصادرة في ٦ جمادي الآخرة ١٠٣٠هـ بمنح المخصصات المالية للسيد صنع الله جلبي في مقاطعة ماهي قلبوز في كلي بولي، بدءاً من جمادي الآخرة ١٠٣٠هـ .

الوثيقة الرابعة والعشرون



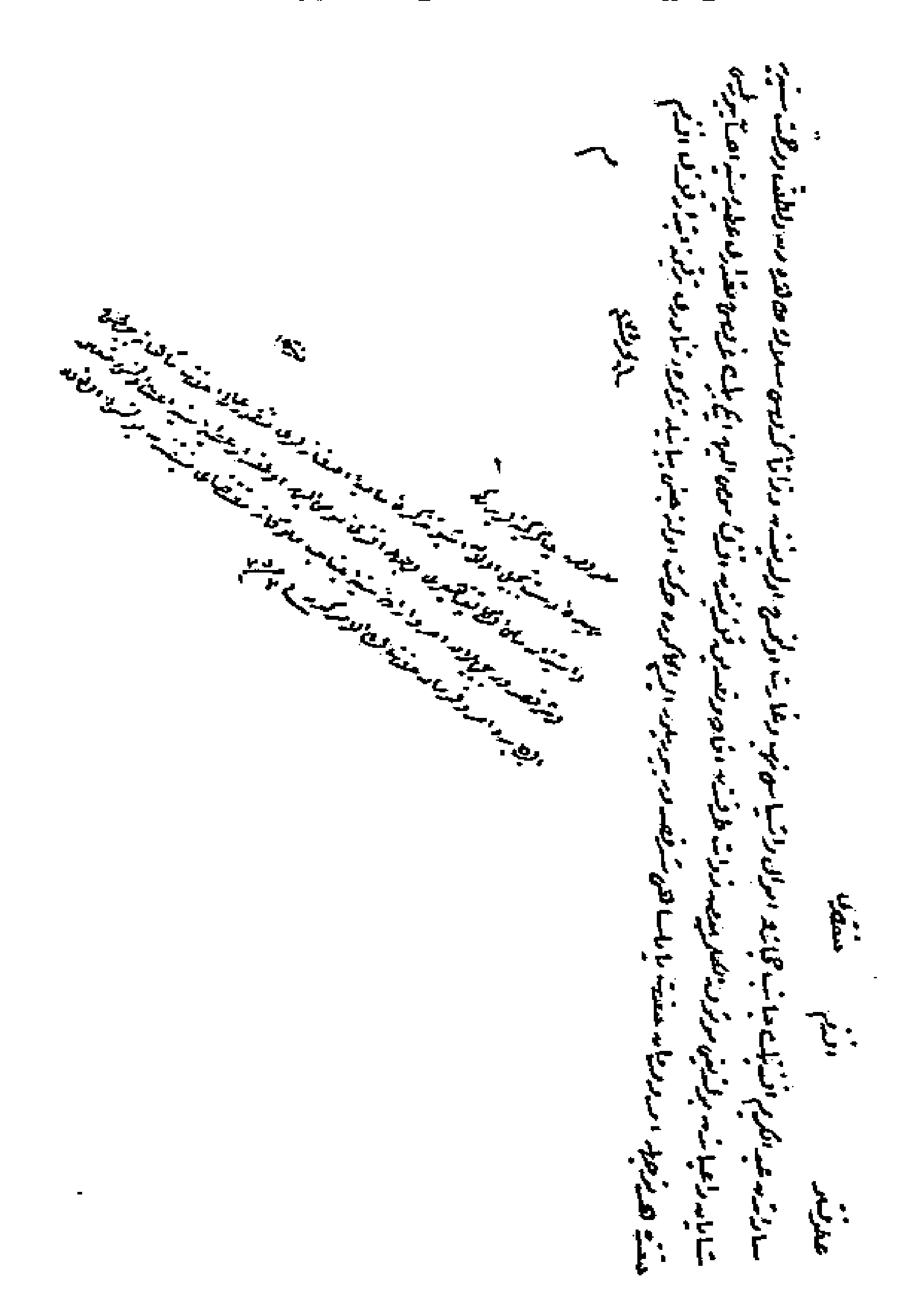
الحجة الظهرية للوثيقة السابقة، التي دونها قاضي كلي بولي خليل بن مصطفى .

الوثيقة الخامسة والعشرون



الأمر الصادر في ربيع الأول ١١٨٣هـ بعدم تحصيل الرسوم من السادة من سكان حجيش من أعمال قضاء سيورك، وذلك بناءً على الشكوى المرفوعة منهم.

الوثيقة السادسة والعشرون

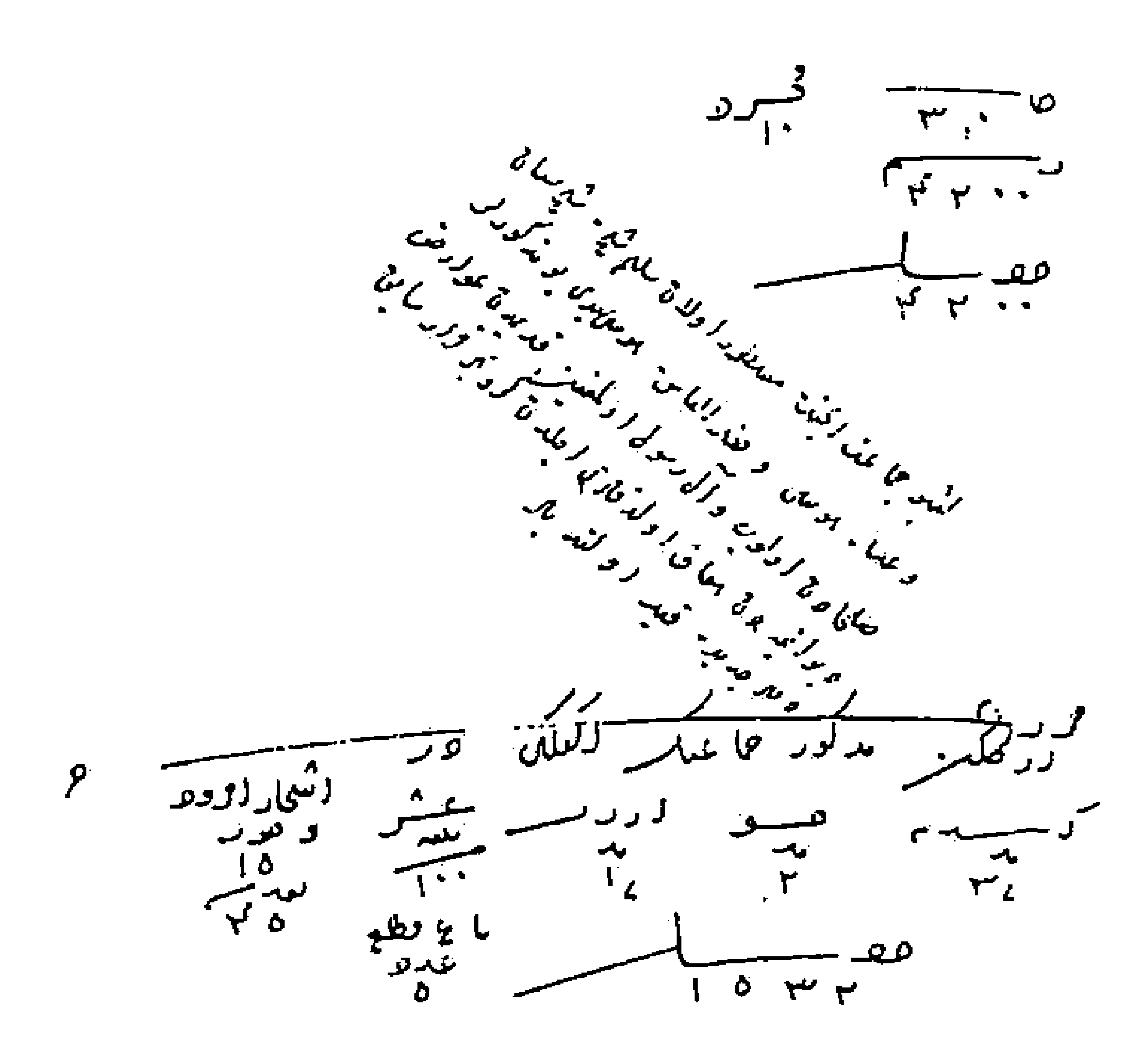


المرسوم الصادر من السلطان في ٦ محرم ١٢٧٥هـ بمنح السيد عبد الكريم أفندي عطية سنية . وذلك بناء على المعروض الذي رفعه الصدر الأعظم .

الوثيقة السابعة والعشرون

تسجيل براءة قاضية بمنح راتب يومي بمبلغ ٢٥ آقجة من جمارك استانبول للسيد عثمان؛ بناء على المعرض الذي قدمه في محرم ١١٠٩هـ.

الوثيقة الثامنة والعشرون

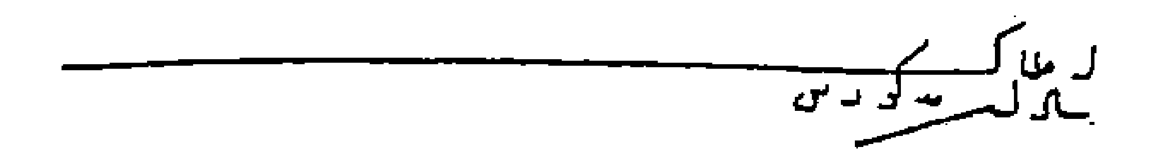


قيد في سجلات الصكوك بإعفاء سليم شيخ ابن سنان وعيسى بن موسى من العوارض الديوانية، كما كان الأمر سابقاً .

الوثيقة التاسعة والعشرون

قيد من سجلات الصكوك بإعفاء السيد بكر والسيد علي وأبنائه من كافة العوارض الديوانية والتكاليف العرفية (الرسوم) .

الوثيقة الثلاثون



قيد تم سجلات الصكوك يفيد أن السيد طاهر المقيم في «ملج علنا» التابعة للموصل من طائفة العسكر.

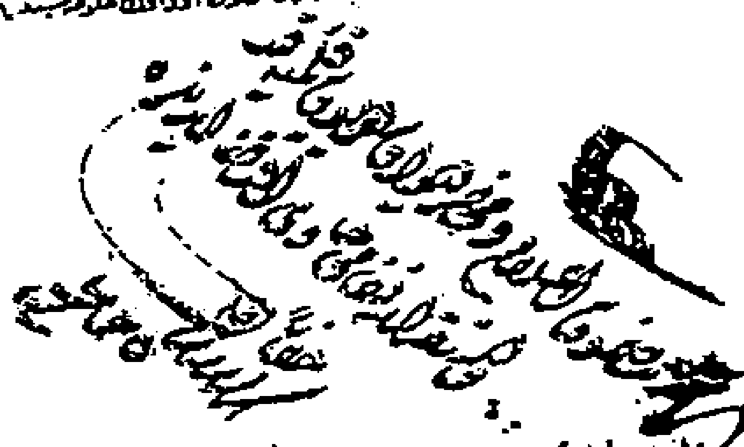
الوثيقة الواحدة والثلاثون

قيد من دفتر الرؤوس رقم ٢٦٠ يفيد رفع رواتب عرفاء نقيب الأشراف من عشر آقجات يومية، إلى خمس عشرة آقجة يومية : ١٩ محرم ١٠٥٩هـ.

الوثيقة الثانية والثلاثون

معروض الصدر الأعظم إلى السلطان بتوجيه وظيفة نقابة الأشراف إلى قاضي عسكر الروملي السيد محمد أفندي، وموافقة السلطان عبد العزيز عليه : ٢٠ صفر ١٢٧٨هـ .

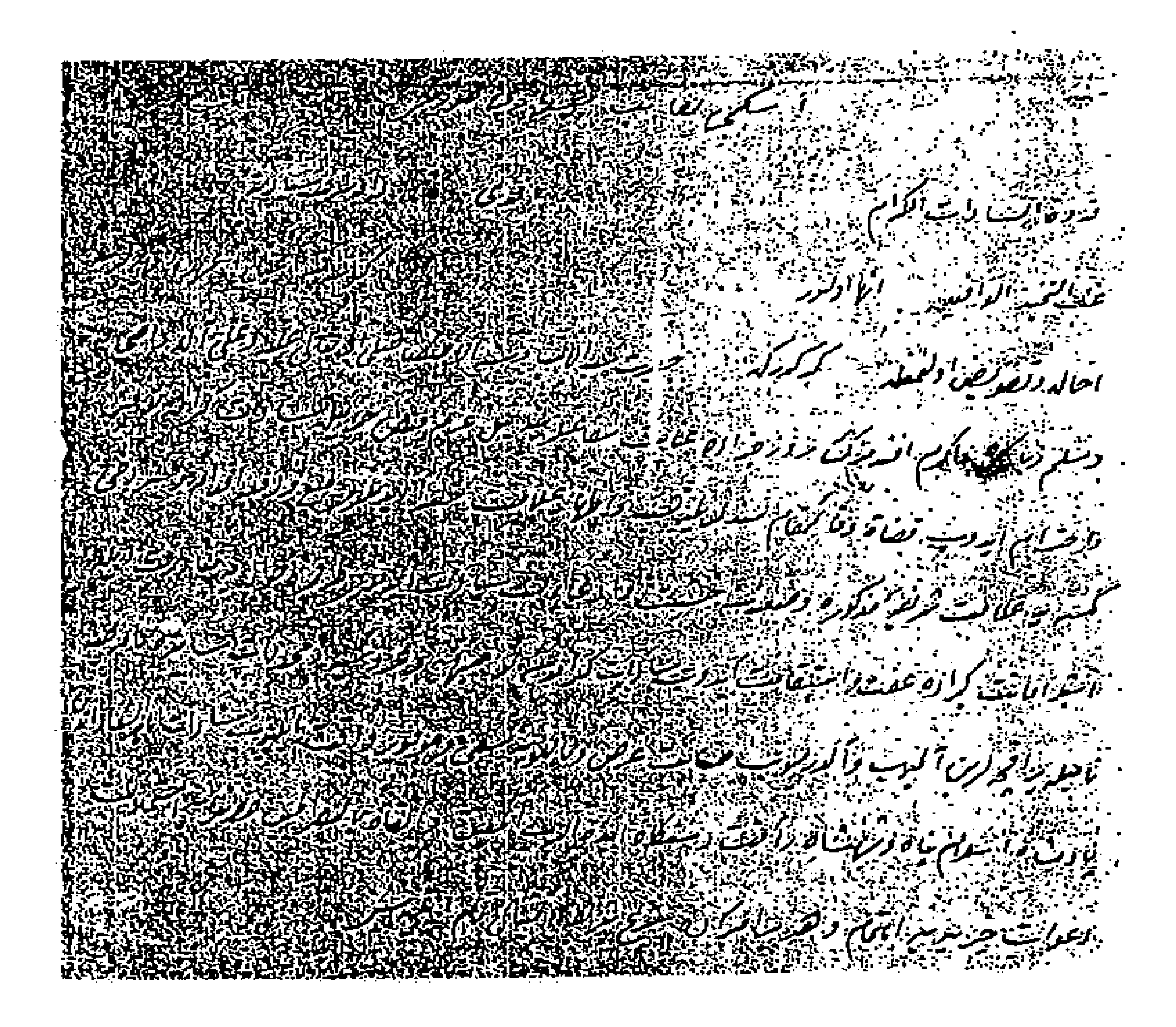
الوثيقة الثالثة والثلاثون



[illegible]

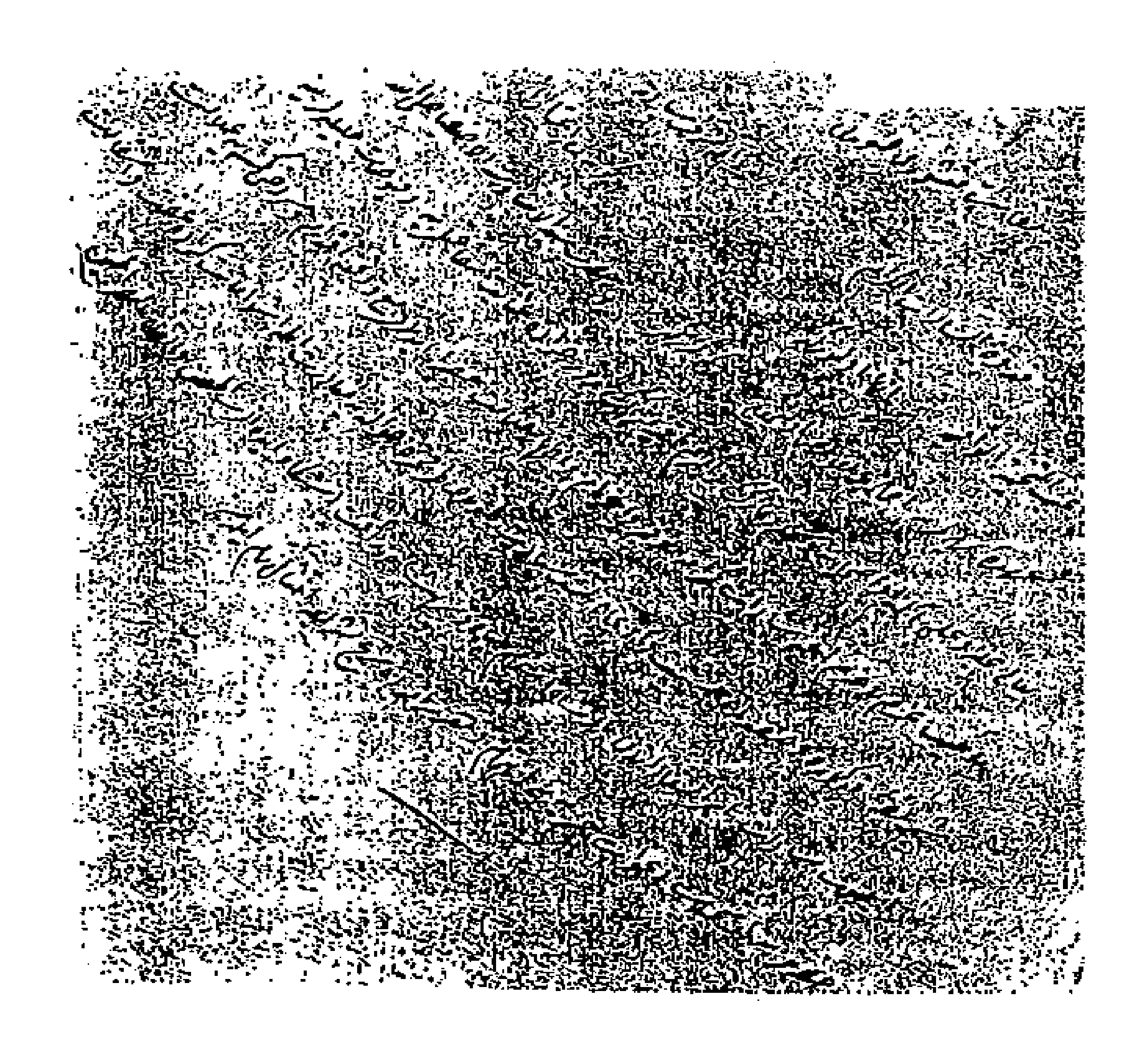
وثيقة تفيد نشوب قتال بين السادة والإنكشاية في حلب : ٥ جمادى الأولى ١٢١٢هـ .

الوثيقة الرابعة والثلاثون



نموذج من منشور النقابة في العهد المملوكي.

الوثيقة الخامسة والثلاثون



صورة منشور نقابة في العهد العثماني، محفوظة في دائرة الإفتاء باستانبول.

الوثيقة السادسة والثلاثون

في تلك نسخة منشور بنقابة الأشراف، وهي :

من دأبت أوصافه ناطقة بحسن الآثار، [illegible] منشورة [illegible] والشام، مع شرف نسب شامخ الأعلام، وحق نشر به على الأيام، وطل يجلي به سناً للأنام، ومقام عند الإمام - كان جديراً بأن [illegible] جمال القلم عليه، وترفع [illegible] إليه .

ولما كان الشيخ فلان متصفاً بهذه الصفات الجميلة، ومتخصصاً بمزاياها الجليلة، وضارباً فيها بالسهم المعلّى، وحائزاً منها في الشرف الأعلى، ومتقدماً بين الإخوان والأصدقاء، ومتميزاً بنجابة [illegible] والآلاء - اختصصناه بزيادة التقديم والإحسان، وخصصناه بمزيد الكرامة والاصطفاء، وأمرناه على [illegible] الرعاية على ذرية أهل [illegible]، [illegible] من كانت الإمارة إليه [illegible] رحمة الله [illegible] : ليتبرّأ منهم [illegible] الله العظيم [illegible] ورسوله، ويسلك [illegible] الذي [illegible] من [illegible] إلى [illegible] ورسوله، ويحثّهم على [illegible]، [illegible] الأذيات . [illegible] في الحكم بين الضعيف منهم والقوي، ويتم بالإنصاف [illegible] والغني . وليتعين [illegible] عليهم، وليتحرى [illegible]، بعد أن يعلم إليه [illegible] ويصيبهم [illegible] وتهذيبها، [illegible] الأذى، [illegible] بما يستحقه من الجزاء، ويرده إلى حالة الاستقامة والاستواء، [illegible] وجب عليه [illegible]، [illegible] حسب ما يوجبه حكم الشرع ويقتضيه .

وليكن [illegible] منهم ما [illegible]، [illegible] على [illegible] أو [illegible] منه [illegible] شريف [illegible]، [illegible] على أحد من [illegible] عليه بما يزجره عن [illegible] : [illegible] في دار الإسلام [illegible] تحت [illegible] وأقربهم إلى الله تعالى من كانت سيرته في الإسلام [illegible]، وطريقته في الإيمان [illegible]؛ ومن حكم عليه حاكم من الحكام، [illegible] عنده بالبينة العادلة أو [illegible] عليه؛ إلا أن [illegible] أمره إلى الحاكم [illegible] إليه .

وليحرص أنسابهم بإثبات أصولها، وتحقيق فروعها، ومن رام [illegible] بدعوته [illegible] فيما [illegible] عن كشف حاله، وإظهار [illegible]، ويبادر بما يستحقه أمثاله، ويرتدع فيما بعد أمثاله، ليخلص هذا النسب الكريم من دعوى الجهول، وأدعيائه في أسرة الرسول، عليه أفضل الصلاة والتسليم . [illegible] من [illegible] أنهم من الأسرة [illegible]، ولا يصح أن [illegible] عليها [illegible] إلا [illegible] : [illegible] البد الشريف [illegible] .

ولينظر في الوقوف على المشاهد والترب، نظراً يحققه عليه من [illegible] من الريبة، [illegible] بالثواب عند مالك [illegible] . ويحذر [illegible] أصولها وأشكال فروعها، [illegible] على ما [illegible] شرط الواقفين لها . وليحتط على النذور، وينفقها على عادتها في المصالح والجمهور، عالماً أن الله تعالى سائله عمّا ترعاه في جميع الأمور، وأنه لا تخفى عليه كل خفية مستور . قال الله سبحانه : ﴿يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء لمن الملك اليوم لله الواحد القهار﴾ .

وأذنّا له أن يستنيب عنه في حال غيبته، وسفر [illegible] من [illegible] الله له في [illegible] . [illegible] صالح [illegible] الأرشد من [illegible]، ومن يختاره لهذا الأمر وله يرتضيه . وقد [illegible] عليه بإجراء ما كان باسمه مستمراً إلى الآن، وأضفنا إليه ما يحثه على النظر في مصالح الأسرة أدام الله له [illegible]، من [illegible] وإدرار [illegible]، ويصاب له مستمراً، وعليه مستقراً، ولمن بعده من نسله والأعقاب، على توالي الأزمان والأحقاب، ومستمراً [illegible]، وتبديله [illegible] : ﴿فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه إن الله سميع عليم﴾ وهو [illegible] من ديوان الأحباس المعمور، بهذا المنشور المشكور، بالأمر العالي أعلاه الله وأمضاه، [illegible] قديماً، وما أنعم عليه به أخيراً، وهو القديم الذي كان له، ويشهد به الديوان المعمور، وهو [illegible] من [illegible]، ويجري على عادته في إطلاق ما [illegible] من [illegible] بشهادة الديوان [illegible]، والقدر الذي أنعم به عليه لاستقباله سنة سبع وسبعين وما بعدها . وسبيل كافة الأسرة الطالبيين بحيث كانوا الانقياد إلى [illegible]، والامتثال [illegible]، والتوفر على إجلاله وكرامته، فإنه زعيمهم، ومقدمهم [illegible]؛ ومن خالفه منهم [illegible]، ولم [illegible] العقاب [illegible]، والاعتماد في ذلك أجمع على التوقيع الأشرف العالي أعلاه الله، والعلامة [illegible] فيه، إن شاء الله تعالى .

نموذج من منشور النقابة في العهد المملوكي .

الوثيقة السابعة والثلاثون

[illegible] نقابة الأشراف وهي :

الحمد لله شريف الأنساب، وشرف الأحساب، [illegible] [illegible] وحمى [illegible] بعد الاكتساب .

نحمده [illegible] الإيجاد والإيجاب ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة [illegible] ولا ارتياب . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ونبيه الذي أنزل عليه الكتاب ، وشرف به [illegible] من ذريته المباركة الأعقاب ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة لا تزال [illegible] .

وبعد ، فإن خير ما صرفت الهمم إلى تشييد مبانيه ، وتقييد [illegible] وملاحظة [illegible] ، [illegible] من كل ما [illegible] ، [illegible] الأعتاد [illegible] .

ولما كانت السنة الشاهرة النبوية [illegible] آل بيته [illegible] البيت [illegible] [illegible] [illegible] ما [illegible] [illegible] عليه عند [illegible] ، [illegible] من [illegible] سيد المرسلين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لهم من رئيس [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، ويحفظ أنسابهم ، [illegible] أسمائهم ، [illegible] ، [illegible] [illegible] [illegible] الشجرة [illegible] ، [illegible] ، [illegible] من [illegible] من الأنبياء [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] الأخلاق ، [illegible] بأنواع [illegible] ، [illegible] [illegible] ... [illegible] .

ولما كان [illegible] من [illegible] ، [illegible] من [illegible] [illegible] ، [illegible] [illegible] [illegible] الأصل [illegible] [illegible] ، [illegible] [illegible] ، [illegible] [illegible] سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والسلام [illegible] [illegible] ، [illegible] بالاسم الشريف [illegible] ، [illegible] [illegible] نقابة الأشراف [illegible] [illegible] .

[illegible] [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، [illegible] [illegible] [illegible] .

نموذج من منشور النقابة في العهد المملوكي .

الوثيقة الثامنة والثلاثون

منشور نقابت سیادت

چون از حضرت عزت وبارگاه عظمت پادشاه ذوالجلال وملك متعال (توالت نعماؤه وتعالت اسماؤه) فرمان (قل لا اسألكم علیه اجراً الا المودة فی القربى) بواسطه[1] سعادت (ما نزل به روح الامین علی قلبك) درسواد سویداء | باراحت محمد مصطفى علیه افضل الصلوة نافذ شد. سلاطین جهان فرمان دهان زمان كه عرایس ضمایر ایشان بمشاعل (یهدی الله لنوره من یشاء) منور واز گلستان (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونی یحببكم الله) بفوایح (والذین آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل علی محمد وهو الحق من ربكم) مشام جان ایشان معطر شده بود، در اعزاز واكرام وتبجیل واعظام جوانب سادات كه منبع سعادت اند علی آبائهم الصلوات والتحیات وقدوه انام واسوه كرام وبحر بر بشیر ونذیر اند (خلفت فیكم الثقلین كتاب الله وعترتی) میراث برگزیدگان (كنتم خیر امة اخرجت للناس) باشا مبالغت لازم شمردند وبدان واسطه درجهان بسیر محمود ممدوح گشتند وآبا واجداد كرام ما بر متابعت وتقبیل آثار وسیر ایشان مبادرت نموده در توقیر وتعظیم سادات از صالح وطالح بر وفق (وسارعوا الی مغفرة من ربكم) وحسب (وما آتاكم الرسول فخذوه) مجهود مبذول فرموده ودر تحری مراضی عشیرة طاهره وعترت زاهره بالمعنى الغاية وابعد النهاية كوشیده اند،

ما نیز بمقتضیت (انا وجدنا آباءنا علی امة وانا علی آثارهم مقتدون) همواره بر رعایت جانب عزیز سادات مبذول داشته ایم ومآرب ایشان را بانجاز مقرون گردانیده سعادت دو جهانی وكرامت جاودانی شریف میسر ومدخر دانسته و چون جانب شریف صدر معظم مرتضى ... اكمل افضل مؤید امجد مكین ممتاز ذو المناقب والمآثر محروس بالفضائل والمكارم افتخار الاماجد والاعاظم فخر آل الرسول قرة عین البتول قدوة السادات عین الملك صدر الدین ضیاء الاسلام صفی[1] الدوله عمدة الملوك والسلاطین ابو المفاخر یوسف | ادام الله رفعته وكرامته از سادات كرام ایام وخلاصه انام است وبطهارت عرق وصحت نسب مقبول نقبا وكمال حسب او از توسط شرح وبیان استغناء تمام یافته واز عنفوان عمر وشباب تا زمان كهولت در حجر صلاح وعفاف وحصانه دیانت بذیرفته وصیت جمیل واحدوثه جزیل او ذایع[2] وشایع گشته وعقاید وضیع وشریف در اصالت نسب وصدق اعتزا[3] وانتما او بخاندان نبوت از درون ظن مصفى ودرون امانت از مكارم ومحاسن او معرفى، عارفت وعاطفت كامل شامل احوال او گردانیدیم، وسید اجل ونقابت سادات ممالك محروس را زیدت بسطة واتساعاً چنانكه تا غایت داشت بران قرار بوفور دیانت وصیانت عرض وطهارت ذیل ونباهت قدر ووجاهت ذكر وحسن استعداد او مسند گردانیدیم وبتقریر آن وجه ادراری كه بموجب احكام سابق بروی واولاد واحفاد وی مقرر شده است، امر مطاع لازال مطاعاً بتجدید ارزانی داشتیم تا بفراغ بال بتقدیم لوازم آن مهم بزرگ وامر عظیم اقدام نماید ودر ضبط احوال سادات ومراعات جوانب ایشان كوشد واحتیاط علوی ومدعی وصادق وكاذب واجب شمرد وبر وفق حدیث نبوی مصطفوی میان جماعتی كه صحت نسب ایشان چون صبح صادق وساطع باشد وانوار سیادت ایشان چون ←

1 Bu kelime silik tir.

1 Birinci harf silik tir.

2 Metin ذرایع ; 3 Metin اعترا

صورة منشور نقابة في عهد سلاجقة الأناضول .

الوثيقة التاسعة والثلاثون

فرمان ادرار سید جلال الدین ولد صلایا

چون بر مقتضای فرمان (قل لا اسئلکم علیه اجراً الا المودة في القربى[1]) رعایت جوانب شریف سادات کرام که بحث انتساب ایشان خاندان مبارک نبوت مانند صبح صادق وخورشید شارق جهانگیر شده باشد وکسوت معالی هم ایشان بطراز اشارت خاتم نبوت علیه من الصلوات اکملها ومن التحیات اجلها (خلفت فیکم الثقلین کتاب الله وعترتي) معلم گشته موجب نظم عقود شهریاری وسبب شمل وفود[2] بختیاری است وصدر معظم مرتضی اعظم مالك ازمة العلیا والافاضل جامع فنون الفضائل عمدة العلوم ناظم فرائد القلائد

افتخار آل الرسول قرة عین البتول تاج العترة الطاهرة سید السادات حاوی المکرمات جلال الدین کمال الاسلام ضیاء الملة شمس الائمة حامی السنة هادی الملوك والسلاطین ابو المکارم والمفاخر القاسم بن الصلایا ادام الله فضله وکرامته از علماء زمان وفضلاء گیتی بغزارت علم واهلیت وسبوغ دانش وتفضیلت ممتاز ومستثنی بود واز شجره[3] طیبه[4] رسالت که اصلها ثابت وفرعها في السماء غصنی مورّق مثمر ودر بوستان سیادت زهری مؤنّق مزهر، حسب طاهر او در اطراف وارجاء عالم ظاهر ومتکاثر (له جوهر ساری یقوّمه[5]) شخصه محبوب الیه غنداً بعد عندی وبا این همه ... وعلو شمائل بنزاهت عرض ونباهت قدر ووجاهت ذکر مشهور ومذکور،

همت همایون ونهمت میمون بر تحری مراضی شریف او مصروف فرمودیم واز وجوه وجهات محروسه[6] تونیه از خاصه سلطنت مبلغ سه هزار عدد[7] رسم ادرار بروی واولاد احفاد وی نسلاً[8] بعد نسل وعقباً خلف عقب وبطناً عقب بطن مقرر گردانیدیم وبتأکید وتقریر آن وجه که ادرار بست علف وانعامی مؤبد وسرمد منشور همایون لا زال نافذاً صدور یافت تا امرا ونواب وکارداران[9] محروسه[10] قونیه آن مقدار را از وجوه وجهات رایج وممکن الحصول سال بسال بقسط الشهور یوماً بیوم وشهراً بشهر بتمام وکمال مجری دارند وبرسانند وقصور واحتباس وتلجیه بدان راه ندهند واز جهت تغییر وتبدیل وشائبه بهانه نقص وتحویل مصون دانند وحکم این منشور را بتقریر واجرا آن وجه که ادرار بر دوام واحسان مالا کلام است حجتی قاطع

وبرهانی ساطع شناسند وهر بار احکامی نو نطلبند ورای تازه نخواهند (فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم) وامرا ونواب سلطنت وامرا ونواب قوم ادام الله رفعتهم ابتجلت فرموده[11] را دانند واعتماد نمایند. ان شاء الله

فرمان سلطاني في عهد سلاجقة الأناضول، باستمرار المخصصات الممنوحة للسيد جلال الدين ولد صلايه .

الوثيقة الأربعون

فرمان بتسلمی یکی از سادات

شكرانه آنرا كه روحانيان عزت جبروت وكروبيان قدرت ماكوت در جامه خانه (سبحان الذي الحي لا يموت) آراز شهرياری رآستين | قباه جهانداری ما دوخته اند وذات اشرف ما را كه سرمايه حيوة عاليان است بنوازش اشارت السلطان ظل الله في الارض مشرف گردانيده می خواهيم كه تتبع شيم مرضيه آبا واجداد خويش سلاطين سلجوق اسكنهم الجنان باقامت رسم آنيم وپاس نص (خلفت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي) باز دانيم ومتميان خاندان نبوت ودردمان فتوت را باعزاز واكرام تلقی نماييم وبدان وسيلت متوقع نجات آخرت باشيم ،

بنابرين مقدمات چون طهارت اصل ونسب وغزارت فضل وحسب امير سيد اجل اشرف ازهر انور اطهر جمال الدين كمال الاسلام شهاب الدوله شمس الملة افتخار السادة خلاصة الفتوه سلالة الهاشمية مجد الطالبية زين المعالي قدرة آل ياسين وطه ادام الله توفيقه رای جهان آرای ما را معلوم ومحقق گشت وبصحت نسب او معتبران گواهی دادند عوارف بی كرانه خسروانه وعواطف نا محصور شاهانه شامل حال گردانيديم وتوقيع اشرف امضاه الله ارزانی داشتيم تا در ممالك محروس زادها الله بسطة بهر جا كه رود واز هر جا كه آيد خريد وفروخت كند از جميع حقوق وباج وبدرقه وجواز راه معاف ومسلم باشد وفارغ البال ومرفه الحال بدعاء دوام دولت بيفزايد وايام همايون ما را بدان حسن اعتقاد ونيكنامی وثواب جزيل وثناء جميل مدخر گردد ، سبيل كارداران وعمال وبدرقچيان وغيرهم سيد جمال الدين را معزز داشته از جميع حقوق معاف ومسلم دانند ومزاحم نيايند برينجملت اعتماد نمايند ، انشاء الله تعالى .

فرمان سلطاني بمسلمية خاصة بعهد سلاجقة الأناضول، المتضمن إعفاء السيد جمال الدين - الذي يشتغل بالتجارة - من بعض الرسوم .

ثبت المراجع

BİBLİYOGRAFYA

Abdurrahman Şeref, Târih-i Devlet-i Osmâniye, I-II, İst. 1315-1318. (Tarih-i Devlet-i Osmâniye).

el-ʿAclûnî, (İsmâʿîl s. Muḥammed) Keşfu'l-Ḫafâ ve Müzîlü'l-İlbâs, I-II, Beyrut, 1351. (Keşfu'l-Ḫafâ).

Ahmed Atâ, Tayarzâde, Tarih-i Atâ, I-V, İst. 1293. (Tarih-i Atâ).

Ahmed Cevdet Paşa, Kısas-ı Enbiyâ, I-II, İst. 1981. (Kısas-ı Enbiya).

Ahmed Lütfi Ef. Tarih-i Lütfi, İstanbul, 1328. (Tarih-i Lütfi).

Ahmed Rasim, Resimli Haritalı Osmanlı Tarihi, I-II, İst.1326-1328. (Resimli Haritalı Osmanlı Tarihi).

Ahmed Rıfat, Devhatu'n-Nukabâ, İst.1283 (Devha.N.).

Aḥmed er-Rufâʿî, el-Burhânü'l-Müeyyed, trc. Kudsizâde Kadri, İst. 1303. (el-Burhânü'l-Müeyyed).

Ahmed Sâib, Hakâik-i Tarihiyye, İst.1327. (Hakâik-i Tarihiyye).

Akdağ, Mustafa, Türkiye'nin İktisadi ve İctimai Tarihi, I-II, Ankara 1979 (Türkiye'nin İktisadî ve İctimai Tarihi).

ʿAlâüddîn ʿAlî el-Müttaḳî b. Husâmuddîn, Kenzü'l-ʿUmmâl fi Süneni'l-Aḳvâl ve'l-Efʿâl, nşr. Ṣaffet es-Saḳâ, Bekrî Ḥayyân, I-XVI, Beyrut, ty.(Kenz.).

Ali Emîrî, Tarih ve Edebiyat Mecmuası, Sayı, 19, İst.1355. (Tarih ve Edebiyat Mecmuası).

Âlî, (Mustafa b. Aḥmed) Künhü'l-Ahbâr, İst.1277 (3-5 ciltleri eksik). (Künhü'l-Ahbâr).

Âlûsî, (Şihabüddîn es-Seyyid Maḥmûd) Rûhu'l-Meʿânî fi't-Tefsîri'l-Kur'âni'l-ʿAẓîm ve's-Sebʿi'l-Mesânî, I-XXX, Beyrut, ty. (R.Me'ani).

Âsım Efendi, Kâmûs Tercümesi, I-IV, İst.ty. (Kâmûs Terc.).

el-ʿAsḳalânî (ʿAli b. Muḥammed) ed-Dürerü'l-Kâmine fî Aʿyâni'l-Mieti's-Ṣâmine, I-V, nşr. Muḥammed Seyyid, Kahire, 1966. (ed-Dürer).

BİBLİYOGRAFYA

el-'Askalânî (Şihâbuddîn Ahmed b. Hacer), Fethü'l-Bârî bi Şerhi Sahîhi'l-Buhârî, I-XXVII, Mısır, 1959 (Fethü'l-Bârî).

Atay, Hüseyin; Kutluay, Yaşar, Kur'ân-ı Kerim ve Türkçe Anlamı, Ankara, 1983. (Kur'ân-ı Kerim ve Türkçe Anlamı).

Âşıkpaşazâde, Tavârih-i Âl-i Osman, İst.1332 (Âşıkpaşazâde).

Atâyî (Nevizâde) Zeyl-i Şakâyık, (Hadaiku'l-Hakayık fî Tekmileti'ş-Şakayık), İstanbul, 1268 (Atâyî).

Ayverdi, Ekrem Hakkı, Osmanlı Mimarisinin İlk Devri, I-IV, İst. 1966. (Osmanlı Mimarisinin İlk Devri).

Barkan, Ömer Lütfi, 15. ve 16. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Ziraî Ekonominin Hukukî ve Malî Esasları, Ank.1943.

el-Belâzürî (Ahmed b. Yahya) Fütûhu'l-Büldân, trc.Zakir Kadiri Ugan, I-II, İstanbul, 1956 (Fütûh).

Bertold Spuler, İran Moğolları, trc. Cemal Köprülü, Ank.1957. (İran Moğolları).

el-Buharî (Ebû 'Abdullah Muhammed b. İsmâ'îl) Sahîh-i Buhârî, I-VIII, İst.ty. (el-Buhârî).

Bursalı Mehmed Tahir Efendi, Osmanlı Müellifleri, Hazırlayan, İsmail Özen, I-III, İst. 1975. (Osmanlı Müellifleri).

Corci Zeydan, Medeniyet-i İslâmiye Tarihi, trc, trc. Zeki Meğamiz, I-V, İstanbul, 1327. (Medeniyet-i İslâmiye Tarihi).

Danişmend, İsmail Hamî, İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi, I-VI, İst. 1971. (İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi).

Devellioğlu, Ferit, Osmanlıca Türkçe Ansiklopedik Lügat, Ank. 1986 (Develioğlu).

Dineverî (Ahmed b. Dâvûd) el-Ahbâru't-Tıval, Bağdat, 1959. (el-Ahbâru't-Tıval).

d'Ohsson, Tableau Général de l'Empire Ottoman, I-VII, Paris, 1791 (d'Ohsson).

______ 18. Yüzyıl Türkiyesinde Örf ve Adetler, trc. Zerhan Yüksel, İst. ty. (18. Yüzyıl Türkiyesinde Örf ve Adetler).

Ebû Dâvûd, (Süleymân b. el-Eş'as) Sünen-i Ebû Dâvûd, nşr. Muḥammed Muḥyiddîn 'Abdulḥamîd, I-IV, Beyrut, ty. (Ebû Dâvûd).

Ebu'l-Felâḥ, 'Abdullah b. 'Imâd, Şezerâtu'z-Zeheb fî Aḫbar-ı men Zeheb, I-VIII, Beyrut, ty. (Şezerât).

Ebu'l-Fidâ (İbnu Keşîr ed-Dımaşḳî), el-Bidâye ve'n-Nihâye, I-XIV, Beyrut, 1966 (el-Bidâye).

Ebû Şâme (Şihâbuddîn el-Maḳdisî), Kitâbu'r-Ravżateyn fî Ahbâri'd-Devleteyn en-Nuriye ve'ṣ-Ṣalâḥıye, I-II, Kahire, 1288 (Ravżateyn).

Edirneli Sehi Bey, Tezkire-i Sehî, İst. 1324. (Tezkire-i Sehî)

Elmalılı, Muhammed Hamdi Yazır, Hak Dini Kur'ân Dili, I-IV, İstanbul, 1979 (Hak Dini).

Engin, Osman, Türk Meârif Tarihi, I-V, İst. 1977. (Türk Meârif Tarihi).

Erzi, Adnan, Bursada İshakıye Dervişlerine Ait Zaviyenin Vakfiyesi, *Vakıflar Dergisi*, Ankara, 1942, II, 423-429. (Vakıflar Dergisi).

Eyyub Sabri Paşa, Mirât-ı Mekke, I-II, İst. 1329. (Mirât-ı Mekke).

Fahruddîn er-Razî (Ebû 'Abdullah Muḥammed b. 'Omer), Mefâtiḥu'l-Ġayb, I-XXXII, Mısır, 1938 (Mefâtîh).

Feridun Bey, Mecmûa-i Münşeâtü's-Selâtîn, I-II, İst. 1264 (Münşeât).

el-Ferrâ, (Muḥammed b. Ḥüseyn) el-Aḥkamu's-Sulṭâniye, Kahire, 1966 (Ferra).

Fındıklı Mehmed Ağa, Silahdar Tarihi, I-II, İst. 1928. (Silahdar).

Firederich, Von Körlitz İlk Osmanlı Padişahlarının Isdâr Etmiş Oldukları Bazı Beratlar, *Tarih-i Osmanî Encümeni Mecmuası*, İst. 1332, Sene, beş. (TOEM).

el-Ḥakîm en-Nisâbûrî (Ebû 'Abdullah), el-Müstedrek 'alâ Ṣaḥîḥayn, I-IV, Beyrut, ty. (el-Müstedrek).

Hammer Josef Won, Devlet-i Osmaniye Tarihi, trc. Muhammed Atâ, I-XI, İst. 1329 (Hammer).

Hasan İbrahim Hasan, Siyasî Dinî Kültürel İslâm Tarihi, trc. İsmail Yiğit, Sadrettin Gümüş, I-VI, İst. 1983-1985. (Siyasî Dinî Kültürel İslâm Tarihi).

el-Hatîb Bağdādī (Ahmed b. 'Alī) Tārīhu Bağdād, I-XIV, Beyrut, ty. (Tārīhu Bağdād).

Heyet, el-Mu'cemu'l-Vasīt, I-II, İst.ty. (el-Mu'cem).

el-Heytemī (Ahmed b. Hacer) el-Fetevā el-Hadīsiye, Mısır, 1970 (el-Fetevā).

el-Heytemī (Ahmed b. Hacer) es-Şavāiku'l- Muhrıka fi'r-Reddi 'Alā Ehli'l-Bid'ı ve'z-Zenādıka, nşr. 'Abdulvehhāb 'Abdullatif, İst.Kahire, 1375 (es-Ş avāik).

Hızır b. İlyas, Tarih-i Enderûn, İst.1276. (Tarih-i Enderûn).

el-Hôyî (Hasan b. Ubdulmümin) Gunyetu'l-Kâtib ve Münyetü't-Tâlib, nşr. Adnan Sadık Erzi, Ankara, 1963. (Gunyetu'l-Kâtib)

______ Rüsûmü'r-Resâil ve Nücûmi'l-Fezâil, nşr. Adnan Sadık Erzi, Ankara, 1963. (Rüsûmü'r-Resâil).

Izzî Süleyman Efendi, Tarih-i İzzî, İst. 1199. (Tarih-i İzzî).

İbnü Batūtā, Seyehatnâme-i İbni Batuta, trc.Mehmed Şerif, İst.1333-1335 (İbnü Batuta).

İbnü'l-'Arabī (el-Mekkī) 'Arizatu'l-Ahfāzī bi Şerhi Şahıhi't-Tirmizī, I-XIII, Beyrut, ty. ('Arīza).

İbnü'l-'Arabī (Ebū 'Abdullah Muhammed b. 'Alī), el-Fütūhātu'l-Mekkiyye, I-IV, Beyrut, ty. (el-Fütūhātu'l-Mekkiyye).

İbnü'l-Cevzī ('Abdurrahmān b. 'Alī), el-Muntazam fi Tārīhi'l-Mülūk ve'l-Ümem, V-X, 1358 (el-Muntazam).

İbnü'l-Esīr ('Ali b. Muhammed), el-Kāmil fi't-Tārīh, I-XIII, Beyrut, 1965 (el-Kāmil).

İbnü Hişām (Ebū Muhammed 'Abdulmelik), es-Sīretü'n-Nebeviyye, I-IV, Beyrut. (es-Sīre).

İbnü'l-Hüseynî, Ahmed Muhtar, Hanedân-ı Seyyidü'l-Beşer, İst. 1327. (Hanedân-ı Seyyidü'l-Beşer).

İbnü Kesīr ('İmādüddīn Ebu'l-Fidā İsmāil b. 'Amr), Tefsīrü'l-Kur'ani'l-'Azīm, I-IV, Mısır, ty.

İbnü Māce, (Ebū 'Abdullah Muhammed), Sünen, I-II, İst.ty. (Sünen).

İbnü'l-Manzûr (Cemâlüddin Muhammed) Lisânü'l-'Arab, I-XV, Beyrut, 1968. (Lisânü'l-'Arab).

İbnü Sa'd, Muhammed, et-Tabakâtu'l-Kübrâ, I-VII, Beyrut, 1957-1958 (et-Tabakât).

İbrahim Uşşakizade Zeyl-i Şakâyık, Wiesbaden, 1965. (Uşşâkîzâde).

İmâm Kastalânî (Ahmed b. Muhammed). Mevâhibü'l-Ledünniye Tercümesi, trc. Abdulbaki (Şair), I-II, İst. 1310. (Mevhahib).

İnalcık, Halil, Osmanlı İmparatorluğu Toplum ve Ekonomi, İstanbul, 1993. (Osmanlı İmparatorluğu Toplum ve Ekonomi).

el-Kalkaşandî (Ebu'l-'Abbâs Ahmed b. 'Alî), Subhu'l-A'şâ fî Sanâ'ati'l-İnşâ, I-XIV, Kahire, ty. (Subh).

Kalost Arapyan, Ruscuk Ayânı Mustafa Paşa'nın Hayatı ve Kahramanlıkları, trc. Esat Uras, İst. 1941. (Ruscuk Ayânı Mustafa Paşa'nın Hayatı)

Komisyon, İstanbul Kitaplıkları Tarih Coğrafya Yazmaları Kataloğu, İst. 1943. (İstanbul Kitaplıkları Tarih Coğrafya Yazmaları Kataloğu).

el-Kâsânî ('Alâuddîn Ebî Bekr) Bedâyi'u's-Sana'ı fî Tertîbi'ş-Şerâyı', I-X, Kahire, ty. (Bedâyi').

Kastamonulu Latifi, Tezkire-i Latîfî, İst. 1314. (Tezkire-i Latîfî)

Kâtib Çelebi, Takvîmü't-Tevârih, İst. 1146. (Takvîmü't-Tevârih).

_____ Fezleke, I-II, İst. 1286-1287. (Fezleke).

Kazıcı, Ziya, Osmanlılarda Vergi Sistemi, İstanbul, 1977. (Osmanlılarda Vergi Sistemi).

Kazıcı, Ziya, İslâmî ve Sosyal Açıdan Vakıflar, İst.1985. (İslâmî ve Sosyal Açıdan Vakıflar).

Kunter, Halim Baki, Emir Sultan Vakıfları ve Fatih'in Emir Sultan Vakfiyesi, *Vakıflar Dergisi*, IV, 41, Ank.1958.

Köymen, M. Altay, Tuğrul Bey ve Zamanı, İst. 1976. (Tuğrul Bey ve Zamanı).

_____ Büyük Selçuklu İmparatorluğu, I-II, Ank. 1984. (Büyük Selçuklu İmparatorluğu).

_____ Alparslan ve Zamanı, I-II, Ank. 1983. (Alparslan ve Zamanı).

Lütfullah Ahmed, Hayat-ı Hazret-i Ömeri'l-Faruk, İst. 1333. (Hayat-ı Ömer).

el-Makkārī, (Aḥmed b. Muḥammed, Nefḥu'ṭ-Ṭīb, nşr. İḥsān 'Abbās, I-XIII, Beyrut, ty. (Nefḥu'ṭ-Ṭīb).

el-Makrīzī (Aḥmed b. 'Alī), İtti'āẓu'l-Ḥunāfā bi Ahbāri'l-Eimmeti'l-Fāṭımiyyīn ve'l-Ḫulafā, I-II, Kahire, 1971 (İtti'āz).

______ Kitābu's-Sülūk li Ma'rifeti'l-Mülūk, nşr. Muḥammed Musṭafā, I-II, Kahire, 1924. (es-Sülūk).

______ Kitābu's-Sülūk li Ma'rifeti'l-Mülūk, nşr. nşr.Sa'īd 'Abdulfettāḥ, III, Kahire, 1970. (es-Sülūk).

______ el-Ḫıṭaṭu'l-Makrīziyye, I-II, Beyrut, ty. (el-Ḫıṭaṭ).

el-Māverdī (Ebu'l-Ḥasan 'Ali b. Muḥammed), el-Aḥkāmu's-Sulṭāniye ve'l-Velāyetü'd-Dīniyye, Kahire, 1966. (Māverdī).

Mecdī Efendi, Terceme-i Şakāyık li Mecdî, İst. 1269. (Mecdî).

Mehmed Neşrî, Kitab-ı Cihannumâ, nşr. Faik Reşud Unat, Mahmat A. Köymen, I-II, Ank. 1987 (Neşrî).

Mehmed Süreyya, Sicill-i Osmanî, I-IV, İst. 1308-1311. (Sicill-i Osmânî).

Mirzā Muḥammed Bāḳır el-Mūsevī, Ravzātu'l-Cennāt fī Aḥvāli'l-'Ulemā ve's-Sādāt, nşr. Esedullan İsmā'īliyān, I-VIII, Beyrut, ty. (Ravżāt).

Muḥammed Fu'ād [Abdulbākī el-Mu'cemü'l-Müfehres li Elfazi'l-Kur'ân, I-II, İst. 1982 (el-Mu'cemu'l-Müfehres).

Muḥammed Hudarī, Nūru'l-Yakīn fī Sīret-i Seyyid'il-Murselīn, Beyrut, ty. (Nūru'l-Yakīn).

Muhammed Memduh, Hal'ler ve İclaslar, İst. 1329. (Hal'ler ve İclaslar).

Muḥammed Sabbān, İs'āfu'r-Ragıbīn fī Sireti'l-Musṭafā ve Fezāil-i Ehl-i Beyti't-Tābirīn, Mısır, 1375 (İs'āf).

Muḥammed b. Şākir el-Kütübī, Fevātü'l-Vefiyāt ve'z-Zeyl ve 'Aleyhā, nşr. İḥsan 'Abbās, I-V, Beyrut, ty. (Fevāt).

Mustafa Necib Efendi, Tarih-i Devr-i Sultan Selim-i Sâlis, İst. 1280. (Tarih-i Devr-i Sultan Selim-i Sâlis).

Mustafa Nuri Paşa, Netâicul-Vukuât, I-IV, İstanbul, 1294. (Netâicul-Vukuât):

Müstekimzâde Süleyman Sadeddin, Devhatu'l- Meşâyıh, İst.ty. (Devha M.)

en-Nevevî (Ebû Zekeriyyâ Yaḥya b. Şerîf), Riyazü'ṣ-Ṣalihîn, trc. Mehmed Emre, I-III, İst.1974. (Riyazü's-Sâlihîn).

Nizamül-Mülk (Ḥasan b. 'Alî), Siyâsetnâme, trç. Mehmed Altay Köymen, Ank. 1982. (Siyâsetnâme).

Oguer Ghişelin De Busbeg, Türkiyeyi Böyle Gördüm, Hazırlayan, Aysel Kurutluoğlu, İst. ty. (Türkiyeyi Böyle Gördüm).

Öztürk, Nazif, Menşei ve Tarihî Gelişimi Açısından Vakıflar, Ankara, 1983. (Menşei ve Tarihî Gelişimi Açısından).

Pakalın, Mehmet Zeki, Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü, I-III, İst. 1983. (Tarih Deyimleri).

Raşid Mehmed, Tarih-i Râşid, I-VI, İst.1282. (Tarih-i Râşid).

Ricaut, Türklerin Siyasi Düsturları, Hazırlayan, M. Reşat Uzmen, İstanbul, ty. (Türklerin Siyasi Düsturları).

eṣ-Ṣafedî, (Salâḥuddîn Ḫalîl b. Aybek), Kitâbu'l-Vâfî bi'l-Vefeyât, nşr. Helmut Ritter, I-VIII, Tahran, 1961-1971. (el-Vafî).

Sami Şakir, Tarih-i Sami, İst. 1198. (Târih-i Sâmi).

Sarıcık Murat, Kavram ve Misyon Olarak Ehl-i Beyt, İst. 1997. (Ehl-i Beyt).

Sertoğlu, Midhat, Osmanlı Tarih Lügatı, İst.1986 (Osm.Tar.Lüg.).

es-Suyûtî (Calâlüddîn 'Abdurraḥmân b. Ebî Bekr), Târîḫü'l-Ḫülefâ, nşr. Muḥammed Muḥyiddin 'Abdulḥamîd, Mısır, 1952.

Şamdanizâde, Fındıklılı Süleyman, Mür'it-Tevârih, nşr.M.Münir Aktepe, II-A, İst. 1978.

eş-Şevkânî (Muḥammed b. 'Alî) Neylü'l-Evṭâr Şerḥu Münteḥa'l-Ebhâr, I-IV, Mısır, ty. (Neylü'l-Evṭâr).

______ Fetḥu'l-Ḳadîr el-Câmi' Beyne Fenneyi'r-Rivâye ve'd-Dirâyeti 'ılmü't-Tefsîr, I-V, Mısır, 1964.

et-Ṭaberî (Ebû Ca'fer Muḥammed b. Cerîr), Câmi'u'l-Beyân, XXX, Mısır, 1954. (C.Beyan).

et-Tağriberdî (Cemâlüddîn Ebu'l-Meḥâsin) en-Nücûmu'z-Ẓâhire, I-XII, Kahire, 1962 (en-Nücûm).

Tahsin Paşa, Abdulhamit ve Yıldız Hatıraları, İst. 1931 (Abdulhamit ve Yıldız Hatıraları).

Tekindağ, M.C. Şahabeddin, Berkuk Devrinde Memluk Sultanlığı, İst.1961. (Berkuk Devrinde Memluk Sultanlığı).

et-Tirmizî (Ebu 'Îsâ Muḥammed b. 'Îsâ), Sünen, nşr. İbrâhîm 'Atve 'Avż, I-V, Beyrut, ty. (Tirmizî).

Turan, Osman, Türkiye Selçukluları Hakkında Resmî Vesikalar, Ankara, 1958 (Türkiye Selçukluları).

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı, Mekke-i Mükerreme Emirleri, Ank. 1984 (Mek.Mük.Emirleri).

Uğur, Ali, The Ottoman 'ulema in the mid 17 th kentury an analysis of the vakâ'ıu'l-fużalâ of Mehmed Şeyhi Ef. (The Ottoman).

Unat, Faik Reşit, Hicrî Tarihleri Miladî Tarihe Çevirme Kılavuzu, Ank. 1974.

Uzunçarşılı, Osmanlı Tarihi, I-III, Ankara 1982 (Osmanlı Tarihi).

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı, Osmanlı Devletinin İlmiye Teşkilâtı, Ankara, 1984 (İlmiye Teşk.).

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı, Osmanlı Devlet Teşkilâtına Medhal, Ankara, 1941 (Medhal).

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı, Osmanlı Devletinin Saray Teşkilâtı, Ankara, 1945. (Saray Teşk.).

Yâkût b. 'Abdullah el-Ḥamevî, Mu'cemu'l-Üdebâ li Yâkût, I-XX, Beyrut, 1938. (Mu'cemu'l-Üdebâ).

Yurdaydın, Hüseyin G. İslâm Tarihi Dersleri, Ank. 1982. (İslâm Tarihi Dersleri).

el-Yû'î (Levis Ma'lûf), el-Müncid, Beyrut, 18. Baskı. (el-Müncid).

Yûsuf el-Karzavî, Fıḳhu'z-Zekât, I-II, Beyrut, 1981. (Fıḳhu'z-Zekât).

Yücel, Yaşar, Osmanlı Devleti Teşkilatına Dair Kaynaklar, Ankara, 1988. (Osmanlı Devleti Teşkilatına Dair Kaynaklar).

ez-Zeylā'ī (Ebū Muḥammed 'Abdullah b. Yūsuf), Nasbu'r-Rāye li Eḥadīs̱ i'l-Hidāye, I-IV, Beyrut, 1973. (Nasbu'r-Rāye).

Müellifi Belli Olmayan Eserler

Kitâb-ı Mesâlihi'l-Müslimîn, nşr. Yaşar Yücel, Ank. 1980. (Mesâlihi'l-Müslimîn).

Hırzu'l-Müluk, Topkapı Sarayı Müzesi, Revan, no, 1612. (Hırzu'l-Mülûk).

وثائق الأرشيف العثماني

a) Başbakanlık Arşivi İbnü'l-Emin Tasnifi Vesikalarından :

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 3

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 5

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 6

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 7

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 8

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 9

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 10

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 11

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 12

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 14

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 14

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 15

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 16

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 18

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 18

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 19

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 20

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 21

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 22

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 23

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 24

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 25

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 26

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 27

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 253

BA. İbnü'l-Emin, Ensab, no, 283

BA. İbnü'l-Emin, Tevcihat, no, 2514

b) Başbakanlık Arşivi Ali Emiri Tasnifi Vesikalarından :

BA. Ali Emiri, I. Süleyman, no,195

BA. Ali Emiri, Sultan İbrahim, no,462

BA. Ali Emiri, II. Süleyman, no, 952

BA. Ali Emiri, IV. Mehmed, no, 1813

BA. Ali Emiri, IV. Mehmed, no, 2351

BA. Ali Emiri, IV. Mehmed, no, 4969

c) Başbakanlık Arşivi İrade Devri Tasnifi Vesikalarından :

BA. İrade Dahiliyye, no, 2794

BA. İrade Dahiliyye, no, 3627

BA. İrade Dahiliyye, no, 3900

BA. İrade Dahiliyye, no, 19170

BA. İrade Dahiliyye, no, 33936

BA. İrade Dahiliyye, no, 48910

BA. İrade Dahiliyye, no, 1017

BA. İrade Dahiliyye, no, 1017

BA. İrade Evkaf, no, 1017

BA. İrade Şûrây-ı Devlet, no, 159

BA. İradeler, no, 212

BA. İradeler, no, 2642

BA. İradeler, no, 4798

BA. İradeler, no, 27148

BA. İradeler, no, 26828

d) Müteferrik Arşiv Vesikaları :

BA. Cevdet Dahiliyye, no, 2539

BA. Cevdet Dahiliyye, no, 5593

BA. Hatt-ı Humayun Vesikaları, no, 609

BA. Hatt-ı Humayun Vesikaları, no, 6846

BA. Tapu Tahrir Defteri, no, 69

BA. Tapu Tahrir Defteri, no, 137

BA. Tapu Tahrir Defteri, no, 49

BA. Tapu Tahrir Defteri, no, 137

BA. Tapu Tahrir Defteri, no, 49

BA. Tapu Tahrir Defteri, no, 483

BA. Tapu Tahrir Defteri, no, 660

BA. Kepeci Ruûs, no, 236

BA. Kepeci Ruûs, no, 260

BA. Şikâyet Defteri, no, 25

BA. Mad (Maliyeden Müdevver Defterler), no, 2349

BA. Mad (Maliyeden Müdevver Defterler), no, 2350

BA. Defter-i Yevmiye-i Oday-ı Teşrifat, no, 676

İstanbul Müftülüğü Şeriyye Sicilleri Arşivi Salon no, 1, dolap, no 9, Defter, no, 45, 53

d) Kanunnâmeler ve Osmanlı Teşkilâtına Dair Eserler :

1) Mehmed b. Abdüsselam, Kanunnâme, Süleym. Kütb. Laleli, no, 3735/3

2) Kanunnâme, Süleym. Kütb. Ayasofya, no, 2894

3) Kanunnâme, Süleym. Kütb. Esad Ef. no, 3762/5

4) Kanunnâme-i Cedid, İst. Üniv. Kütb. TY. no, 5845

5) Kanunnâme-i Divaniyye, İst. Üniv. Kütb. TY. no, 5840

6) Kanun ve Fetva Mecmuası. İst. Üniv. Kütb. TY. no, 4107

7) Kanunnâme, İst. Üniv. Kütb. TY. no. 5828

8) Kanunnâme-i Osmaniye, İst. Üniv. Kütb. TY. no, 1807

1) Hezarfen Hüseyin Efendi, Telhîsü'l-Beyân li Kavânîn-i Âl-i Osmân, BA. no, 220 (Telhîsü'l-Beyân).

2) Münif Mustafa, Mecmû-ı Merasim-i Devlet-i Aliyye, İst. Üniv. Kütb. TY. Defter no, 8892

3) Mecmua-i Merasim-i Devlet-i Aliyye, İst. Üniv. Kütb. TY. no, 8893.